جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

بعنوان:

# مساهمة اتفاقية ZLECAF في انماء دور إدارة الجمارك كأداة لتطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة: بقاح مريم

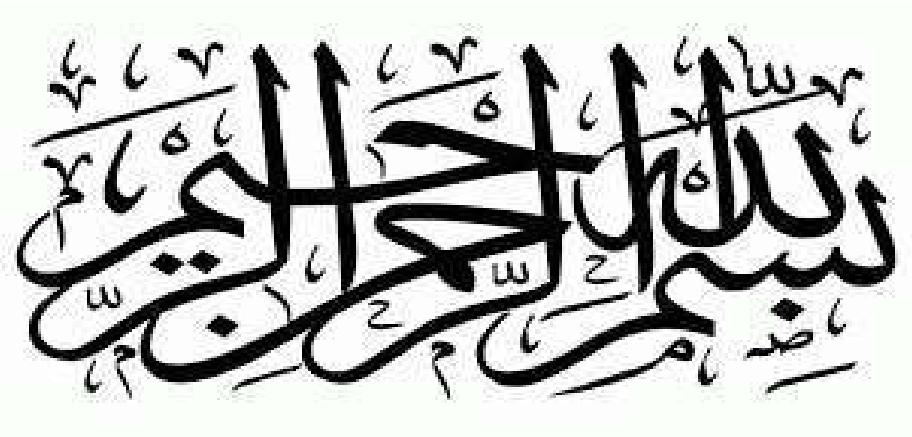
إشراف الأستاذ الدكتور: كمال بن موسى

مشرف مساعد الدكتورة: فراح فريال

أعضاء لجنة المناقشة

| اسم واللقب | الدرجة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| خالدي الهادي | أستاذ | رئيسا |
| بن موسى كمال | أستاذ | مشرفا |
| فراح فريال | أستاذة محاضرة أ | مشرفا مساعدا |
| بورويس عبد العالي | أستاذ محاضر | ممتحنا |
| دبي علي | أستاذ | ممتحنا |
| جبارة مراد | أستاذ | ممتحنا |
| غويني العربي | أستاذ | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2024 ـ 2025


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الرسالة، فله الحمد والشكر أولًا وآخرًا.

ثمّ الصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور: كمال بن موسى، والمشرفة المساعدة الأستاذة الدكتورة: فراح فريال، اللذين قدما لي الدعم والمعرفة والتوجيهات القيمة، وكانا خير عون لي في جميع مراحل البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتصويبه وإثرائه.

كما أخص بالشكر إلى السيد "إسماعيل بلخديم" والأستاذ الدكتور "دبي علي" اللذين لم يتوانيا عن تقديم الدعم لي طوال فترة البحث.

والشكر موصول إلى موظفي الجمارك، وأيضا زملائي وأصدقائي الذين شاركوني هذه الرحلة، وكانوا مصدر إلهام وتشجيع لا ينضب.

وأخيرًا، كل الشكر لكل من مدّ لي يد العون، ولو بكلمة أو نصيحة، فجزاكم الله عني كل خير.

# الإهداء

إلى أمي، حبيبتي وجنتي التي بفضل دعائها وتضحياتها وصلت إلى ما أنا عليه اليوم

إلى زوجي وسندي فهو الداعم والمحفز الأول لي.

إلى قرة عيني بناتي، حفظكم الله وجعلكم فخرا لي دائما

أهدي هذا العمل.

بقاح مريم

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **بسملة** | |
| **شكر وتقدير** | |
| **الإهداء** | |
| **قائمة الجداول** | **I** |
| **قائمة الأشكال** | **IV** |
| **قائمة الملاحق** | **V** |
| **المستخلص** | **VII** |
| **مقدمة** | **أ – ض** |
| **الفصل الأول:** اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وواقع انضمام الجزائر إليها | **1 ـ 45** |
| **تمهيد** | **2** |
| **المبحث الأول:** عرض اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **3** |
| **المطلب الأول:** نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ظل مساعي التكامل الاقتصادي | **3** |
| **المطلب الثاني:** محتوى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **10** |
| **المطلب الثالث:** فرص وتحديات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية | **19** |
| **المبحث الثاني:** انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **22** |
| **المطلب الأول:** واقع الاقتصاد الجزائري والتكتلات الاقتصادية | **22** |
| **المطلب الثاني:** توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **25** |
| **المطلب الثالث:** شروط تعظيم استفادة الجزائر من منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **28** |
| **المبحث الثالث:** مستقبل الجزائر بعد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **30** |
| **المطلب الأول:** الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية | **30** |
| **المطلب الثاني:** السيناريوهات المحتملة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري | **33** |
| **المطلب الثالث:** استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية | **37** |
| **خلاصة** | **45** |
| **الفصل الثاني:** مخطط الانعاش الاقتصادي الجزائري 2020-2024 | **46 ـ 102** |
| **تمهيد** | **47** |
| **المبحث الأول:** واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 2009 ـ 2019 | **48** |
| **المطلب الأول:** تقييم النشاط الاقتصادي الجزائري | **48** |
| **المطلب الثاني:** تغيرات نشاط القطاعات الاقتصادية الكبرى في الفترة ما بين 2009 ـ 2019 | **54** |
| **المطلب الثالث:** تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري | **61** |
| **المبحث الثاني:** المحاور الجديدة للنمو وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي. 2020 ـ 2024 | **64** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول:** المحاور الجديدة للنمو الاقتصادي خلال المؤتمر الوطني لخطة الإنعاش الاقتصادي | **65** |
| **المطلب الثاني:** تشجيع الشركات الوطنية بمختلف أحجامها وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة | **69** |
| **المطلب الثالث:** تنمية القطاعات الانتاجية لتطوير سلاسل القيمة | **74** |
| **المبحث الثالث:** مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي | **91** |
| **المطلب الأول:** تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي | **91** |
| **المطلب الثاني:** تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي | **94** |
| **المطلب الثالث:** تطبيق سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات | **97** |
| **خلاصة** | **102** |
| **الفصل الثالث:** إصلاح إدارة الجمارك الجزائرية | **103 ـ 167** |
| **تمهيد** | **104** |
| **المبحث الأول:** لمحة عامة عن الجمارك الجزائرية | **105** |
| **المطلب الأول:** التعريف بالجمارك الجزائرية ومراحل تطورها | **105** |
| **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية ومهامها | **114** |
| **المطلب الثالث:** الأدوات الأساسية لإدارة الجمارك الجزائرية | **120** |
| **المبحث الثاني:** اصلاح المنظومة الجمركية الجزائرية | **125** |
| **المطلب الأول:** العناصر الأساسية لتطوير العمل الجمركي | **125** |
| **المطلب الثاني:** برامج العصرنة والمخططات الاستراتيجية بإدارة الجمارك 2007 ـ 2019 | **133** |
| **المطلب الثالث:** تقييم برامج العصرنة والمخططات الاستراتيجية بإدارة الجمارك 2007 ـ 2019 | **143** |
| **المبحث الثالث:** المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 | **145** |
| **المطلب الأول:** دوافع تبني المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 | **146** |
| **المطلب الثاني:** محتوى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 | **150** |
| **المطلب الثالث:** الأهداف والمحاور الاستراتيجية للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 | **153** |
| **خلاصة** | **167** |
| **الفصل الرابع:** الانطلاق الفعلي للمبادلات التجارية الجزائرية ضمن اتفاقية ZLECAF تفعيل دور الجمارك في تنظيمها | **168 ـ 211** |
| **تمهيد** | **169** |
| **المبحث الأول:** مستجدات تنفيذ اتفاقية ZLECAF على الصعيد الوطني | **170** |
| **المطلب الأول:** التشريعات المرتبطة بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية | **170** |
| **المطلب الثاني:** التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير | **172** |
| **المطلب الثالث:** المبادرات التي أطلقتها الجزائر للبدء الفعلي للمبادلات التجارية في إطار ZLECAF | **175** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني:** البروتوكولات النهائية المعتمدة من الجزائر للدول الأطراف في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية سبتمبر 2024 | **180** |
| **المطلب الأول:** الامتيازات التعريفية الخاصة بتجارة السلع | **182** |
| **المطلب الثاني:** قواعد المنشأ | **187** |
| **المطلب الثالث:** الامتيازات التعريفية الخاصة بتجارة الخدمات | **190** |
| **المبحث الثالث:** دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | **194** |
| **المطلب الأول:** دراسة تحليلية لواقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لسنتي 2023 و2024 | **194** |
| **المطلب الثاني:** دراسة تغيرات صادرات الجزائر نحو إفريقيا للفترة ما بين 2014 و2024 | **201** |
| **المطلب الثالث:** تشجيع الشركات الجزائرية الرائدة في التصدير خلال الفترة ما بين 2020 و2023 | **206** |
| **خلاصة** | **211** |
| **خاتمة** | **212** |
| **قائمة المراجع** | **221** |
| **الملاحق** | **235** |

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 ـ 01 | ترتيب الدول المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية حسب تاريخ إيداع وثائق المصادقة | 8 |
| 02 ـ 01 | عائدات ومصاريف الميزانية في الفترة ما بين 2009 و2019 | 48 |
| 02 ـ 02 | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB في الفترة ما بين 2009 و2019 | 51 |
| 02 ـ 03 | معدل التضخم السنوي ما بين 2009 و2019 | 52 |
| 02 ـ 04 | الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وشمال افريقيا في الفترة ما بين 2010 و2019 | 54 |
| 02 ـ 05 | توزيع القيمة المضافة للقطاعات النشاط الاقتصادي، حسب شكلها القانوني لسنتي 2009 و2019 | 55 |
| 02 ـ 06 | معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي في الفترة ما بين 2009 إلى 2019 | 56 |
| 02 ـ 07 | متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي لسنة 2019 | 57 |
| 02 ـ 08 | تقسيم القيمة المضافة لقطاع الصناعة لسنتي 2009 و2019 (مليون دينار جزائري) | 60 |
| 02 ـ 09 | توصيات المؤتمر الوطني لخطة الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 18 إلى 19 أوت 2020 حول المحاور الجديدة للنمو الاقتصادي | 67 |
| 02 ـ 10 | توصيات المؤتمر الوطني حول التنمية الزراعية وصناعة الأغذية الزراعية | 78 |
| 02 ـ 11 | توصيات المؤتمر الوطني حول الطاقة والانتقال الطاقوي | 81 |
| 02 ـ 12 | توصيات المؤتمر الوطني حول تعزيز قيمة الموارد المعدنية | 84 |
| 02 ـ 13 | توصيات المؤتمر الوطني حول الرقمنة والتحول الرقمي | 87 |
| 02 ـ 14 | توصيات المؤتمر الوطني حول الصناعة الدوائية | 88 |
| 02 ـ 15 | توصيات المؤتمر الوطني حول البناء والأشغال العمومية | 90 |
| 03 ـ 01 | مراحل استخدام نظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD | 135 |
| 04 ـ 01 | مناطق التبادل التجاري للجزائر في العالم لسنتي 2023 و2024 | 195 |
| 04 ـ 02 | أبرز الدول الإفريقية المستوردة من الجزائر لسنة 2023 | 197 |
| 04 ـ 03 | أبرز الدول الإفريقية المستوردة من الجزائر لسنة 2024 | 198 |
| 04 ـ 04 | أبرز الدول الإفريقية المصدرة للجزائر لسنة 2023 | 199 |
| 04 ـ 05 | أبرز الدول الإفريقية المصدرة للجزائر لسنة 2024 | 200 |
| 04 ـ 06 | نسبة الصادرات الجزائرية نحو الدول الافريقية في الفترة الممتدة ما بين 2014و 2024 | 201 |

| | | |
|---|---|---|
| 04 ـ 07 | مؤشر كثافة التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية خلال الفترة 2014 ـ 2023 | 203 |
| 04 ـ 08 | معامل هير فندال – هيرشمان لتنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017 ـ 2021 | 205 |
| 04 ـ 09 | قائمة أفضل المؤسسات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 | 206 |
| 04 ـ 10 | قائمة أفضل المؤسسات المصدرة سنة 2023 | 209 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 ـ 01 | تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء | 17 |
| 01 ـ 02 | مراحل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية | 38 |
| 02 ـ 01 | تركيبة القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2019 | 49 |
| 02 ـ 02 | تطور سعر النفط في الفترة ما بين 2008 و2020 | 49 |
| 02 ـ 03 | تطور معدل نمو الاستهلاك النهائي المنزلي وإجمالي تكوين رأس المال | 53 |
| 02 ـ 04 | انتاج واستهلاك البترول في الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019 | 58 |
| 02 ـ 05 | انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة ما بين 1989 و2019 | 58 |
| 03 ـ 01 | الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك | 117 |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | المنشور الوزاري المشترك رقم 02 المتعلق ببدء المبادلات التجارية | 236 |
| 2 | منشور482 المديرية العامة للجمارك | 246 |
| 3 | مرفق 1 ـ شهادة المنشأ | 272 |
| 4 | مرفق 2 ـ إعلان المنشأ | 274 |
| 5 | مرفق 3 ـ إعلان المورد أو المنتج | 275 |

# مستخلص

**مستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وما تحمله من تطلعات للجزائر للاستفادة من الإمكانيات المتاحة في افريقيا. كما تناقش كيفية استغلال إدارة الجمارك كوسيلة للانضمام لهذه المنطقة من أجل تحقيق أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي من خلال تعزيز الاقتصاد الوطني وتحويله من الاعتماد على المحروقات إلى اقتصاد رقمي متنوع يشمل جميع القطاعات، سيتم ذلك من خلال وصف وتحليل الجوانب النظرية المرتبطة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومخطط الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الجمارك. كما ستعتمد الدراسة على المنهج الكمي من خلال دراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية سيسمح بإعادة تأهيل مجموعة من القطاعات وتعزيز عملية التغيير الهيكلي في نظام الإنتاج والسوق، كما سيساعد ذلك في وضع استراتيجيات صناعية جديدة قادرة على زيادة الصادرات إلى دول القارة الافريقية، وهذا ما يطمح إليه مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي استطاع تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق زيادة ملحوظة في حجم الصادرات خارج المحروقات عن طريق ارتفاع عدد المصدرين نتيجة التحفيزات والتسهيلات المقدمة من طرف إدارة الجمارك ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين لتيسير ولوج المنتوج الوطني إلى إفريقيا.

**الكلمات المفتاحية:** اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، الإنعاش الاقتصادي، الجمارك الجزائرية.

## Abstract:

This study aims to shed light on the African continental free trade area agreement and the aspirations it carries to Algeria to benefit from the capabilities available in Africa. It also discusses how to exploit the Customs Administration as a way to join this region in order to achieve the goals of the economic recovery scheme by strengthening the national economy and turning it from relying on fuel into a diverse digital economy that includes all sectors, this is done by describing and analyzing the theoretical aspects associated with the ACFTA, the economic recovery plan, in addition to customs. The study will also depend on the quantum approach through the study and analysis of statistics related to the foreign trade of Algeria with African countries.

One of the most important findings of the study is that joining the ACFTA will allow the rehabilitation of a group of sectors and enhancing the process of structural change in the production and market system, as this will help in developing new industrial strategies capable of increasing exports to the countries of the African continent, and this is what aspires to it The economic recovery scheme, which was able to reduce the import bill and achieve a noticeable increase in the volume of exports outside fuel by increasing the number of exporters as a result of the incentives and facilities provided by the Customs Administration and the accompaniment of economic dealers to facilitate the access of the national product to Africa.

**Keywords**: African continental free trade agreement, economic recovery, and Algerian customs.

# مقدمة

## مقدمة

منذ تسعينيات القرن العشرين، أخذت بلدان القارة الأفريقية مجتمعة تكتسي بُعداً استراتيجياً متزايداً، نتيجة لما تمتلكه من موارد وإمكانات طبيعية هائلة، لم تُستغل بالشكل الاقتصادي المطلوب؛ كما أضحت مكاناً للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية النشاط. وبالنظر إلى هشاشة معظم الاقتصادات الإفريقية وعدم استقراراها عبر فترات متعاقبة، أصبحت بلدان القارة أكثر الدول حاجة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية، تأسياً بتجارب العديد من النماذج القائمة. تشير الإحصائيات الدولية والإقليمية المتوفرة أن الدول الأفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مراتب متدنية في التصنيف العالمي من حيث التبادل والتعاون البيني، وهو ما يجعل تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي–الأفريقي الفعال والمجدي من أكثر البدائل المتاحة لبلدان القارة السمراء وأنجعها، لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية، فضلاً عن تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

أسست البلدان الأفريقية الاتحاد الأفريقي وأنشأت العديد من التكتلات الإقليمية (اتحاد المغرب العربي، الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، تجمع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها) بغرض تعزيز التبادل التجاري البيني الأفريقي من خلال التجارة الحرة وإنشاء الاتحادات الجمركية والسوق المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى تمهيداً لإنشاء السوق الإفريقية المشتركة والجماعة الاقتصادية الأفريقية، والارتقاء بالتجارة الإفريقية البينية من مستوياتها الحالية المتدنية التي تتراوح ما بين 10% و13% لتصبح 25% أو أكثر في المستقبل، بما يجعل التجارة الإفريقية البينية المحرك الدافع للتنمية والتكامل الإقليمي في إفريقيا، على غرار ما هو قائم في مناطق أخرى من العالم، مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا وأمريكا. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يساعد على إنشاء أسواق أوسع وتعزيز القدرة التنافسية، كما يسهم في تحسين السياسات في العديد من مجالات أجندة التنمية.

على الرغم من هذه التكتلات الإقليمية وما تحويه من اتفاقيات، فإن أداء التجارة الإقليمية في إفريقيا لايزال ضعيفاً. ولعل من أسباب هذا الضعف هو ذلك النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي في القارة؛ فقد ركز هذا النهج حتى الآن على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة. ولا شك أن إزالة الحواجز التجارية أمرًا ذو أهمية، غير أن ذلك ليس كافياً لإحداث الأثر المرغوب، ما لم تواكبه أو ترافقه إجراءات سياسية تهدف إلى تعزيز قدرات التوريد داخل القارة الإفريقية.

بمناسبة الدورة العادية الـ 18 لمؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في جانفي 2012 بأديس أبابا حول موضوع "تعزيز التجارة البينية الأفريقية"، اعتمد مؤتمر القمة خطة عمل تتضمن الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتوفير وضمان تحقيق الإمكانات والفوائد الكاملة من مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية المراد إنشاؤها،

وتشمل الخطة سبعة مجالات ذات أولوية، هي: التجارة، والتسهيلات التجارية، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة، والتمويل التجاري، والمعلومات التجارية، وتكامل عوامل السوق.

بعد سنوات من المفاوضات والتعديلات، دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ( Africain Continental Free Trade Area) المعروفة باختصار (AFCFTA) حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد مصادقة 22 دولة إفريقية عند إطلاقها في كيغالي (رواندا)، ثم توالت بعد ذلك باقي الدول الإفريقية في التوقيع على الاتفاقية ليصبح عدد الدول الموقعة 54 دولة من أصل 55 دولة في الاتحاد الافريقي لتبقى أريتيريا البلد الوحيد خارج الاتفاقية.

إنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعٌ واعِدٌ وضخم في آنٍ واحد؛ إذْ يُعتبر أكبر مشروع تجاري على المستوى العالمي بعد منظمة التجارة العالمية. تُمثّل هذه المنطقة فرصة سانحة للدول الإفريقية لتعزيز التجارة داخل إفريقيا، وتنويع اقتصاد القارة، وإعادة هيكلته، ليتماشى مع متطلبات العصر الحالي، ويواكب مجريات العصور المستقبلية، فضلاً عن السعي الحثيث لتحقيق أهداف مُهمّة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفقر.

تهدف اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية إلى إنشاء سوق موحد على مستوى القارة، مما يتيح حرية حركة الأفراد بالإضافة إلى حرية حركة الأعمال والاستثمارات. كما تسعى الاتفاقية إلى تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، وتعزيز عملية التصنيع لاستغلال الموارد الطبيعية في القارة، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تقليل التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز التجارية الأخرى.

لا يمكننا تجاهل الأهمية الكبيرة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، خاصة بعد تصديق 48 دولة من أصل 54 دولة إفريقية عليها. تقدم هذه الاتفاقية وعودًا بفتح آفاق جديدة للقدرات الاقتصادية في القارة من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير سلاسل القيمة بين الدول الإفريقية، مما يعني أن هذه الدول ستعمل معًا على تصنيع المنتجات النهائية باستخدام المواد الخام المتاحة في القارة. كما تهدف الاتفاقية إلى جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق التحول الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الاتفاقية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الإفريقية على المستوى العالمي. لذلك، يُعتبر نجاح منطقة التجارة الحرة القارية أمرًا حيويًا لتحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي في الوصول إلى "إفريقيا متكاملة تنعم بالرخاء والسلام".

كباقي الدول الإفريقية الأخرى، تسعى الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية لأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تكن تصب في مصلحة الجزائر، حيث أن الشراكة الأورو–جزائرية تعزز من التبعية الاقتصادية للجزائر

تجاه الجانب الأوروبي، لذلك، كان على الجزائر إعادة تقييم استراتيجيتها التكامليّة نحو التكتلات التي يمكن أن توفر عوائد ومنافع أكبر، والتي قد تمثل بدائل فعالة لتحقيق أهدافها وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي.

تسعى الجزائر إلى أن تلعب دورًا محوريًا من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في إفريقيا، التي تمثل سوقًا ضخمة من خلال تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية وزيادة صادراتها غير النفطية نحو هذه البلدان، بالإضافة إلى تطوير استثماراتها.

توفر هذه المنطقة للجزائر فرصًا أكبر لتنمية وتنويع اقتصادها، حيث تُعتبر ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني. ستساهم في زيادة الإنتاج والمبادلات التجارية والاستثمارات، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. علاوة على ذلك، ستساعد في جذب العملة الصعبة، وستلعب دورًا حيويًا في تقليل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل من خلال تنويع الصادرات.

منذ انضمام الجزائر إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، تسعى البلاد إلى إيجاد حلول للاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المنطقة، بالإضافة إلى معالجة التحديات والعقبات التي تواجهها ما دفع بالجزائر إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تدخل ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي 2020-2024. يشمل هذا البرنامج تبني سياسة جديدة للتنمية تعتمد على تنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات، واستبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية، بهدف تعزيز احتياطي الصرف. كما يهدف إلى خلق وزيادة عدد الشركات الناشئة، وتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. والنقطة الأهم هي دعم المنتج الوطني ودفعه نحو التصدير إلى إفريقيا والعالم، من خلال تقليص الواردات وتعزيز التصنيع المحلي.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تشهدها الجزائر، من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، كان من الضروري إعادة هيكلة النسق الاقتصادي بالكامل وإيجاد صيغة جديدة لتكيف المؤسسات التي تشكل الاقتصاد الوطني. وبما أن الجمارك تعد واحدة من المؤسسات المعنية بهذا التحول، فإنه من الضروري أن تعدل سياستها الجمركية لتلبية متطلبات النظام الجديد (الجزائر الجديدة) من أجل تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية لأنه لا يمكننا مناقشة اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بمعزل عن الجمارك، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بينهما وبالأنظمة الجمركية التي تنظم مراقبة التجارة الخارجية.

**أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته مما يلي:

- تتجلى أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع حديث على الساحة الدولية من منظور بحثي واقتصادي، حيث يركز على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودورها في تعزيز الانعاش الاقتصادي. يتضمن ذلك استكشاف منطقة التجارة الحرة الإفريقية، بالإضافة إلى التسهيلات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات ودعم المنتجات الوطنية.
- استكشاف فرص انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز تبادلاتها التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء. ويعتبر ذلك جزءًا من مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا.
- يُعتبر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية خيارًا استراتيجيًا يتيح لها فرصة تنويع صادراتها وتعزيز شراكاتها الاقتصادية وفق مبدأ "الكل رابح"، مما يسهم في تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. فالإمكانات المتاحة في الاقتصاديات الأفريقية تمثل فرصة مثالية للجزائر لوضع استراتيجية تهدف إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية وزيادة حصصها في السوق، لاسيما في مجالات الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.
- تشكل زليكاف نقطة تحول للجنوب الجزائري فهي تسلط الضوء على أهمية تنمية المناطق الجنوبية لذا يجب تعزيزها بالطرق وسكة الحديد ومرافق للبريد والاتصالات ومحطات للنقل والتزود بالوقود لتكون منطلقاً لتوجيه المنتوج الوطني نحو إفريقيا.
- يعتبر تحديد وتحليل الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في المنطقة الإفريقية أمرًا بالغ الأهمية للاقتصاد الجزائري. إذ يساهم ذلك في تعزيز الصادرات الجزائرية، مما يقلل من الاعتماد على العوائد النفطية ويساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يسعى إليه مخطط الإنعاش الاقتصادي 2022-2024. كما يتطلب الأمر وضع السياسات والتدابير المناسبة للتغلب على هذه التحديات.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وما تحمله من تطلعات للجزائر للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة.

- مناقشة كيفية استغلال إدارة الجمارك كوسيلة في المفاوضات للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- الوقوف على استعدادات الجزائر للدخول إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الضخمة التي تهدف إلى تعزيز المنافع بشكل كبير مثل: مشروع الطريق العابر للصحراء، مشروع منجم غار جبيلات، مشروع ميناء الحمدانية، إضافة إلى إطلاق مبادرات مثل: الانضمام إلى مبادرة التجارة الموجهة، انشاء بنوك في دول افريقية، احتضان الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الافريقية في سبتمبر 2025، وغيرها من المبادرات المهمة، من أجل تعزيز الاقتصاد الجزائري وتحويله من الاعتماد على المحروقات إلى اقتصاد رقمي متنوع يشمل جميع القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة وغيرها.
- دراسة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى دراسة بعض المؤشرات لتحديد الفرص المستقبلية لزيادة وتنويع هذه المبادلات.

**الدراسات السابقة:**

نظرًا لأهمية الموضوع وتنوعه على مختلف الأصعدة، حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين على المستويات الوطنية والقارية والعالمية، حيث تزايدت الدراسات المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

عند التدقيق في عنوان البحث، يتضح أن المتغير الرئيسي هو اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بينما المتغيران الثانويان هما الإنعاش الاقتصادي والجمارك الجزائرية.

قررنا أخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار واستعراض أهمها فيما يلي:

1. **مقال بن زعرور شكري 2024 بعنوان:**

منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تعظيم الاستفادة منها؟

أ. **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات التي تعترض اقتصاد الجزائر وتمنع استفادته من فوائد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما تسلط الضوء على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الجزائر لتحقيق الأهداف المنشودة من الانضمام إلى هذه المنطقة، والتي تتعلق بالتنمية الشاملة، والتصنيع، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الصادرات.

**ب. الإشكالية:** في إطار التوترات المستمرة بين ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه والعقبات الكبيرة التي تحد من المكاسب، ماهي التوجهات الاستراتيجية التي يمكن أن تتبناها الجزائر لتعظيم مزايا انضمامها لمنطقة التبادل الحر القارية الافريقية؟

**ت. النتائج التي تم التوصل إليها:**

- وضع استراتيجيات وطنية استباقية تحدد الفرص والتحديات والتدابير اللازمة.
- توفير بيئة اقتصادية كلية قوية تدعم الأعمال وتتيح التنمية بقيادة القطاع الخاص.

**2. مقال سعيد بوراس، أحمد خليلي 2024 بعنوان:**

أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو افريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر.

**أ. الهدف من الدراسة:**

تسليط الضوء على أهمية التجارة عبر الحدود كوسيلة لدعم وتعزيز الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية، خاصة في ظل دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ. وقد توصلت الدراسة إلى أن التبادلات التجارية عبر الحدود مع الدول المجاورة تعاني من ضعف شديد، مما يحد من قدرة الصادرات الجزائرية على الوصول إلى الأسواق الإفريقية. لذا، يتعين تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين التجارة الحدودية وزيادة كفاءتها.

**ب. الإشكالية:** إلى أي مدى تساهم التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات نحو الدول الافريقية في ظل دخول اتفاقية المنطقة القارية للتجارة الحرة حيز التنفيذ؟

**ت. النتائج التي تم التوصل إليها:**

- يمكن أن تكون التجارة عبر الحدود وسيلة فعالة لتعزيز وتنمية المبادلات الخارجية وتطوير القدرات التصديرية للدولة.
- تعد زيادة الصادرات، وخاصة تلك غير المرتبطة بالمحروقات، ضرورة استراتيجية لا مفر منها بالنسبة للجزائر. وعلى الرغم من اتخاذ العديد من الإجراءات وإنشاء هيئات متعددة لدعم الصادرات، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في تحرير الاقتصاد الوطني من الاعتماد على المحروقات وتقلبات أسعارها.

**3. مقال بن علية فريدة، أمينة بن تركي 2024 بعنوان:**

دراسة واقع التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة 2016 ـ 2021

مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر

أ. **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي من خلال قياس المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العامة، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، وأن سياسة التنويع المتبعة لم تحقق النتائج المرجوة، على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال. لذا، من الضروري وضع برنامج وطني شامل لتحفيز القطاعات الاقتصادية.

ب. **الإشكالية:** ما مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي المرتكزة على النموذج الاقتصادي الجديد خلال الفترة 2016 ـ 2021؟

ت. **النتائج التي تم التوصل إليها:**

- لا تزال الجزائر تواجه تحديات في تنويع اقتصادها، حيث يظل قطاع المحروقات المسيطر على الإنتاج والتصدير. هذا الاعتماد يجعل التنمية مرتبطة بعوائد النفط.
- ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني.
- يجب تشجيع الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية.
- ينبغي الاستفادة من الإيرادات الطاقوية واستغلالها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

**4. مقال شراك نور الايمان صليحة، بريكسي رقيق رشيد 2023 بعنوان:**

القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية اعتمادا على مؤشرات التجارة الخارجية.

مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

أ. **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القدرة التصديرية للجزائر تجاه دول منطقة التجارة الحرة الإفريقية، من خلال معالجة النقاط الأساسية ذات الصلة من المنظور الاقتصادي الجزائري. يتم ذلك من خلال تحليل الوضع الحالي للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، مع التركيز على الأبعاد الأساسية المتعلقة بمنطقة التبادل الحر الإفريقية، تم ذلك في سياق استكشاف الأبعاد الأساسية المتعلقة بمنطقة التبادل الحر الإفريقية. بعد ذلك، يعود البحث لإلقاء نظرة أكثر تفصيلاً من المنظور الكمي، من خلال استعراض بعض المؤشرات المتعلقة بأداء الصادرات، مثل مؤشر كثافة التجارة، ومؤشرات تنوع الصادرات، وأخيراً حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وغيرها.

ب. **الإشكالية:** إلى أي مدى يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة الافريقية كمحرك فعال لخلق الظروف الملائمة لترقية القدرة التصديرية للجزائر اتجاه الدول الافريقية؟

ت. **النتائج التي تم التوصل إليها:**

- توجد فرص أمام الصادرات الجزائرية لتعزيز وجودها في الأسواق الأفريقية بشكل أكبر مما هو عليه الآن.
- العمل على استغلال الفرص المتاحة.
- ضعف هيكل التجارة الخارجية للجزائر.
- نقص في العرض التنافسي الكافي.

### 5. مقال ايمان سعودي 2022 بعنوان:

دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

أ. **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. سيتم تناول مختلف الإجراءات والتسهيلات المتاحة لدعم هذه الصادرات. وقد أظهرت النتائج أن لهذه المنطقة تأثيراً كبيراً في هذا السياق،

حيث تسعى الجزائر، بوصفها بوابة لإفريقيا، إلى زيادة صادراتها غير النفطية من خلال إعادة فتح المعابر الحدودية وإنشاء مناطق حرة، بالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء.

ب. **الإشكالية:** إلى أي مدى يمكن لمنطقة التجارة الحرة الافريقية المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

ت. **النتائج التي تم التوصل إليها:**

- استخدام مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال سيمكن الجزائر من تعزيز التبادلات التجارية مع الدول الأفريقية.
- ستجد البلدان الأفريقية، التي تمتلك سوقًا يقدر بنحو 1.3 مليار نسمة، في الجزائر مصدرًا لمنتجاتها خارج قطاع المحروقات.
- سوق المقايضة في الجنوب الجزائري مع الدول المجاورة مثل مالي والنيجر يبرز وجود قاعدة اقتصادية جاهزة للتبادل من حيث النقل والسلع.
- بالنسبة للمواد الصناعية مثل الحديد والإسمنت ومواد البناء الأخرى، يمكن أن تجد طريقها للتصدير إلى دول غرب أفريقيا عبر الخط البحري الجديد الذي تم افتتاحه من ميناء الجزائر نحو موريتانيا، مما يتيح لها الوصول إلى دول غرب القارة.

6. **مقال دريدي سارة، بن محمد هدى 2022 بعنوان:**

أفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية ـ افريقيا جنوب الصحراء ـ في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر

أ. **الهدف من الدراسة:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد الصادرات المحتملة للجزائر نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك لتسليط الضوء على فوائد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ولتجنب تكرار التجربة السابقة للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والشراكة الأورو–جزائرية، تم استخدام مزيج من المنهج التحليلي الوصفي لتحليل الإحصائيات المتنوعة، والمنهج الكمي لحساب مؤشر التجارة المحتملة للجزائر. تعاني التجارة البينية الإفريقية من ضعف

وتوزيع غير متوازن خارج القارة، وذلك بسبب عدة معوقات مثل طول فترة تصريف الجمارك للصادرات، وارتفاع التكاليف، وكثرة الوثائق المطلوبة في عمليات الاستيراد والتصدير في إفريقيا جنوب الصحراء. لذا، من الضروري تعزيز التجارة الداخلية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث ستصبح الجزائر جزءًا من هذه المنطقة، مما يجعل إفريقيا جنوب الصحراء سوقًا واعدة للعديد من المنتجات، مثل المواد الاستهلاكية، والمواد الوسيطة، والمواد الأولية، والمواد الغذائية، والمواد الكيميائية، والوقود، بالإضافة إلى منتجات أخرى. ومن هنا، يجب اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لضمان نجاح هذه المبادرة.

ب. **الإشكالية:** ماهي آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية ـ افريقيا جنوب الصحراء ـ في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الافريقية؟

ت. **النتائج التي تم التوصل إليها:**

- يتطلب تحقيق فعالية الاتفاقية تعزيز البنية التحتية والقدرة الصناعية من خلال الاستفادة من مختلف الهيئات الإقليمية مثل صندوق تنمية الاتحاد الأفريقي.
- ينبغي إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية وتعزيز العلاقات التجارية ذات المزايا المتبادلة عبر تنفيذ خطط لتحرير التجارة.
- من الضروري إنشاء أنظمة فعالة لمراقبة ضريبة القيمة المضافة.
- استثمار رأس المال البشري الناتج عن الزيادة السكانية، مثل الاستثمار في الخدمات.
- يجب أن تترافق هذه الجهود مع وضع سياسات شاملة تركز على حماية البيئة.

**ما يميز الدراسات السابقة عن بحثنا:**

من خلال الدراسات السابقة وجدنا أنها لم تتناول المتغيرات الثلاثة المتمثلة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كمتغير رئيسي والانعاش الاقتصادي والجمارك كمتغيرين ثانويين مع بعض كما تم تناولها في بحثنا، حيث تناولت بعض الدراسات الاتفاقية وجهودها في تعزيز التجارة البينية الإفريقية، بالإضافة إلى الحديث عن الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية. كما تناولت دراسات أخرى تأثير الاتفاقية على تعزيز الصادرات الجزائرية يعني كل البحوث ركزت بالدرجة الأولى على المبادلات التجارية بين الجزائر ودول القارة الافريقية، في حين يتميز هذا البحث عن باقي الدراسات السابقة بكونه يركز على التغييرات التي تم استحداثها على الجمارك الجزائرية من أجل الاستفادة

من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية لتحقيق أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية وتشجيع المنتوج الوطني وتنويعه.

**إشكالية البحث:**

إن إدراك الجزائر لأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي والفوائد المحتملة التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الأعضاء، دفعها إلى الإسراع في الانضمام إلى هذه المنطقة. يهدف هذا الانضمام إلى تنويع شركائها الاقتصاديين وتعزيز صادراتها، مما يسهم في تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

وبناءً على ما سبق، تبرز الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- **ماهي التغييرات التي تم احداثها على إدارة الجمارك لتتماشى مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي؟**

تتجزأ هذه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي درجة توافق أهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية مع خطة الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024؟
2. هل بإمكان اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الوصول إلى ما تطمح إليه في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني؟
3. ما مدى استعداد الجزائر للدخول إلى السوق الافريقي وتحقيق مساعيها نحو تنويع الصادرات خارج المحروقات؟
4. كيف سيتمكن برنامج الإنعاش الاقتصادي من تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة كالزراعة، الصناعة التحويلية الغذائية، الصناعة الصيدلانية، قطاع المناجم، واللوجستيك للاستفادة من الفرص المتاحة في افريقيا؟

5. ما هي الأساليب المتبعة في هذه الاستراتيجية التنموية حتى تساهم في إحلال الواردات وترويج الصادرات وبالتالي تنويع هيكل الصادرات وتنويع مصادر التمويل؟
6. هل الإصلاحات الجمركية التي تم ادراجها ضمن المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المنتوج المحلي وتوجيهه للتصدير بدل الاعتماد الكلي على صادرات النفط؟

**فرضيات البحث:**

لإيجاد إجابة للتساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

1. تتماشى خطة الإنعاش الاقتصادي مع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في الأهداف، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.
2. ستتمكن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من تحقيق ما تطمح إليه لأنها ستؤدي إلى تعزيز السلام والأمن من خلال تقليل نسبة الشباب العاطلين عن العمل، مما يقلل من حوافز الانضمام للجماعات المتطرفة.
3. انشاء الجزائر لبنوك في العواصم الإفريقية، إلى جانب مشاريع كبرى مثل غار جبيلات والطريق العابر للصحراء وميناء الحمدانية إضافة إلى تعزيز الرقمنة جعل الجزائر جاهزة للدخول إلى الأسواق الافريقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
4. سيساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز القطاعات الاقتصادية الواعدة من خلال إعادة تفعيل الإمكانيات المتوفرة في الجزائر للاستفادة من الفرص المتاحة في إفريقيا.
5. تهدف الاستراتيجية التنموية إلى تقليص فاتورة الاستيراد وتوفير بيئة ملائمة لإنشاء المصانع، مع إزالة العوائق الإدارية. مما يساهم في إنعاش الصناعة والزراعة، وتنشيط الصناعات المحلية، واستبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية ذات جودة متنوعة وقادرة على المنافسة مع المنتجات الإفريقية والعالمية.
6. تهدف الإصلاحات التي تم تنفيذها في الجمارك إلى دعم المصدرين من خلال تسهيل الإجراءات وتبسيطها، مما يقلل من الوقت المستغرق. وهذا سيساهم في تحفيز الفاعلين الاقتصاديين على التوجه نحو التصنيع في مختلف القطاعات، وبالتالي تعزيز المنتجات الوطنية وتوجيهها نحو التصدير.

**منهج وأدوات الدراسة:**

استلزمت الدراسة الاعتماد على الأدوات التالية:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض جميع الجوانب النظرية المرتبطة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالإضافة إلى موضوع الإنعاش الاقتصادي والجمارك.
- استخدام المنهج الكمي من خلال دراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر مع العالم، وبشكل خاص مع أفريقيا.

**حدود البحث:**

تتمثل حدود هذا البحث فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تشمل الحدود المكانية افريقيا عامة عن طريق دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجزائر خاصة عن طريق دراسة انضمامها إلى هذه الاتفاقية وتأثيرها على الإنعاش الاقتصادي.
- **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية للبحث من سنة 2014 إلى سنة 2024، وذلك من أجل دراسة وتحليل المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية قبل وبعد الانضمام إلى الاتفاقية، والوقوف عند سنة 2021 حيث دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، والمصادقة عليها من طرف الجزائر في هذه السنة.

**أسباب اختيار الموضوع**

**أ. أسباب ذاتية:**

- تخصص الدراسة والعمل له علاقة بموضوع البحث.
- الرغبة الشخصية في البحث في موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

**ب. أسباب موضوعية:**

- تُعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من القضايا الراهنة التي تهم صناع القرار، حيث تُعتبر الحل الأمثل لتعزيز الاقتصاد الوطني والتخلص من الاعتماد على قطاع المحروقات.

**صعوبات البحث:**

- إن موضوع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، موضوع حديث ولم يجسد على أرض الواقع وبالتالي الدراسات الموجودة حوله هي عبارة عن مقالات كانت أغلبها باللغة الإنجليزية مما يتطلب جهدا أكبر لترجمتها إلى اللغة العربية. وكانت في مجملها تركز على الجانب النظري.
- صعوبة الحصول على احصائيات حديثة للتجارة الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي وافريقيا، وإن وجدت نجدها متضاربة.

**هيكل البحث:**

لضمان تغطية جميع جوانب البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل رابع تطبيقي، كما هو موضح أدناه:

- **الفصل الأول:** يحمل عنوان **"اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وواقع انضمام الجزائر إليها"**. يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: في المبحث الأول، تم عرض اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية. أما المبحث الثالث والأخير، فقد تناول مستقبل الجزائر بعد انضمامها إلى هذه المنطقة.
- **الفصل الثاني:** يحمل عنوان **"مخطط الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2020-2024"**. يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: في المبحث الأول، تم استعراض الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2009 إلى 2020، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة المحاور الجديدة للنمو وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024. أما المبحث الثالث والأخير، فقد تناول خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في سبتمبر 2021.
- **الفصل الثالث:** يحمل عنوان **"المخططات الاستراتيجية لتطوير إدارة الجمارك الجزائرية"**. يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: في المبحث الأول، تم تقديم لمحة عامة عن الجمارك الجزائرية، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة إصلاح المنظومة الجمركية الجزائرية. أما المبحث الثالث والأخير، فقد تناول المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية للفترة 2022-2024.
- **الفصل الرابع:** يحمل عنوان " **إعلان الجزائر عن انطلاق المبادلات التجارية ضمن ZLECAF والاستفادة من الجمارك كأداة لتنظيمها** ". يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: في المبحث الأول، تم عرض التغييرات المحدثة على المستوى الوطني والافريقي في إطار تجسيد اتفاقية ZLECAF، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة البروتوكولات المتضمنة في اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية الممنوحة من

الجزائر للدول الأطراف. أما المبحث الثالث والأخير، فقد تناول دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

# الفصل الأول

## اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وواقع انضمام الجزائر إليها

## تمهيد

تُعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية واحدة من أهم اتفاقيات التكامل التجاري والاقتصادي على مستوى العالم، حيث ستشكل أكبر منطقة تجارية في العالم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، كما تُعتبر جزءًا أساسيًا من أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، فمن خلالها يهدف هذا الأخير إلى إنشاء سوق قارية متكاملة للسلع والخدمات بالإضافة إلى تعزيز حركة رأس المال والأفراد من خلال التحرير التدريجي للتجارة البينية الإفريقية وصولاً إلى التحرير الكامل، ويتضمن ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية واستغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية للقارة لتعزيز اقتصاديات الدول الإفريقية.

وتحظى هذه الاتفاقية باهتمام واسع من قبل المجتمع الدولي المهتم بالتنمية، خاصة بين الأوساط السياسية والأكاديمية، ولعلّ من بين الأسباب وراء هذا الاهتمام المتزايد هو توجه إفريقيا نحو تعزيز السياسة الحمائية على عكس الاتجاه العالمي في ظل كل معوقات النمو والتنمية الاقتصادية التّي تواجهها وما ستقدمه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من فرصة لتطور الاقتصاديات الإفريقية بشكل أسرع، هذا ما سيسهم في تعزيز التجارة البينية الإفريقية وزيادة اندماج القارة في الاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الوطني، يعتبر تصديق الجزائر على اتفاقية تأسيس المنطقة "خطوة حاسمة" للاقتصاد الوطني، إذ ستشكل فرصة نحو تعزيز مكانة الصادرات الجزائرية ضمن التجارة البينية الإفريقية، هذا ما يستلزم وضع سياسة تجارية متكاملة ومدروسة قائمة على فهم الفرص المتاحة وتقييم إمكانيات تصدير المنتجات الجزائرية، بالإضافة إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية لتعزيز حصة الجزائر في السوق الإفريقية المتنامية من خلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ومنه الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: عرض اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**

**المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**

**المبحث الثالث: مستقبل الجزائر بعد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**

## المبحث الأول: عرض منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مشروعا ضخمًا وواعدًا في آنٍ واحد، إذ يعد ضخمًا من حيث أنّه أكبر مشروع تجاري على المستوى العالمي بعد منظمة التجارة العالمية، وواعدًا من حيث أنّه يشكل فرصة سانحة للدول الإفريقية لتعزيز البينية الإفريقية من خلال تنويع اقتصاد القارة وإعادة هيكلته بما يتوافق مع المتطلبات الحالية والمستجدات المستقبلية، فضلاً عن السعي لتحقيق أهداف مُهمّة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفقر.

### المطلب الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ظل مساعي التكامل الاقتصادي

بدأت البلدان الإفريقية رحلة السعي إلى إطلاق السوق القاري من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. توجد ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية معترف بها من الاتحاد الإفريقي في مراحل مختلفة من التكامل: اتحاد المغرب العربي "AMU"، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا"COMESA"، تجمع دول الساحل والصحراء"SAD-CEN"، مجموعة شرق إفريقيا"EAC"، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا"ECCAS"، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ECOWAS"، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إيجاد" IGAD "، الجماعة الإنمائية للجنوب ال إفريقي"SADC"

#### الفرع الأول: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي

تبنّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية*استراتيجيات اقتصادية عديدة ومفاهيم اجتماعية متنوعة بهدف تحقيق الاندماج والوحدة القارية الشاملة، واللذان لا يتحققان بدون تكامل اقتصادي بين دول القارة، فالتكامل الاقتصادي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاندماج القاري، والذّي يقتضي تحقيقه جملة من المتطلبات تندرج ضمن خمسة مراحل متتالية نوجزها فيما يلي[1]:

**1. إنشاء منطقة تجارة حرة:** إنّ تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ينطلق من مرحلة إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، والذّي يلي إنشاء سوق قارية موحدة تضمّ جميع سكان القارة الإفريقية الذين يتجاوز عددهم مليار و200 مليون نسمة تقريباً، بمخرجات اقتصادية قد تصل إلى 2.2تريليون دولار أمريكي، فحسب ما تؤكده التقديرات فإنّ التوجه نحو منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيرفع من حجم التجارة البينية الإفريقية بما نسبته 33%.

* تأسست في **25ماي 1963** في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بهدف توحيد القارة الإفريقية وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وفي سنة 2002 تمّ حل المنظمة وتأسيس **الاتحاد الأفريقي** خلفا لها.

[1]Balassa, B. Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market. The Economic Journal, vol. 77, 1967, p p 1 ; 21.

حيث يعتبر إنشاء منطقة تجارة حرة اللبنة الأساسية والخطوة الأولى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، وتهدف هذه المنطقة الحرة إلى تحرير حركة انتقال السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة؛ وذلك من خلال مستويين أساسيين:

- ✓ إلغاء التعريفات الجمركية على تنقل السلع والخدمات بين حدود الدول، أو تخفيضها إلى أدنى مستويات ممكنة.
- ✓ مّنْح حُرّية التواجد الفعلي أو الافتراضي للشخصيات الطبيعية (الأفراد) والاعتبارية (الشركات) في البلد، من أجل تقديم الخدمات والسلع المتبادلة.

2. **اتحاد جمركي**: تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، وفي إطار التكامل الاقتصادي لا يعني إلغاء التعريفات الجمركية إزالتها نهائياً، إنما يقصد به إلغاء التعريفات الجمركية الخاصة بكلّ دولة ومن ثَمَّ توحيد النظم والتعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء من ناحيةٍ ومع العالم الخارجي من ناحيةٍ أخرى.

وتتم هذه المرحلة من خلال توحيد التعريفات الجمركية لواردات دول التكتل الاقتصادي عند معدّل معيّن، يليه إنشاء صندوق مركزي مُخصَّص لتجميع الإيرادات الجمركية حتّى يتم توزيعها لاحقاً بين الدول الأعضاء بغرض تعويض الأطراف التي قد تتضرر من عمليات إنشاء الاتحاد الجمركي.

3. **سوق مشتركة**: في إطار السوق المشتركة تمنح لعناصر الإنتاج (العمالة ورؤوس الأموال) الحرية التامّة للتنقل بين الدول الأعضاء، وهذا ما يقتضي أن تعامل الاستثمارات الأجنبية في كل دولة كما تعامل الاستثمارات الوطنية من حيث الحصول على نفس الامتيازات والحقوق، وبذلك تستفيد الشركات الأجنبية من الدعم والإعفاءات الضريبية كما يستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة المضيفة كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

4. **اتحاد نقدي**: تهدف هذه المرحلة إلى توحيد السياسات النقدية للدول الأعضاء، وذلك من خلال صك عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية، وهوما يعني توحيد سعر الصرف وأسعار الفائدة واللوائح التنظيمية والرقابية المفروضة على المصارف التجارية والمؤسسات المالية الناشطة في هذا الدول.

5. **الوحدة الاقتصادية**: تعد هذه المرحلة خطوة متقدمة جدّاً ضمن مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي، فهي التّي تعمل على تنظيم حركة انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين دول التكتل الاقتصادي، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي؛ فضلاً عن التنسيق التام بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.

6. **التكامل الاقتصادي الكامل**: تتوج هذه المرحلة عملية التكامل الاقتصادي، وضمنها تتوَحَّدُ السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية للدول الأعضاء، لتشكل كياناً اقتصادياً واحداً تسيطر عليه سلطة عليا فوق–قومية Supranational لها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول الأعضاء، وتتمتع القرارات الصادرة عن هذه السلطة بصفة الإلزام.

أدت الجهود المتواصلة لتعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا بهدف تحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص الازدهار الاقتصادي، إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية، التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري بين الدول الإفريقية من خلال تقليل الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية، وتُعتبر هذه الخطوة مهمة لتعزيز حرية التجارة وتحفيز التبادل الاقتصادي في القارة.

## الفرع الثاني: نشأة وتوسع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعد منطقة التجارة الحرة شكلٌ من أشكال التكتُّل التجاري بين دولتين أو أكثر، بهدف تقليل أو إزالة الحواجز والقيود الجمركية المفروضة على الممارسات التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري ودفع عجلة النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ويصف بعض علماء الاقتصاد «منطقة التجارة الحرة» بأنها: المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي الذي يُعَبِّر عن مصالح واضحة وفورية لكافة الأطراف المتعاقدة،[1] بينما يراها فريقٌ آخر من علماء التنمية الاقتصادية بأنها: نقطة الانطلاق لتحريك المدخل الإنتاجي الذي يعتمد على سوق كبيرة وحرة، بغرض الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي.[2]

### 1. نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

وَقَّعَت الدول الإفريقية على اتفاقية إنشاء "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" خلال قمّة الاتحاد الإفريقي سنة 1991 المنعقدة في أبوجا بنيجيريا، ولكنّها لم تنفذ إلاّ بالقرار الصادر من الاتحاد الإفريقي في القمة الثامنة عشر التي عقدت في أديس أبابا بإثيوبيا يومي 29 و30 جانفي 2012، والتّي حملت شعار **"تعزيز التجارة البينية الإفريقية"**، حيث حثّ القرار على التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية خلال مدة أقصاها سنة 2017 كتاريخ إرشادي،

[1] "**منطقة تجارة حرة**"، مأخوذ من موقع : https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع 2020/06/02،

[2] السعيد بوشول، "**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2009 ص 17

لتكون لَبِنَة أساسية ضمن خُطَط الاتحاد الإفريقي في رؤية 2063 التنموية من خلال ما ستسهم به في الحد من الفقر وخلق فرص عمل وتحقيق الازدهار والرفاهية الاقتصادية، لتبعث آمالاً في تحقيق رؤية إفريقيا مشتركة[1].

كما أيدت القمة خطة العمل حول تعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)* من خلال التركيز على سبعة مجالات، وهي:

-السياسة التجارية، تيسير التجارة البينية، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، تمويل التجارة المعلومات التجارية، وتكامل عوامل السوق.

حيث تتعدى المكاسب التّي تحققها اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تنمية الاقتصادات، لتشمل توفير فرص العمل وتقديم حلول للنزاعات وحالات عدم الاستقرار داخل إفريقيا.

وقد كان الرأي السائد أن قرار الدورة الثامنة عشرة للاتحاد الإفريقي بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)** بحلول سنة 2017، سيكون في مهب الريح كغيره من المشاريع الإفريقية الطموحة، إلاّ أنّ الحكومات الإفريقية أثبتت إرادتها لبدء هذه المبادرة تحت قيادة الاتحاد الإفريقي، وترجمت هذه الإرادة في توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018 بكيغالي الرواندية، وحتى جانفي 2021 تم توقيع الاتفاقية من قبل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي باستثناء إريتريا، هذا ما يجعلها أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث الدول المشاركة فيها.

وتمثل الهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إطلاق سوق قارية واحدة للسلع والخدمات مع تحرير حركة رجال الأعمال والاستثمارات، ممّا سيوسع نطاق التجارة بين البلدان الإفريقية ويعزز القدرةَ التنافسية الصناعية من خلال استغلال الفرص الإنتاجية على نطاق واسع وإعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل، تمهيدًا لإنشاء الاتحاد الجمركي الموحَّد.

[1] تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية. منشورات الاتحاد الإفريقي، الرقم المرجعي EA 12717 :، مأخوذ من موقع https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-update_on_the_cfta_ar_comaivii_0.pdf، تاريخ الاطلاع 2020/06/23.

* Boosting Intra-Africa Trade

** Continental Free Trade Area

**2. محطات رئيسية في مسار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

مرت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF ،ZLEC ،ZLECA ،CFTA[*] منذ إطلاقها إلى غاية 2024/12/31 بالمراحل التالية:

- اِتُّخِذ قرار إطلاق منطقة التجارة الحرة الافريقية خلال الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر الاتحاد الافريقي في جانفي 2012 وكان الهدف منه هو انشاء منطقة تبادل حر بحلول سنة 2017.
- بدأت عملية المفاوضات خلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة بجوهانسبورغ في جوان سنة 2015، والتّي حددت خلالها الأهداف ورسمت خريطة الطريق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- في فيفري سنة 2016، عقد أول منتدى تفاوضي لمنطقة التجارة الحرة القارية في أديس بابا بإثيوبيا، وفي الشهر نفسه عقد اجتماع في أبيدجان بكوديفوار (ساحل العاج) للتحضير لهذا المحفل، والذّي ضم منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي ستشمل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (**COMESA**)، مجموعة شرق افريقيا (**EAC**)، المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي (**SADC**)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (**ECCAS**)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (**ECOWAS**)، ودول المغرب العربي(**AMU**) بالإضافة الى حضور أعضاء الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومصرف التنمية الإفريقي وأعضاء من المجتمع المدني.
- في ماي سنة 2016 عقد المنتدى التفاوضي الثاني في أديس بابا بإثيوبيا، بهدف تحديد ملامح المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة عقد منتدى تفاوضي آخر في أديس أبابا بإثيوبيا.
- في 21 مارس سنة 2018 تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية من طرف 44 دولة إفريقية في كيغالي برواندا أمام تحفظ بعض الدول مثل نيجيريا، بوروندي، إريتريا، ناميبيا وسيراليون، في حين أنّ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كان يستلزم مصادقة 22 دولة أخرى.
- في نهاية ديسمبر سنة 2018 لم يتبقى سوى مصادقة 7 دول من أصل 22 دولة، وفي أفريل سنة 2019 تم التوصل الى عتبة 22 دولة بعد مصادقة كل من الصحراء الغربية وسيراليون.
- في 7 جويلية سنة 2019 وقعت كل من نيجيريا والبينين على اتفاقية التجارة الحرة في مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي في نيامي بالنيجر، ليصل عدد الدول الموقعة إلى 54 دولة وتصبح اريتريا البلد الإفريقي الوحيد الذي لم ينضم إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

[*] Zone Libre Echange Continentale Africaine

[**] Continental Free Trade Area

- في 10 فيفري سنة 2020 وبعد عدة أيام من النقاش انتخب « وامكلكيبيتسومان» من جنوب إفريقيا أمينا عاما لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- في أوت سنة 2020 تمّ افتتاح أمانة منطقة التجارة الحرة بأكرا بغانا.
- في 1 جانفي سنة 2021 دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، بعد تأخر دام سبعة أشهر بسبب الظروف التّي فرضتها الجائحة الصحية كوفيد 19، إذ كان ذلك مقررًا في 1 جويلية سنة 2020.
- في 23 جوان سنة 2021 صادقت الجزائر على اتفاقية التجارة الحرة القارية.
- بحلول 30 سبتمبر سنة 2021 كان قد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل 54 دولة إفريقية من أصل 55* وقد صادقت 48 منها على جعل الاتفاقية جزءا من أنظمتها القانونية والمؤسسية المحلية.

وفيما يلي جدول توضيحي للدول المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية:

**الجدول 01 ـ 01: ترتيب الدول المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية حسب تاريخ إيداع وثائق المصادقة**

| الرقم | البـــلد | تاريخ إيداع وثائق المصادقة |
|---|---|---|
| 1 | غانا | 2018/05/10 |
| 2 | كينيا | 2018/05/10 |
| 3 | روندا | 2018/05/26 |
| 4 | النيجر | 2018/06/19 |
| 5 | التشاد | 2018/07/02 |
| 6 | اسواتيني | 2018/07/02 |
| 7 | غينيا | 2018/10/16 |
| 8 | ساحل العاج | 2018/11/23 |
| 9 | مالي | 2019/02/01 |
| 10 | ناميبي | 2019/02/01 |
| 11 | أوغاندا | 2019/02/09 |
| 12 | جنوب افريقيا | 2019/02/10 |
| 13 | جمهورية الكونغو | 2019/02/10 |
| 14 | جيبوتي | 2019/02/11 |

* إلى غاية 2024/12/31 لا يوجد التزام من طرف دولة إريتريا.

| | | |
|---|---|---|
| 15 | موريطانيا | 2019/02/11 |
| 16 | سنغال | 2019/04/02 |
| 17 | الطوغو | 2019/04/02 |
| 18 | مصر | 2019/04/08 |
| 19 | أثيوبيا | 2019/04/10 |
| 20 | غامبي | 2019/04/16 |
| 21 | الصحراء الديمقراطية | 2019/04/30 |
| 22 | سيراليون | 2019/04/30 |
| 23 | زيمبابوي | 2019/05/24 |
| 24 | بوركينافاسو | 2019/05/29 |
| 25 | ساوتومي وبرنسيب | 2019/06/27 |
| 26 | غينيا الاستوائية | 2019/07/02 |
| 27 | الغابون | 2019/07/07 |
| 28 | موريشيوس | 2019/10/07 |
| 29 | جهورية افريقيا الوسطى | 2020/09/22 |
| 30 | أنغولا | 2020/11/04 |
| 31 | ليسوتو | 2020/11/27 |
| 32 | تونس | 2020/11/27 |
| 33 | كاميرون | 2020/12/01 |
| 34 | نيجيريا | 2020/12/05 |
| 35 | ملاوي | 2021/01/15 |
| 36 | زمبيا | 2021/02/05 |
| 37 | الجزائر | 2021/06/23 |
| 38 | بورندي | 2021/08/26 |
| 39 | السيشل | 2021/09/15 |
| 40 | تنزانيا | 2022/01/17 |
| 41 | جمهورية الرأس الأخضر | 2022/02/05 |
| 42 | الكونغو الديمقراطية | 2022/02/23 |
| 43 | المغرب | 2022/04/20 |

| | | |
|---|---|---|
| 44 | غينيا بيسو | 2022/09/27 |
| 45 | بوتسوانا | 2023/02/19 |
| 46 | جزر القمر | 2023/02/19 |
| 47 | موزنبيق | 2023/07/05 |
| 48 | ليبيريا | 2024/07/31 |
| 49 | ليبيا | - |
| 50 | البنين | - |
| 51 | مدغشقر | - |
| 52 | الصومال | - |
| 53 | السودان الجنوبية | - |
| 54 | السودان | - |
| 55 | ارتيريا | لم توقع على الاتفاقية |
| | **مجموع الدول الإفريقية: 55** | **مجموع الإيداعات: 48** |

**المصدر**: The African Continental Free Trade Area, AfCFTA Ratification Barometer, tiré du site https://www.tralac.org, date de consultation le 03/11/2024

## المطلب الثاني: محتوى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من المتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا جديدة للتجارة وريادة الأعمال في العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

### الفرع الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تكمُن أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في أنّها ستكون أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية؛ وذلك بالنظر إلى عدد سكان إفريقيا الحالي البالغ 1.2 مليار نسمة، والذي يُتوقع أن يصل إلى 2.5 مليار بحلول سنة 2050، ونظرًا لذلك فمن المرتقب أن تحقق هذه المنطقة الواعدة العديد من المزايا، أبرزها ما يلي[1]:

- تحقيق تكامل اقتصادي أعمق وأوسع، مما سيساهم في جذب الاستثمارات، تعزيز التجارة، توفير فرص عمل أفضل، الحد من الفقر، وزيادة الازدهار المشترك في القارة الإفريقية.

[1] "**AfCFTA–Overview**, **Purpose**, **and Benefits**", tiré du site https://azafinance.com/afcfta-overview-purpose-and-benefits/, date de consultation le 03/11/2024.

- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب تتراوح بين 111% و159%.
- توفير فرص عمل وخبرات ستساهم في بناء القدرات المحلية، وتكوين روابط تساعد الشركات الإفريقية على الانضمام إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- خلق وظائف ذات أجور أعلى وجودة أفضل، حيث ستستفيد النساء بشكل أكبر من زيادة الأجور.
- ارتفاع الأجور بنسبة 11.2% للنساء و9.8% للرجال بحلول سنة 2035، مع وجود اختلافات إقليمية تعتمد على الصناعات التي تشهد توسعًا أكبر في دول معينة.
- إذا تم تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشكل كامل، فإن 50 مليون شخص سيتمكنون من الخروج من الفقر المدقع بحلول سنة 2035، كما قد يرتفع الدخل الحقيقي بنسبة 9%.
- في ظل التكامل العميق، يُتوقع أن ترتفع الصادرات الإفريقية نحو بقية العالم بنسبة 32% بحلول سنة 2035، كما ستشهد الصادرات الإفريقية البينية نموًا بنسبة 109%، وفي مقدمتها السلع المصنعة.
- تحفيز الإنتاج من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية*، لضمان تحفيز التصنيع والمعالجة الزراعية والأنشطة الأخرى في جميع أنحاء القارة، وتزويد السوق الإقليمية والعالمية على حدٍّ سواء.
- تعزيز قدرات الشركات الإفريقية للوصول إلى الأسواق العالمية.
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية الإفريقية.

**الفرع الثاني: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للبروتوكولات التالية[1]:

أ. **بروتوكول تجارة السلع**: يهدف البروتوكول إلى إزالة الحواجز غير الجمركية والرسوم والقيود الكمية المفروضة على الواردات. كما يشجع على تسهيل التجارة والعبور من خلال تعزيز التنسيق بين سلطات الجمارك الوطنية، بالإضافة إلى التعاون فيما يتعلق بالمعايير واللوائح الخاصة بالمنتجات. تتمثل الملاحق في:

1. ترتيبات الامتيازات الجمركية
2. قواعد المنشأ
3. التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة
4. تسهيل التجارة
5. الحواجز غير التعريفية

*سلسلة القيمة بالإنجليزية (**Value Chain**): مصطلح يُستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن مجموعة النشاطات التي تؤديها شركة تعمل في صناعة مُحدّدة من أجل تقديم مُنتج ذي قيمة (بعبارة أخرى سلعة و/ أو خدمة) للسوق.

[1] المادة 3 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، النسخة العربية

6. الحواجز الفنية للتجارة
7. التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
8. النقل
9. سبل الانتصاف التجاري

ب. **بروتوكول تجارة الخدمات**: لتحقيق التحرير التدريجي لقطاعات الخدمات وتعزيز شفافية لوائح الخدمة، يتضمن بروتوكول التجارة في الخدمات مجموعة من المرفقات التي توضح بالتفصيل التخصصات الموضوعية لكل قسم ومرحلة. تتمثل الملاحق في:

1. ترتيبات الالتزامات المحددة
2. استثناءات مبدأ الدولة الأولى بالرعاية
3. خدمات النقل الجوي
4. قائمة القطاعات ذات الأولوية
5. وثيقة هيكلية بشأن التعاون التنظيمي

ت. **بروتوكول تسوية النزاعات**: فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، على غرار آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مع التأكيد على أهمية أنظمة تسوية المنازعات القضائية لضمان تنفيذ بروتوكولاتها المتنوعة. تتمثل الملاحق في:

1. إجراءات عمل الهيئة
2. مجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة
3. قواعد السلوك للمحكمين وأعضاء الهيئة الاستشارية.

ث. **بروتوكول حقوق الملكية الفكرية**: يساهم الابتكار الناتج عن الاتجاهات التكنولوجية الحديثة بشكل كبير في الزيادة السريعة في إنتاجية القوى العاملة، وذلك بفضل نطاق وحجم الابتكارات التكنولوجية في مجالات المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، والطاقة المتجددة، وغيرها.

ج. **بروتوكول سياسة المنافسة**: تؤثر السياسات على الإمكانيات طويلة الأمد للناتج من خلال التأثير على حوافز الأفراد للعمل والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى تغيير معدلات الإنتاجية. كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل نحو 80% من الشركات في أفريقيا، ستستفيد من المزايا والفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاختراق الأسواق الدولية.

ح. **بروتوكول الاستثمار**: حقق قانون الاستثمار لعموم أفريقيا شهرة واسعة بفضل ابتكاراته وأساليبه الجديدة في مجالات تتعلق باتفاقيات الاستثمار الدولية. كما أولى هذا القانون اهتمامًا خاصًا بالتزامات المستثمرين تجاه حقوق الإنسان، وعمالة الأطفال، وحماية البيئة، واحترام القوانين المحلية، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها من القضايا المهمة.

خ. **بروتوكول التجارة الالكترونية**

د. **بروتوكول المرأة والشباب**

**الفرع الثالث: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستجعل من إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وستعمل على تسهيل التجارة الإفريقية البينية، من خلال تحقيق العديد من الأهداف المهمة المترابطة.[1]

1. **الأهداف العامة:**

تتمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيما يلي:

**أ–** إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات لتسهيل حركة الأفراد، مما يعزز التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية وفقًا لرؤية أجندة 2063 التّي تدعو إلى "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة".

**ب–** تطوير سوق حرة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات، مما يسهم في تعزيز حركة رأس المال.

**ت–** تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

**ث–** إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

**ج–** تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، والتحول الهيكلي.

**ح–** تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.

**خ–** تشجيع التنمية الصناعية والزراعية والأمن الغذائي من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية.

**د–** حل مشاكل تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي القاري.

2. **الأهداف المحددة**

لأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من هذا الاتفاق، تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

[1] المادة 2 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، النسخة العربية

**أ–** الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض حركة التجارة السلعية.

**ب–** التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

**ت–** التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة.

**ث–** التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

**ج–**إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

**ح–**إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريته.

**الفرع الرابع: مراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

عندما عزمت الدول الخمس والخمسون الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من أجل إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات وتسهيل حركة رؤوس الأموال وكذا الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، واجهت بعض المشاكل المتعلقة بأساليب الإدارة الفعّالة بسبب النطاق الواسع للاتفاقية وبناءً على ذلك قُسِّمت عملية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى خمسة مراحل كما يلي:

**1. المرحلة التحضيرية:**

تعتبر المرحلة التحضيرية من أهمّ المراحل في مسيرة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ حيث أُجْرِيت مفاوضات مكثفة بين رؤساء الدول الإفريقية وأخرى بين الجمعيات والتكتلات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن الهيئات الرسمية والمؤسسات ذات الطابع القانوني والتشريعي، وذلك بحثاً عن أفضل آليات الانتقال للمرحلة القادمة، والتي تعدّ مفصلاً أساسياً لتقييم أعمال اللجان المكلفة بتحضير الدول وتهيئتها بشكلٍ جيد ومناسب.

حيث تختلف اقتصاديات الدول الإفريقية اختلافاً كبيراً في الحجم والتنوع ومستويات التنمية الاقتصادية، ورغم اختلافها تواجه كلها دون استثناء تحديات لخلق فرص عمل وتطوير قطاعاتها الصناعية وتنويع قدراتها الإنتاجية وينطبق هذا بشكلٍ خاص على الدول الأقلّ نموّا* ويبلغ عددها 32 دولة، والتّي كانت تتفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشكلٍ موسّع ومطول.

خلال القمّة العادية الثانية والثلاثون لجمعية الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في فيفري سنة 2019 بأديس أبابا قدّم الرئيس النّيجري والمكلف بملف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية "السيد مامادو إيسوفو"، تقريراً رصد فيه التقدم والأعمال المنجزة المتعلقة بمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تُعتبر خارطة الطريق لإنهاء العمل المتميز

*منذ عام1971 م؛ اعترفت الأمم المتحدة بـ (الدول الأقل نمواً) كفئة من الدول التي تُعتبر محرومة للغاية من عمليات التنمية لأسباب هيكلية وتاريخية وجغرافية .وتتميز هذه الدول أيضاً بتعرضها للصدمات الاقتصادية الخارجية، والكوارث الطبيعية، والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان أيضاً، فضلاً عن الأمراض المعدية والحروب أحياناً. من أجل ذلك تحتاج الدول الأقلّ نمواً إلى أعلى درجة من الاهتمام والرعاية، حيث تواجه خطر الفقر المدقع، والبقاء في مستنقع التخلف؛ إذْ لا يزال أكثر من 75% من سكان الدول الأقل نمواً يعيشون في فقر مدقع. ينظر في: https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Least%20Developed%20Countries/LDCs.aspx

في المرحلة الأولى واختتام مفاوضات المرحلة الثانية، مع مشروع مبادئ توجيهية لمفاوضات حول الخدمات بموجب بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشأن التجارة في الخدمات والسلع[1].

وفي أثناء فعاليات هذه الدورة العادية لجمعية الاتحاد الإفريقي، اعْتُمِدَت المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة، وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات، ورسم خارطة الطريق الجديدة للانتهاء من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع موعد نهائي في جوان سنة 2020، وفي الوقت ذاته طلبت الجمعية من "السيد ممادو إيسوفو" المكلف بملف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تقريراً مرحلياً عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لجمعية الاتحاد الإفريقي، بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في موعدٍ أقصاه جويلية سنة 2019[2].

2. **مرحلة المفاوضات**: قُسّمت مرحلة المفاوضات بدورها إلى مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى** : ركّزت هذه المرحلة على إلغاء التعريفات الجمركية على 90% من السلع المتبادلة بين الدول الإفريقية، حيث سيتم في البداية تخفيض التعريفات الجمركية على 90% من سلع الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بمعدلات سنوية متساوية حتى يتم إلغاؤها تماما خلال 5 سنوات للدول التي لا تندرج ضمن الفئة الأقل نموا و10 سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا، وكذا تعريف قواعد المنشأ فضلاً عن آليات إجراء الصفقات حول التعاون الجمركي والمعالجات التجارية، إضافة إلى إزالة الحواجز غير الجمركية.*

ب. **المرحلة الثانية** :المرحلة التالية من المفاوضات ركزت على كلّ قرار ذي صلةٍ بالرسوم الجمركية المتعلقة بال 10% المتبقية من السلع والمتمثلة في «المنتجات الحسّاسة»، حيث يتم إلغاء التعريفات الجمركية عن 7% من هذه المنتجات خلال 10 سنوات بالنسبة للدول التي لا تندرج ضمن الفئة الأقل نموا و13 سنة بالنسبة للدول الأقل نمو، في حين سيستمر فرض التعريفات الجمركية على 3% من المنتجات "المستثناة"، على أن يتم إعادة النظر في هذا القرار كل خمس سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق، تم خلال هذه المرحلة معالجة قضايا أخرى مثل الاستثمارات وسياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

---

[1] تقرير عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لمحمدو إيسوفو، رئيس دولة النيجر. الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثانية والثلاثون 10-11 فيفري 2019م، أديس أبابا، إثيوبيا. انظر:
https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2830-report-on-the-afcfta-by-mahamadou-issoufou-with-annexes-february-2019/file.html، تاريخ الاطلاع 2020/4/23

[2] قرار جمعية الاتحاد الإفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية للاتحاد الإفريقي-فبراير 2019م. انظر:
https://www.tralac.org/documents/resources/african-union/2832-au-assembly-decision-on-the-afcfta-february-2019/file.html، تاريخ الاطلاع 2020/06/23.

* الإجراءات الجمركية الطويلة بشكل مفرط، وتدابير الصحة البشرية والصحة النباتية المكّلِفة، والقواعد المعقدة وغير المتجانسة بشأن معايير المنتج ومتطلبات الترخيص، وما إلى ذلك.

### 3. مرحلة التصديق على المعاهدة:

في تاريخ 30 أفريل 2019؛ قدّمت سيراليون بوصفها العضو "22" وثائق تصديقها لدى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المعين كمكلف بالإيداع، وهو ما مهّد الطريق لدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ في تاريخ 30 ماي 2019، فبموجب المادة 23 من الاتفاقية، يبدأ تطبيقها 30 يوماً بعد إيداع وثيقة التصديق لدى المكلف الإيداع، وهي خطوةٌ أساسية لدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ[1]، ليتوالى بعدها إيداع وثائق التصديق من طرف الدول الموقعة على الاتفاقية ليصل إلى 48 دولة من أصل 54 دولة موقعة وبذلك تبقى دولة إريتريا هي الوحيدة من بين 55دولةً عضواً في الاتحاد الإفريقي التي لم توقع على الاتفاقية.

### 4. المرحلة التشغيلية:

في 7 جويلية 2019 شهدت القارة الإفريقية حدثاً تاريخياً بالغ الأهمية، حيث عَقَد الاتحاد الإفريقي قمته الاستثنائية الثانية عشرة في نيامي عاصمة النيجر، والتّي شهدت الإطلاق الناجح للمرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وقد أسفرت هذه القمة عن اعتماد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي سبق وأن بدأت إجراءات التوقيع والتصديق عليها في 21 مارس2018 في كيغالي، ودخلت حيّز التنفيذ في 30 ماي 2019[2].

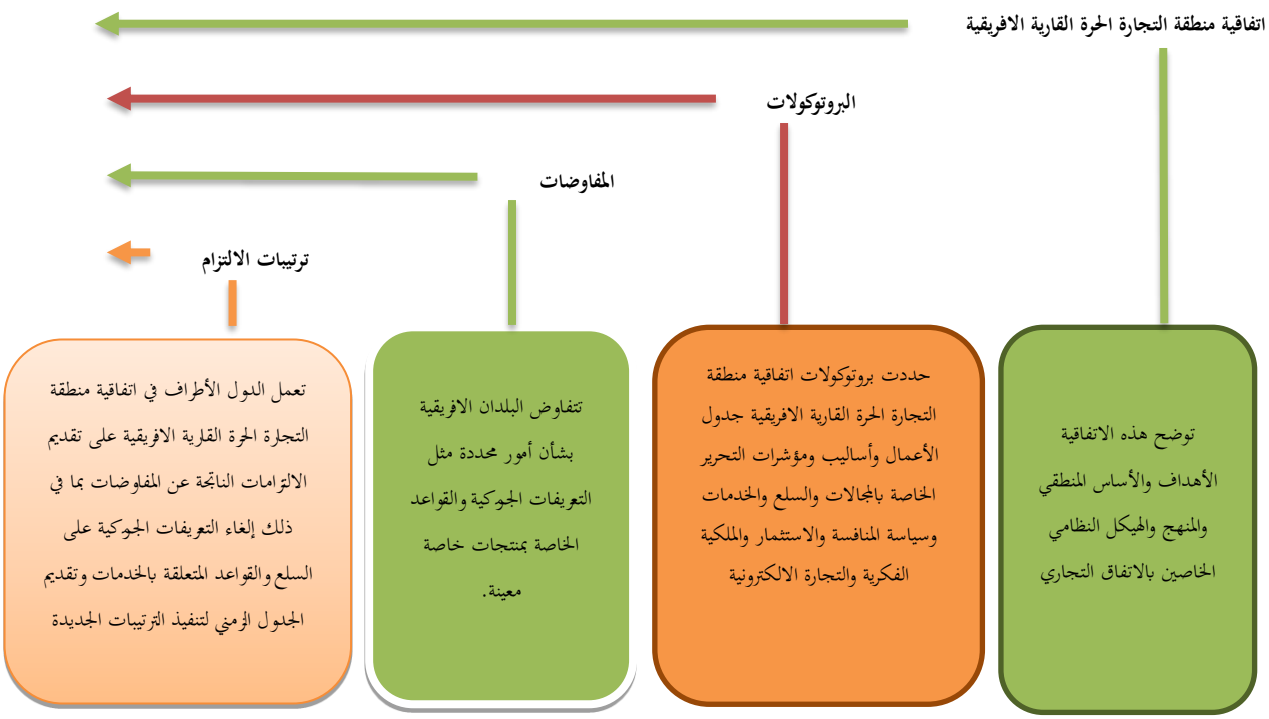
تضمّن حفل الإطلاق «نداء شرف» تمّ خلاله الإعلان عن الدول الـ27 التي صادقت على وثائق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حتى تاريخ 7 جويلية 2019، وعن الـ 27 دولة الموقعة على الاتفاقية التّي لم تتم بعد إجراءات التصديق عليها، بالإضافة إلى الإعلان عن الدولة العضو الوحيدة التّي لم تُوقّع بعدُ على اتفاقية منطقة التجارة الحرة، ألا وهي إريتريا –كما أشرنا سابقاً–. وفي النهاية تمّ الإعلان عن لوحة تذكارية تخليدًا لهذه المناسبة، وتمّ اختيار دولة غانا لاستضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وعموما يمكن تلخيص مراحل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المخطط التالي:

[1] "**African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Legal Texts and Policy Documents**", TRALAC, tiré du site: https://www.tralac.org/resources/by-region/cfta.html, date de consultation le 28/04/2020.

[2] "**انطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**"، موقع الاتحاد الإفريقي الرسمي. تاريخ الإطلاع 2020/4/23م، على الرابط:
https://au.int/en/articles/operational-phase-african-continental-free-trade-area-launched

**الشكل 01 ـ 01: مراحل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**




**المصدر**: فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مأخوذ من موقع https://www.undp.org، تاريخ الاطلاع 2024/11/02.

### الفرع الخامس: آليات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

شهدت قمة إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اعتماد خمس آليات تشغيلية رئيسية وهي:

1. **قواعد المنشأ**: وهي نظام المحدد للشروط التي يمكن بموجبها تداول منتج أو خدمة معفاة من الرسوم الجمركية في جميع أنحاء المنطقة المحددة، أي المعايير التي تمنح " جنسية اقتصادية" لمنتج محدد.
2. **البوابة الالكترونية للتفاوض على التعريفة الجمركية**: تهدف هذه الآلية إلى تسهيل وتسريع تنسيق البيانات اللازمة للمفاوضات ودعم إعداد وتقديم العروض بناءً على أولويات الدول، وذلك وفقا لترتيبات تحرير التعريفات الجمركية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وقد اتفقت الدول الموقعة على الاتفاقية على الالتزام بتحرير 90% من التعريفة حتى تاريخ 1 جويلية 2020 كموعد نهائي.

ولكن بسبب الأزمة الصحية وتفشي فيروس كورونا المستجد، تمّ تأجيل إطلاق اتفاقية منطقة التجارة الحرة [1].

[1] "**تأجيل إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية بسبب فيروس كورونا**"، رويترز، تاريخ الاطلاع 2020/4/29، على الرابط:
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN22A2FN

3. **الآلية الإلكترونية لرصد الحواجز غير التعريفية والإبلاغ عنها وإزالتها** :تعدّ الحواجز غير التعريفية من أهم معيقات التجارة البينية الإفريقية، سواء كانت مادية كالبنى التحتية الضعيفة أو إدارية كممارسات مسؤولي الجمارك، ولضمان إزالتها يجب وضع آليات فعّالة لمراقبتها.

وتسمح هذه الآلية الإلكترونية* بالإخطار عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

4. **نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقياPAPSS** : وهو نظام دفع رقمي سيساعد الشركات على إتمام المعاملات التجارية للسلع والخدمات وتسويتها بين الدول الإفريقية، من خلال تسهيل المدفوعات بالكامل وفي الوقت المحدد، بحيث يمكن إجراء المدفوعات بالعملة المحلية، على أن تتم في نهاية السنة التسويات الصافية في العملات الأجنبية، مع التأكد من إتمام المدفوعات وبشكلٍ صحيح من أجل تعزيز الثقة في هذا النظام.
5. **مرصد التجارة الإفريقي**: وهي منصة إلكترونية تعمل على جمع ومعالجة وتحليل بيانات التجارة بين الدول الإفريقية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، وتهدف هذه المنصة إلى إزالة المعيقات التي تواجه التجارة البينية الإفريقية والناتجة عن نقص المعلومات حول الفرص المتاحة، وعدم توفر إحصاءات عن التجارة وكذا المعلومات المتعلقة بالمصدِّرين والمستوردين من مختلف الدول الإفريقية، وعليه ستعمل آلية مرصد التجارة الإفريقي على جمع كلّ هذه المعلومات والبيانات الأخرى ذات الصلة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وعرضها على منصة إلكترونية من أجل تسهيل التجارة في المنطقة.

* يمكن الولوج إلى الآلية الإلكترونية لرصد الحواجز غير التعريفية عبر الرابط التالي: www.tradebarriers.africa/، تاريخ الاطلاع 2020/06/23.

## المطلب الثالث: فرص وتحديات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يشكل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سلاحًا ذو حدين بالنسبة للدول الأعضاء، فمن ناحية تحقق الدول المنظمة مكاسب اقتصادية واجتماعية عديدة، أبرزها ارتفاع الدخول، الحد من الفقر، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، ولكن من ناحية أخرى تواجه جملة من التحديات التي ينبغي معالجتها لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة.

### الفرع الأول: فرص الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

وفقاً للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ يتوقع أن يساهم تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في زيادة معتبرة في حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية. فعلى المدى القصير ستكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتّي تمثل حاليًا 80% من شركات القارة، هي المستفيد الرئيسي من هذه الاتفاقية، أمّا على المديين المتوسط والطويل فستطال الاستفادة كافة المواطنين الأفارقة، من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب وتحقيق مستويات عالية في الرفاهة الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يسيطرن حالياً على 70% من التجارة غير الرسمية عبر الحدود.

كما سيمس النمو الاقتصادي والتجاري بشكل رئيسي قطاعَي الصناعة والتصنيع، مما يوضح الدور المحتمل لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في توجيه التحول الهيكلي لدول القارة.

بشكل عام، يمكن أن يسهم هذا التقدم "الداخلي" في تعزيز مكانة إفريقيا في التجارة العالمية، خاصة في ظل الإصلاحات الأخيرة لقواعد التجارة الدولية، والتي تم التفاوض عليها من خلال اتفاقيات تفضيلية على المستويات الثنائية أو الإقليمية (القارية) بما في ذلك إفريقيا، وبناءً عليه فإن تعزيز التجارة البينية الإفريقية يعد أمرًا حاسمًا بالنسبة لمكانة إفريقيا التجارية من ناحيتين: أولاً تطوير قوة تفاوضية كافية أمام شركاء التجارة الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين، وثانيًا تعزيز وفورات الحجم وسلاسل القيمة التي يمكن أن تمنح للشركات الإفريقية ميزة تنافسية في الأسواق الدولية[1].

أمّا من حيث التأثير على معدلات البطالة، فاستنادًا إلى المنتدى الاقتصادي العالمي يرجح أن تدعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية، والتي تساهم بحوالي 80% في توظيف العمالة، و 50 % في الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال السياسة الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية التّي تسعى لتعزيز الواردات والصادرات وتسهيل حركتها بين الدول مع تخفيض التعريفات الجُمركية وإزالة الحواجز التجارية الأخرى

[1] "**منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الفرص والتحديات**"، محمد زكريا فضل، دراسات وبحوث، دراسات اقتصادية، 5 جانفي 2021، مأخوذ من موقع : https://qiraatafrican.com/، تاريخ الاطلاع 2021/06/20

فضلاً عن حرية الوصول إلى السوق وتوفير المعلومات التجارية اللاّزمة، ستتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نمو هام تتسع في ظله دائرة التوظيف، ممّا ينعكس إيجابًا على خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي.

ناهيك عما سبق، يتوقع الاتحاد الإفريقي وبعض الجهات المتابعة لعملية إنشاء منطق التجارة الحرة القارية الإفريقية أنّ هذه الأخيرة ستخلق فرص واعدة للاقتصاد الإفريقي، نلخصها فيما يأتي:

- **دخول أسواق جديدة** :ستتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الإفريقية فرصة دخول أسواق جديدة داخل القارة وخارجها، هذا ما سيساهم في توسيع قاعدة عملائها ودفعها لتطوير وابتكار منتجات وخدمات جديدة، ويحفز الاستثمار في المجالات الإبداعية والمشاريع الابتكارية.
- **النمو الاقتصادي**: يُشكل القطاع الصناعي حاليًا نحو 10% فقط من إجمالي الناتج المحلي للقارة الإفريقية، وهو ما يُعتبر نسبة منخفضة مقارنة بمساهمة القطاعات الصناعية في مناطق أخرى من العالم النامي، ويمكن أن يساهم نجاح منطقة التجارة الحرة القارية في تعزيز هذا القطاع وتقليص الفجوة القائمة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية الذّي يعد محركاً رئيسياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ذات الأجور المجزية لاسيما للشباب ويساهم في التخفيف من حدة الفقر.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: مع رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، يتوقع أن يتدفق الاستثمار الأجنبي للقارة من جميع الاتجاهات، وهو ما يؤدّي إلى تعزيز تكوين رأس المال ودعم توسع الصناعات المحلية وتحفيز نمو المؤسسات الوطنية، ممّا يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية متصاعدة في مختلق القطاعات، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي إلى تعزيز الأنظمة المصرفية والمالية، مما يتيح مزيدًا من الاستثمارات ويوفر أموالًا للإقراض والتمويل لكل من المنتجين والمستهلكين.
- **تخفيض تكاليف المواد الخام**: ستعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل استيراد المواد الخام من الدول الإفريقية فيما بينها ومن جميع أنحاء العالم. كما ستتيح الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء شركات تجميع في دول إفريقية أخرى، مما سيمكنها من الحصول على وسائل إنتاج بتكاليف أقل، وبالتالي تعزيز أرباحها النهائية.
- **زيادة المبيعات ورفع مستوى الكفاءات**: تمتلك الشركات العالمية خبرة تفوق تلك نظيرتها الإفريقية في مجال تطوير الموارد المحلية، وبشكل خاص تلك المتعلقة بقطاع التصنيع، ومن خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيتم تشكيل بيئة ملائمة للتعاون بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، مما يحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام ونقل لتكنولوجيا المتقدمة المتعلقة بها، بالإضافة إلى تدريب وتكوين اليد العاملة المحلية على أفضل الممارسات.

**الفرع الثاني: التّحدِّيات المحتملة من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

على الرغم من الفرص الإيجابية التي قد تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المستقبل، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر عديدة وتواجه تحديات كبيرة تتطلب جهوداً مستمرة للتغلب عليها وتحقيق النتائج المرجوة منها، ومن أبرز هذه التحديات ضرورة التنسيق بين الاقتصاديات المتفاوتة في إفريقيا تحت مظلة اتفاقية واحدة، وذلك في ظل الاختلاف الكبير في مستويات التنمية*، فالتجارة في القارة الإفريقية تتميز بتباين مستوياتها وحجمها وفقًا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذا الفروق الملحوظة بين الدول نفسها والفجوة الكبيرة في مستويات دخل الأفراد، كل هذه العوامل تؤثر سلبًا على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مما يجعلها تُصنف من بين أضعف التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات السياسية والقانونية والاقتصادية والوظيفية التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **زيادة الضغط التنافسي** :تصنف العديد من الاقتصاديات الإفريقية الناشئة ضمن الاقتصاديات التقليدية، إذ تعتمد بشكل أساسي على الزراعة العائلية والأنشطة البدائية، هذا ما يشكل تحديًا تنافسيًا كبيرًا عليها حيث لا تستطيع هذه المزارع العائلية الصغيرة والأنشطة البسيطة المنافسة مع الشركات الزراعية الكبرى، خاصةً في الدول الإفريقية ذات الدخل المرتفع مثل جنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا ومصر ونيجيريا، علة هذا قد يفقد أصحاب هذه المزارع أراضيهم نتيجة للمنافسة غير العادلة ، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، ويؤثر سلبًا على الاستقرار الأمني.
- **التضييق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة** :عادةً ما يفضل المستهلكون المنتجات ذات الأسعار المنخفضة والجودة المقبولة، وقد يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى فقدان المنتجين المحليين لجزء كبير من مبيعاتهم لصالح الموردين الأجانب، حيث يمكن لهؤلاء تقليل تكاليف منتجاتهم بفضل الإعفاءات الجمركية وتخفيف القيود المفروضة على السلع المستوردة.
- **فقدان بعض الوظائف** :قد يضطر العمال من الدول ذات الدخل المنخفض إلى العمل لساعات طويلة والعيش في ظروف غير ملائمة، حيث تفتقر منازلهم إلى أدنى المرافق الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة والكهرباء، ويأتي ذلك في إطار سعيهم لإعالة أسرهم أو إرسال الأموال إليهم بشكل منتظم، كما قد يضطر بعض هؤلاء العمال إلى قبول أجور أقل من المستوى العادل، ويتجنبون الانضمام إلى النقابات العمالية للمطالبة بحقوقهم حفاظاً على وظائفهم، ويظهر هذا التحدي جليًا من خلال رد فعل مؤتمر العمل النيجيري الذي رفض المصادقة على الاتفاقية التجارية، واعتبرها "أخطر مبادرة سياسية ليبرالية فاشية متجددة".

* على سبيل المثال، تساهم كل من مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي للقارة، بينما لا تتجاوز مساهمة الدول الجزرية الست في إفريقيا مجتمعة 1%.

- **استنزاف البيئة:** تحت الضغوط التنافسية قد تغفل بعض الشركات عن أهمية مراعاة المسؤولية البيئة خاصةً في مجالات تصنيع المنتجات والتخلص من النفايات، وذلك بهدف الحفاظ على استدامة أعمالهم. حيث يُتوقع أن تسعى العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليل تكاليفها الثابتة والمتغيرة، بما في ذلك النفقات المرتبطة بعمليات التصنيع وطرق التصريف السليم للنفايات.
- **انتهاك براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية** :تفتقر العديد من الدول الإفريقية إلى قوانين فعالة لحماية براءات الاختراع والابتكارات الجديدة، وغالبًا ما تكون القوانين الموجودة غير مُنفذة بشكل صارم. وهو ما يعرض الشركات بشكل متكرر لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، ومع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قد يتفاقم الوضع بشكل كبير، مما يدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحد من استثماراتها في أنشطة البحث والتطوير أو حتى الإحجام عنها تمامًا.

## المبحث الثاني: انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

تمثل هذه الاتفاقية خطوة إيجابية تفتح آفاقًا جديدة في السوق الإفريقية وتعزز حركة التجارة والاستثمار، وذلك من خلال سعيها لدعم التصنيع والتقدم الاقتصادي وتحقيق التكامل التجاري القاري، مما يوفر فرصًا أكبر لخلق القيمة المضافة وزيادة الإنتاجية. وهذا بدوره ما يؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف عالية الجودة وتوسيع الأسواق

رغم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلاّ أنّ التحديات التي تواجه اقتصادها تمنعها من الاستفادة من مزايا هذا الانضمام، هذا ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية تهدف من وراءها إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الانضمام، والتي تتضمن تحقيق التنمية المستدامة، الارتقاء بمستوى التصنيع، تنويع الاقتصاد، وترقية الصادرات.

### المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري والتكتلات الاقتصادية

لا يمكن للاقتصاد الجزائري تحقيق كفاءته المطلوبة دون التفاعل مع باقي الاقتصاديات، خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية السائدة عالميًا، إذ أنّ غياب الجزائر عن الساحة الدولية يضر بمصالحها الاقتصادية ويؤثر على صورتها الخارجية، كما أنّ عدم قدرة الجزائر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعدّ أمرًا مبهمًا وغير مقنع، حيث يوحي هذا الوضع ضمنيًا بأن الالتزام بقواعد الاتفاقيات التجارية الدولية قد يضر بمصالح الاقتصاد الجزائري وتطوره الاجتماعي والاقتصادي.

والمتتبع لمسار انضمام الجزائر للاتفاقيات التجارية الدولية، يلاحظ التحديات الكبيرة التّي واجهتها هذه الأخيرة وكمثال عن ذلك نذكر اتحاد المغرب العربي أحد المشاريع التكاملية التّي تعد الجزائر أحد أعضائه، والذّي لم يتجسد على أرض

الواقع لحد اليوم، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التّي لم تصب في مصلحة الجزائر، حيث كبدتها خسائر ضريبية تتجاوز 28 مليار دولار[1]منذ تنفيذ الاتفاقية في الفاتح سبتمبر 2005، إضافةً صعوبة إدخال المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية، وفي هذا الصدد دعا الخبراء إلى ضرورة التوقيف الاختياري لهذه الاتفاقيات مما قد يتيح للشركات الجزائرية فرصة التكيف، مشيرين إلى أن اتفاقية الشراكة هذه تفتقر إلى التوازن من الطرفين، وهذا ما سعت إليه الجزائر خلال الدورة الثانية عشرة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي عُقدت في ديسمبر 2020، حيث تمت مناقشة إجراءات مراجعة الاتفاق بهدف تحقيق "التوازن" بين الطرفين، وقد اتخذت السلطات العمومية قرار تقييم الاتفاق ومراجعته خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد في 30 أكتوبر 2022 وذلك وفق رؤية سيادية ومنهجية "رابح – رابح".

ومن ضمن النتائج المحققة من انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي نجد ما يلي:

- خسارة الجزائر المستمرة في قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات برصيد سالب، كما أنها لم توفق في وضع شروط ملائمة للاستفادة من هذه الاتفاقية مستقبلا.
- لم يتجاوز حجم الصادرات خارج المحروقات للاتحاد الاوروبي ما قيمته 2 مليار أورو خلال الفترة 2005 – 2018، بينما تجاوز إجمالي الواردات الأوروبية 222.202 مليار أورو[2]، هما ما يهدد كيان الاقتصاد الوطني ويكبده خسائر ضخمة تنعكس على أداء الاقتصاد والمجتمع ككل.
- تآكل الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة إلى أقل من 79 مليار دولار سنة 2019 يضعف وزن وقوة العملة المحلية خارجيًا ويدخل الاقتصاد في معضلة التضخم[3].
- تهريب أموال ضخمة إلى الخارج تحت ذريعة الاستثمار في الخارج، وتضخيم فواتير الاستيراد والتلاعب بالوثائق لاستنزاف العملة الأجنبية.
- التدخل في القضايا السياسية والبرامج التربوية للدولة الجزائرية تحت ذريعة المشاورات، وفي إطار بنود الاتفاقية لترقية المجتمع الجزائري وتطبيق آليات الحوكمة.
- الاعتماد بشكل شبه كامل على دول الاتحاد الأوروبي كمصدر لوارداتها، بينما يقصر اهتمام هذا الأخير على استيراد مواد الطاقة فقط من الجزائر، في حين أنّ الجزائر تركز على السوق الأوروبية لتصدير منتجاتها، التي

---

[1] علي باي ناصري، رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، "**لا بد من مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**"، كلمة علي باي ناصري لدى نزوله ضيفا على الإذاعة يوم 2022/09/14، مأخوذة من موقع https://elmaghrebelawsat.dz/، تاريخ الاطلاع 2024/09/26.

[2] European Commission, 2018, P P 3 ; 8

[3] بضياف صالح،" **اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005 و2019 بين الواقع والمأمول**"، المجلد 23، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص 1124

تتكون أساسًا من المنتجات البترولية. وقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 13.679 مليار دولار في عام 2020، مما يمثل نسبة تقدر بـ 63.38% من إجمالي الصادرات. وتصدرت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا قائمة أكبر الدول المستوردة للمنتجات البترولية الجزائرية.

- ضعف استغلال الفرص المتاحة للاستفادة من فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، والتي لا تزال تعزز التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي في ظل تحول الجزائر إلى سوقٍ استهلاكية للمنتجات الأوروبية، في حين حقق الشريك الأوروبي مكاسب معتبرة من هذه الاتفاقية، إذ وجد فيها فرصة لتصريف منتجاته التنافسية التي تمثل أكثر من نصف الواردات الأوروبية إلى الجزائر، وعليه يُعتبر هذا التكتل المورد الرئيسي للمنتجات الأوروبية في السوق الجزائرية.
- لم تُساهم هذه الاتفاقية في تعزيز التجارة الخارجية، ويعود ذلك إلى عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية التي تركز بشكل كبير على المحروقات، وعلى الرغم من وجود ميزات نسبية للجزائر في بعض القطاعات غير النفطية، مثل القطاع الزراعي، إلا أن الاتفاقية شملت تناقضات واضحة فيما يتعلق بتقييد حرية حركة هذه السلع، فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقليل دخول المنتجات الزراعية الجزائرية من خلال فرض نظام الحصص وقيود أخرى.
- التراجع الملحوظ في إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، والتي صاحبها انخفاض في أسعار المحروقات من جهة أخرى، كبد الجزائر خسائر سنوية ضخمة أدت إلى عجز ميزانيتها العامة، ودفع بها إلى زيادة فرض الضرائب بمختلف أنواعها لتعزيز الإيرادات.
- كان من المتوقع أن تؤثر اتفاقية الشراكة إيجابًا على أسعار السلع في الجزائر، مما يسهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية المنصوص عليها في بنود الاتفاق. ومع ذلك، استمرت الأسعار في الارتفاع، بل وشهدت زيادة قياسية في السنوات الأخيرة خاصة في سنة 2020.
- على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر، إلاّ أنّ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي ضعيف ومحدودة للغاية ويرتكز على قطاع المحروقات، ويعود ذلك إلى عدّة عوامل منها البيئة الاستثمارية في الدولة، وهشاشة السوق الجزائرية، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال ونقص العمالة المؤهلة.
- تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي محدودة للغاية وغير كافية مقارنة بالإمكانات التي تمتلكها الجزائر. تتركز هذه التدفقات بشكل أساسي في قطاع المحروقات، مما يؤدي إلى تجاهل القطاعات الإنتاجية الأخرى. يعود ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عدة عوامل، منها عدم استقرار البيئة الاستثمارية (البيئة الاستثمارية غير المحفزة)، وهشاشة السوق الجزائرية، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال ونقص العمالة المؤهلة.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن الشراكة الأورو ـ جزائرية تميل إلى تكريس مزيد من التبعية الاقتصادية للجزائر إلى الطرف الأوروبي، هذا ما يستلزم من هذه الأخيرة إعادة تقييم مسارها التكاملي نحو التكتلات، بما يسمح بتعظيم مكاسبها من هذه الاتفاقيات، ويجعلها بدائل فعالة لتحقيق أهداف الجزائر وتحسين مركزها في الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، تبرز المقومات والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، والتّي يمكن أن تفتح أمامها عدة خيارات تكاملية على المستوى القاري ضمن الإقليمية التقليدية، أو حتى على المستوى العالمي عبر الإقليمية الجديدة، فقد انضمت الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير الصينية في عام 2018، وأعلنت عن رغبتها في الانضمام إلى تكتل مجموعة البريكس.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، تعمل الجزائر على تعزيز اقتصادها ومؤسساتها الإدارية والاقتصادية للانضمام إلى منطقة تبادل حر جديدة تشمل القارة الإفريقية بأكملها، تهدف من خلالها إلى لعب دور محوري مع التركيز على تحقيق أقصى استفادة من إمكانيات عضويتها فيها، فهي تمثل سوقًا ضخمة وتوفر فرصًا واسعة للتبادلات التجارية. ويأتي انضمام الجزائر إلى هذه المنطقة في إطار السياسات العامة للحكومة، تماشيًا مع الالتزام رقم 24 لرئيس الجمهورية*، الذي يسعى إلى إنشاء نظام متكامل ومتابعة السياسة التجارية بهدف تحقيق انفتاح اقتصادي على الخارج، وفي الوقت الذي لا تتجاوز فيه التجارة البينية للجزائر مع الدول الإفريقية 3% [1]من إجمالي تجارتها الخارجية، توجه هذه الأخيرة بوصلتها نحو إفريقيا لتحقيق أهدافها في زيادة الصادرات.

## المطلب الثاني: توقيع الجزائر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

إدراكًا منها لأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قامت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، في كيغالي برواندا، بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات، وحل النزاعات.

وفي نفس السياق، بدأت الجزائر رسميًا إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية من خلال تقديم وثائق المصادقة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتاريخ 23 جوان 2021.

وبتاريخ 1 نوفمبر 2024، أصبحت للجزائر عضوية كاملة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وعلى إثرها باشرت مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في صياغة استراتيجية تهدف إلى الاستغلال الأمثل لإمكانات هذه المنطقة الحرة،

* سنة 2019 أطلق المترشح الحر عبد المجيد تبون تعهداته 54 التزاما، بإنشاء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب " الجزائر الجديدة".

[1] " **المنطقة الأفريقية الحرة. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟** "، مأخوذ من موقع https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2021/04/14

وبالموازاة مع ذلك، قامت السلطات الجزائرية بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء، وخاصة مع دولة جنوب إفريقيا التي تُعتبر أكبر اقتصاد في القارة.

باشرت منطقة التبادل الحر الإفريقية العمل رسميًا اعتبارًا من 1 جانفي 2021، حيث انضمت الجزائر إليها بعد المصادقة على القانون المؤسس لهذه المنطقة في 23 جوان 2021، بعدما تمّ توقيع هذا القانون في العاصمة الرواندية كيغالي في 21 مارس 2018، و تأتي هذه الخطوة في إطار الاستفادة من المزايا والفرص المتاحة للجزائر خاصة في ظل التحديات التي واجهتها في تجاربها السابقة مع اتفاقيات مناطق التبادل الحر والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ عانت الجزائر من عجز واختلال في التبادلات التجارية[1].

وعليه بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات لتوسيع اندماجها الاقتصادي والتجاري في القارة الإفريقية، حيث قامت مبدئيًا بالتحقق من المنشأ الأصلي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر الإفريقية، مع التأكيد على ضرورة ألا تقل نسبة إدماجها عن 50%، وذلك لتفادي تسرب منتجات مصنوعة خارج القارة إلى السوق المحلية، كما سعت إلى توسيع نطاق مبادلاتها التجارية، ورغم أنّ حجم التجارة الكلية بين الجزائر والدول الإفريقية وبالأخص غرب إفريقيا – باستثناء دول شمال إفريقيا– شهد نمواً ملحوظاً خلال السنتين الماضيتين، إلاّ أنّ المبادلات التجارية تبقى متواضعة، إذ لم تتجاوز نسبة 0.5% في الاستيراد و0.8% في التصدير خلال سنة 2020[2].

بلغت نسبة التبادل التجاري السنوي بين الجزائر والدول الإفريقية مجتمعة في سنة 2020 ما يعادل 3.3% في الاستيراد و8.5% في التصدير، وقد شهدت السنوات 2022 و2023 نمواً ملحوظاً، حيث تجاوزت قيمة المبادلات التجارية في عام 2022 مستوى 3 مليارات دولار، بينما تخطت في عام 2023 عتبة 4.5 مليار دولار، ورغم تسجيل نشاط ملحوظ في مجال التصدير لعدد من البلدان الإفريقية خلال عامي 2021 و2022، إلا أن الوضع لا يزال بحاجة إلى تحسين.

تسعى الجزائر إلى تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية الأخرى وخصوصاً دول الساحل، من خلال إنشاء طرق برية صحراوية تربطها بكل من مالي والنيجر وموريتانيا، كما تهدف إلى إقامة مناطق حرة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحدودية مثل فتح المعابر على غرار معبري مصطفى بن بولعيد في سنة 2022، بالإضافة إلى تنمية النشاط التجاري مع دول غرب إفريقيا، خاصة فيما يتعلق ببعض المنتجات مثل الإسمنت والحديد، وعلى صعيد القطاع المالي تعمل الجزائر على فتح فروع بنكية في كل من موريتانيا والسنغال، ولاحقاً في كوت ديفوار، مع توسيع نطاق التعاون مع هذه الدول.

[1] قانون 20 ـ10 مؤرخ في 5 ربيع الأول 1442، الموافق لـ 22 أكتوبر 2020، يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس 2018

[2] "**الجزائر رسميا في منطقة التجارة الحرة الإفريقية**"، مأخوذ من موقع https://www.elkhabar.com/، تاريخ الاطلاع 2024/12/15

وفي إطار تعزيز النشاط الاقتصادي بادرت الجزائر إلى تنفيذ مشاريع هيكلية، حيث تركزت الجهود على تفعيل الطريق العابر للصحراء الذي بدأ العمل فيه في ستينيات القرن الماضي، ويعدّ هذا الطريق وسيلة لتنشيط الحركة التجارية، حيث يربط بين مدينة الجزائر العاصمة في الجزائر ومدينة لاغوس في نيجيريا، على امتداد مسافة تقارب 10,000 كيلومتر من الجانب الجزائري، و4,100 كيلومتر من الجانب النيجيري، مع وجود عدة تفرعات تصل إلى النيجر ومالي وتشاد وتونس[1].

وفي نفس الإطار، تعمل لجنة الاتصال لوصلة الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء، التي تضم الجزائر وتشاد وموريتانيا والنيجر ونيجيريا ومالي، على تجسيد مشروع بالغ الأهمية تهدف من خلاله إلى ربط وسط إفريقيا بغربها عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال الجزائر، وقد استكملت الجزائر تنفيذ الجزء الخاص بها من شبكة الألياف البصرية، والذي يمتد على مسافة 2548 كيلومترًا، ويتعلق الأمر بكابل الألياف البصرية الذي يربط الجزائر العاصمة بعين قزام (على الحدود مع النيجر)، بالإضافة إلى جزء آخر يصل إلى تندوف (على الحدود الموريتانية).

أما المشروع الثالث، فيتعلق بأنبوب الغاز النيجيري الجزائري المعروف باسم "نيغال"، الذي يبدأ من إقليم واري في نيجيريا ويمتد عبر النيجر وصولاً إلى حاسي الرمل في الجزائر، ويتم ربط خط الأنابيب بنظام التصدير الجزائري الذي يمد أوروبا بالغاز، حيث يتم نقل الغاز من خلال هذا النظام إلى نقاط التوزيع المتواجدة في القالة وبني صاف في الجزائر المطلتين على البحر المتوسط ، ومن ثمّ عبر خطوط تمتد عبر المتوسط لتصل إلى أوروبا، ويبلغ طول خط الأنابيب الإجمالي 4,128 كيلومتر، منه 1,037 كيلومتر في نيجيريا، 841 كيلومتر في النيجر، بينما يشكل الجزء الجزائري النسبة الأكبر بطول 2,310 كيلومتر.

تأمل السلطات العامة في الاستفادة من حجم السوق الإفريقية الذي يُقدّر بـ 1.3 مليار نسمة، بالإضافة إلى تبادل تجاري يصل إلى حوالي 3.4 تريليون دولار، مع ناتج داخلي إجمالي للقارة الإفريقية يبلغ 2.7 تريليون دولار موزع على 54 دولة[2].

[1] " **الطريق العابر للصحراء : لابد من المرور إلى مرحلة التسيير الاقتصادي له**"، مأخوذ من موقع https://www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الاطلاع 2023/01/17

[2] "**الجزائر رسميا في منطقة التجارة الحرة الإفريقية**"، مأخوذ من موقع https://www.elkhabar.com، تاريخ الاطلاع 2024/11/04

## المطلب الثالث: شروط تعظيم استفادة الجزائر من منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

تعتبر الجزائر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة في القارة، ورغم كل هذه الفرص المتاحة تدرك الجزائر أن هناك تحديات ينبغي التصدي لها، إذ تشير بعض التقارير*[1] بوضوح أنّ تحويل هذه الفرص إلى واقع ملموس مرهون بالتغلب على تحديات ومخاطر ضخمة، والتّي من أبرزها مخاوف الدول من تكبد خسائر كبيرة في عائدات التعريفات الجمركية، بالإضافة إلى التوزيع غير المتوازن للتكاليف والفوائد، مما يشكل عقبات رئيسية أمام التكامل في القارة، لذا فمن الضروري دراسة تدابير تراعي الظروف المختلفة للدول الأعضاء بما يساهم في التيسير والمرونة لضمان توزيع عادل للتكاليف والفوائد، وهو ما يساعد على تخفيف تكاليف التكيف وتحقيق المكاسب الكاملة على المدى الطويل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وذكر مركز العمل والتفكير للأعمال (كير)[2] في مذكرة تتعلق بـ "الآثار القانونية المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" أنه على عكس جميع الاتفاقيات التجارية السابقة التي أبرمتها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تسعى فيها الجزائر إلى تنفيذ سياسات تجارية وتحريرية طموحة، فمن المحتمل أن تؤدي الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تغييرات جذرية في أسلوب إدارة وتسيير التجارة الخارجية في الجزائر، وأوضح المركز أن تحليل نص الاتفاقية بعناية يتيح لنا استنتاج الآثار طويلة الأمد لهذه الاتفاقية على النظام القانوني والتنظيمي للتجارة الخارجية في الجزائر.

كما أشار التقرير إلى أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل ما يطلق عليه الخبراء "اتفاقية تجارية من الجيل الجديد"، حيث لا تقتصر على الالتزامات المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية أو الإعفاءات، بل تشمل أيضًا جوانب متعددة تتعلق بالتجارة في الخدمات، والمنافسة، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وحتى التجارة الإلكترونية.

ونظرًا لأهمية دور القطاع الخاص في السوق الجديدة وقدرة السوق الموحدة في المنطقة الأفريقية على جذب الاستثمارات الأجنبية، فإنّه من الضروري إجراء سلسلة من البرامج التوعوية لفهم انشغالاتهم الرئيسية والحلول التي يقترحونها لمعالجة

---

* مثل تقرير Echandi

[1] Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen, (2022), "**MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area**: **Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty**", the World Bank. P 15.

[2] Cercle d'action et de réflexion pour l'entreprise, (2021), "**ZLECAF : L'obligation de cohérence**, **Quelles implications légales prévisibles à l'entrée de l'Algérie dans la Zone de libre-échange continentale africaine** (**ZLECAF**) **?** "– Mai 2021. https://care.dz/fr/care. P 13.

هذه القضايا والعقبات، كما يجب تعزيز قدرات المنتجين والتجار ومقدمي الخدمات لزيادة فرص الأعمال ضمن إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويعتبر التواصل الآلية الأساسية لإعلام وطمأنة وتوعية جميع أصحاب المصلحة فيما يخص العلاقات التجارية الحالية للجزائر مع إفريقيا، مما يساهم في بناء تصور واضح قائم على معلومات واقعية وكمية، وكسر الأحكام المسبقة التي تؤثر على الوعي التجاري الجماعي.

وفي إطار سعي الجزائر إلى توفير بيئة اقتصادية ملائمة تعزز من الصادرات الجزائرية إلى أفريقيا، نظم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ملتقى حول "التوجهات الاستراتيجية وآفاق تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf)"، والذي عُقد في الجزائر بتاريخ 10 جويلية 2023، واكتسب هذا الملتقى أهمية من تجمع النقاش بين الأطراف الفاعلة الرئيسية مثل الحكومة ووزراء من القطاعات المختلفة وأعضاء من المجلس بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات المهنية والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، ورجال الأعمال والنقابات وكذلك الأكاديميين والباحثين بما في ذلك الخبراء الذين يقدمون الآراء والمشورة، وممثلي المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المعنيين بشكل مباشر بالاستفادة من المنطقة عند تصدير المنتجات

وكان هذا الملتقى فرصة للنقاش والاستماع إلى آراء وانشغالات رجال الأعمال الجزائريين، سواء من القطاع العام أو الخاص، وخلص إلى تقديم مجموعة من التوصيات حول السياسات والإجراءات اللازمة لتمكين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة من التعاون بشكل متكامل من خلال تجميع الموارد المالية والمعارف والخبرات، وكذا الحث على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتجاوز مجرد تحرير التجارة، من خلال التصدي للقيود التي تعيق القدرة التنافسية، وتنويع صادرات المبادرات (المؤسسات) الخاصة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية ومواءمة السياسات الاقتصادية الكلية[1].

[1] "**التوجهات الاستراتيجية وافاق تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ZLECAF**" ، مأخوذ من موقع https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/zlecaf-2023-07-10-4288، تاريخ الاطلاع 2024/11/10

## المبحث الثالث: مستقبل الجزائر بعد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها المكرس في دستورها اتجاه القارة الإفريقية ، وإيمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها مكاسب اقتصادية كبيرة على المدى المتوسط والبعيد، باعتبارها خيارا استراتيجيا، وفرصة لتنويع صادراتها وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، وذلك وفق قاعدة الشراكات الاقتصادية "الكل رابح"، حيث أنّ القدرات الكامنة في الاقتصاديات الإفريقية تشكل فرصة سانحة أمام الجزائر لتطبيق استراتيجيتها الرامية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية والاستحواذ على حصص سوقية، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.

ومن جانب آخر توجه الجزائر نحو السوق الإفريقية، وسيلة لتخفيف الضغط الممارس من طرف الأوروبيين ولإعادة التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، باعتباره الشريك الأول للجزائر، بالرغم من أنّ إحلال هذا الأخير بشراكات وتعاملات مع شركاء آخرين، على غرار السوق الأفريقية والصين وتركيا، لن تكون بالعملية السهلة على المدى القصير، وذلك بسبب قرب المسافة والجاهزية اللوجستية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية وتنوع الاقتصاديات والتفوق التكنولوجي لدى الاتحاد الأوروبي[1].

### المطلب الأول: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن أن يمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لتعزيز صادراتها خارج قطاع المحروقات، مما يتيح لها دخول السوق الإفريقية التي ستفتح بدورها أبوابها أمام المنتجات الجزائرية. ومع ذلك، يُعتبر تنسيق الاقتصاديات الإفريقية غير المتجانسة، وجمعها تحت مظلة اتفاقية واحدة، من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، نظرًا للاختلاف الكبير في مستويات التنمية بين الدول الإفريقية.

[1] "**المنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟**"، مأخوذ من موقع: https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2021/04/14

**الفرع الأول: الفرص المتاحة للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الافريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقدها الاتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 في كيغالي برونداا، لتنضم إلى54 دولة إفريقية موقعة من أصل 55 من أعضاء الاتحاد الإفريقي، هذا الانضمام شكّل فرصة للجزائر لتحقيق جملة من المكاسب المستقبلية، والتّي يمكن عرضها فيما يلي:[1]

- ستوفر منطقة التبادل الحر فرصة قيّمة للجزائر لتعزيز وتطوير صادراتها غير النفطية، مما سيمكنها من دخول السوق الإفريقية التي ستصبح أكثر انفتاحًا على المنتجات الجزائرية، إذ تُعتبر هذه المنطقة فرصة مهمة لتعزيز التجارة البينية والمتوقع أن تشهد زيادة ملحوظة، وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم في تحقيق أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار، وهما عنصران أساسيان لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- سيساهم تعزيز التجارة البينية في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التصنيع وخلق فرص العمل وذلك من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين الدول الإفريقية، والذي سيشمل 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال فترة خمس سنوات بعد بدء العمل الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، والذّي سيمنح الأولوية للشركات الإفريقية في تلبية احتياجات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها، وبالتالي ستستفيد الشركات الجزائرية من زيادة العائدات والأرباح نتيجة فتح الأسواق مع الدول الإفريقية.
- ستتيح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والشركات الناشئة حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمار، مما سيساهم في تعزيز حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.
- ستعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل استيراد المواد الخام من الدول الإفريقية الأخرى ومن جميع أنحاء العالم، كما ستتيح الفرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء شركات تجميع في دول إفريقية أخرى، مما سيمكنها من الحصول على وسائل إنتاج بتكاليف أقل، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.
- ستستفيد الجزائر من المكاسب التي سيقدمها مشروع خط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، بالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، والذّي يُعتبر بمثابة حلم لتحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي، خاصة بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب

[1] طاهري إبراهيم، "**تنمية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023 ـ 2024، ص ص 47 ـ 48

أفريقيا، كما سيساهم في ربط هذه الدول بالموانئ الجزائرية، مثل ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، مما سيمكن الجزائر من الاستفادة من التعريفات الجمركية عند تصدير السلع إلى الدول الإفريقية،

- تسهيل الولوج إلى السوق الإفريقية من خلال مشروع الطريق العابر للصحراء، وتضم هذه السوق أكثر من 700 مليون نسمة من الدول المرتبطة بالطريق، مثل تونس والنيجر وبوركينافاسو ومالي ونيجيريا والدول المجاورة، فضلاً عن تقليل التكاليف اللوجيستية المتعلقة بالنقل، أمّا على الصعيد الدولي فارتباط هذا الأخير بطريق الحرير الصيني سيعزز من فرص الجزائر وإفريقيا في التوسع في السوق العالمية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة من البنوك الجزائرية لتسهيل المعاملات.
- ستتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات فرصة التعاون مع الشركات المحلية في تطوير المواد الخام، بالإضافة إلى تدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا خلال هذه العملية.
- تسعى الجزائر بفضل موقعها الجغرافي كبوابة إفريقيا، إلى جذب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. وتعتمد في ذلك على إزالة جميع العوائق وإجراء إصلاحات جمركية وضريبية لتحفيز الاقتصاد والتخلص من الاعتماد الحالي على النفط.

**الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ما يلي:

- التنسيق بين الاقتصاديات الإفريقية غير المتجانسة وغير المتناغمة من خلال اتفاقية موحدة، نظراً للاختلاف الكبير في مستويات التنمية بين هاته الدول.
- عدم استعداد الجزائر للدخول في تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، نظراً لما تكبدته من خسائر نتيجة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين صادراتها وارداتها من شركائها الاقتصاديين.
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتجاوز في سنة 2018 ما قيمته مليارين و830 دولار، ومعظمها مواد نصف مصنعة، هذا ما يستوجب من الجزائر العمل على تنويع صادراتها للاستفادة من الفرص المتاحة في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.
- يتميز الاقتصاد في الجزائر بأنه اقتصاد ريعي كما تعتمد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، أمّا على الصعيد القاري فهي تفتقر إلى الشهرة وتواجه منافسة شديدة من الدول المستثمرة في القارة الإفريقية، خاصة من الصين والهند وتركيا.

- قلة الاستثمار الجزائري في إفريقيا وغياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، ومع انضمام هذه الأخيرة إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية، سيفتح ذلك الأبواب أمام المستثمرين للتنقل بحرية أكبر داخل القارة. وهذا سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الإفريقية والدول الأخرى المستثمرة في الجزائر، فضلاً عن المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة في القارة.

## المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري

منذ انضمام الجزائر إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهي تبحث عن كيفية تعظيم الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها، من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي سنعرض مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي قد تواجه الاقتصاد الجزائري ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

### الفرع الأول: السيناريو التشاؤمي

يمكن حصر السيناريو التشاؤمي للنتائج المتوقعة بعد دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في النقاط التالية[1]:

- ستشهد الجزائر انخفاضا كبيرا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار النفط من منطلق أنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي واعتماد إيرادات الدولة بشكل أساسي على البترول، هذا ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، والمتوقع أن تستمر أسعار النفط في الانخفاض مما سيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل متزايد، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات الإنتاجية والصناعية للدولة، بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأساسية المستخدمة في الاستيراد، كل هذه العوامل ستؤدي إلى ظهور مشكلة الركود الاقتصادي، حيث تتقلص الرغبة في الاستثمار وترتفع معدلات التضخم، مما يساهم في زيادة معدلات البطالة نتيجة لتجميد التوظيف والمشاريع في القطاع العام.
- في ظل بيئة استثمارية غير مواتية، لن تتمكن الجزائر من الاستفادة من الفرص المتاحة في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. إذ يواجه المستثمر الأجنبي العديد من التحديات في الجزائر مثل ضعف أداء البنوك المحلية ونقص كفاءة الأنظمة المصرفية، بالإضافة إلى القيود المفروضة بموجب القانون 49/51 المتعلق بالمستثمرين الأجانب. حيث لا تتجاوز قيمة

[1] "**المنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟**"، مأخوذ من موقع: https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2021/04/14

الاستثمارات الإفريقية نسبة 0.1% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، ومع استمرار السياسات الحالية فمن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة أكثر، مما سيؤثر سلبًا على حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا.

- من ناحية أخرى، يُتوقع أن تواجه الجزائر صعوبة في تحقيق جميع أهدافها الاقتصادية في أفريقيا، حيث تُعتبر المنطقة ساحة لصراع هادئ بين الدول القوية، مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى دول نامية مثل تركيا والبرازيل، ودول أخرى مثل الإمارات والسعودية ومصر والمغرب ولبنان.
- تُعتبر التمويلات الأميركية والصينية بشكل خاص، من أبرز العوامل التي تدفع الدول الأفريقية نحو تفضيل إقامة شراكات اقتصادية وتجارية خارج القارة.
- ضعف حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية، فباستثناء تونس التي تبلغ قيمة التبادل التجاري معها 0.7 مليار دولار، لا توجد ولا دولة إفريقية تحقق حجم تبادل تجاري ملحوظ، وحتى صادرات الإسمنت والتّي تعتبر من المواد الأولية لا تتجاوز قيمتها 100 مليون دولار.
- يتطلب مبدئيًا اتفاق الشراكة تعزيز الإنتاج الوطني خارج المواد الخام مثل النفط والغاز، وهذا يتناقض مع وضعية الجزائر، حيث تعاني الصناعة البتروكيماوية من تدهور كبير نتيجة تقادم آلات الإنتاج.
- تواجه الشركات الاقتصادية العامة والخاصة، الناشطة خارج قطاع المحروقات تحديات مالية غير مسبوقة، كما أن مستقبل وحدات تجميع السيارات لا يزال غامض.
- فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، تعاني الجزائر من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والحليب والحبوب، بالإضافة إلى عدد كبير من السلع الغذائية الصناعية، حيث تقدر فاتورة استيرادها بحوالي 9 مليارات دولار سنويًا، كما يتطلب تصدير المنتجات الزراعية الطازجة توفر إمكانيات كافية للتخزين والتبريد، وهو ما ينقص الجزائر، فعلى سبي المثال شهدت أسعار التمور انهيارًا تاريخيًا في سنة 2020 بسبب ضعف القدرات اللوجستية للتصدير، وذلك تأثرًا بجائحة كورونا.
- تواجه الجزائر تحديات تتمثل في محدودية الاستثمار وصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات بالإضافة إلى الافتقار لوسائل ربط فعالة مع الدول المجاورة، مما يزيد من صعوبة التوسع داخل القارة الإفريقية.
- تآكل احتياطي الصرف الأجنبي في السنوات القادمة، وما سينجر عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط والطويل.
- عدم إجراء الإصلاحات الضرورية سيدفع بالجزائر إلى الاستمرار في الانهيار في ظل السياسات الراهنة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، ولتحقيق هذه الإصلاحات يتطلب الأمر استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا، وهو ما تفتقر إليه الجزائر في ظل الأزمة الحالية، وهذا ما سيمنعها من الاستفادة من الفرص التي ستوفرها منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

- عدم القدرة على المنافسة أمام أطماع الدول الكبرى التي تسعى لاستنزاف ثروات الدول الإفريقية وغزو السوق الإفريقية، خصوصًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، نتيجة لانخفاض أسعار السلع المستوردة من خارج القارة.

في ظل كل هذه الظروف، لن تتمكن الجزائر من الاستفادة من عضويتها في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ما لم تعالج مشكلاتها الداخلية، خصوصًا تلك المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع، حيث أنّ هدفها من إبرام اتفاقية التبادل الحر هو تحقيق أقصى استفادة من المزايا المتاحة، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني والبحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات المحلية، مما يسهم في تعزيز مكانة الجزائر في الساحة الإفريقية[1].

**الفرع الثاني: السيناريو التفاؤلي**

انضمت الجزائر رسميًا إلى اتفاقية منطقة التبادل الحرة الإفريقية في بداية سنة 2021. وفي ذلك الوقت، أشار وزير التجارة الأستاذ الدكتور كمال رزيق إلى أن دخول الجزائر إلى هذه المنطقة سيمكنها من الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والفرص الموجودة في القارة، فانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية تعدّ خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وفرصة لتنويع الصادرات وتعزيز الشراكات الاقتصادية. ويتوقع الاتحاد الإفريقي أن يسهم هذا المشروع في زيادة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بنسبة تقارب 60% بحلول سنة 2022.

وسنلخص فيما يلي العوامل المعززة لفرص نجاح الجزائر في هذه المنطقة[2]:

**قرب المنطقة:** تُعتبر الجزائر بوابة إفريقيا وهي أكبر دول القارة، حيث تحدها سبع دول أفريقية، مما يعزز من فرص انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة، ويُتوقع أن يسهم هذا التكتل في إنشاء منطقة اقتصادية تصل قيمتها إلى 3.4 تريليونات دولار.

**الطريق السيار شمال–جنوب:** تسعى الجزائر إلى تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية الأخرى، وخاصة بلدان الساحل، من خلال إنشاء طرق برية في الصحراء. تهدف من خلالها إلى تأسيس منافذ برية عبر صحرائها الواسعة، مستفيدة من الطريق السيار شمال–جنوب** لزيادة صادراتها إلى الدول الإفريقية. حيث تمّ في صيف سنة 2018 افتتاح معبر حدودي بري جديدا مع دولة موريتانيا، مما يتيح للجزائر تصدير منتجاتها إلى دول غرب إفريقيا.

---

[1] "**دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سيمنحها القدرة على التأثير**"، مأخوذ من موقع: https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/20.

2 "**منطقة التجارة الحرة الإفريقية تشكل "خيارا استراتيجيا" للجزائر**"، مأخوذ من موقع: https://www.radioalgerie.dz/ ، تاريخ الاطلاع 2021/06/20.

** لا يزال هذا المشروع قيد الإنجاز

**العلاقات القوية مع الدول الإفريقية:** تتمتع الجزائر بعلاقات راسخة مع الدول الإفريقية، وذلك بفضل الدور السياسي الذي تؤديه على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتسعى الجزائر إلى تحويل هذه العلاقات السياسية إلى شراكات اقتصادية تعزز من حجم التبادلات التجارية.

خلال ملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج في دورته السابعة والذّي أقيم في الجزائر العاصمة، دعا المشاركون الجزائر إلى تولي قيادة الدول الإفريقية نحو تحقيق السوق الموحدة المنشودة، والعمل على نقل القارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الدول في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي بدأت العمل بها في الأول من جانفي 2021، كما دعا ممثلون عن السفارات الإفريقية المعتمدة في الجزائر إلى ضرورة أن تقود الجزائر الدول الإفريقية نحو إنشاء سوق إفريقية موحدة وفتح آفاق جديدة للاستثمار الإفريقي، بما في ذلك تصدير المنتجات الجزائرية إلى جميع أنحاء القارة الإفريقية[1].

كل هذا يعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الجزائر بين الدول الإفريقية، كما يمكن مستقبلاً تحقيق دورٍ بارزٍ في القارة من خلال تنفيذ الإصلاحات التالية:

- تطوير الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات؛
- تطوير البيئة الاستثمارية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير؛
- تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها؛
- التنويع من الصادرات والبحث عن أسواق للتصدير؛
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة.

إذا تم تحقيق كل ما ذُكر، ستتمكن الجزائر من الوصول باقتصادها إلى بر الأمان، وستحقق نجاحًا كبيرًا في هذه المنطقة، مما يجعلها منافسًا قويًا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة في القارة الإفريقية.

[1] "ملتقى افريقيا للاستثمار : دعوة الجزائر لقيادة الدول الافريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة"، مأخوذ من موقع : https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع 2021/06/20.

## المطلب الثالث: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة القارية الإفريقية

أظهرت الجزائر التزامها القوي تجاه القارة الإفريقية، وهو ما يظهر جليًا في دستورها، كما تؤمن بأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستحقق لها مكاسب اقتصادية كبيرة على المدى المتوسط والبعيد، وتحقيقًا لذلك تستعد الجزائر لدخول هذه المنطقة من خلال إطلاق مشاريع ضخمة تهدف إلى تعظيم هذه المكاسب.

### الفرع الأول: مشروع الطريق العابر للصحراء

في ظل الروح الثورية التي سادت ضد الاستعمار ورغبة الوحدة بين دول القارة الأفريقية، تم في سنة 1962 تشكيل "لجنة ربط الطريق العابر للصحراء" من قبل الجزائر ونيجيريا وتونس ومالي والنيجر وتشاد، كان يُعرف حينها بـ "طريق الوحدة الأفريقية" ويمتد لمسافة 9900 كيلومتر. ورغم الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها دول المجموعة، ظل المشروع يتقدم ببطء طيلة ستة عقود إلى أن قامت الجزائر بدفعه بقوة خلال العشرين سنة الأخيرة، مستفيدة من الازدهار المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية في سنة 2018، أعادت الجزائر إحياء مشروع الطريق العابر للصحراء، ويعكس هذا الاهتمام ما تسعى الجزائر لتحقيقه على المستوى القاري من خلال التوغل في العمق الأفريقي، بعد توجيه أولوياتها نحو أفريقيا والتّي أصبحت الوجهة المثلى لتصدير منتجاتها وسلعها عقب التحديات التي واجهتها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تدفق المنتجات الآسيوية خاصة من الصين والهند إلى منطقة التبادل التجاري العربية، وأكدت الجزائر أنها تعتمد على هذا الطريق لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف زيادة الإيرادات وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل، كما أن هذا المشروع يتيح للدول المعنية به فرصاً واسعة لتحقيق قفزة نوعية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويُعتبر الطريق العابر للصحراء مشروعًا جيوإستراتيجيًا سيحول الجزائر إلى البوابة الشمالية الرئيسية نحو السوق الأفريقية في المستقبل، خاصة بعد الانتهاء من مشروع الميناء العملاق "ميناء الحمدانية" في منطقة شرشال، حيث يربط هذا الطريق بين العاصمة الجزائرية الجزائر والعاصمة النيجيرية لاغوس، هذا ما يجعله بمثابة حلم يسعى لتحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي، خصوصًا بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا، ولهذا تسعى الجزائر إلى تطوير هذا الطريق ليصبح شريانًا اقتصاديًا حقيقيًا، خاصة مع بدء سريان اتفاقية التبادل الحر بين الدول الأفريقية.

ويعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء بالغ الأهمية في سياق الاستراتيجية المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، حيث يمثل شريان الحقيقي في المنطقة الذّي سيكثف العلاقات الاقتصادية بين الدول

الست المعنية، في إطار تعزيز الوحدة الأفريقية. كما سيؤدي إلى زيادة التبادلات التجارية بين الدول، مما يسهم في إنشاء تكتلات اقتصادية واعدة في القارة، ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية الجزائر للتوسع في القارة الإفريقية، وهو مرتبط بمشاريع دولية أخرى مثل طريق الحرير، الذي تحظى الجزائر باهتمام كبير تجاهه.

وقد أعلنت الجزائر في جوان سنة 2021 عن الانتهاء من أشغال الطريق الخاص بها والمقدرة تكلفته بـ 2,6 مليار دولار، إذ يُعتبر الجزء الذي يربطها بمدينة لاغوس النيجيرية والممتد على مسافة 4500 كيلومتر مرورًا بالنيجر العمود الفقري للمشروع، وفي نفس السياق كشفت الحكومة الجزائرية أن الطريق سيُزود بخط أنابيب يتيح تصدير الغاز النيجيري عبر موانئ الجزائر إلى أوروبا بشكل خاص، وإلى باقي دول العالم بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك سيتم إنشاء خط للألياف البصرية يربط الجزائر بنيجيريا، مع تحويله تدريجيًا إلى طريق سيار.

أما بالنسبة لباقي أجزاء المشروع التي تمر عبر أراضي الدول الخمسة الأخرى، فهي تمتد على 295 كيلومترًا في تونس، و1688 كيلومترًا في مالي، و2597 كيلومترًا في النيجر، و1299 كيلومترًا في نيجيريا، و643 كيلومترًا في تشاد. وبالتالي يُعتبر الطريق العابر للصحراء أكبر مشروع في إفريقيا، حيث يربط ست دول موزعة على ثلاث من المجموعات الاقتصادية الثمانية في القارة[1].

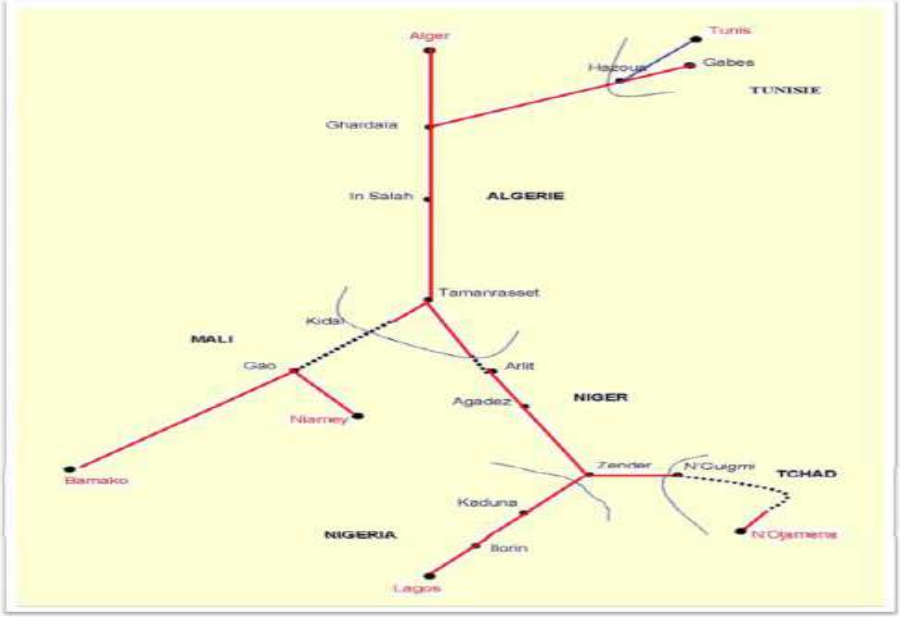
إن الاستفادة من مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال سيمكن الجزائر من رفع حجم تبادلاتها التجارية مع إفريقيا من 16% حاليًا إلى حوالي 52%، كما يُعتبر الطريق العابر للصحراء شرياناً اقتصادياً مهماً، حيث سيساهم في تقليص تكاليف النقل المرتفعة التي تمثل حالياً حوالي 50% من قيمة البضائع إلى ما بين 20% و30%[2].

يهدف مشروع الطريق العابر للصحراء إلى تحقيق تنمية مستدامة في القارة الإفريقية، خاصة في ظل توفر الدول الأعضاء على موارد طبيعية متنوعة. كما أن اكتمال المشروع في دول الساحل سيمكنها من استغلال هذا الطريق الذي يسعى إلى تعزيز الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين إفريقيا وأوروبا. ويتوقع الخبراء أن يفتح هذا المشروع آفاقًا جديدة دول التشاد ومالي والنيجر للوصول إلى الموانئ التونسية والجزائرية مع إمكانيات كبيرة في هذا السياق. ويأتي ذلك في وقت قريب من تشغيل ميناء الحمدانية في الجزائر، الذي سيتصل قريبًا بطريق الحرير الصيني عبر ميناء شرشال، مما يجعل هذا الميناء منطقة عبور رئيسية للسلع الأوروبية المتجهة نحو السوق الإفريقية، نظرًا لأن النقل البري يعد أقل تكلفة من النقل البحري للوصول إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

[1] "**الجزائر أنفقت 2.6 مليار دولار لربطه بنيجيريا. ما أهمية الطريق العابر للصحراء الأفريقية؟**" مأخوذ من موقع : aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 2022/07/26

[2] "**لماذا أعادت الجزائر إحياء مشروع الطريق العابر للصحراء؟**" مأخوذ من موقع: https://www.independentarabia.com، تاريخ الاطلاع 2024/11/13

**الشكل 01 ـ 02: تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء**




**المصدر**: شفيعة حداد، "**تفعيل التعاون الاقتصادي الجزائري ـ الافريقي: الفرص الواعدة لبناء الشراكة ودعم المسار التنموي**"، مجلة البحوث كلية الآداب جامعة باتنة، الجزائر، مأخوذ من موقع https://sjam.journals.ekb.eg/، ص 14

**الفرع الثاني: مشروع القرن "ميناء الحمدانية"**

تلعب الموانئ أدوارًا اقتصادية وجيواستراتيجية هامة، حيث ارتبطت بالانتصارات والهزائم، وكانت تجسد التقدم والازدهار. كما أنها كانت تمثل رموزًا للتعاون والتبادل التجاري. ومن المؤكد أن ميناء الحمدانية بشرشال سيكون له وزن اقتصادي واستراتيجي هام يعبر عن رمزية الصين كشريك استراتيجي للجزائر.

وفي نفس الصدد أشارت الرئاسة الجزائرية إلى أن "ميناء الحمدانية" يُعتبر "رئة التنمية المحلية" في الدولة، و"مشروع القرن" ليس في الجزائر فقط بل تتعدى استراتيجيته حدود الجزائر لتصل إلى "فك العزلة عن الدول الأفريقية التي تفتقر إلى منافذ بحرية"، وذلك باعتباره ثالث أكبر الموانئ العالمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا من حيث حجمه وقدراته بعد كل من ميناء روتردام، أنفير، وهامبورغ، إذ تبلغ مساحته 310 هكتارات ويحتوي على 23 رصيفًا، مما يمكنه من معالجة 6.5 مليون حاوية سنويًا بقدرة استيعاب تصل إلى 25.7 مليون طن. كما أنه قادر على استيعاب أكبر سفينة في العالم بسعة 240 ألف طن.

ويرتبط الميناء الضخم بميناء "جن جن" الواقع في محافظة جيجل الساحلية شرقي الجزائر، ويمتد إلى أعماق إفريقيا عبر الطريق العابر للصحراء الذي يمتد لمسافة 4500 كيلومتر. وتهدف الجزائر لجعل هذا المشروع "همزة وصل" بين السوق

الإفريقية ونظيرتها الأوروبية، وتحويل البلد إلى قطب صناعي عالمي. كما يمر المشروع عبر الموانئ الجافة في ولايتي الجلفة وتمنراست، ويتوسع شرقًا وغربًا عبر الطريق السيار وشبكة السكك الحديدية التي تصل إلى الحدود مع النيجر ومالي. ويشمل المشروع أيضًا إنشاء مدينة صناعية مخصصة لتصدير المنتجات إلى الدول الإفريقية ومختلف دول العالم، مع توقعات بتوفير 150 ألف وظيفة عند انتهاء الأشغال[1].

وفي مقارنة من بعض الموانئ الأوروبية، سيكون ميناء الحمدانية أكبر من ميناء مرسيليا الذي سيتسع لـ1.4 مليون حاوية سنويًا و ميناء فالنسيا الذي يستوعب 5.05 مليون حاوية، ويناهز قدرة ميناء هامبورغ الذي يستوعب 8.3 مليون حاوية سنويًا، ممّا يعني أن الجزائر ستدخل ضمن الدول الكبرى في مجال الموانئ البحرية بعد إنجاز هذا المشروع، وهو ما سيعيد إلى الأذهان صورتها التاريخية كأكبر قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط التّي دامت لأكثر من ثلاثة قرون.

تم التجهيز لهذا المشروع منذ سنوات. فقد أُنجِزت الدراسة سنة 2012، وتم إبرام الشراكة مع الصين في سنة 2016، كما تم تأمين غطاءه المالي الذي يتراوح بين 3.5 مليار و5 مليار دولار، وهو الآن في انتظار الشريك الصيني، وبعد أربع سنوات فقط سيتحول الحلم إلى واقع، وستحقق الجزائر أحد أكبر الإنجازات في مجال البنية التحتية الذّي يكتسي أهمية اقتصادية وجيواستراتيجية بالغة.

ووصلاً بما سبق فيما يتعلق بالقيمة المالية للمشروع، فبعد المحادثات مع الشريك الصيني بهدف التوصل إلى اتفاق لتقليص التكلفة المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع الواعد، تمّ تخفيض هذه الأخيرة بنسبة 9% مقارنةً بالتكلفة التي قدرتها الشركة الصينية والتي كانت تبلغ 5.1 مليار دولار في سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تخضع للمراجعة من قبل الحكومة الصينية للمصادقة عليها، تمهيدًا لبدء أعمال المشروع بعد الحصول على الموافقة من السلطات العليا في الجزائر[2]، كما سيتم تنفيذ المشروع بتمويل مشترك بين الجزائر والصين، من خلال قرض طويل الأجل من الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الصيني "اكزيم بنك"، ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز المشروع مدّة سبع سنوات، مع دخوله حيز الخدمة تدريجياً خلال أربع سنوات الموالية بالتعاون مع الشركة الصينية "موانئ شنغهاي" التي ستتولى إدارة الميناء وفقاً لتقديرات وزارة القطاع، وقد أسفرت الدراسات التقنية الأولية عن تحديد موقع الميناء في مياه عميقة، حيث تم اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة شرشال، الذي يتيح إنشاء ميناء بعمق 20 متراً ويضمن الحماية الطبيعية لخليج واسع، وسيوجه الميناء مستقبلاً للتجارة الوطنية عبر البحر كما سيكون محوراً للتبادلات على المستوى الإقليمي[3].

وفي إطار التعاون الاستراتيجي بين الجزائر والصين، يرتبط ميناء الحمدانية بطريق الحرير بعلاقة وطيدة، ستنعكس بشكل واضح في العقود المقبلة على الاقتصاد الجزائري ومكانته الإقليمية على مستوى البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، فهذا الميناء الذي سيساهم في تعزيز الاقتصاد الجزائري لن يكون معزولاً عن العمق الإفريقي، بل سيتكامل معه، مما يمنح دول

[1] "**طريق الحرير الصيني يمنح الجزائر أكبر ميناء في أفريقيا والبحر المتوسط**"، مأخوذ من موقع : https://al-ain.com/، تاريخ الاطلاع 2021/05/21

[2] "**مشروع ميناء الوسط جاهز في انتظار التمويل**"، مأخوذ من موقع : www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع 2021/12/13

[3] "**الجزائر تتباحث مع الشريك الصيني تقليص تكلفة مشروع ميناء الحمدانية**"، مأخوذ من موقع : www.elmihwar.dz/، تاريخ الاطلاع 2021/12/21

الجوار الذين لا يمتلكون موانئ بحرية منفذًا إلى العالم، سواء في التصدير أو الاستيراد. وبفضل موقعه الاستراتيجي في غرب المتوسط، لن تجد أوروبا بديلاً عنه للتواصل مع إفريقيا، ومن المحتمل أن تفقد العديد من الموانئ الأخرى، التي ستبدو صغيرة مقارنة بحجمه، عملاءها الرئيسيين المتجهين نحو القارة الإفريقية.

ومن منظور شامل واستشرافي، سيكون لهذا الميناء انعكاسات إيجابية هامة على منطقة البحر الأبيض المتوسط والتّي ستحدث تحولات جوهرية في المشهد التجاري في المنطقة، إذ سيصبح أحد المراكز الرئيسية التي يمر عبرها طريق الحرير، متصلًا بشكل مباشر بأكبر الموانئ البحرية في العالم، فمن بين أكبر عشرة موانئ بحرية عالميًا سبعة منها صينية، وأبرزها ميناء شنغهاي الذي تصل طاقته إلى 47.8 مليون حاوية.

وفي ظل كل المزايا والمكاسب التّي سيحققها هذا المشروع، ومع توافر كل متطلباته، لم يتبقى سوى العمل بجد لتجسيده على أرض الواقع وتجاوز أي صعوبات قد تواجهه، خاصة من بعض الأطراف المستفيدة من الوضع الراهن للمشروع والتّي ترى أنّ في تنفيذه تهديدًا لمصالحها[1].

### الفرع الثالث: مشروع منجم غار جبيلات

يعتبر منجم "غار جبيلات" في الجزائر من أكبر المناجم غير المستغلة لمعدن الحديد على مستوى العالم، حيث تقدر احتياطاته من المعدن الرمادي ما بين 3 إلى 3.5 مليار طن، منها 1.7 مليار طن يمكن استغلالها في المرحلة الأولى، وتم اكتشافه لأول مرة في سنة 1952 خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر على يد العالم الفرنسي "بيار جيفان". ورغم ذلك، لم يتمكن الاحتلال من استغلال المنجم بسبب صعوبة تضاريس المنطقة التي يقع فيها، والتي تقع في أقصى الجنوب الغربي.

ويرتبط هذا المنجم بجميع الرؤساء السبعة الذين تعاقبوا على حكم الجزائر منذ استقلالها في سنة 1962. حيث سعى كل منهم للاستفادة من الاحتياطات الضخمة لمنجم "غار جبيلات" على أمل أن يساهم في تغيير ملامح الاقتصاد الجزائري، لكنهم واجهوا صعوبات عديدة حالت دون تحقيق ذلك، مما جعله يتحول إلى "عقدة اقتصادية" بالنسبة لهم. وقد أرجع الخبراء الاقتصاديون هذا العجز إلى مجموعة من الأسباب، ومنها:

- الضغوط التي مارسها اللوبي الفرنسي للسيطرة على المنجم،
- طبيعة مسار مراحل الإنتاج والتصدير التي طرحتها شركات فرنسية بأن يتم نقل الحديد من تندوف إلى ميناء بجاية الواقع شرق الجزائر على مسافة تمتد إلى 1900 كيلومتر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاستغلال والإنتاج، حيث تتراوح بين 10 مليارات دولار و20 مليار دولار.
- عدم توفر التكنولوجيا اللازمة لاستغلال هذا النوع من المناجم،

[1] "**ميناء الحمدانية : تغيير استراتيجي قادم!** "، مأخوذ من موقع www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع 2024/11/13

- اهتمام الجزائر بجذب الاستثمارات في مجال النفط،
- الأزمات المالية التي شهدتها الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي أدت إلى بقاء مشروع استغلال المنجم مجرد فكرة غير مُنفذة على مدار حوالي 60 عاماً.

ومع ذلك، فإن التداعيات الأخيرة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا قد دفعت السلطات الجزائرية إلى تسريع جهودها في البحث عن مصادر طاقة بديلة لتعويض عائدات المحروقات، بما في ذلك استغلال مناجم الحديد والذهب، وذلك بهدف معالجة العجز المسجل، فمن المتوقع أن يوفر هذا الأخير ما قيمته 10 مليارات دولار للجزائر، وهو ما يعادل قيمة الصادرات السنوية من الحديد وفقًا لبيانات الجمارك الجزائرية، وعلى هذا تأمل الحكومة الجزائرية أن يسهم الاستثمار في هذا المنجم في تحرير اقتصاد البلاد من التبعية النفطية، حيث يُعتبر هذا المشروع "مشروع القرن" الذي قد يُحدث تحولاً في معالم الاقتصاد الجزائري، وفقاً للتقديرات الاقتصادية لمسؤولي الجزائر وشركائهم الصينيين.

ومن خلاله تسعى الجزائر إلى استهداف مجموعة من الأسواق العالمية في صادراتها القادمة من إنتاج "غار جبيلات". حيث تركز في المرحلة الأولى على الأسواق العربية ودول غرب أفريقيا وبعض الدول الأوروبية، مع خطط لتوسيع التصدير ليشمل دولًا آسيوية لاحقًا.

يقع منجم غار جبيلات في جنوب غرب الجزائر، ويمتد على مساحة تبلغ 50 ألف هكتار على بُعد 1650 كيلومترًا من الساحل الغربي و160 كيلومترًا جنوب شرق مدينة تندوف، وفقًا للمعلومات المتاحة على موقع الشركة الوطنية للحديد والصلب (فيرال)، يقع المنجم في ثلاث مناطق استغلال هي "غار جبيلات غرب" و"وسط" و"شرق". وقد تقرر أن يشمل الاستثمار الصيني الجزائري منطقة الغرب، التي تحتوي على احتياطي يقدر بـ1.7 مليار طن، مما يمثل 56% من إجمالي احتياطي المنجم[1].

في جويلية 2023، تم توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للحديد والصلب (فيرال) وائتلاف سي إم إتش الصيني (CMH)لاستغلال خام الحديد من منجم غار جبيلات وتعزيز إنتاجه، من خلال إنشاء مصنع لإنتاج بلاطات الصلب بولاية بشار.

ونظرًا لبُعد الموقع عن وسائل النقل المختلفة، تم تقسيم مشروع استغلال منجم غار جبيلات إلى مرحلتين تمتدان من سنة 2022 إلى 2040. خلال المرحلة الأولى (2022 – 2025)، من المتوقع استخراج ما بين 2 إلى 3 مليون طن من الحديد الخام سنويًا، ونقله بريًا إلى بشار والمناطق الشمالية، حتى يتم الانتهاء من إنشاء خط السكة الحديدية الذي

[1] "**غار جبيلات ..استثمار صيني يوقظ العملاق الحديدي النائم بالجزائر**"، مأخوذ من موقع https://al-ain.com/، تاريخ الاطلاع 2021/06/20

سيربط غار جبيلات ببشار، وبعد الانتهاء من أشغال هذه السكة بحلول سنة 2026، ستبدأ المرحلة الثانية حيث سيتم استغلال المنجم بطاقة كبيرة تتيح استخراج ما بين 40 و50 مليون طن سنويًا.

تتراوح التكاليف الأولية للاستثمار في مشروع منجم غار جبيلات بين 7 و10 مليارات دولار، مما سيوفر حوالي 5 آلاف فرصة عمل مباشرة و20 ألف فرصة عمل غير مباشرة، وفقًا لما ذكرته منصة الطاقة المتخصصة.

أفاد مستشار وزير الطاقة والمناجم، جمال الدين شوتري، بأنه تم استخراج 200 ألف طن من الحديد الخام من منجم غار جبيلات خلال سنة 2023، موازاةً مع مشروع إنشاء وحدة المعالجة الأولية لخام الحديد في منطقة غار جبيلات، والتّي ستساهم في إزالة الشوائب الزائدة مما سيؤدي إلى تقليص تكاليف نقل الخام إلى بشار بنسبة 15%، كما أشار إلى أن العديد من شركات صناعة الحديد العالمية تُظهر اهتمامًا بشراء الحديد الخام المستخرج من المنجم، موضحًا أنه قد يتم بيع جزء من الخامات المخزنة حتى يتم الانتهاء من إنشاء وتشغيل المصانع والوحدات التحويلية.

في 13 أفريل 2023، حضر وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب مراسيم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء وحدة لإنتاج مركزات خامات الحديد في منجم غار جبيلات، بين المؤسسة الوطنية للحديد والصلب (فيرال) ومجمع توسيالي التركي، وبموجب هذا الاتفاق، سيتم إنشاء وحدة مشتركة لإنتاج مركزات خامات الحديد من المنجم بقدرة إنتاجية تصل إلى 500 ألف طن سنويًا. ومن المقرر أن يُنجز المشروع خلال 24 شهرًا قبل بدء استغلال إنتاجه لتزويد مركب الحديد والصلب "توسيالي" في وهران.

أعلن مستشار وزير الطاقة والمناجم عن انتهاء الدراسات المتعلقة بإنشاء وحدة المعالجة النهائية لخام الحديد في بشار بالتعاون مع شركة توسيالي التركية، والمقدرة تكلفتها بمليار دولار، وستصل طاقة الإنتاجية إلى مليوني طن من الحديد الخام، مع هدف إنتاج مليون طن من مركز الحديد بحلول عام 2026.

وأشار شوتري إلى أنه من المتوقع معالجة حوالي 20 مليون طن من الحديد الخام وإنتاج 10 ملايين طن من مركز الحديد وكريات الحديد في وحدة المعالجة في ولاية بشار بحلول عام 2032، وأنّ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية تدرس إمكانية إنشاء وحدة لمعالجة خام الحديد في ولاية النعامة، بالتعاون مع شركاء صينيين، وذلك بفضل توفر الغاز والكهرباء والمياه في المنطقة، وتهدف هذه الوحدة إلى معالجة 18 مليون طن من خام الحديد لإنتاج القوالب والقضبان الحديدية، التي تُستخدم في العديد من الصناعات المعدنية.

وأضاف شوتري إلى أن مركز الحديد سيُوجه إلى مصنع توسيالي في وهران كمادة أولية، وذلك بعد الانتهاء من إنشاء خط السكة الحديدية الذي يربط غار جبيلات بتندوف وبشار.

في أكتوبر سنة 2023، أعلن رئيس الجمهورية الجزائرية، السيد عبد المجيد تبون، عن بدء تنفيذ مشروع خط سكة حديدية يربط بين غار جبيلات وولاية بشار، بهدف تسهيل استغلال المنجم. سيمكن هذا الخط من استغلال منجم غار جبيلات بطاقة إنتاجية تتراوح بين 40 إلى 50 مليون طن سنويًا. كما سيساهم الخط في نقل الحديد الخام من غار جبيلات، مما سيعزز التنمية الاقتصادية في جنوب غرب الجزائر ويدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد في تعزيز الثروات المنجمية، وتحفيز الحركة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات في ولاية تندوف، التي تُعتبر بوابة الجزائر إلى غرب أفريقيا، من خلال تقليل تكلفة نقل الحديد الخام إلى مناطق التصنيع[1].

[1] "**منجم غار جبيلات. عملاق جزائري يدعم خطط التنويع الاقتصادي**"، مأخوذ من موقع https://attaqa.net/2024/06/11، تاريخ الاطلاع 2024/11/17

## خلاصة

تُعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مبادرة بارزة من الاتحاد الإفريقي، حيث تم تصديق 54 دولة من أصل 55 على الاتفاقية، مما يجعلها أكبر قناة تجارية عالمياً. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وزيادة القدرة التنافسية الصناعية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية بالقارة. تسعى الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة عبر زيادة التبادل التجاري وصادراتها غير النفطية، حيث لا تتجاوز المبادلات التجارية الجزائرية مع إفريقيا 5% من إجمالي تجارتها.

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستوفر للجزائر فرصًا لتطوير وتنويع اقتصادها، مما يزيد الإنتاج والمبادلات التجارية ويخلق فرص عمل جديدة. كما ستساعد في جذب العملة الصعبة وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الجزائر إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة.

رغم الفرص التي توفرها المنطقة لزيادة الإنتاجية وتنويع الصادرات، قد لا تساهم في معالجة تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، مما يعني أن الاعتماد المفرط على النفط سيستمر.

# الفصل الثاني

## مخطط الانعاش الاقتصادي الجزائري

## 2024-2020

**تمهيد:**

سنة 2019، وخلال حملته الانتخابية أطلق المترشح الحر عبد المجيد تبون تعهدات تضمنت 54 التزاما، ونصت على إنشاء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب، كما تعهد ببناء "مجتمع مدني حر ونشيط قادر على تحمل مسؤوليته وتنفيذ خطة عمل للشباب تعتمد على إطار قانوني وتدابير لتسليم المشعل لهم، بالإضافة الى تعزيز مكونات الهوية الوطنية المتمثلة في الاسلام والعروبة والامازيغية".

وفيما يخص الشق الاقتصادي، التزم بتنفيذ "سياسية جديدة للتنمية خارج المحروقات، واحلال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية بهدف المحافظة احتياطي الصرف وكذا خلق ومضاعفة الشركات الناشئة، الى جانب تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع اقتصاد البلاد وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الاجنبي المباشر".

وأهم نقطة في الشق الاقتصادي، هي المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية وتشجيع المنتوج الوطني وتوجيهه نحو التصدير، عن طريق تقليص الواردات واستبدالها بالتصنيع داخل الوطن.

وبعد تولي الرئاسة من طرف الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تبون في سنة 2019، رسم السيد رئيس الجمهورية معالم خطة الانتعاش الاقتصادي وحدد الإطار العام المتكامل الذي يجب أن يحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة القائمة على إتاحة الفرص للجميع، وترتكز هذه الخطة على تعزيز سمو القانون، وتكافؤ الفرص، والتشاركية في رسم السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات، ورفع مستوى وكفاءة التعليم، فضلا عن تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في المسار التنموي، على أساس الالتزام بقيم العمل والتفاني والإخلاص. بدء فعلا العمل على برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء جزائر جديدة، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل.

ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 2009 ـ 2019**

**المبحث الثاني: المحاور الجديدة للنمو وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي. 2020 ـ 2024**

**المبحث الثالث: مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي**

## المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 2009 ـ 2019

يعاني اقتصاد الجزائر من اختلالات هيكلية عديدة، لعلّ أبرزها التبعية الكاملة للمحروقات، تدني قدرة عوامل الإنتاج، نقص كفاءة التسيير، وتفشي البيروقراطية، وقد تفاقمت هذه الاختلالات في ظل ممارسات الفساد التّي كانت سائدة خلال العهد السابق، والذي تميز بغياب إستراتيجية اقتصادية من شأنها توجيه وتأطير السياسات العمومية.

### المطلب الأول: تقييم النشاط الاقتصادي الجزائري

يتميز الاقتصاد الوطني باعتماده المفرط على قطاع المحروقات، وهو الملاحظ من الجدول أدناه، حيث يمثل هذا القطاع ما بين 33% (في 2016) و59% (في 2009) من ميزانية الدولة وبين 93% (في 2019) و98% (في 2009) من الصادرات حسب سعر النفط، هذا ما جعل من الميزان التجاري ورصيد الميزانية للدولة يرتبطان بشكل وثيق بمستوى سعر النفط ويتأثران لتقلبات أسعاره.

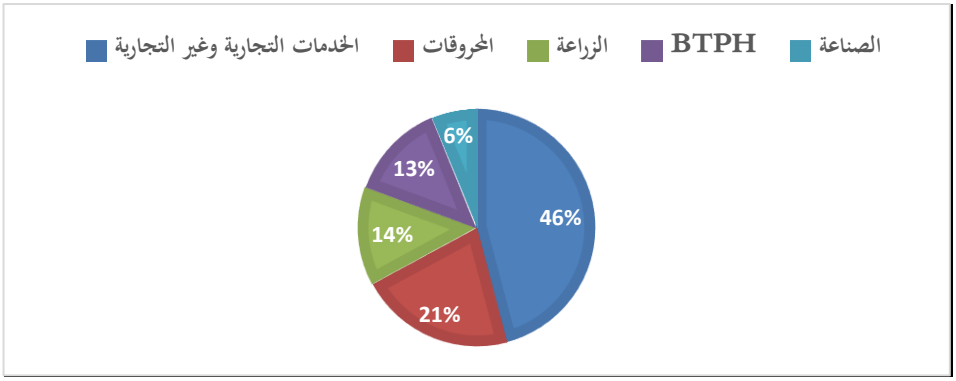
**الجدول 02 ـ 01: عائدات ومصاريف الميزانية في الفترة ما بين 2009 و2019**

| الوحدة 10[9] | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عائدات الميزانية | 3275 | 3057 | 3474 | 3804 | 3891 | 3924 | 4564 | 5026 | 6072 | 6425 | 6508 |
| عائدات خارج البترول | 1348 | 1555 | 1945 | 2285 | 2275 | 2346 | 2841 | 3344 | 3945 | 4075 | 3794 |
| | **%41** | **%51** | **%56** | **%60** | **%58** | **%60** | **%62** | **%67** | **%65** | **%63** | **%58** |
| ضرائب بترولية | 1927 | 1502 | 1529 | 1519 | 1616 | 1578 | 1723 | 1683 | 2127 | 2350 | 2715 |
| | **%59** | **%49** | **%44** | **%40** | **%42** | **%40** | **%38** | **%33** | **%35** | **%37** | **%42** |
| مصاريف الميزانية | 4539 | 5485 | 7349 | 7081 | 6513 | 6976 | 7249 | 6358 | 6767 | 7355 | 7556 |
| مصاريف التشغيل | 2255 | 2736 | 3945 | 4691 | 4156 | 4430 | 4660 | 4327 | 4497 | 4584 | 4954 |
| | **%50** | **%50** | **%54** | **%66** | **%64** | **%64** | **%64** | **%68** | **%66** | **%62** | **%66** |
| مصاريف التجهيز | 2284 | 2749 | 3404 | 2390 | 2357 | 2546 | 2589 | 2031 | 2270 | 2771 | 2602 |
| | **%50** | **%50** | **%46** | **%34** | **%36** | **%36** | **%36** | **%32** | **%34** | **%38** | **%34** |
| رصيد الميزانية | 1263ـ | 2429ـ | 3875ـ | 3277ـ | 2622ـ | 3052ـ | 2686ـ | 1332ـ | 694 ـ | 930ـ | 1048ـ |

**المصدر**: المديرية العامة للميزانية، قوانين تنظيم الميزانية.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب ما يُعرف بـ "لعنة الموارد الطبيعية"، يظهر الرسم البياني أدناه أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في التنوع. ففي عام 2019، كانت حصة القيمة المضافة الوطنية للصناعة لا تتجاوز 6.2% من تركيبة القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بينما بلغت حصة قطاع المحروقات 21.21%، وإذا استثنينا الخدمات التجارية وغير التجارية، فإن المحروقات تشكل ما لا يقل عن 40% من القطاعات الإنتاجية.

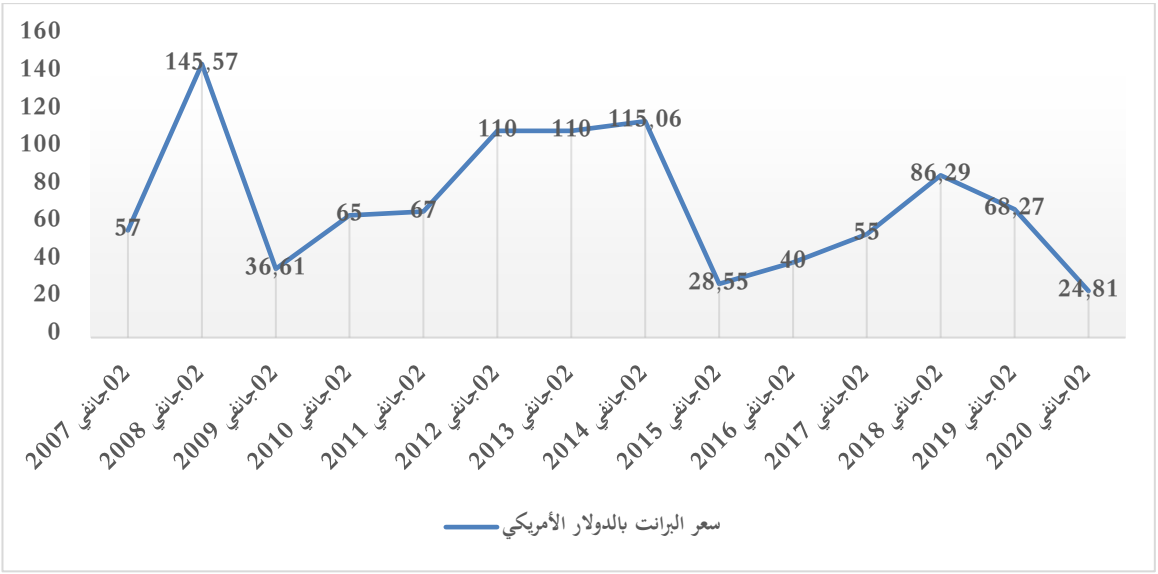
**الشكل 02 ـ 01: تركيبة القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2019**




**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

بعد ارتفاع أسعار النفط في بداية سنة 2000، سمح الدخل المالي المستمد من "عائدات النفط" للجزائر بالاستثمار على نطاق واسع في بنيتها التحتية. تعتبر نفقات القطاع العام هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد أدت الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة فرص التوظيف، ولكنّها لم تفلح في إطلاق عملية التنويع الاقتصادي المنشودة، كما مكنت نفقات الميزانية من تعزيز السياسة الاجتماعية للدولة بفضل الإعانات والتحويلات الاجتماعية السخية، إلاّ أنّ التكلفة المرتفعة نسبيًا لهذا النموذج من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن تمويلها إلا من خلال عائدات النفط.

**الشكل 02 ـ 02: تطور سعر النفط في الفترة ما بين 2008 و2020**




**المصدر**: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024، ص 18

منذ سنة 2008 واجهت الجزائر ثلاث صدمات نفطية، الأولى خلال الأزمة المالية سنة 2008 مع انخفاض سعر النفط بأكثر من 100 دولار، والثانية في سنة 2014 نتيجة للخلل القوي بين العرض والطلب، مما أدى إلى انخفاض سريع بقيمة 90 دولارًا، وآخرتها كانت سنة 2020 خلال أزمة كوفيد19.

وفي ظل هذه الأزمات المتعاقبة، سمح صندوق ضبط الإيرادات (FRR)* للجزائر من تخفيف أثر هذه الصدمات الثلاث المتتالية على الاقتصاد الوطني وأظهر قدرة على الصمود في مواجهتها، ولكن في المقابل أدى ذلك إلى تآكل احتياطيات النقد الأجنبي المتراكمة والمبالغ المحفوظة في هذا الصندوق التّي ترجع إلى سنوات الازدهار المالي، لتجد الجزائر نفسها مضطرة إلى تنفيذ عملية تغيير سريعة للنموذج الاقتصادي.

وأمام هذه المستجدات تأثر النمو الاقتصادي سلباً بتدهور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مما دفع السلطات العامة إلى تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام، ومع الوضع الاقتصادي الحساس الذّي ساد سنة 2018، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الذّي عرفته الجزائر سنة 2019، تفاقمت الوضعية مع الأزمة الصحية كوفيد 19 هذا ما اضطر السلطات المعنية، إلى اتخاذ توصيات أساسية في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي خلال المؤتمر الوطني في الفترة ما بين 18 و19 أوت 2020.

وفي ظل كل هذه المتغيرات، أصبحت استقلالية الاقتصاد الوطني عن قطاع المحروقات أمرا ضروريا وعاجلا بغض النظر عن توقعات أسعار النفط.

وفيما يلي سوف نحاول تقييم النشاط الاقتصادي خلال العقد السابق لجائحة كورونا وخلال فترة الجائحة، من خلال دراسة متغيرات: النمو الاقتصادي، التضخم، الطلب المحلي، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرع الأول: النمو الاقتصادي**

هو مقياس لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB، والذي يمثل مجموع القيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية. ويعكس تطور مستوى الإنتاج من سنة إلى أخرى، وبالتالي يقيس مستوى الثروة المحققة.

ونظرا لأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، من المفروض حساب الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع المحروقات أيضًا.

* **صندوق ضبط الإيرادات (FRR):Fonds de Régulation des Recette** : أحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي أنشأتها السلطات العمومية بهدف تعزيز استقرار المالية العامة وتحقيق التوازن في الميزانية الوطنية .ويُستخدم هذا الصندوق للتعامل مع الفترات التي تشهد تراجعًا في أسعار النفط، وهو المصدر الأساسي لإيرادات الدولة

**الجدول 02 ـ 02: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB في الفترة ما بين 2009 و2019**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PIB مليار دج | 9968 | 11992 | 14589 | 16210 | 16648 | 17229 | 16713 | 17515 | 18576 | 20259 | 20284 |
| نسبة نمو PIB | 1,6 | 3,6 | 2,9 | 3,4 | 2,8 | 3,8 | 3,7 | 3,2 | 1,3 | 1,2 | 0,8 |
| نسبة نمو PIB خارج المحروقات | 9,6 | 6,3 | 6,2 | 7,2 | 7,3 | 5,6 | 5,1 | 2,2 | 2,0 | 3,0 | 2,4 |
| نسبة نمو PIB خارج الزراعة | 0,3 | 3,5 | 2,1 | 3 | 2,2 | 3,9 | 3,5 | 3,4 | 1,4 | 0,9 | 0,6 |
| نسبة النمو الاقتصادي خارج المحروقات والزراعة | 1,6 | 3,6 | 2,9 | 3,4 | 2,8 | 3,8 | 4,9 | 2,3 | 2,3 | 2,9 | 2,4 |

**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية السنوية والثلاثية.

أعقب الصدمة النفطية في سنة 2014، انخفاض حاد في النمو الاقتصادي من 3.8% في سنة 2014 إلى 0.8% في سنة 2019، وشهد الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع المحروقات معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 5% حتى سنة 2015، إلاّ أنّ هذه الديناميكية الايجابية لم تستمر إذ انخفض هذا الأخير إلى حوالي 2.5% منذ تلك السنة.

ومن خلال دراسة الجدول أعلاه نستنتج أن لقطاعي النفط والغاز تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط، والذي رافقه انخفاض في إنتاج الغاز الطبيعي خلال هذا العقد. وبالمقابل، يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الزراعة، أن هذا القطاع قد ساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، والواقع أن المساعدات والاستثمارات العديدة المقدمة لهذا القطاع سمحت بزيادة الإنتاج الزراعي الوطني.

**الفرع الثاني: التضخم:**

يُعرف التضخم بأنّه "الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات خلال فترة طويلة من الزمن. ممّا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية"، ويتم قياسه من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) والذي "يقيس تطور أسعار نفس ‘‘سلة’’ السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك المنزلي ".

وهو يشكل مؤشرا هاما للاقتصاد الكلي بسبب ارتباطه بالنمو الاقتصادي. فالعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل يمكن أن يكون غير خطي، بمعنى أن انخفاض مستوى التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو معدوم على النمو الاقتصادي، في حين أنّه إذا تجاوز مستوى التضخم عتبة معينة سوف يصبح التأثير سلبيا.

أصبح جليا اليوم أن الحفاظ على التضخم في مستوى منخفض ومستقر مهم جدا لتعزيز الانعاش الاقتصادي. من ناحية أخرى، يمكن لمعدل النمو الاقتصادي المرتفع أن يولد التضخم الذي سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى إبطاء ديناميكية النمو. وعلى العكس من ذلك، فإن معدل النمو الاقتصادي المنخفض المصحوب عموما بانخفاض معدل التضخم، يساعدان على تعزيز الانعاش الاقتصادي.

لذا فإن أحد التحديات الجوهرية للسياسات النقدية، هو إيجاد التوازن الصحيح بين النمو الاقتصادي والتضخم بما يضمن نمواً مستقراً على المدى الطويل.

**الجدول 02 ـ 03: معدل التضخم السنوي ما بين 2009 و2019**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضخم | 6,5 | 3,9 | 4,5 | 8,9 | 3,3 | 2,9 | 4,8 | 6,4 | 5,6 | 4,3 | 2 |
| تضخم الأسعار سنويا | 5,8 | 2,7 | 5,2 | 9,0 | 1,2 | 5,3 | 4,4 | 7,0 | 4,9 | 2,7 | 2,4 |
| PIB | 1,6 | 3,6 | 2,9 | 3,4 | 2,8 | 3,8 | 3,7 | 3,2 | 1,3 | 1,2 | 0,8 |
| PIB خارج المحروقات | 9,6 | 6,3 | 6,2 | 7,2 | 7,3 | 5,6 | 5,1 | 2,2 | 2,0 | 3,0 | 2,4 |

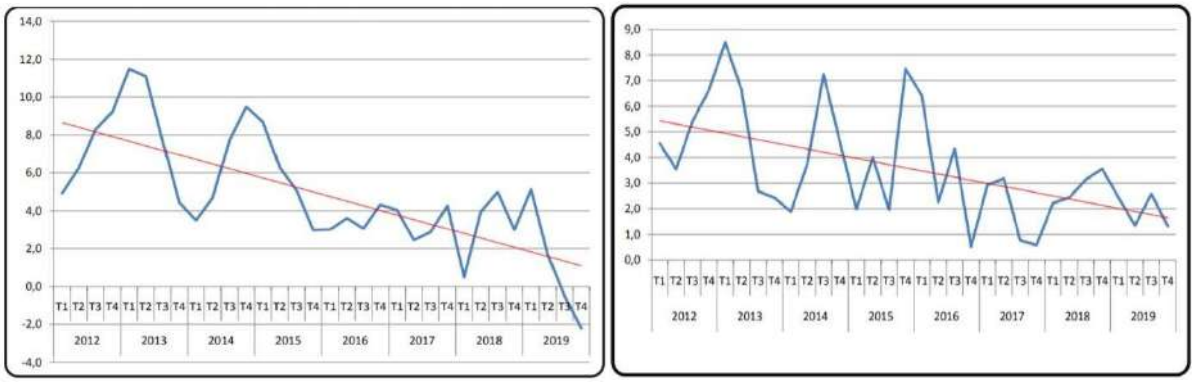
**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات،IPC 2010-2019

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّه على مدار العقد الماضي، بلغ معدل التضخم في الجزائر ذروته سنة 2012معدل 9% وأدنى مستوى في سنة 2019 بمعدل 2.4%.

**الفرع الثالث: الطلب المحلي:**

هو مؤشر للديناميكية الاقتصادية التي نموها يعطي الشركات لمحة عن الأعمال التي سوف تتحقق من خلالها الاستثمارات. ويتكون الطلب المحلي من ثلاث مكونات: الاستهلاك النهائي المنزلي، طلب الشركات المتعلق بالاستثمار، وإجمالي تكوين رأس المال.

**الشكل 02 ـ 03: تطور معدل نمو الاستهلاك النهائي المنزلي وإجمالي تكوين رأس المال**




**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الوطنية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2019.

وفقًا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS(أنظر الرسم البياني أعلاه)، سجل نمو الطلب المحلي انخفاض ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019، أمّا فيما يتعلق بمعدل نمو الاستهلاك النهائي المنزلي، فقد سجل بدوره انخفاضا واضحًا بداية من سنة 2016.

في أعقاب الصدمة النفطية لسنة 2014، اتخذت الدولة الجزائرية جملة من التدابير للحد من الواردات وتجميد التوظيف وتسقيف مستوى الرواتب في الوظيفة العمومية، كما تراجعت النفقات الحكومية خلال هذه الفترة، وهو ما أثر بشكل كبير على النشاط الاستثماري. ويعدّ هذا التراجع في الطلب المحلي، علامة على التباطؤ الاقتصادي الذي سجل تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016.

**الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر:**

من خلال الجدول أدناه، لا يزال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلاً، حيث لم يتعدى هذا الأخير عام 2019 نسبة 10% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان شمال إفريقيا. علاوة على ذلك، تتركز معظم هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة وبالتالي فهي لا تساهم في التنويع الاقتصادي.

**الجدول 02 ـ 04: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وشمال افريقيا في الفترة ما بين 2010 و2019**

**الوحدة $10^9$ دولار أمريكي**

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شمال افريقيا | 15,7 | 7,5 | 15,8 | 12,0 | 12,0 | 12,3 | 13,8 | 13,3 | 15,4 | 13,7 | 115,8 |
| الجزائر | 2,30 | 2,58 | 1,50 | 1,70 | 1,51 | -0,58 | 1,64 | 1,23 | 1,47 | 1,38 | 12,42 |

**المصدر**: مأخوذ من موقع:https://unctad.org/fr ، تاريخ الاطلاع 2021/03/15

شهدت هذه الاستثمارات تراجعاً تدريجياً من 2.3 مليار دولار سنة 2010 إلى 1.38مليار دولار سنة 2019، كما تمّ خلال سنة 2015 سحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، متأثرةً بالصدمة النفطية لسنة 2014.

وتتعدد العقبات التي تعترض الاستثمار المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وفي مقدمتها، عدم جاذبية مناخ الأعمال، القوانين المتعلقة بتحويل رأس المال إلى الخارج، بالإضافة إلى القانون السابق الذي يشترط الطرف الجزائري بنسبة لا تقل عن 51%، والذّي تم تعديله مؤخرًا ليسري حصرًا على الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية.

## المطلب الثاني: تغيرات نشاط القطاعات الاقتصادية الكبرى خلال الفترة 2009 ـ 2019

تخضع القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي إلى مراقبة مستمرة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات الذي يصنفها إلى ست قطاعات رئيسية على النحو التالي: قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري، قطاع المحروقات قطاع الصناعة، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الخدمات التسويقية وأخيرًا قطاع الخدمات غير التسويقية.

ومن بين قطاعات النشاط الفرعية التسعة عشر التي حددها الديوان الوطني للإحصائيات، يلاحظ أن 86% من القيمة المضافة المسجلة في سنة 2019 تم تحقيقها في خمس قطاعات فقط، وهي: قطاع المحروقات، قطاع الزراعة قطاع التجارة، قطاع الأشغال العمومية، قطاع النقل والاتصالات.

وحسب معيار الملكية، ينقسم النشاط الاقتصادي إلى قطاعين هما: القطاع العام والقطاع الخاص، والجدول أدناه يبين أن حصة القطاع العام من القيمة المضافة المسجلة في سنة 2019 قدرت بـ33.4% من النشاط الاقتصادي الكلي، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النشاط الصناعي فقط خارج المحروقات والزراعة الأشغال العمومية والخدمات، فإنّ هذه النسبة ترتفع إلى 50%، وهي في الأساس قطاعات رأسمالها مرتفع مثل الطاقة، المياه أو المحروقات أو حتى المناجم.

**الجدول 02 ـ 05: توزيع القيمة المضافة للقطاعات النشاط الاقتصادي، حسب شكلها القانوني لسنتي 2009 و2019:**

| الشكل القانوني | القطاع الاقتصادي | 2009 | | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القطاع العام | القطاع الخاص | المجموع | القطاع العام | القطاع الخاص | المجموع |
| قطاع عام | المحروقات | %91,6 | %8,4 | %38,6 | %87,4 | %12,6 | %25,3 |
| قطاع خاص | الزراعة | %0,1 | %99,9 | %11,6 | %0,7 | %99,3 | %16,0 |
| قطاع خاص | التجارة | %6,4 | %93,6 | %14,4 | %5,9 | %94,1 | %15,5 |
| قطاع خاص | الأشغال العمومية | %12,9 | %87,1 | %12,4 | %17,6 | %82,4 | %15,2 |
| قطاع خاص | النقل والاتصالات | %19,3 | %80,7 | %10,7 | %15,1 | %84,9 | %14,2 |
| قطاع خاص | الصناعة الغذائية | %13,7 | %86,3 | %2,3 | %12,5 | %87,5 | %2,8 |
| قطاع خاص | الخدمات | %6,3 | %93,7 | %1,4 | %8,1 | %91,9 | %2,0 |
| قطاع خاص | الفنادق، المقاهي والمطاعم | %11,6 | %88,4 | %1,4 | %18,5 | %81,5 | %1,9 |
| قطاع خاص | خدمات للشركات | %21,2 | %78,8 | %1,2 | %34,2 | %65,8 | %1,8 |
| قطاع عام | الماء والطاقة | %100 | %0,0 | %1,1 | %100,0 | %0,0 | %1,4 |
| قطاع عام | الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية | %91,8 | %8,2 | %1,0 | %91,1 | %8,9 | %0,9 |
| قطاع خاص | مواد البناء | %46,5 | %53,5 | %0,8 | %46,5 | %53,5 | %7'0 |
| قطاع عام | خدمات، الأشغال العمومية البترولية | %100 | %0,0 | %1,2 | %100,0 | %0,0 | %0,6 |
| قطاع خاص | المواد الكيميائية، المطاط والبلاستيك | %33,5 | %66,5 | %0,6 | %12,5 | %87,5 | %0,6 |
| قطاع عام | الصناعات المختلفة | %95,8 | %4,2 | %0,6 | %94,3 | %5,7 | %0,3 |
| قطاع عام | المناجم | %83,9 | %16,1 | %0,2 | %91,2 | %8,8 | %0,2 |
| قطاع عام | الخشب، الفلين والورق | %49,6 | %50,4 | %0,2 | %44,4 | %55,6 | %0,2 |
| قطاع خاص | الملابس | %15,9 | %84,1 | %0,2 | %10,4 | %89,6 | %0,2 |
| قطاع خاص | الأحذية والجلد | %11,7 | %88,3 | %0,03 | %15,8 | %84,2 | %0,0 |
| مجموع القطاعات (مليار دينار جزائري) | | 3657 | 4398 | 8055 | 5257 | 10504 | 15761 |
| | مجموع القطاعات (%) | %45,4 | %54,6 | %100 | %33,4 | %66,6 | %100 |

**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملاحظ من الجدول أدناه أن قطاع الزراعة والأشغال العمومية هما القطاعان الرئيسيان اللذان حققا أعلى معدلات نمو من حيث القيمة المضافة، في حين شهدت باقي القطاعات معدلات تراوحت بين 3,8% و5,8% فيما عدا قطاع المحروقات الذي سجل معدل نمو سلبي انكماش، حيث انتقلت حصة قيمته المضافة في الاقتصاد الوطني من 38.6% سنة 2009 إلى 25.3% سنة 2019.

**الجدول 02 ـ 06: معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي في الفترة ما بين 2009 إلى 2019**

| قطاع النشاط | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | متوسط معدل النمو السنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والصيد البحري | 21,1 | 4,9 | 11,6 | 7,2 | 8,2 | 2,5 | 6,0 | 1,8 | 0,6 | 3,5 | 2,7 | 6,2 |
| المحروقات | ـ 8 | ـ 2,2 | ـ 3,3 | ـ 3,4 | ـ 6 | ـ 0,6 | 0,2 | 7,7 | ـ 2,4 | ـ 6,4 | ـ 4,9 | ـ 2,7 |
| الصناعة | 8,5 | 3,4 | 3,9 | 5,1 | 4 | 4 | 5 | 3,7 | 4,7 | 3,9 | 3,8 | 4,5 |
| الأشغال العمومية بما فيها البترولية | 8,5 | 8,9 | 5,2 | 8,2 | 6,7 | 6,8 | 4,8 | 5,0 | 4,6 | 5,2 | 3,8 | 6,1 |
| الخدمات التسويقية | 7,7 | 7,3 | 7,3 | 6,4 | 8,5 | 8,1 | 5,4 | 2,8 | 3,7 | 3,6 | 3,0 | 5,8 |
| الخدمات غير التسويقية | 7,4 | 5,7 | 5,5 | 4,1 | 3,9 | 4,4 | 3,6 | 1,8 | 0,5 | 2,8 | 1,8 | 3,8 |

**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

فيما يلي عرض لتغيرات القطاعات الإستراتيجية للنشاط الاقتصادي خلال الفترة 2009 -2019:

**الفرع الأول: قطاع الزراعة:**

تمكن قطاع الزراعة خلال سنة 2019، من تحقيق إنتاج بقيمة 2529 مليار دينار جزائري، بمعدل نمو قدره 4,44% (النسبة الاسمية)، ومن خلال الجدول رقم 07، يتبين أنّ القيمة المضافة لهذا القطاع شهدت معدلات نمو مرتفعة للغاية، حيث بلغت معدلات النمو 21,1% ،11,6%، 7,2% و8,2% في سنوات 2009 2011، 2012 و2013 على التوالي، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا ملحوظا متتاليا بداية من سنة 2014، لتحقق أدنى قيمة في سنة 2017 بما قدره 0,6%، ومع ذلك يحوز قطاع الزراعة على أكبر متوسط معدل نمو سنوي للقيمة المضافة خلال العقد الماضي، والمقدر بـ 6,2%.

مع مليون و260 ألف مشروع زراعي، يوظف هذا القطاع ما يقرب من 9.6% من اليد العاملة النشطة والمقدرة بحوالي مليون و100 ألف عامل سنة 2019، ويرتبط هذا القطاع بتحقيق الأمن الغذائي، حيث قدر معدل تغطية الإنتاج الزراعي الوطني للاحتياجات الغذائية بما نسبته 73% في سنة 2019، إلاّ أنّ القطاع يواجه تحديا استراتيجيًا يتمثل في ضمان الأمن الغذائي من خلال ممارسات الإنتاج المستدامة لمنتجات ذات الجودة.

**الجدول 02 ـ 07: متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي لسنة 2019**

| ألاف القنطار | انتاج 2019 | واردات 2019 | صادرات 2019 | المتوفر= الانتاج+الواردات ـ الصادرات | % الإنتاج المحلي | % الواردات | متوسط معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح الصلب | 32088 | 13382 | 0 | 45470 | %70,60 | %29,40 | %11,72 + |
| القمح اللين | 6681 | 61569 | ـ | 68250 | %9,80 | %90,20 | %2,46 + |
| الشعير | 16477 | 1437 | ـ | 17914 | %92,00 | %8,00 | %11,89 + |
| الخضر الجافة | 1362 | 2283 | 1 | 3645 | %37,40 | %62,60 | %7,77 + |
| البقوليات | 146700 | 294 | 96 | 146898 | %99,90 | %0,20 | %2,83 + |
| زيت الزيتون | 105323 | 43 | 122 | 105244 | %100,00 | %0,00 | |
| التمور | 11360 | 0 | 504 | 10856 | %100,00 | %0,00 | %3,99 + |
| الحليب | 3368 | 3368 | 17 | 6576 | %51 | %49 | %1 ـ |

**المصدر**: إحصائيات وزارة الزراعة والتنمية الريفية

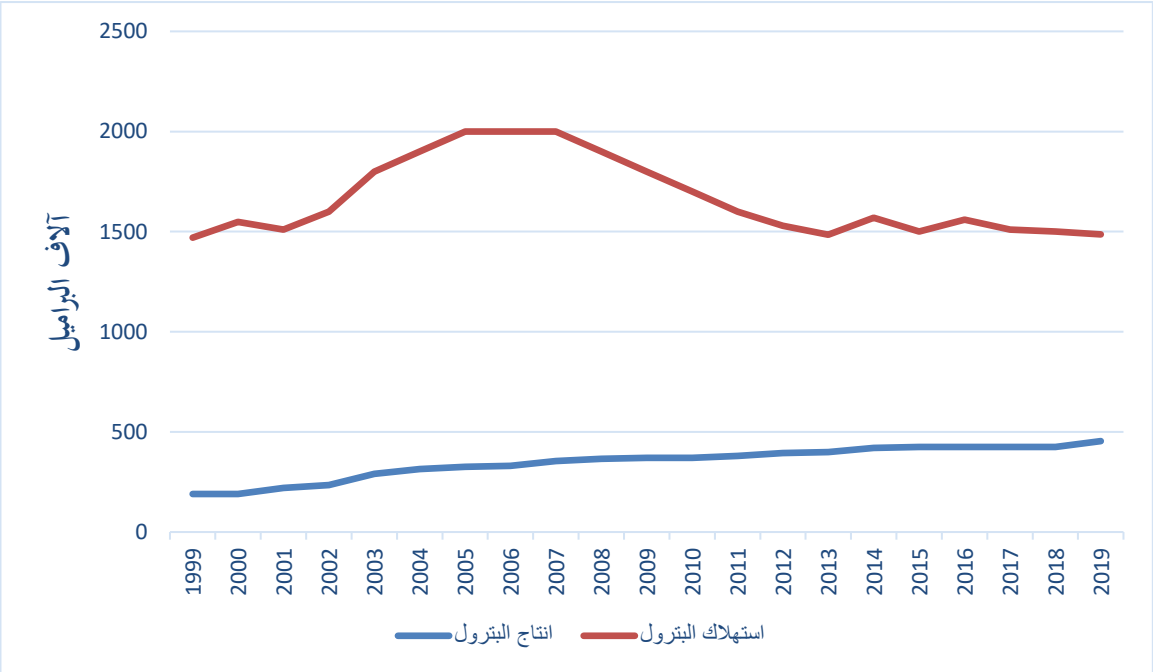
سنة 2019، سجل القطاع الزراعي عجز في إنتاج المنتجات الرئيسية مقارنة بالطلب الوطني، حيث قدرت الواردات بالنسبة للقمح القاسي بـ29.4%، القمح اللين بـ90.2%، الخضر الجافة بـ62.6%، والحليب بـ49%، وباستثناء الحليب الذي تراجع إنتاجه في المتوسط بنسبة 1% بين سنتي 2015 و2019، شهد إنتاج باقي المنتجات ارتفاعا ملحوظا، وذلك على النحو التالي: القمح القاسي 11,72% بالنسبة للقمح القاسي 2,46% بالنسبة للقمح اللين، 7,7% بالنسبة للخضر الجافة.

**الفرع الثاني: قطاع المحروقات:**

من خلال الجدول رقم 07، يلاحظ أنّ قطاع المحروقات شهد معدلات نمو سالبة طيلة العقد السابق (2009-2019) باستثناء سنتي 2015 و2016، حيث سجل متوسط معدل النمو السنوي 2.7- % وذلك راجع لانخفاض إنتاج النفط، والذّي بدأ بالانخفاض بداية من سنة 2009 بعدما وصل لذروته خلال الفترة 2006 و2008 (الشكل أدناه).

أمّا فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي، فإنّ هذا الأخير شهد ارتفاعًا طفيفًا بين سنتي 2009 و2015، وهو ما ساهم في تحسين القيمة المضافة للقطاع خلال سنتي 2015 و2016، إلاّ أنّ تراجع الطلب العالمي وكذا انخفاض أسعار النفط جعلا من القيمة المضافة لقطاع المحروقات سلبية.

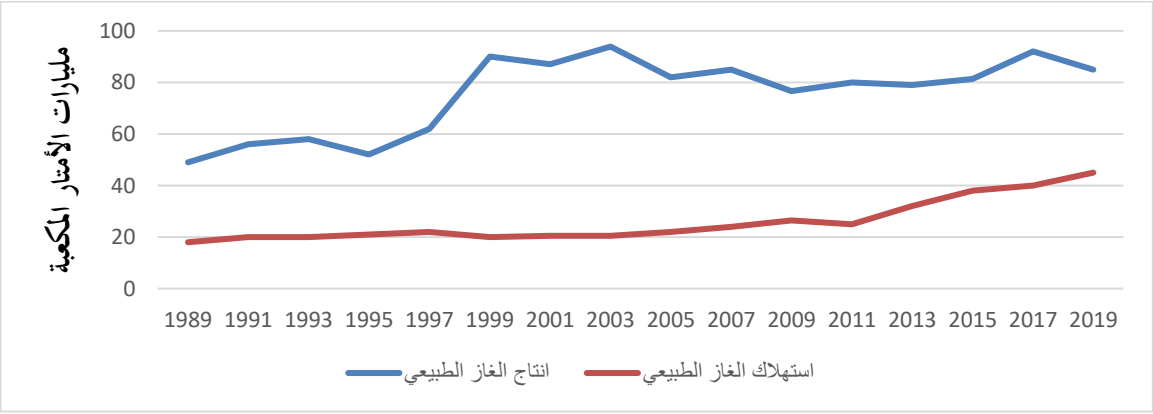
**الشكل 02 ـ 04: انتاج واستهلاك البترول في الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019**




**المصدر**: احصائيات الطاقة العالمية، جوان 2020، www.bp.com

بفضل احتياطاتها الضخمة وأبرزها حقل حاسي الرمل الذّي يعدّ الأكبر في إفريقيا، تعدّ الجزائر من الدول الغنية بالغاز الطبيعي، يساهم هذا المورد في تلبية احتياجات النظام الطاقوي الوطني، وتحقيق عوائد مالية من تصديره ومع ذلك، فإن الوتيرة العالية والمتزايدة في الاستهلاك الوطني قد يؤثر سلبًا على صادرات الغاز، ولتحقيق التوازن بين ضمان الأمن الطاقوي والحفاظ على القوة التصديرية، يستلزم تشريع قوانين تعطي الأولوية للطلب الوطني.

**الشكل 02 ـ 05: انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة ما بين 1989 و2019**




**المصدر**: احصائيات الطاقة العالمية، جوان 2020، www.bp.com، تاريخ الاطلاع 2021/03/21

يظهر الرسم البياني أعلاه، تراجعًا ملحوظًا في انتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2003-2009، تبعتها فترة ركود من سنة 2009 إلى سنة 2015، وفي سنة 2018 شهد مستوى الإنتاج ارتفاعًا قياسيًا تجاوز الإنتاج المسجل في سنة 2003، كما نلاحظ استقرار حجم الاحتياطيات على مدى عقدين، وهو مؤشر لعدم الزيادة في إنتاج الغاز خلال العقد المقبل.

**الفرع الثالث: قطاع الأشغال العمومية:**

سمحت العائدات النفطية المتزايدة من الانطلاق في تنفيذ برامج البنية التحتية، بما في ذلك برنامج بناء مليون مسكن، حيث استفاد قطاع الأشغال العمومية بشكل كبير من ارتفاع هذه العائدات المالية، والتّي تمثل 80% من حجم الإنفاق العام، وفي سنة 2019 بلغت مساهمة هذا القطاع حوالي 13% من إجمالي القيمة المضافة للقطاعات الإستراتيجية، وبذلك احتل المرتبة الثانية بعد قطاع الزراعة من حيث متوسط معدل النمو السنوي للعقد الماضي الذي قدر بـ 6.1%.

على الرغم من الانخفاض في المشتريات العامة الناجم عن توحيد الميزانية التي تم تنفيذها خلال سنتي 2016 و2017، تمكن هذا القطاع من تحقيق نمو في القيمة المضافة بمعدل مرتفع نسبيًا مقارنة بقطاعات أخرى، حيث قدر بـ حوالي 5% في السنوات 2016،2017 و2018، في حين شهدت سنة 2019 انخفاض لمعدل النمو والذي قدر بـ 3.8% بسبب الحراك خلال تلك السنة (**جدول رقم 07**).

**الفرع الرابع: قطاع الخدمات:**

يتكون قطاع الخدمات من الخدمات السوقية والتّي تمثل 65%، والخدمات غير السوقية والتّي تمثل النسبة الباقية ويتم توفير هذه الأخيرة بشكل أساسي من قبل القطاع العام، أما الخدمات السوقية فيهيمن عليها القطاع الخاص بأكثر من 87% من القيمة المضافة، وتساهم خدمات النقل العام في خلق نصف القيمة المضافة المحققة في قطاع الخدمات، وبشكل عام، تمثل التجارة والنقل 44% و40% على التوالي من القيمة المضافة لقطاع الخدمات، في حين لا تمثل السياحة بما تشمله من الخدمات الفندقية والإطعام سوى 5.5% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع. ومع ذلك، يتمتع قطاع الخدمات بإمكانات نمو عالية مع تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والتوظيف.

**الفرع الخامس: قطاع الصناعة:**

**الجدول 02 ـ 08: تقسيم القيمة المضافة لقطاع الصناعة لسنتي 2009 و2019 (مليون دينار جزائري)**

| الشكل القانوني | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القطاع العام | القطاع الخاص | %المجموع | % | القطاع العام | القطاع الخاص | المجموع | % |
| قطاع خاص | الصناعة الغذائية | %13,7 | %86,3 | %2,3 | %39,3 | %12,5 | %87,5 | %2,8 | %47,4 |
| قطاع عام | الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية | %91,8 | %8,2 | %1,0 | %17,3 | %91,1 | %8,9 | %0,9 | %15,0 |
| قطاع خاص | مواد البناء | %46,5 | %53,5 | %0,8 | %13,9 | %46,5 | %53,5 | %0,7 | %12,5 |
| قطاع خاص | المواد الكيميائية، المطاط والبلاستيك | %33,5 | %66,5 | %0,6 | %9,4 | %12,5 | %87,5 | %0,6 | %9,7 |
| قطاع عام | الصناعات المختلفة | %95,8 | %4,2 | %0,6 | %10,2 | %94,3 | %5,7 | 0,3% | %5,6 |
| قطاع عام | المناجم | %83,9 | %16,1 | %0,2 | %2,7 | %91,2 | %8,8 | %0,2 | %3,5 |
| قطاع عام | الخشب، الفلين والورق | %49,6 | %50,4 | %0,2 | %3,5 | %44,4 | %55,6 | %0,2 | %3,1 |
| قطاع خاص | الملابس | %15,9 | %84,1 | %0,2 | %3,0 | %10,4 | %89,6 | %0,2 | %2,6 |
| قطاع خاص | الأحذية والجلد | %11,7 | %88,3 | %0,03 | %0,5 | %15,8 | %84,2 | 0,0% | %0,4 |
| **مجموع قطاعات الصناعة %** | | **%45,3** | **%54,7** | **%5,93** | **%100** | **%36,9** | **%63,1** | **%5,9** | **%100** |
| **مجموع قطاعات الصناعة (مليار دينار جزائري)** | | **217** | **262** | | **479** | **346** | **591** | | **937** |

**المصدر**: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يساهم قطاع الصناعة بنسبة ضئيلة تبلغ 5,9% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الإستراتيجية، والمقدرة بحوالي 930 مليار دينار جزائري، وبذلك فهو لا يساهم إلا بشكل ضعيف في نمو الناتج المحلي الإجماليPIB وتجدر الإشارة إلى أنّ القطاع العام يخلق حوالي 50% من هذه القيمة المضافة، وأنّ قطاع الصناعات الغذائية الزراعية يهيمن على ما يقارب نصف هذه القيمة المضافة، حيث يساهم هذا الأخير بنسبة 2,8% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع.

رغم أن حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بشكل ملحوظ منذ بداية سنة 2000، إلاّ أنّ قيمتها المضافة شهدت معدلات نمو معتبرة خلال العقد 2009-2019، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.5%، بفضل هذا المعدل احتلت الصناعة المركز الرابع من حيث النمو بين قطاعات النشاط الإستراتيجية بعد كل من قطاع الزراعة،

الأشغال العمومية، والخدمات، والتّي حققت معدلات نمو أعلى بلغت 6,2%، 6,1%، و5,8% على التوالي. (**الجدول رقم 02 ـ 07**).

## المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

أمام الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر سنة 2019، واجهت هذه الأخيرة أزمتين حادتين، تمثلت الأولى في الأزمة الصحية كوفيد-19 والتّي رافقها ضعف في المنظومة الصحية ممّا كلف الدولة مبالغ ضخمة، أما الثانية فهي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، والذي يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة بنسبة 93%.

لقد كانت الأزمة الصحية كوفيد-19 حدثا غير مسبوق يصعب تقدير عواقبه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وهو ما ينطبق بشكل خاص على الجزائر التي يعاني نظامها المعلوماتي الوطني من فجوات عديدة وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار كتوصية ضمن خطة الانعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024.

وفي إطار مكافحة وباء كوفيد -19، أدت التدابير المتخذة في هذا الصدد إلى تعطيل نشاط القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى دخول الاقتصاد في حالة من الفوضى والركود غير المسبوقين، وفيما يلي سنحاول عرض تداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19 على بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في الجزائر:

### الفرع الأول: قطاع المحروقات:

- خلف انتشار فيروس كوفيد-19 آثارا سلبية على سوق النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي رافقه تباطؤ في العرض العالمي، وفي ظل هذه الوضعية فمن المؤكد أن يتأثر الاقتصاد الجزائري سلبًا بتقلبات السوق النفطية، حيث شهد تقلص في الإيرادات المالية وعجز كبير في ميزانية الدولة.
- التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك التي تقضي بخفض إنتاج النفط بمقدار 200 كيلوبايت يوميًا حتى نهاية سنة 2020[1].
- انخفاض سعر البرميل الواحد إلى 30 دولار أمريكي سنة 2020 أدى إلى انخفاض الإيرادات المالية للدولة بـ 21,2%، إضافة إلى عجز مالي ما بين 6 % إلى 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "**اتفاقية التجارة العالمية الحرة وفرص الدول العربية في تعزيز حجم تجارة البتروكيماويات**"، العدد 47، الطبعة جانفي 2021، ص 21.

[2] United Nations, "**Covid19 crisis in North Africa**: **The impact and Mitigation Responses**", Economic commission for Africa, sub regional office for North Africa, May2020, p08, Site web: http://www.uneca.org. Date de consultation 25/02/2024

**الفرع الثاني: التجارة الخارجية:**

- تراجعت الواردات الجزائرية في عام 2020 بنسبة 21.01% مقارنةً بعام 2019. حيث بلغت قيمة الواردات خلال تسعة أشهر من عام 2019 حوالي 32,483.86 دولار أمريكي، بينما قدرت في نفس الفترة من عام 2020 بحوالي 25,660.49 دولار أمريكي.
- تراجعت الصادرات الجزائرية في عام 2020 بنسبة 32.57% مقارنةً بعام 2019. حيث بلغت قيمة الصادرات خلال تسعة أشهر من عام 2019 حوالي 27,032.88 دولار أمريكي، بينما قدرت في نفس الفترة من عام 2020 بحوالي 18,229.04 دولار أمريكي [1].
- الاعتماد على الواردات الصينية بشكل واسع، جعل من عملية الإنتاج والتوزيع في الجزائر مرهونة بإمدادات هذه الأخيرة من سلع، معدات وأجهزة، وتوقفها خلال فترة الأزمة الصحية أدّى إلى إعاقة هذه العمليات مع انخفاض المخزون من السلع.
- تعتبر فرنسا وإيطاليا أكبر المستوردين من الجزائر، ولكن في ظل الموجة الصحية العنيفة لفيروس كوفيد-19 والتّي عرقلت جل نشاطاتهم الاقتصادية، تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية وهو ما أثر سلبا على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

**الفرع الثالث: نسبة الاستهلاك والاستثمار (العام والخاص)**

- نتيجة للتدابير الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الحد من انتشار الفيروس، عرف الاستهلاك انخفاض حاد حيث تقلص الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية.
- انخفاض الاستثمار الخاص بسبب نقص السيولة وتقييد تحركات الأشخاص.
- بالنسبة للاستهلاك العام، وبناءا على الوضع الاقتصادي السائد أنذاك، أعلنت الدولة عن خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات الأجور والإنفاق على الصحة والتعليم، بالإضافة إلى وقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتقليل النفقات.
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة وقيد التسجيل في بعض المناطق من الوطن.
- تخفيض تكاليف شركة سوناطراك المندرجة ضمن قسم أعباء الاستغلال والاستثمار، من 14 مليار دولار أمريكي إلى 7 مليار دولار أمريكي[2].

---

[1]Direction des Etudes et de la prospective, "**Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année 2020**", Ministère de finances Direction générale des Douanes, P07

[2] صندوق النقد العربي، "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار رقم 12، أغسطس 2020، ص ص 19 ـ 20

**الفرع الرابع: التطورات المالية والنقدية:**

- تسببت الأزمة الصحية في انخفاض السيولة المصرفية، كما أحدثت أزمة في المراكز البريدية والتّي اضطرت إلى تسقيف عمليات السحب بسبب كثرة السحوبات من طرف المودعين.
- تراجع حاد لسعر صرف الدينار الجزائري، حيث قدرت نسبة التراجع حسب تقديرات بنك الجزائر بـ 24%.
- اتخذ بنك الجزائر جملة من الإجراءات من أجل مواجهة آثار الوباء على الاقتصاد الوطني، والتّي يمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

- في 10 مارس 2020: تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي الإجباري من 10% إلى 8% وتخفيض سعر الفائدة الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0,25% ليستقر عند 3,25%، وذلك بهدف تحرير هوامش سيولة إضافية.
- في 24 مارس 2020: إصدار مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة وذلك من خلال احترام شروط النظافة والتباعد الاجتماعي، تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية لاسيما الشيكات والتحويلات والبطاقات المصرفية.
- في 6 أفريل 2020: اتخاذ إجراءات استثنائية للتخفيف من بعض الأحكام المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والتّي امتد تطبيقها إلى غاية 30 سبتمبر 2020، وتشمل هذه الإجراءات: تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%، منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت بالظروف الراهنة، منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

**الفرع الخامس: مستوى التضخم والاستثمار**

- ارتفاع معدل التضخم السنوي في الجزائر، حيث بلغ 3,5% نهاية شهر ديسمبر 2020[2].
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مع ندرة مادة الدقيق
- تراجع القدرة الشرائية للأفراد، مما دفع بالدولة لاتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الوضع من خلال منح الإعانات وكذا تسقيف الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية واسعة الاستهلاك كالدقيق والزيت.

[1] موسى كاسحي، دربال رقية، "**أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر، 2021، ص 904

[2]https://fr.tradingeconomics.com/algeria/indicators, date de consultation 05/03/2021

**الفرع السادس: معدل البطالة والفقر**

- الإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الحد من انتشار الوباء زادت من حدة البطالة، والتّي ارتفعت من 11,4% سنة 2019 إلى 14,1% سنة 2020[1] حيث "أظهر مسح أجْرَتْهُ وزارة العمل على عينة مكونة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملا، أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية"[2] مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

## المبحث الثاني: المحاور الجديدة للنمو وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي. 2020 ـ 2024

تعتبر خطة الإنعاش الاقتصادي بمثابة توجيهات من السيد رئيس الجمهورية خلال جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في 26 جويلية 2020، حيث حدد رئيس الجمهورية نطاقها ومواعيد تنفيذها. وتم التأكيد على الأهداف الطموحة المرتبطة بها، مثل تقليص الواردات بمقدار 10 مليارات دولار في سنة 2020، وتقليل الاعتماد على المحروقات، مع تحقيق صادرات غير نفطية لا تقل عن 5 مليارات دولار في سنة 2021.

كما وضح السيد رئيس الجمهورية أهم القطاعات التي ينبغي أن تكون دافعة للنمو، وهي: المناجم، والزراعة الصحراوية، وصناعة الأدوية، والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة التي تقدم خدمات تكنولوجية والصناعات الصغيرة.

أما فيما يتعلق بشروط نجاح عمليات تنشيط القطاعات والشركات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، أبرزها تحسين مناخ الاستثمار، وإلغاء تجريم الأعمال الإدارية، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص. كما تم التشجيع على اعتماد الصكوك الجديدة للتمويل، ورقمنة جميع القطاعات بهدف تحقيق حَوْكَمَة اقتصادية جديدة وزيادة الشفافية في القطاع العام.

[1] "**أطلس بيانات العالم، نسبة البطالة في الجزائر**"، موقع : https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/معدل-البطالة، تاريخ الاطلاع 2022/04/24

[2] Meziane Rabhi, "**La Pauvreté Risque D'exploser En Algérie**", tiré du site : http://www.liberte-Algerie.Com, 2020

## المطلب الأول: المحاور الجديدة للنمو الاقتصادي خلال المؤتمر الوطني لخطة الإنعاش الاقتصادي

عُقد المؤتمر الوطني لخطة الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 18 إلى 19 أوت 2020، حيث جمع كل الإدارات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية والنقابات ومنظمات أصحاب العمل والمجتمع المدني، بالإضافة إلى خبراء أكاديميين ومهنيين من مختلف أنحاء العالم. تضمن المؤتمر 11 ورشة عمل متخصصة، غطت المحاور التالية: التنمية الزراعية، التنمية الصناعية، تنمية التعدين، تنمية موارد الطاقة، تمويل التنمية، تسهيل الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة، تطوير القطاعات المساندة، مراقبة التجارة الخارجية، صناعة الأدوية، قطاع الأشغال العمومية.

أكدت الحكومة خلال اختتام أشغال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد أنه سيتم ضبط أجال تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الجديد حسب الأولويات، التكلفة اللازمة الأثر والمكاسب، المخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير عاجلة ذات نتائج فورية، وأن خطة الإنعاش ستنفذ وفق رزنامة زمنية محددة تمتد على المدى القصير جدًا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.[1]

ولضمان نجاح ورش العمل وجودة النتائج، تم الإشراف على الأنشطة من قبل الإدارة العليا، حيث تناولت قضايا عملية، مما أتاح فرصة للتعمق في تفاصيل التشخيص، وأسفر عن تقديم توصيات عملية يمكن تنفيذها على المدى القصير.
ترأس كل ورشة عمل وزير، بمساعدة مقررين تم تعيينهم مسبقًا أوكلت لهم مهمة إعداد تقرير مشترك يتناول محتوى العروض والنقاشات، مع التركيز على الاستنتاجات والتوصيات. وقد تم دمج هذه التوصيات ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي.
تهدف خطة الانعاش الاقتصادي إلى إنشاء نموذج اقتصادي جديد يحقق مزيدًا من المرونة والشمولية. يتطلب هذا النموذج تنويعًا أكبر للاقتصاد من خلال تطوير القطاعات الاستراتيجية التي ستشكل مستقبل الجزائر الاقتصادي. حيث سيكون لهذه القطاعات تأثير كبير على الاقتصاد ككل، سواء من خلال تعزيز سلاسل القيمة (مثل التعدين والطاقة والزراعة والصناعة الدوائية والبتروكيماويات) أو من خلال تعزيز تنافسية الشركات (مثل الرقمنة). هذا ما سيساهم في تحسين الميزان التجاري عبر استراتيجية استبدال الواردات، في إطار اقتصاد منفتح واندماج مناطق التجارة الحرة، ستتطلب هذه الاستراتيجية تحسين جودة المنتجات الوطنية بالإضافة إلى دعم القطاعات ذات الإمكانات العالية للتصدير، مثل الصناعة الدوائية، لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

[1] "**خطة الإنعاش الاقتصادي ستسمح بإزالة حالات الانسداد خلال الندوة الوطنية حول مخطط الاقتصادي والاجتماعي**"، الإذاعة الجزائرية، كلمة الوزير الأول عبد العزيز جراد، مأخوذ من موقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200819/1907993.html، تاريخ الاطلاع 19 أوت 2020،

تعتبر التنمية الصناعية هدفًا أساسيًا في خطة الانعاش لتعزيز مرونة الاقتصاد. ويتطلب ذلك استغلالاً أمثلاً للموارد الطبيعية مع مراعاة التأثيرات البيئية في إطار مفهوم التنمية المستدامة.

وأخيرًا، تُعتبر البنية التحتية، وخاصة تلك المتعلقة بسلسلة الإمداد للشركات، عاملاً مهمًا يستوجب تطويرها لتعزيز القدرة التنافسية والتوجه نحو الأسواق الدولية، ويمكن تمويل هذه المشاريع من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان تمويل ذاتي مع الحفاظ على جودة عالية للخدمات.

تمتلك القطاعات الاستراتيجية المتمثلة في: الزراعة، الطاقة، المعادن، الرقمنة، الصناعة الصيدلانية، البناء والأشغال العامة، قوة هيكلية كبيرة تؤثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد، حيث تستفيد من مجموعة من العوامل الخارجية الإيجابية وإمكانات تصدير واسعة. إذ تهدف رقمنة الاقتصاد إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في مختلف المجالات. كما ستساهم في الانتقال الطاقوي من خلال دمج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة والتحكم في الطلب عليها عبر تحسين كفاءتها. يمكن أن يشكل هذان المجالان اللذان يتوسطان الثورات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، فرصًا للنمو والتنمية إذا ما تمكنت الجزائر من تطوير ميزة نسبية فيهما، فالانتقال الطاقوي الناجح الذي يضمن الأمن الطاقوي على المدى الطويل، يتطلب تطوير صناعة تدمج سلاسل القيمة للطاقة المتجددة. يمكن أن تستند هذه الصناعة إلى قطاع التعدين الذي يتميز بالتنوع والغنى، ولا يزال يمتلك إمكانات غير مستغلة تتطلب تحسين سلاسل قيمه العالمية، ممّا سيسمح بتعظيم قيمة الموارد المعدنية للجزائر.

يمكن أن يكون للموارد المعدنية في الجزائر تأثير هيكلي على القطاعات الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال تلبية احتياجات مختلف هذه القطاعات، بما في ذلك دعم الزراعة من خلال إنتاج الأسمدة، وتعزيز الصناعة التحويلية عبر توفير العديد من المعادن (مثل الزنك، والحديد، والرصاص، والتنغستان، ...)، وصناعة الطاقات المتجددة من خلال استغلال المعادن النادرة (مثل الليثيوم، والفناديوم)، وتزويد قطاع الإسكان بمواد البناء (مثل الرخام، والركام).

وفي ظل ما تواجهه الزراعة من عديد التحديات، لا سيما ما تعلق منها بالأمن الغذائي في سياق الاحتباس الحراري، يمكن أن يشكل تطوير الزراعة الصحراوية التكملة اللازمة لزيادة الإنتاج الوطني. ويتوقف تعزيز إمكانيات التصدير في القطاع الزراعي على تحسين قيمة الإنتاج الزراعي، وتطوير صناعة الأغذية الزراعية التّي تشكل قوة هيكلية محورية على جميع سلاسل الإنتاج الزراعي من خلال تنظيم سلسلة القيمة بالكامل من المنتج إلى المستهلك.

أمّا على صعيد الصناعة الصيدلانية، فتعد هذه الأخيرة قطاعًا استراتيجيًا نظرًا لأهمية حجم الواردات لتلبية الطلب المحلي، وحجم القيمة المضافة التّي يمكن أن تولدها، بالإضافة إلى ما تمتلكه من إمكانات تصديرية ما تزال غير مستغلة، هذا ما يستوجب تبني رؤية إستراتيجية شاملة ومتسقة تسمح بتوحيد جهود جميع الفاعلين الاقتصاديين نحو تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✓ تنويع الاقتصاد والصادرات مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة، في إطار تنمية مستدامة.
- ✓ تعزيز قدرات الشركات لتكون حجر الزاوية في عملية تعزيز النمو والتنمية. وذلك من خلال تطوير الإطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودمج الابتكار في الأنظمة الإنتاجية، وتعزيز المنافسة ومكافحة المراكز المهيمنة والامتيازات.

**الجدول 02 ـ 09: توصيات المؤتمر الوطني لخطة الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 18 إلى 19 أوت 2020 حول المحاور الجديدة للنمو الاقتصادي**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| **2020** | **1.** بدء خطة مراجعة تنظيم المناطق الصناعية | **وزير الصناعة** |
| **2020** | **2.** تسريع تطوير الغاز البترولي المسال، الغاز الطبيعي المضغوط والديزل | **وزارة الانتقال الطاقوي والطاقة المتجددة** |
| **2020** | **3.** إعادة تنشيط أنشطة استكشاف الاحتياطيات غير المستغلة من خلال دراسات دقيقة وموثقة. | **وزارة الطاقة** |
| **2020** | **4.** تطوير الوقود من أجل وقف استيراده –تسريع إنهاء دراسة سوناطراك للانتقال إلى نوع واحد من البنزين. | |
| **2020** | **5.** حظر استيراد المنتجات المصنعة محليًا، بهدف حماية المنتج الوطني وتقليل فاتورة الاستيراد. | **وزارة التجارة** |
| **2020** | **6.** توسيع قائمة المنتجات الخاضعة للقانون الإضافي المؤقت للحماية (DAPS)؛ | |
| **2020** | **7.** تقديم نشاط الاستيراد لمبدأ التخصص والالتزام بكراسة الشروط. | |
| **2020** | **8.** تشجيع تخصص المستوردين وحماية المنتج المحلي من الممارسات غير القانونية مع تسريع إعداد علامة وطنية للمنتج الوطني. | |
| **2020** | **9.** تطوير الأسطول البحري، بحلول نهاية عام 2020، لتحمل المسؤولية الكاملة عن نقل البضائع. | **وزارة النقل** |
| **2021** | **10.** تكوين الموارد البشرية وتطوير برامج تدريب تتناسب مع احتياجات الصناعيين. | **وزارة الصناعة** |
| **2021** | **11.** تعزيز القدرات اللوجستية. | |
| **2021** | **12.** تحسين القدرة التنافسية من خلال تطوير التجمعات. | |
| **2021** | **13.** تشجيع التعاقد من الباطن في مجالات الميكانيكا الدقيقة، والرقمنة، والطاقة. | |
| **2021** | **14.** تطوير اقتصاديات الطاقة من خلال تعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض (LED) وتعزيز معايير كفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية (الأجهزة المنزلية، مكيفات الهواء،...) | **وزارة الانتقال الطاقوي والطاقة المتجددة** |

| | | |
|---|---|---|
| **2021** | **15**. تسريع تطوير الوقود من أجل وقف استيراده | **وزارة الطاقة** |
| **2021** | **16**. تسريع مشاريع معالجة الزيوت المستعملة التي تتيح تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة | |
| **2021** | **17**. استعادة الاحتياطيات الموجودة لتحقيق رفع معدل الاسترداد إلى أكثر من 40% في فترة قصيرة (يجب أن يتوقف استيراد الوقود ومنتجات التكرير في الربع الأول من عام 2021)؛ إنتاج قطع الغيار، استيراد المركبات الجديدة، واستيراد المصانع المستعملة. | |
| **2020ـ 2021** | **18**. تسريع بدء الإنتاج من الحقول غير المطورة | |
| **2022ـ 2024** | **19**. تسريع الاستثمارات الكبيرة في مجال البتروكيماويات | |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le développement agricole et l'industrie agro-alimentaire**", P71

في سياق الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي، تقرر إنشاء إطار منهجي بهدف التنسيق ومتابعة خطة الإنعاش، وقد تم تكليف وزير مفوض يعمل تحت إشراف رئيس الوزراء بهذه المهام، كما تم تكليف وزراء القطاعات المعنية بمهمة قيادة تنفيذ ومتابعة التوصيات القطاعية، ويتولى هؤلاء بالتنسيق مع الشركاء الذين سيتم تحديدهم داخل أو خارج القطاعات المعنية، مسؤولية تحويل هذه التوصيات إلى مجموعة من الإجراءات المحددة، مع توضيح الجدول الزمني، والميزانية، ووسائل التمويل، والشركاء، والأهداف (المحددة والقابلة للقياس)، ومؤشرات القياس، والنتيجة النهائية، وفي حال ما تمّ إشراك شركاء من خارج القطاع، سيتولى القائد مسؤولية تنسيق تنفيذ التوصيات ومتابعتها من خلال مجموعات العمل أو اللجان الفنية.

من أجل خطة الإنعاش الاقتصادي، تم اتخاذ قرار بإنشاء إطار منهجي. وقد تم تكليف وزير مفوض، يعمل تحت إشراف رئيس الوزراء، حيث ستتولى خدماته مسؤولية التنسيق ومتابعة خطة الإنعاش. كما تم اتخاذ قرار بتكليف قيادة تنفيذ ومتابعة التوصيات القطاعية إلى مسؤولين ممثلين في وزراء القطاعات المعنية. ويتحمل هذا القائد أو المسؤول، بالتنسيق مع الشركاء الذين سيتم تحديدهم داخل أو خارج قطاعه، مسؤولية تحويل هذه التوصيات إلى مجموعة من الإجراءات المحددة، مع توضيح الجدول الزمني، والميزانية، ووسائل التمويل، والشركاء، والأهداف (المحددة والقابلة للقياس)، ومؤشرات القياس، والنتيجة النهائية. وعندما يتم إشراك شركاء من خارج القطاع، سيتولى القائد مسؤولية تنسيق تنفيذ التوصيات ومتابعتها من خلال مجموعات العمل أو اللجان الفنية. كما يتم توجيه الإجراءات المشتركة بين القطاعات من قبل الوزراء المعنيين خلال نفس اجتماع الحكومة. وسيتم تقديم تقارير عن حالة تنفيذ التوصيات. وقد تم تفويض كل قائد بصلاحية إعادة صياغة التوصيات الناتجة عن ورش العمل، دمجها، أو تفكيكها، كما تمّ تصنيف هذه التوصيات وفقًا للجدول الزمني إلى ثلاثة آفاق: 2020، 2021، و2024[1].

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique 2020 – 2024, VOLUMES 1 et 2, Annexe 1 : "**Le cadre méthodologique de suivi du plan de relance**", P P 157-160

## المطلب الثاني: تشجيع الشركات الوطنية بمختلف أحجامها وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية الشاملة مشاركة واسعة النطاق من قبل مختلف الفاعلين مع ضمان توزيع عادل للفرص للمشاركة في النمو، هذا ما يتطلب إزالة كافة الحواجز التي تعيق النشاط الاقتصادي لتسهيل ريادة الأعمال والاستثمار مع التركيز على تعزيز المقاولاتية والاقتصاد الرقمي، خاصة بالنسبة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز كثافة النسيج الاقتصادي والصناعي في الجزائر، كما أنّ تحسين مناخ الاستثمار بما في ذلك إصلاح النظام المصرفي والمالي، يشكل عنصرًا أساسيًا في هذه الإستراتيجية التنموية، حيث سيساهم في زيادة جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### الفرع الأول: إنشاء وتعزيز الشركات بمختلف أحجامها لريادة الأعمال من أجل خلق القيمة،

تعتبر عملية تأسيس وتعزيز الشركات عنصرًا أساسيًا في إنتاج الثروة، حيث تساهم بشكل فعال في تعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، تشمل خلق العديد من فرص العمل، التحفيز على استغلال الموارد من خلال تنويع الصناعة الأساسية عبر إنشاء مراكز نمو، المساهمة في تعزيز المنافسة واستثمار المواهب والإبداع ومن أجل جعل إنشاء الشركات محورا رافعا للنمو الاقتصادي، يتعين على الدولة توفير بيئة استثمارية ملائمة تدعم الشركات في زيادة إنتاجها من السلع والخدمات. ولتحقيق هذا الهدف، يجب اتخاذ مجموعة التدابير التالية[1]:

- ✓ تقليل البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بتأسيس الشركات، بما في ذلك إجراءات الإنشاء والإغلاق، والنظام الضريبي، وإجراءات الاستيراد، والحصول على تراخيص البناء والتصاريح اللازمة للعمليات؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج، التمويل، الأراضي، والعمالة من خلال توفير الأراضي للاستثمار وتخفيف القيود على العمل لجعل التوظيف أكثر مرونة؛
- ✓ وضع آليات تحفيزية للاستثمار، مثل الإعفاءات الضريبية لفترات محدودة، وذلك لدعم المشاريع الصناعية خاصة ما يتعلق بمجالات التعدين، الصناعة الدوائية، الطاقة المتجددة، لاقتصاد الرقمي، والزراعة؛
- ✓ تعزيز شفافية مناخ الاستثمار وزيادة تنافسيته لجميع الشركات، مما يسهم في تعزيز إنشاء الشركات، توفير فرص العمل، تعزيز الابتكار، زيادة الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد؛
- ✓ تسريع عملية الرقمنة وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل الوصول إلى المعلومات الاقتصادية، حيث ستوفر هذه البيانات معلومات قيمة للمستثمرين حول الفرص والإمكانات الاستثمارية؛
- ✓ تعزيز الحوكمة المؤسسية وضمان تطبيق القوانين الحالية وتحسينها، من خلال إصدار النصوص التطبيقية وضمان استقرار الإطار التنظيمي؛
- ✓ تحسين التنسيق بين مجلس المنافسة والوزارات والهيئات التنظيمية القطاعية لتنشيط السوق، تنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية الوطنية والنمو؛

[1]Ibid, P 66

- ✓ مرافقة وتوجيه الشركات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والتي تواجه صعوبات في التسيير والتمويل؛
- ✓ دعم الانتشار الإقليمي والدولي للفاعلين الاقتصاديين الوطنيين؛
- ✓ تعزيز التنسيق بين المؤسسات الصغيرة، والشركات الناشئة، والجامعات ومراكز البحث؛
- ✓ تشجيع إنشاء شركات الخبرة، التي تعمل على توظيف المهارات والخبرات والمعرفة.

قدمت خدمات الوزير المنتدب لدى رئيس الوزراء المكلف بالمؤسسات الصغيرة خطة عمل شملت 6 محاور لتطوير ريادة الأعمال[1]:

1. دعم إنشاء الشركات؛
2. تحسين البيئة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة؛
3. التواصل والرؤية؛
4. صندوق الضمان لإنعاش المؤسسات الصغيرة المتعثرة؛
5. التعاون الدولي؛
6. الشراكات بين القطاعات؛

في هذا الإطار، تم منح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) صلاحيات إضافية وأدوات جديدة تمكنها من أداء مهمتها في تعزيز ريادة الأعمال، وعليه أصبحت تُعرف باسم "الوكالة الوطنية لدعم وتطوير ريادة الأعمال" (ANADE).

وفقًا لأهداف خطة عمل الحكومة، من المتوقع أن تسهم هذه الإصلاحات في إنشاء آليات وبيئة ملائمة لإنعاش التنمية، وتنويع الاقتصاد، ومكافحة بطالة الشباب. ومن بين التدابير الرئيسية المقترحة ضمن هذه الإصلاحات نذكر ما يلي[2]:

- **تعديل المراسيم التي تنظم ANSEJ المتعلقة بوضعها وصندوق الدعم الوطني لتوظيف الشباب**[3]:

1. منح مزايا ومساعدات للمشاريع الصغيرة: من خلال مراجعة شروط الوصول إلى النظام، رفع حد الاستثمار للمشاريع، مراجعة فترة تأجيل سداد القروض البنكية، تنويع مصادر وأساليب التمويل (التمويل التقليدي، الإسلامي).
2. توسيع نطاق الدعم ليشمل الطلاب حاملي أفكار المشاريع وكذلك المروجين من ANGEM الذين حققوا نجاحًا والحرفيين.

---

[1] Ibid P 67

[2] Ibid P P 67-68

[3] تعديل المرسوم التنفيذي 96-295 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-133 بتاريخ 25 أبريل 1998 والمرسوم التنفيذي 96-296 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 بتاريخ 13 يوليو 1998، حيث يتعلق الأخير بتشغيل صندوق الدعم وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

**3.** مراجعة مستوى المساهمة الشخصية للمروجين في إطار التمويل المختلط.

- **تحسين بيئة المشاريع الصغيرة:** من خلال تطوير النظم البيئية، مساهمة القطاعات المختلفة، إعداد خريطة وطنية للأنشطة لتحديد الإمكانيات الإقليمية، إنشاء مناطق صغيرة للأنشطة وتعداد المحلات غير المستغلة.
- **دعم المشاريع الصغيرة:** عن طريق تسهيل وصول المروجين إلى الأسواق العامة، تشجيع التعاقد بين المشاريع الصغيرة والشركات العمومية، تعزيز التدريب في مجال ريادة الأعمال.
- تعزيز ريادة الأعمال في الجنوب، في الهضاب العليا، وفي المناطق النائية.
- دعم المشاريع الصغيرة التي تواجه صعوبات في سداد القروض البنكية.

في القطاعات المبتكرة، تأخذ ريادة الأعمال غالبًا شكل الشركات الناشئة. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ أو يجري تنفيذ إجراءات مختلفة من قبل خدمات الوزير المفوض لدى رئيس الوزراء، المكلف باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة.

- **إنشاء نظم بيئية** تعزز نقل الابتكار ونتائج البحث إلى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، لا سيما مؤسسات التعليم والتدريب، المشاريع الصغيرة، الشركات الناشئة، وحاضنات الأعمال، بهدف تحسين جاذبيتها وقدرتها التنافسية.
- **إنشاء مؤسسة عمومية تُدعى "Algérie Venture"** مسؤولة عن إدارة هياكل دعم الشركات الناشئة في إطار إطلاق شبكة لتسريع الشركات الناشئة في الجزائر، ستقوم هذه المؤسسة بمتابعة وتوجيه الشركات الناشئة مع تلبية احتياجاتها اللوجستية.
- **إعداد الإطار القانوني الذي يحدد ويصنف مفاهيم الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال،** بالإضافة إلى المعجم الخاص بنظام اقتصاد المعرفة، بهدف تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. ففي الواقع، تتميز الشركات الناشئة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الصغيرة جداً بمجموعة من الخصائص المتعلقة بعمر الشركة الناشئة، وطابعها الابتكاري، وانخفاض حجم مبيعاتها، واستقلاليتها، وحجم الشركة (أقل من 250 موظفاً)، وحجم السوق ونموه (قابلية التوسع)، لذلك يجب إدراك خصائص هذه الأخيرة ومراعاتها لفتح المجال أمام آليات التمويل والدعم اللوجستي والضريبي، وغيرها.
- **إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم الشركات الناشئة،** يُسمى "صندوق الشركات الناشئة الجزائرية".
- **السماح بالتمويل الجماعي** من خلال إعداد إطار تنظيمي للتمويل التشاركي.
- **إضافة شكل قانوني جديد للشركات** "شركة مساهمة مبسطة" من خلال تعديل قانون التجارة.
- **إنشاء منصة وطنية للشركات الناشئة** (عبر الإنترنت)
- **إحصاء الشركات الناشئة** على المستوى الوطني

هناك ثلاثة برامج جارية لتمكين دمج الشركات الناشئة في بعض القطاعات: وهي الصناعة من خلال رقمنة العمليات الصناعية للمجموعات الكبرى (**Industrie4.0**)، الزراعة (**Agritech**) والقطاع الغذائي (**Foodtech**)، والقطاع المالي لتعزيز الشمول المالي والتجارة الإلكترونية (**Fintech**).

**الفرع الثاني: الاستفادة من إعادة توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار إقليمية سلاسل القيمة.**

إن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة ـ الصين والولايات المتحدةـ أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية والصدمات الناتجة عن وباء كوفيد-19، جعلت النقاش حول إعادة التوطين والعولمة في سلاسل الإنتاج موضوع الساعة.

لقد زادت التوترات التجارية ثم أزمة كوفيد-19 من حدة البطالة وتراجع النمو في الدول المدمجة في سلاسل القيمة العالمية (CVM)، التي تشمل الصين على وجه التحديد. حيث اضطر العديد من المقاولين في الدول الآسيوية إلى إغلاق أبواب شركاتهم المتمركزة في الصين بمجرد توقف الأنشطة فيها، مما دفعهم إلى التفكير في إعادة التجمع حول سلاسل قيمة جديدة "خارج الصين" لتجنب التأثيرات المتعلقة بالنزاع التجاري وكوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، انضمت العديد من الشركات الأجنبية التي تتواجد في الصين بحثًا عن مزايا نسبية، لكنها تواجه حاليًا عواقب النزاع التجاري وكوفيد-19 وزيادة الأجور في الصين. لذلك من المتوقع أن تعيد العديد من الشركات، وخاصة الأوروبية، توطين أنشطتها خارج الصين، نحو أوروبا وربما المغرب العربي بحثا عن بيئة الأعمال الأكثر ملائمة لأنشطتها، والتّي تتضمن:

- ✓ قوة عاملة منخفضة التكلفة؛
- ✓ شبكة من البنية التحتية عالية الجودة؛
- ✓ مناخ أعمال مستقر وملائم؛
- ✓ مرونة في سوق العمل لتكييف التدريب مع احتياجات الشركات.
- ✓ علاوة على ذلك، فإن الرقمنة، والروبوتات، ودرجة الانفتاح التجاري تشكل جميعها مزايا لجذب هؤلاء المستثمرين.

هذا النهج سيقلل من اعتماد الشركات على دولة أو منطقة معينة، ممّا يتيح لها تنويع مصادر إمداداتها، وتقليل سلاسل القيمة الخاصة بها. وقد أعلنت بعض الشركات بالفعل عن مراجعة استراتيجيتها لإعادة التوطين وإعادة التموقع الجغرافي. على سبيل المثال، تخطط شركة SANOFI لتجميع بعض أنشطتها الأوروبية ضمن شركة جديدة مستقلة لتقليل الاعتماد المتزايد للمختبرات العالمية على الإنتاج الآسيوي.

تمثل آفاق إعادة التوطين فرصًا لبعض الاقتصاديات، ولاسيما الجزائر. إذ ستتيح لها الاندماج في الخريطة الجديدة للإنتاج العالمي وتعزيز تكاملها في سلاسل الإنتاج العالمية، هذا ما سيمكنها من جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، ممّا سيسهم في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا التي يترتب عليها؛
- ✓ نشر أفضل الممارسات الإدارية والمعرفة الدولية؛
- ✓ خلق وظائف لائقة؛
- ✓ تطوير وتحسين جودة الإنتاج الوطني مما سيؤدي إلى أداء أفضل في التصدير واندماج أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

ولجعل الاقتصاد الجزائري أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من الضروري:

- تطوير سياسة صناعية فعالة، بالشراكة مع القطاع الخاص، وضمان انفتاح تجاري: يجب أن تكون هذه السياسة متسقة وفعالة، وتظهر إرادة السلطات العامة في تنويع الاقتصاد من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية التي تعتبرها الجزائر استراتيجية، مع مراعاة الاستثمار في قطاعات أخرى، وكيفية استفادتها من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي.
- تحسين موقع الجزائر في التصنيفات الدولية مثل سهولة ممارسة الأعمال والمنتدى الاقتصادي العالمي، مما سيساهم في تعزيز رؤية الاقتصاد. تتيح هذه المؤشرات تقييم التقدم الذي أحرزته الجزائر وتوفر مزايا نسبية للمستثمرين الأجانب.
- مراجعة الإطار التنظيمي الذي يحدد الإجراءات اللازمة لإنشاء الشركات وفتحها، بالإضافة إلى الضرائب وإجراءات الاستيراد والحصول على رخص البناء، مما يساعد على تقليل التكاليف والمدد الزمنية المطلوبة للاستثمار. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر تتنافس مع دول مجاورة لأوروبا (مثل دول أوروبا الشرقية والمغرب العربي) من حيث جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن بعضها يتمتع بمناخ استثماري أفضل؛ هذا ما يستدعي تكثيف الجهود.
- تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تعديل الإطار التنظيمي ليتماشى مع الاحتياجات الحالية للاقتصاد، خاصة من خلال إلغاء شرط التمويل المحلي لتنفيذ الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير الاستراتيجية، حيث ستساهم هذه الخطوة في تحسين تدفق المستثمرين الأجانب، إذ لن يكونوا مضطرين بعد الآن للحصول على موافقات فردية للتمويل الخارجي، مما يقلل من التباطؤ وعدم اليقين الذي يواجهونه.

- وضع سياسة تستهدف الشركات الدولية الرائدة في القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للجزائر، بهدف جذبها وتطوير مراكز قطاعية تنافسية.
- تقديم تسهيلات تتعلق بالاستثمار والبنية التحتية اللازمة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات التدريب.
- يجب أن يكون الإطار التنظيمي والقانوني ملائمًا لتطوير المناطق الحرة، لضمان معالجة إدارية سريعة وميسرة لتطوير شبكات الامتياز، وتسهيل الإجراءات الجمركية على السلع المستوردة ضمن إطار علاقات الامتياز، وتوفير وسائل دفع دولية. يمكن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إنشاء وحدة مسؤولة عن استقبال ودعم المستثمرين الأجانب لمساعدتهم في إجراءاتهم وبالتالي تقليل التكاليف والمدد الزمنية المطلوبة للاستثمار؛
- تسهيل إقامة الشركات الدولية والوطنية من خلال توفير أراضٍ معدة وفقًا لمعايير دولية (قرب وسائل النقل، مواقف السيارات، إلخ...)؛
- تسهيل وصول الشركات إلى السوق المالية مما يسمح باستثمار الأصول والاقتراض على المدى القصير وتطوير منصة لوجستية؛
- تقدير تخفيضات ضريبية على أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية، أو التي تتزود في الغالب من النسيج الصناعي المحلي، أو التي تتعاقد مع جزء كبير من الشركات الجزائرية، أو التي تخصص جزءًا من الإنتاج للتصدير.

## المطلب الثالث: تنمية القطاعات الانتاجية لتطوير سلاسل القيمة

يجب على الجزائر مواجهة التحدي المتمثل في تقليل اعتمادها على عائدات صادرات المحروقات وتنويع اقتصادها. ستُركز سياسة الاستثمار على القطاعات الإنتاجية ذات التأثير الكبير وإمكانيات التصدير والمتمثلة في: الزراعة الطاقة، المعادن، الرقمنة، الصناعة الصيدلانية، البناء والأشغال العامة. في هذا الإطار، يجب أن تتقارب السياسات العامة المستقبلية لتعزيز نمو اقتصادي مستدام.

### الفرع الأول: تحقيق الأمن الغذائي والتصدير من خلال الزراعة الصحراوية وتعزيز العلاقة مع الصناعة الغذائية

تعتبر الزراعة من الأولويات الأساسية في سياسة الحكومة. ففي ظل الظروف الحالية التي تشهد تراجعًا في الموارد المالية للدولة، تزداد أهمية تحقيق الأمن الغذائي. وتبرز بوضوح مسألة استدامة الفاتورة الغذائية نتيجة لانخفاض عائدات

المحروقات، والديناميكية السكانية، وندرة الموارد المائية. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي والصناعة الغذائية عوامل للنمو والتنمية المحلية، مما يسمح بتنويع الاقتصاد والصادرات.

إن القوة الهيكلية للصناعة الغذائية ستساعد على تنظيم سلاسل القيمة بشكل أفضل من أجل تحسينها، وزيادة إنتاجية القطاع، ودمج الأسواق الإقليمية والدولية بشكل أفضل. تعتبر ممارسة الزراعة المكثفة اليوم الحل المناسب لضمان الأمن الغذائي وزيادة القدرة على تصدير المنتجات الزراعية. ومع ذلك، فإن القيام بهذه الممارسات على أراضٍ غالبًا ما تكون هشة يتطلب حماية ومراقبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

من أجل ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز الزراعة المستدامة، حددت الجزائر ثلاثة مبادئ توجيهية لسياساتها الزراعية:

1. الحرص على الحفاظ على المكتسبات التي سمحت بالقضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي مع تقليل الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية؛
2. دعم سياسة تطوير الزراعة المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛
3. الحفاظ على رأس المال الطبيعي (التربة، المياه، النباتات، الحيوانات) وإدارته بشكل مستدام لضمان استدامته للأجيال القادمة.

وفقًا لهذه المبادئ، قامت وزارة الزراعة والتنمية الريفية (MADR) بتحديد خارطة طريق شملت عشرة محاور رئيسية للتنمية، والمتمثلة في:

1. إعادة تنشيط الاستثمار الهيكلي؛
2. تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الحبوب؛
3. ترشيد النفقات العامة؛
4. تخفيض حجم الواردات بشكل ملحوظ؛
5. تعزيز الإنتاج الزراعي (الزراعة الصناعية والصادرات)؛
6. تعزيز الزراعة؛
7. رقمنة الأنشطة؛
8. دعم الابتكار والمشاريع الصغيرة؛
9. تحسين الدخل الريفي؛
10. الإطار الاجتماعي والمهني للمزارعين.

وفقًا لطابعها الأولوي أو العابر، يمكن تجميع الإجراءات المتعلقة بهذه المحاور التنموية في برنامجين عمل:

- ✓ **برنامج أولوي يتعلق بالملفات ذات الطابع الاستراتيجي**: حيث يكون الأثر مباشرًا مع موعد نهائي محدد بين سنتي 2020 و2022، يهدف إلى تطوير الزراعة الصحراوية؛ تطوير المناطق الجبلية؛ تمديد الكهرباء الزراعية؛ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية؛ توسيع المساحات المروية؛ تعزيز القاعدة اللوجستية.
- ✓ **برنامج عابر ذو طابع مستمر يتعلق بالإجراءات العابرة**: يهدف إلى تأمين واستمرارية الإجراءات المسجلة على المدى المتوسط 2020-2024، وذلك من خلال تحديث الزراعة عبر تعزيز سلاسل القيمة؛ تنمية القدرات البشرية والمساعدة التقنية؛ تحسين الأنظمة الصحية النباتية والفنية والبيطرية؛ تطوير وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل مستمر؛ تحسين الوصول إلى التمويلات وإدارة الأموال العامة؛ تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال علامات مميزة للجودة مرتبطة بالأصل والزراعة العضوية والحفاظ على التراث الجيني (بنك الجينات).

يهدف تطوير الزراعة الصحراوية إلى تعزيز الإمكانيات الزراعية في جنوب البلاد، لا سيما من خلال توسيع المساحات ذات الإمكانيات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (مثل الذرة، وفول الصويا، والبنجر السكري، وغيرها) وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)، في الواقع تحتوي مناطق الصحراء على موارد وإمكانات هامة (مساحات، مياه) قادرة على تلبية احتياجات هذه المناطق من وظائف واحتياجات غذائية، ولعب دور مهم في تحسين الأمن الغذائي للبلد، حيث توفر الظروف الزراعية المناخية في مناطق سفوح الأطلس الصحراوي، والصحراء السفلى (بسكرة –الوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) فرصة لتطوير سلاسل الإنتاج خارج المواسم كما يمكن أن تعزز هذه السلاسل مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبرى في الشمال بالمنتجات الزراعية، بما في ذلك البطاطا. وقد مكنت البرامج المختلفة لتطوير مناطق الجنوب التي أطلقها وزارة الزراعة والتنمية الريفية من توفير الشروط اللازمة لضمان، على وجه الخصوص، خلق فرص العمل وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، مع خدمة هدف الأمن الغذائي.

تطوير الزراعة المستدامة يتطلب الحفاظ على الموارد الطبيعية (المياه، التربة) من خلال استعادة المساحات الغابية والرعوية، وتعزيز الطاقات المتجددة وأنظمة توفير المياه، ومكافحة التصحر، وملوحة التربة. كما يتضمن ذلك تطوير التنوع النباتي بالإضافة إلى تحسين التنمية المحلية، خاصة في المناطق النائية. وبالتالي، فإن تطوير المناطق الجبلية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية (الأنشطة الزراعية والغابية والرعوية، الحرف اليدوية، السياحة، الخدمات...) وكذلك فتح وتطوير المسارات الزراعية، تعبئة الموارد

المائية، زراعة الأشجار، وإنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات ستساهم بلا شك في الحد من الهجرة الريفية، خاصة بين الشباب.

إن تطوير المناطق الجبلية سيساهم في تعزيز تنمية هذه المناطق. إن توصيل الكهرباء للمزارع هو قضية مهمة لتطوير الزراعة في المناطق المعزولة التي لا تستفيد من الربط بالشبكة الكهربائية. إن نشر الطاقات المتجددة مناسب لتوصيل الكهرباء لهذه المناطق. أما المزارع الأقرب إلى الشبكة، فستحتاج إلى ربطها.

سنة 2019 كانت مميزة بتوسع الإنتاج الزراعي، بفضل توسيع المساحات المروية، التي تقدر بحوالي 1.36 مليون هكتار، بالإضافة إلى إعادة تأهيل عدة نقاط مائية. ومع ذلك، هناك إمكانيات غير مستغلة لتطوير الإنتاجية الزراعية على المدى المتوسط والطويل. يجب أن يتم ذلك من خلال استغلال عقلاني للأراضي الزراعية، وتوسيع المساحات المروية *، وتعزيز التقنيات الموفرة للمياه. من الضروري تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة، لا سيما من خلال إنشاء قروض صغيرة (قرض مشترك ريفي)، وتنويع المؤسسات المالية، وإنشاء بنك زراعي، واستهداف الدعم والاعانات الحكومية، وإعادة تنشيط التغطية الاجتماعية للمزارعين والرعاة، وتعزيز التأمين الزراعي، بما في ذلك ضد الكوارث الزراعية.

يتطلب تطوير صناعة الأغذية تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتثمين الإنتاج الزراعي. في هذا السياق، تم تنفيذ برنامج لإنشاء 28 مستودعًا مخصصًا لتحويل وتعبئة المنتجات الزراعية. يمكن أن يستند هذا التطوير أيضًا إلى الرقمنة، وتعزيز نظام المعلومات، ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية، ومن بين أهم أهداف "البرنامج الشامل" نجد تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة للقطاعات النباتية والحيوانية والغابية والرعوية ومنتجات الأراضي. ويتطلب ذلك بشكل خاص تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لجميع الفاعلين في القطاع، بالإضافة إلى تحسين المعرفة، التوعية، الإشراف الفني والعلمي، نقل التكنولوجيا، والبحث والابتكار. يتطلب دخول الأسواق الدولية الامتثال للمعايير الصحية النباتية الدولية. وبالتالي، فإن تعزيز الأنظمة الصحية النباتية والأنظمة الصحية البيطرية من شأنه حماية المستهلك الجزائري، وتحسين سلاسل القيمة الزراعية وكذلك فتح فرص للتصدير للقطاع[1].

ولتعزيز صناعة تحويل المنتجات الزراعية، سيكون من المناسب:

* إبراز قيمة الأراضي، تأمين المستغلين، تبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير المستغلة، وخاصة تلك المخصصة للحبوب.

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, P P 72-75

- وضع آليات تحفيزية متسقة وملائمة (قروض، الوصول إلى الأراضي الصناعية، مزايا ضريبية) لجذب المستثمرين في إطار عقد مع الدولة؛
- تزويد الأقطاب الزراعية الحالية والناشئة بمخطط لتطوير نسيج من الشركات لتحويل المنتجات الغذائية ومنصات اللوجستيات الزراعية، بما في ذلك البنية التحتية للتعبئة والتخزين والنقل؛
- اعتماد تقنيات إنتاجية فعالة وتطوير الري، واقتصاد المياه، والحفاظ على الموارد المائية في البلاد.

**الجدول 02 ـ 10: توصيات المؤتمر الوطني حول التنمية الزراعية وصناعة الأغذية الزراعية**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| **2020** | **1.** تعزيز الاستثمار الزراعي وتحسين الأنظمة الإنتاجية | **وزارة الزراعة والتنمية الريفية (MADR)** |
| **2020** | **2.** تعزيز الاستثمار في صناعة التحويل، وشبكات التوزيع، واللوجستيات | |
| **2020** | **3.** تنظيم سلاسل القيمة الزراعية | |
| **2020** | **4.** وضع سياسة وطنية لتخزين المنتجات الغذائية من أجل معالجة مشاكل التسويق | |
| **2020** | **5.** حل مشكلة الري، خاصة في الهضاب العليا والجنوب | |
| **2020** | **6.** إجراء إحصاء مفصل من خلال الولاة، للمزارعين الذين ينتظرون توصيلهم بشبكة الكهرباء وكذلك المصانع الجاهزة التي تنتظر الربط بالكهرباء منذ أكثر من عام، بهدف تحرير الإمكانيات الزراعية والصناعية | |
| **2020** | **7.** تشجيع إقامة مصانع لتحويل المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج | |
| **2020** | **8.** تطوير الصناعات التحويلية، مثل تحويل الحلفاء والصناعات الغذائية | **وزارة الصناعة** |
| **2020** | **9.** الحظر التام لاستيراد المنتجات الزراعية خلال موسم الحصاد، وذلك لحماية الإنتاج الوطني | **وزارة التجارة** |
| **2021** | **10.** تحسين كفاءة أسواق عوامل الإنتاج (المواد الخام، المعدات، الاستشارات، معايير الجودة). | **وزارة الزراعة والتنمية الريفية (MADR)** |
| **2022 ـ 2024** | **11.** ترشيد استخدام المياه | |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le développement agricole et l'industrie agro-alimentaire**", P76

**الفرع الثاني: تحقيق الانتقال الطاقوي من خلال تعزيز وتصنيع الطاقات المتجددة في الجزائر:**

في الجزائر، يُعتبر تنويع مزيج الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الانتقال الطاقوي. يتألف هذا المزيج حالياً من 35% من النفط و65% من الغاز الطبيعي. يُعتبر الغاز الطبيعي المصدر الأساسي للطاقة في هذا المزيج، حيث تصل نسبة استخدام الكهرباء (التي تُنتج بشكل رئيسي من الغاز الطبيعي) إلى 99%، بينما تبلغ نسبة استخدام الغاز الطبيعي الموزع عبر الأنابيب 60%. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم الغاز الطبيعي بشكل واسع في القطاع الصناعي. نتيجة لذلك، يشهد الاستهلاك الوطني زيادة ملحوظة بفعل النمو السكاني وارتفاع الدخل المتوسط للجزائريين، في حين يبقى الإنتاج ثابتاً.

تواجه الجزائر تحديات تتعلق باستدامة صادرات الغاز الطبيعي والموارد المالية الناتجة عنها. باعتبارها منتجًا صغيرًا للنفط مع احتياطيات محدودة، يُحتمل أن الجزائر قد تجاوزت ذروتها النفطية في سنة 2008. ومع ذلك، لا يزال الإنتاج مستقرًا منذ سنة 2013. كما أن مستوى الاحتياطيات لم يتغير منذ سنة 2005، مما يشير إلى أنه يتم اكتشاف كميات من النفط تعادل ما يتم إنتاجه سنويًا. ومع ذلك، على الرغم من أن هذه الاكتشافات تمثل ثلث الإنتاج فقط، فقد تضاعف استهلاك النفط تقريبًا منذ ذلك الحين.

يمكن أن يسهم تنويع مزيج الطاقة في تعزيز مرونة النموذج الطاقوي، مما يساعد على إدارة استنزاف الموارد غير المتجددة بشكل أكثر فعالية، ويعزز من استخدام الموارد المتبقية. التحدي الكبير الثاني يتمثل في كفاءة الطاقة وإدارة الطلب عليها. لذا، فإن نجاح هذا الانتقال الطاقوي يتطلب بيئة ملائمة للابتكار وريادة الأعمال. ينبغي أن يترافق الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة الجديدة مع تطوير قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. بفضل العائدات التي تحققها، يمكن أن تلعب الطاقات التقليدية دورًا محوريًا في تمويل هذا الانتقال الطاقوي.

يجب أن يسهم تطوير الطاقات المتجددة في تعزيز الاستقلال الطاقوي للجزائر بشكل مستدام، بالإضافة إلى خلق ديناميكية للتنمية الاقتصادية. تتمثل الاستراتيجية المعتمدة في دعم تطوير الطاقات البديلة والمتجددة، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

يُعتبر الاحتياطي الشمسي في الجزائر من الأهم على مستوى العالم، حيث تصل ساعات الإشعاع الشمسي سنويًا إلى ما بين 2500 و3600 ساعة. في سنة 2011، أطلقت الحكومة برنامجًا طموحًا يهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، والذي يتضمن تركيب قدرة طاقية من مصادر متجددة تصل إلى حوالي 22000 ميغاوات خلال الفترة 2011 – 2030. من هذه القدرة، تم تخصيص 12000 ميغاوات لتلبية الاحتياجات الوطنية من الكهرباء

و10000 ميغاوات للتصدير. بفضل هذا البرنامج، أصبحت الطاقات المتجددة جزءًا أساسيًا من السياسات الطاقية والاقتصادية في الجزائر. ومع ذلك، شهد هذا البرنامج تأخيرًا كبيرًا، حيث تم تعديل الهدف الأصلي الذي كان يهدف إلى تحقيق 40% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بحلول سنة 2030 إلى 27% في سنة 2015. ورغم ذلك، لا تزال الجزائر تواجه صعوبات في تحقيق هذا الهدف المعدل.

لتسريع تطوير الطاقات المتجددة، تم تأسيس هيئة عليا للطاقة المتجددة مرتبطة برئيس الوزراء ووزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة في سنتي 2019 و2020. تتضمن خطة العمل لهذه الوزارة الجديدة تحقيق نسبة دمج في إنتاج الكهرباء تصل إلى 30% بحلول سنة 2030، بدءًا من تنفيذ 1000 ميغاوات من الكهرباء المتجددة خلال 6 أشهر بعد التوقيع على الاتفاق. من الواضح أن الانتقال الطاقوي لا يمكن أن يعتمد إلا على تطوير صناعة وطنية لمعدات إنتاج الكهرباء المتجددة، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية. فعلى سبيل المثال، استيراد الألواح الشمسية يعني استيراد الطاقة التي استخدمت في تصنيعها. لذا، فإن الاستقلالية الحقيقية في مجال الطاقة تكمن في إنتاج وسائل إنتاج الطاقة محليًا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل هذه الصناعة مصدرًا للتصدير، مما يسهم في زيادة الإيرادات وخلق القيمة المضافة، فضلاً عن تعزيز تطوير مركز تكنولوجي حول "الطاقات الجديدة". من الضروري تعزيز التدريب والبحث في هذا المجال. وفي هذا السياق، ستلعب "المدرسة الوطنية للطاقة المتجددة" التي أُسست في سنة 2020 دورًا مهمًا في تزويد القطاع بالموارد البشرية الضرورية للنمو والتطور.

تركز خارطة الطريق أيضًا على نموذج استهلاك الطاقة من خلال تحديد هدف لتقليل استهلاك الطاقة بنسبة 10% بحلول سنة 2021 مما سيساهم في توفير ما يصل إلى 40% من الطاقة. وفيما يتعلق بالنقل، يُخطط لتحويل 200,000 مركبة إلى الغاز البترولي المسال في نفس السنة، مما سيساهم في إنشاء نسيج صناعي محلي من خلال تصنيع مجموعات التحويل.

من المقرر أيضًا تطوير وقود بديل آخر مثل الوقود المزدوج والغاز الطبيعي المضغوط، بالإضافة إلى استعادة الزيوت المستعملة، تشمل خارطة الطريق أيضًا تطويرًا تدريجيًا للمركبات الكهربائية وفرض حدود للاستهلاك في دفتر الشروط الخاصة باستيراد المركبات. أمّا على صعيد القطاع السكني والتجاري، سيتم تحسين العزل الحراري للمباني من خلال إنشاء 100,000 بناء جديد سنويًا وإعادة تأهيل 50,000 وحدة سكنية سنويًا، بالإضافة إلى إدخال الإضاءة بتقنية LED بشكل عام وتحسين كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية.

تعتبر الهيدروكربونات جزءًا أساسيًا من استراتيجية الانتقال الطاقوي. فهي تساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل هذا الانتقال. لذلك، يجب أن يتطور قطاع الهيدروكربونات من خلال محورين رئيسيين: الأول هو تعزيز جهود استكشاف حقول جديدة وتحسين العوائد من الحقول الحالية لتجديد احتياطيات وزيادة القدرات الإنتاجية. أما المحور الثاني، فهو تحسين استغلال هذه الموارد الطاقية عبر تطوير قطاع البتروكيماويات والتكرير. وهذا بهدف إنهاء استيراد الوقود. من الضروري أيضًا التقدم في سلاسل القيمة الطاقية لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى[1].

**الجدول 02 ـ 11: توصيات المؤتمر الوطني حول الطاقة والانتقال الطاقوي**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| 2020 | **1.** إعداد عناصر استراتيجية التصدير في قطاع الطاقات المتجددة. | وزارة الانتقال الطاقوي والطاقة المتجددة |
| 2020 | **2.** تطوير الإنارة العامة من خلال إنشاء مرجع وطني للإنارة العامة بالطاقة الشمسية، ووضع معايير لضمان جودة المعدات، ومكاتب الدراسات، ومركبي مجموعات الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ. | |
| 2020 | **3.** تطوير الإنتاج اللامركزي (الاستهلاك الذاتي) للطاقة المتجددة من خلال مشاريع صغيرة (مناطق زراعية، مدارس، آبار، ...). | |
| 2020 | **4.** وضع تدابير ضريبية وجمركية تهدف إلى تشجيع استيراد المركبات الكهربائية. | وزارة المالية |
| 2020 | **5.** إدخال استخدام الغاز المسال والكهرباء، وإيقاف اقتناء القطارات التي تعمل بالديزل | وزارة النقل |
| 2021 ـ 2024 | **6.** الاندماج التدريجي للطاقة المتجددة في القطاع مع التطوير المسبق للقدرات الصناعية المحلية | وزارة الأشغال العمومية |
| 2022 ـ 2024 | **7.** تطوير قدرات إنتاج الكهرباء المتجددة من خلال تحفيز الاستثمار الخاص | وزارة الانتقال الطاقوي والطاقة المتجددة |
| 2022 ـ 2024 | **8.** تطوير قدرات تصنيع المعدات اللازمة لتطوير الطاقة المتجددة من أجل زيادة معدل التكامل | |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur l'énergie et la transition énergétique**", P79.

**الفرع الثالث: تقييم الإمكانيات المعدنية الجزائرية من خلال تطوير سلاسل القيمة المعدنية**

يشمل القطاع المعدني جميع الأنشطة المتعلقة باستخراج المعادن والمواد الأولية. تمتلك الجزائر اليوم مجموعة متنوعة ووفيرة من المواد الخام المعدنية عالية الجودة، والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, P 76-78

في البلاد عند استغلالها بشكل فعال وتحقيق الربحية منها. وقد أسفرت الجهود المبذولة حتى الآن عن امتلاك الجزائر لعدّة معادن من أهمّها: المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، والأحجار الكريمة وشبه الكريمة مثل الماس والتوباز والبريل، والمعادن الأساسية مثل الزنك والرصاص والنحاس*.

الهدف الأساسي هو تعزيز التنمية في القطاع المعدني بحيث يساهم بشكل كبير في الانعاش الاقتصادي ويؤدي دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا القطاع أن يجد فرصًا في تصنيع المكونات والمعدات الخاصة بالطاقة المتجددة أو تخزين الطاقة، فضلاً عن المشاركة في صناعة الاتصالات.

يعتبر تطوير سلاسل القيمة في قطاع التعدين محورًا أساسيًا لوضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز هذا القطاع. يتطلب ذلك أن تشمل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية جوانب التكوين والكفاءة والبحث والتطوير، وذلك لتعزيز المزايا التنافسية للجزائر، خاصة في مجال الطاقة. يُظهر تحليل التدفقات داخل قطاعات هذه الصناعة أهميتها وإمكاناتها من حيث القيمة المضافة، الوظائف، والصادرات. إن الاستراتيجية التي ينبغي تنفيذها والشركاء الذين يجب إشراكهم لتحقيق النجاح ستحدد الموقع الأمثل للجزائر في السوق العالمي للمعادن.

وفي هذا الإطار تُعتبر مسألة البيئة عنصرًا حيويًا ينبغي مراعاته. في الواقع، إذا لم تكن ظروف الاستغلال ملائمة، فقد تترتب على الصناعة التعدينية تكاليف بيئية وصحية على المدى الطويل تفوق بكثير الأرباح المتوقعة. وعليه يتطلب هذا النوع من الصناعة استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة، مما يستدعي أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الشركاء الأجانب. وغالبًا ما يكون هؤلاء الشركاء ضروريين نظرًا لحجمهم وقدراتهم المالية وخبراتهم وكفاءتهم التكنولوجية، بالإضافة إلى دورهم في الأسواق العالمية التي يتحكمون في قنوات توزيعها وتسويقها. ومع ذلك، من أجل بناء معرفة وخبرة محلية في هذا القطاع، من الضروري أن تظهر كفاءات جزائرية قادرة على الاستفادة من خبراتها ونقل التكنولوجيا.

لجذب هؤلاء الفاعلين، وخاصة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تبرز أهمية الحوكمة الاقتصادية بشكل واضح. ينبغي علينا أن نبدأ في التفكير في السياسات العامة الخاصة بالقطاعات، وتنظيم السوق، والتشريعات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الضرائب التحفيزية.

* بالإضافة إلى عناصر مجموعة البلاتين (PGE) مثل البلاتين والبلاديوم والإيريديوم والروثينيوم والروديوم والأوزميوم، وكذلك النيكل والكوبالت. كما تشمل المعادن النادرة مثل التنغستن والقصدير والتنتالوم والنيوبيوم والبريليوم، والمعادن الصناعية مثل الفوسفات والباريت والبنتونيت والدياتوميت والمغنيسيت والبيرلايت والبوزولان والأحجار الزخرفية والتلك والجبس والرمال السيليسية وغيرها.

في المرحلة الأولى (2021-2022)، يمكن أن تركز الاستراتيجية الوطنية على استبدال واردات الباريت، الرخام والمنغنيز، والمعادن الصناعية الأخرى المتواجدة في التلال والمرتفعات العليا، بالإضافة إلى احتياطيات المعادن المعدنية المستخرجة والمكررة مثل خام الحديد، والكوك المعدني، والنحاس، والزنك، والرصاص، وغيرها. كما يمكن إجراء دراسات إضافية للمشاريع المتقدمة المتعلقة بخام الحديد في غار جبيلات، والمنغنيز في قتارة، ومشاريع الأسمدة (الفوسفات/الكبريت، والبوتاس)، وكذلك الرصاص والزنك.

أمّا في المرحلة الثانية (2022-2035)، فستتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز القطاع المعدني وسلسلة القيمة من المنجم إلى المعدن ثم إلى الصناعة 4.0، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الجزائر تدريجياً في سلاسل القيمة العالمية. تشمل هذه المجالات قطاع الأسمدة، البطاريات الشمسية، المركبات الكهربائية، التنقل، الصناعة الإلكترونية، والكيمياء المعدنية، وغيرها. ويتطلب ذلك تحديد الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك القطاع الخاص الجزائري، الشركات الأجنبية، والمشاريع المشتركة، بالإضافة إلى تحديد المعادن الاستراتيجية والحساسة، والتخطيط للبنية التحتية الضرورية مثل أنابيب المعادن، السكك الحديدية، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الصناعية، والموانئ المتخصصة.

ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية، ينبغي أن يشمل تطوير الإمكانات المعدنية (مثل الدراسات العلمية، الاستكشاف، التقييم، إنشاء المناجم، الإنتاج، استعادة المواقع التعدينية، التطوير وسلاسل القيمة) جوانب السياسة الإقليمية، والسياسة التجارية، والسياسة البيئية. وتتمثل النقاط الأساسية في خارطة طريق القطاع في:

- إعادة النظر في القانون 14-05 (القانون المعدني) الذي ينظم القطاع بهدف جعله أكثر جاذبية، من خلال توفير إطار تنظيمي يمنح مزيدًا من المرونة ويستجيب للفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب*.
- تطوير الرواسب الرئيسية "الهيكلية": تشمل المواقع والرواسب التي تم إثباتها ودراستها والتي تحتاج إلى تطوير عاجل، كل من غار جبيلات، والمواقع والرواسب الذهبية في الهقار، ورواسب الرصاص والزنك في وادي أمزور (ولاية بجاية)، والفوسفات في بلاد الحذبة (ولاية تبسة)، بالإضافة إلى جميع المناطق الشرقية من الجزائر.
- إعداد خريطة جيولوجية وطنية جديدة للمناجم: يهدف هذا المشروع إلى جمع بيانات شاملة ومتاحة تغطي جميع المجالات المعدنية في البلد، وذلك لتوفير رؤية واضحة ودقيقة للمستثمرين الراغبين في استكشاف واستغلال المواقع والرواسب المعدنية المتوفرة في الجزائر.

* مشروع مراجعة هذا القانون يقترب من الانتهاء.

- تأهيل الشباب، خصوصًا في مجال استغلال الذهب: يتم تأهيل الشباب من خلال برامج مدروسة بعناية، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء جزائريين سواء كانوا مقيمين في الداخل أو في الخارج.

- تطوير سلسلة القيمة المعدنية بالتعاون مع الأكاديميين والمشغلين والخبراء[1].

**الجدول 02 ـ 12: توصيات المؤتمر الوطني حول تعزيز قيمة الموارد المعدنية**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| 2020 | **1.** التوجيه لإعداد مشروع قانون إطار لتوجيه الصناعة، وإجراء جرد للثروات المعدنية الوطنية بالتعاون مع كفاءات وطنية وأجنبية. | وزارة الصناعة |
| 2020 | **2.** تطوير برامج تدريبية تتناسب مع احتياجات القطاع | وزارة المناجم |
| 2020 | **3.** التعداد الدقيق لجميع الثروات المعدنية المتاحة للاستغلال. | |
| 2020 | **4.** تشغيل منجم الحديد في غار جبيلات بولاية تندوف، واستغلال رواسب الزنك والرصاص في وادي أمزور بولاية بجاية وإعادة إطلاق مشروع تصنيع المنتجات الفوسفاتية في العوينات بولاية تبسة، في أقرب الآجال. | |
| 2020 | **5.** إعداد خريطة جيولوجية فورية لجميع الرواسب القابلة للاستغلال من المعادن النادرة، والتنغستان، والفوسفات والباريت وغيرها من المواد. | |
| 2021 | **6.** تعزيز سلاسل القيمة التعدينية | |
| 2022 ـ 2024 | **7.** إعداد خريطة المناجم الاستراتيجية | |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, P 81 "**Recommandations de la Conférence Nationale sur la valorisation des ressources minières**",

**الفرع الرابع: تعزيز الإنتاجية عن طريق الرقمنة**

تم تأسيس وزارة للرقمنة بهدف تعزيز الديناميكية في الاقتصاد الرقمي، من خلال دعم ما تم إنجازه في رقمنة بعض الخدمات العامة الأساسية للمواطنين، مثل السجل المدني والسجل الجنائي. كما يُخطط لتعزيز الإدارة الرقمية (الإدارة الإلكترونية) عبر إنشاء بنوك بيانات رقمية، مما سيسهل التكامل الرقمي لجزء كبير من الخدمات العامة، بما في ذلك

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, P P 79 80

التجارة والجمارك والضمان الاجتماعي والتعليم الوطني والتعليم العالي. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة تسريع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات والشركات، خاصة في الخدمات المتعلقة بها مثل الضرائب والشباك الموحد لإنشاء الشركات. كما يتطلب الأمر تطوير آليات محفزة تمكن المواطنين من الوصول إلى المعدات والشبكات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتستند الاستراتيجيات المعززة للبنية التحتية للاتصالات ذات النطاق العريض والعالي إلى محاور عديدة تتضمن تطوير المهارات البشرية، تعزيز البحث والتطوير والابتكار، وغيرها من المحاور الاستراتيجية المدعومة من خطة عمل الحكومة في جانب الانتعاش الاقتصادي.

أظهر الإغلاق الناتج عن جائحة كوفيد-19 أهمية التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية محليًا ودوليًا، ففي الجزائر تم الاعتراف بالكتابة الإلكترونية كجزء من الإطار القانوني والتنظيمي للرقمنة منذ سنة 2005، وذلك بموجب القانون رقم 05-10 الذي صدر في 26 جوان 2005، والذي يعد جزءًا من القانون المدني. وفقًا للمادة "323 مكرر" التي أُضيفت إلى القانون المدني في سنة 2007، يُشترط قبول الكتابة الإلكترونية من خلال تحديد هوية الشخص الذي يصدر عنها وضمان سلامة محتواها. ولم يكن بالإمكان تحقيق هذا الشرط إلا من خلال إدخال نظام التصديق والتوقيع الإلكتروني في القانون 15-04 الذي صدر في 10 فيفري 2015. يحدد هذا القانون الإطار القانوني للتصديق والتوقيع الإلكتروني، ويشمل إنشاء عدة هيئات مختصة في هذا المجال، تلاه مجموعة من القوانين والمراسيم التكميلية الأخرى.

تتطلب إقامة بيئة فعالة للتصديق الإلكتروني التي تتيح الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني، تفعيل الهيئات المعنية بالتصديق، وتطوير البنية التحتية المعلوماتية، وكذا تكوين مقدمي الخدمات، فقد تمّ الانطلاق فعلياً في هذه العملية لكنها لم تستكمل بعد، ومن المتوقع أي يؤدّي إنجاز هذه البيئة إلى صدور قوانين ونصوص تطبيقية إضافية لتنظيم الرقمنة في مجالات متعددة مثل المشتريات العامة، والفوترة، والأنظمة المصرفية، مع تحديد الفاعلين وحقوقهم والتزاماتهم.

وتتضمن المحاور الرئيسية لإستراتيجية تبني الرقمنة في الجزائر، ما يلي:

- استكمال تنفيذ مشروع "الإدارة الإلكترونية" لمكافحة البيروقراطية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز كفاءة الشركات والإدارة، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار. ممّا سيمكن من إنشاء تجمعات صناعية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة

جاذبية البلد، وتحسين جودة حياة المواطنين من خلال التشجيع على نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تحسين الآليات والتدابير التحفيزية لتمكين المواطنين من الوصول إلى معدات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ينبغي أن تستمر جهود تعميم الوصول إلى الإنترنت لضمان استفادة جميع المواطنين من الخدمات العامة التّي تتيحها، وذلك بغض النظر عن أماكن تواجدهم، بالإضافة إلى ذلك يتعين على السلطات العامة تعزيز عرض الخدمات الإلكترونية بشكل دوري.
- تعزيز بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات السرعات العالية والعالية جدًا: وفي هذا الصدد تم بذل مجهودات خاصة لتنفيذ مشروع واسع النطاق لإنشاء شبكة ألياف ضوئية على امتداد 170,000 كيلومتر مع الالتزام بالجودة والأمان وفقًا للمعايير الدولية. وتعتبر هذه الشبكة الأساس الذي تُبنى عليه جميع الجهود الرامية إلى تقديم الخدمات للمواطنين والشركات والهيئات الحكومية.
- تعزيز المهارات البشرية: ينبغي أن يتزامن تحسين البنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع اتخاذ خطوات فعالة في مجال التدريب وتطوير المهارات البشرية، بهدف تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان استيعابها على كافة المستويات. ولتحقيق هذا الهدف أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مدرستين وطنيتين عليتين: الأولى متخصصة في الإدارة والاقتصاد الرقمي بولاية تيبازة، والثانية في علوم الحاسوب والتكنولوجيا الرقمية بولاية بجاية.
- بدء عملية اعتماد من نوع ISO للإدارات العامة: تشمل هذه الشهادة فوائد مثل توثيق الإجراءات كتابيًا تحديد المواعيد، وتحسين تتبع مسار العمليات، بالإضافة إلى توضيح المسؤوليات بشكل أفضل. ورغم ذلك فهي لا تعالج المشكلات الأساسية[1].

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique 2020-2024, VOLUMES 1 et 2, P 81-84

**الجدول 02 ـ 13: توصيات المؤتمر الوطني حول الرقمنة والتحول الرقمي**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| 2020 | **1.** تطوير التجارة الإلكترونية | وزارة التجارة |
| 2021 | **2.** إطار تصدير الخدمات الرقمية لصالح الشركات الناشئة | |
| 2021 | **3.** رقمنة جميع بيانات التجارة الخارجية | |
| 2020 ـ 2021 | **4.** الرقمنة والتحول الرقمي | وزارة الرقمنة والإحصائيات |
| 2021 ـ 2024 | **5.** تسريع عملية رقمنة القطاع | وزارة الأشغال العمومية |
| 2022 ـ 2024 | **6.** تشجيع التحول الرقمي للشركات (حوافز ضريبية وغير ضريبية) | وزارة الصناعة |
| 2022 ـ 2024 | **7.** رقمنة البيانات التعدينية | وزارة المناجم |
| 2022 ـ 2024 | **8.** تطوير قاعدة بيانات رقمية | وزارة مفوضة مكلفة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2 "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le numérique et la digitalisation**", P 85

**الفرع الخامس: تطوير الصناعة الصيدلانية لتعزيز القيمة المضافة وزيادة إمكانات التصدير**

يعتبر تقليل فاتورة الاستيراد أحد الأهداف الأساسية للصناعة الصيدلانية في الجزائر، من خلال إنتاج أدوية جنيسة عالية الجودة. في سنة 2019، تم تأمين 52% من احتياجات المنتجات الصيدلانية عبر الإنتاج المحلي، ما يعادل حوالي 2 مليار دولار أمريكي. وفي سنة 2020، تم تحديد هدف لتقليص فاتورة استيراد هذه المنتجات بمقدار 400 مليون دولار. وفقًا للبرنامج الرئاسي، فإن الهدف هو رفع نسبة التغطية من خلال الإنتاج المحلي إلى 70% وذلك بحلول سنة 2022، مما سيوفر حوالي 2.8 مليار دولار. ولتحقيق هذا الهدف، تم إنشاء نظام صارم لمراقبة عمليات استيراد المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية، بموجبه يتعين على المتعاملين الاقتصاديين تقديم شهادة تنظيمية للتمكن من إجراء التوطين البنكي للمنتجات المستوردة، مما سيمكن من مراقبة دقيقة للأسعار، أو حتى حظر المنتجات المصنعة محليًا. في مرحلة لاحقة، سيكون من الضروري البدء في إنتاج منتجات مبتكرة مع ضمان توفر الأدوية. يجب على القطاع تنفيذ سياسات لتعزيز الاستثمار وتطويره، بالإضافة إلى تصميم سياسة لإدارة مساهمات الدولة في القطاع العام للصناعة الصيدلانية، مع الحرص على تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال.

يتعين على الوزارة أيضًا اعتماد الشركات الناشطة في القطاع الصيدلاني، بما في ذلك المعنية بالترويج الطبي، مقدمي الخدمات، مؤسسات التصنيع والتشغيل، مؤسسات الاستيراد والتصدير، مؤسسات توزيع المنتجات الصيدلانية والأجهزة

الطبية. كما ينبغي عليها الالتزام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتنفيذ الأنشطة وخصوصًا المبتكرة، في هذا القطاع.

من بين الإجراءات ذات الأولوية التي تم اختيارها من قبل الجزائر، يمكن الإشارة إلى:

- إزالة القيود المفروضة على تسجيل الأدوية المنتجة محليًا بهدف تقليص فاتورة استيراد المنتجات الصيدلانية[1].
- إعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية المسؤولة عن تحديد أسعار الأدوية لضمان توفيرها للمواطنين بأسعار معقولة[2].
- تزويد الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية (ANPP) بالموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهدافها بشكل سريع، حيث تم وضعها تحت إشراف وزارة الصناعة الصيدلانية بعد نقلها من وزارة الصحة والسكان.
- تسريع إجراءات منح التراخيص المتعلقة بالحصول على المواد الحساسة والمواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في صناعة الأدوية.
- تم تحديد هدف تقليص الواردات بمقدار 400 مليون دولار أمريكي لسنة 2020[3].

**الجدول 02 ـ 14: توصيات المؤتمر الوطني حول الصناعة الدوائية**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| 2020 | **1.** الضرورة الملحة لتقليل فاتورة استيراد الأدوية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وفرض شهادة على المنتجات الصيدلانية المستوردة لحماية صحة المواطنين. | وزارة التجارة |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur l'industrie pharmaceutique**", P86

**الفرع السادس: ترشيد تخصيص الموارد في الأشغال العمومية وتحسين كفاءة البنية التحتية**

تُعد قطاعات البناء والأشغال العامة والهيدروليك من القطاعات الأساسية في سياسة الحكومة. فهي تلعب دورًا حيويًا في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال شبكة من الفاعلين المحليين، مما يسهم في تعزيز تنافسيته، خاصة بفضل الاستثمارات الأجنبية في مجالات البنية التحتية الاقتصادية. بناءً على تقييم شامل لقطاعات الأشغال العامة والإسكان

[1]Décret exécutif n° 20-325 du 22 Novembre 2020 Relatif aux modalités d'enregistrement des produits pharmaceutiques.
[2]Arrêté n° 66 du 11 juillet 2012, modifié et complété par l'arrêté n° 44 du 1 juillet 2012 du Ministère chargé de la santé, portant organisation et fonctionnement du comité économique
[3]Service du premier ministre, Plan de relance économique 2020-2024, VOLUMES 1 et 2, P P 85-86

والهيدروليك، تم تطوير برامج تنموية من قبل الإدارات المركزية والشركات المعنية في هذه القطاعات، وتتضمن هذه الأخيرة:

- متابعة تنفيذ البرامج التنموية المسجلة؛
- الحفاظ وصيانة البنية التحتية المنجزة؛
- إعداد شروط إطلاق مشاريع استثمارية جديدة محددة بناءً على معايير الربحية والكفاءة؛
- استكمال الطريق السريع شرق-غرب؛
- مواصلة برنامج دعم وتطوير البنية التحتية للمطارات؛
- متابعة إجراءات تحديث البنية التحتية للموانئ لتلبية الطلب المتزايد على الشحن؛
- مواصلة أعمال إنشاء وتوسيع خطوط المترو في الجزائر، ومستغانم، وقسنطينة؛
- استئناف التحويل التدريجي للطريق الصحراوي إلى طريق سريع؛
- مواصلة أعمال تنفيذ مشاريع السكك الحديدية وإطلاق مشروع نقل المعادن؛
- فك العزلة عن المناطق الريفية والمناطق المحاصرة.

ويمتلك قطاع الإسكان أكبر حصة في ميزانية التجهيز السنوية لسنة 2021 نظرًا لطابعه الأولوي. حيث يتوقع القطاع على المدى القريب تحقيق ما يلي:

- تكثيف إنتاج المساكن من خلال تعبئة وتوجيه فعال للموارد المالية، وإنهاء البرنامج الجاري، والبدء في برنامج جديد لبناء مليون مسكن للفترة 2020-2024؛
- مراجعة القانون المتعلق بالتخطيط العمراني وسياسة المدينة؛
- تنشيط وظيفة الرقابة في مجال التخطيط العمراني؛
- مواصلة إنشاء المدن الجديدة وتعزيز الإنتاج المعماري؛
- الاعتماد على وسائل الدراسات والتنفيذ الوطنية كأولوية؛
- استخدام المواد المحلية؛
- دعم رواد الأعمال الشباب؛
- إنشاء نظام معلومات إحصائي لمتابعة طلبات الإسكان بما في ذلك اللجوء إلى رقمنة الإجراءات؛
- إنشاء بنك الإسكان لجمع مدخرات الأسر؛
- مراجعة القانون المتعلق بالترويج العقاري لتمكين المطورين العقاريين من المساهمة في تنفيذ مشاريع الإسكان وتنويع مصادر تمويل المشاريع.

أما فيما يتعلق بقطاع المياه، ومن أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة مع الموارد المحدودة، وضعت الحكومة توجيهات لصياغة آليات إدارة وتحكيم أكثر كفاءة، وإيجاد الحلول الأكثر قابلية للتطبيق بين مستويات تلبية الطلبات من جهة، والحفاظ على البيئة الطبيعية والحفاظ على الموارد المائية من جهة أخرى، وتحمل أعباء الاستثمار والتشغيل المتزايدة.[1]

وفيما يتعلق بتنفيذ البنى التحتية الكبيرة والمعدات، ارتفع عدد السدود من 44 في سنة 2000، بإجمالي سعة تخزين تبلغ 3.6 مليار م3، إلى 81 سداً في سنة 2020 بسعة تخزين إجمالية تتجاوز 8 مليارات م3[2].

**الجدول 02 ـ 15: توصيات المؤتمر الوطني حول البناء والأشغال العمومية**

| المدى | التوصيات | القائد |
|---|---|---|
| 2020 | **1.** تقليص كبير للمنتجات والمعدات المستوردة لقطاع البناء والأشغال العامة من خلال استبدالها بالمنتجات المحلية. | وزارة الأشغال العمومية |
| 2020 | **2.** عدم اللجوء إلى الشركات الأجنبية للخدمات إلا في حالة عدم توفر القدرات الوطنية، وإعطاء الأولوية للتجربة الوطنية على التجربة الأجنبية. | |
| 2021 | **3.** إنشاء جسر حقيقي بين برامج التدريب والقطاع الاقتصادي. | |

**المصدر**: Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le BTPH**", P 88

[1]Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, Annexe 3 : "**Axes stratégiques et priorité à CT du Ministère des ressources en eau**", P 165.

[2]Service du premier ministre, Plan de relance économique 2020-2024, VOLUMES 1 et 2, P P 87-88

## المبحث الثالث: مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي

يركز الفصل الثاني من خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي يحمل عنوان "من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين"، على مجموعة من الأنشطة التي سنقوم بعرضها في المطالب التالية.

### المطلب الأول: تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي

تسعى الحكومة، في إطار جهود الإنعاش الاقتصادي، إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي من خلال التركيز على الاستثمار والتنوع. وللحفاظ على توازن المالية العمومية وتحفيز النمو الاقتصادي، ستتمحور الأنشطة الرئيسية للحكومة حول النقاط التالية:

1. **عصرنة النظام المصرفي والمالي**: يهدف الإصلاح إلى إنشاء قطاع مصرفي ومالي فعال وعصري، يراعي متطلبات كل الفئات الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز جاذبيته وزيادة دوره في تطوير الاقتصاد الوطني. كما يسعى إلى تحقيق احترافية الفاعلين المختلفين وتحسين حَوكمتهم. ويتحقق ذلك من خلال عدة خطوات أهمّها:
   - توسيع انتشار البنوك الجزائرية في الخارج.
   - رقمنة وتدويل النظام البنكي الجزائري لتقليل فترات الدفع وضمان التواصل مع الخارج، مما يسهم في تحسين صورة الجزائر دولياً.
   - تعزيز الشبكة المصرفية والتأمين لتوفير نفس الخدمات في جميع أنحاء البلاد.
2. **إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية**: شهد القطاع العمومي التجاري عدة مراحل من الإصلاح، رافقتها عمليات التطهير المالي ومخططات التقييم والتطوير التي تولتها الخزينة والبنوك العمومية. ومن أجل اعتماد مقاربة جديدة في إدارة مساهمات الدولة بهدف تحسين الحوكمة، تلتزم الحكومة بما يلي:
   - إجراء تدقيق شامل لحسابات رؤوس أموال القطاع العمومي التجاري وتقييمها، مع التركيز على إدارة المجمعات والشركات القابضة الصناعية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.
   - البدء في إعادة هيكلة القطاع العمومي التجاري استنادًا إلى نتائج عمليات تدقيق الحسابات التي تم تنفيذها، وفتح رأسمال الشركات[1].
3. **تحسين جاذبية مناخ الاستثمار**: في سياق تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار، تلتزم الحكومة بإزالة كافة العقبات التي تعترض سبيل الاستثمار، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التنظيمية والمالية، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

[1] **"مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سبتمبر 2021"**، عبر موقع : premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/10/02 ص ص 25 ـ 26

- توفير رؤية واضحة واستقرار قانوني ومؤسساتي لصالح المستثمرين المحتملين، خاصة من خلال تعديل قانون الاستثمار.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إزالة الطابع المادي عنها، وتقليص مدة معالجة الملفات الإدارية، وتسهيل إجراءات منح الاعتمادات والرخص اللازمة لممارسة مختلف الأنشطة.
- مكافحة البيروقراطية عبر إنشاء لجنة تحكيم تعنى بعلاقات الإدارة مع المستثمرين.

4. **ترقية إطار تطوير المؤسسة والمقاولاتية:** لتطوير المؤسسات والمقاولاتية، من الضروري توفير بيئة عمل ملائمة ومحفزة تعتمد على إطار يضمن الشفافية وتعزيز التشغيل والابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد. وفي هذا السياق، سيضمن مخطط عمل الحكومة الخطوات التالية:

- تقديم الدعم والتوجيه للمؤسسات التي تم إنشاؤها من خلال الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والتي تواجه تحديات في الإدارة والتمويل.
- إدخال مفهوم المقاولاتية والمقاولاتية الابتكارية في مختلف المناهج التعليمية.
- مكافحة البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بتسجيل المؤسسات، بما في ذلك إجراءات الإنشاء والإغلاق، والنظام الضريبي، وإجراءات الاستيراد، والحصول على رخص البناء وجميع الرخص المتعلقة بالاستغلال.

5. **تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية:** في إطار مواجهة تفشي القطاع غير الرسمي وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، تلتزم الحكومة بتطوير الآليات والأدوات اللازمة لتوظيف جميع موارد هذا القطاع وإدماجها ضمن القنوات القانونية للاقتصاد. ويتضمن ذلك الإجراءات التالية:

- إنشاء الأدوات اللازمة لتقييم مدى انتشار الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد وإحصاء دافعي الضرائب المحتملين، مما يتيح تقييم الخسائر الضريبية الناتجة عن هذه الأنشطة.
- اتخاذ تدابير الإدماج والتحفيز والرقابة التي تسهم في تحويل الأنشطة الموازية إلى القطاع الرسمي.
- استعادة الأرصدة المتواجدة في السوق الموازية وإدماجها ضمن القنوات الرسمية.
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كوسيلة للإشراف المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.
- مواصلة تبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري وتخصيص مساحات منظمة للنشاطات التي كانت تُمارس سابقًا في القطاع غير الرسمي (مثل الشراء، وإعادة البيع، والصناعة التقليدية...).

6. **تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله:** يتطلب إنعاش الاقتصاد التركيز على إدارة العقار الذي يعيق حاليًا ريادة الأعمال وتطوير الاستثمار. ولإزالة هذه العقبات، تلتزم الحكومة بما يلي:

- إعادة النظر في الترتيبات المتعلقة بالعقار المخصص للاستثمار بهدف القضاء على هذه العراقيل نهائيًا ومعالجة حالات الانسداد التي تواجه عملية منح العقار الصناعي.

- إسناد جميع الترتيبات (مثل منح المناطق، إدارتها، تجهيزها، وإنشائها) إلى هيئة واحدة "وكالة" تتمتع بحضور محلي وإقليمي وتستفيد من المهارات والخبرات التقنية في هذا المجال.
- تبسيط الإجراءات وتعزيز الاستثمار وتحسين عملية تخصيص الموارد العقارية.

7. **تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار:** تلتزم الحكومة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة، بتوفير بيئة مناسبة لتعزيز الابتكار. ومن ثم، يتعين على المؤسسات الناشئة الجزائرية أن تتبنى هذا الاتجاه المهم الذي يسهم في انتقال الجزائر نحو نموذج اقتصادي جديد وأكثر طموحًا، قادر على تقليل الاعتماد على العائدات النفطية تدريجيًا، من خلال استثمار مورد دائم يتمثل في المعرفة ولتحقيق ذلك، تلتزم الحكومة بما يلي:
   - إعداد قانون إطار يركز على اقتصاد المعرفة.
   - وضع استراتيجية وطنية لنقل التكنولوجيا.
   - إنشاء آليات مناسبة لتمويل مشاريع تطوير النماذج والبحث والتنمية لصالح المؤسسات الناشئة.
8. **الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة:** يمثل التحول الرقمي أحد التحديات الكبرى التي يجب التصدي لها في سياق دولي يتسم بتزايد الفجوة الرقمية بشكل مستمر، مما يضع الجزائر أمام تحدٍ كبير يتمثل في الاستفادة من طاقات شبابها المليء بالأفكار المبتكرة والمهارات العالية لتطوير القطاع الرقمي والتكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى إشراك المؤسسات الناشئة في إيجاد حلول للتحديات الاستراتيجية التي تواجه البلاد، مثل الأمن المائي، الانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتعزيز نظام حاضنات المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائل الدفع الإلكتروني، وإصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بالتمويل التشاركي.
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعله أكثر مرونة ليتناسب مع احتياجات المؤسسات الناشئة.
- تبسيط إجراءات تأسيس الشركات لصالح المؤسسات الناشئة والمستثمرين الجدد.

9. **ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية:** يُعتبر النمو الاقتصادي التشاركي أحد الأسس التي ينبغي التركيز عليها في استراتيجية تعزيز واستدامة التشغيل، خاصة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة تتعرض لعوامل انكماش دورية ومتكررة، مع إيلاء أهمية أكبر لتعزيز تماسك النسيج الاقتصادي والصناعي. في هذا السياق، تلتزم الحكومة بتعزيز وتنفيذ برامج لدعم وتنمية الموارد البشرية.
10. **دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتطلب تعزيز المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة توفير بيئة ملائمة تساهم في تأسيسها، مما يمكنها من الاستفادة من خدمات تتوافق مع البحث والابتكار،

بالإضافة إلى نشر المعايير والمقاييس المتعلقة بالإنتاج والإدارة. تعتبر هذه العناصر أساسية لتعزيز التنافسية وخلق قيمة مضافة. وقد عملت السلطات العامة على توفير الأدوات اللازمة لدعم ومرافقة تطوير هذه المؤسسات.

**11.تطوير الكفاءات ومواءمة التكوين مع التشغيل**: ستسعى الحكومة إلى تعزيز جودة النظام التعليمي الوطني، بما في ذلك التعليم التقني والتكوين المهني، بحيث يتماشى مع البيئة الاقتصادية للبلد ويحقق توافقًا بين الموارد البشرية واحتياجات السوق المحلية. يهدف هذا الجهد إلى تعزيز فعالية الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته، بالإضافة إلى تشجيع اندماجه في الاقتصاد الحديث. وسيتم التركيز على تحديث قطاع التكوين والتعليم المهنيين بهدف إعداد موارد بشرية مؤهلة تسهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي[1].

## المطلب الثاني: تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي

في إطار سعيها لمعالجة الهشاشة الهيكلية للاقتصادي الجزائري الناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، ستقوم الحكومة بتغيير هذا النموذج بهدف تنويع الاقتصاد، خاصة من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية. وهذا التوجه سيمكن الجزائر من تحقيق تنمية اقتصادية قوية وشاملة ومتضامنة. ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل الحكومة على تعزيز أسس الإنعاش الاقتصادي ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير القطاعات التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. وستتركز جهود الحكومة الرئيسية حول النقاط التالية:

1. **التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم**: يتمثل الهدف الأساسي في ضمان الأمن الطاقوي للبلد من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى الطويل، وتوفير المواد المعدنية للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستوى جيد من الإيرادات لصالح الدولة.

في هذا السياق، تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة من الإجراءات، منها:

- في مجال تعزيز الموارد الطبيعية، سيتم التركيز على تحويل المواد الأولية بشكل متزايد، مع الاعتماد على قطاعات البتروكيمياء والمناجم التي تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل. بهدف زيادة نسبة تحويل الموارد من 30% حاليًا إلى أكثر من 50%، وكذا زيادة صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بالمحروقات، مثل البتروكيمياء، الفوسفات، وزيوت التشحيم، بالإضافة إلى الخدمات التقنية.
- كما سيتم تكثيف جهود تطوير الصناعة البترولية الأفقية بهدف تحديد احتياطات البلد من المحروقات وزيادة الإنتاج الأولي من خلال الاستثمار والشراكات الدولية.

[1] **"مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سبتمبر 2021"**، عبر موقع : premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/10/02 ، ص ص 47 _ 49

2. **تطوير الشعب الصناعية الواعدة:** شهدت بعض الفروع الصناعية اختلالات أدت إلى عرقلة تطورها، وفي بعض الحالات، إلى التوقف التام لأنشطتها، خاصة في مجالات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهرومنزلية. وفي هذا السياق، وحرصًا منها على إعادة إحياء هذه الفروع، تلتزم الحكومة بما يلي:
   - إنشاء هيئة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الترتيبات التنظيمية التي تمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية للمؤسسات الصناعية، بهدف ضمان تخصيص أفضل لهذه الامتيازات.
   - تشجيع وتوجيه هذه المؤسسات للانضمام إلى جمعيات مهنية لتعزيز التعاون والتكامل بين أنشطتها.
   - توجيه الاستثمارات الصناعية نحو المجالات التي تتمتع بإمكانات كبيرة وتحديد الأنشطة التي شهدت تراجعًا.
3. **تطوير قطاعا الفلاحة والصيد البحري، من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل:** ستعمل الحكومة على استغلال جميع الأدوات المتاحة لوضع سياسة متكاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلد وتطوير الزراعة الحديثة ذات الأداء العالي، والتي تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل، مما يساعد على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص العجز في الميزان التجاري.

أما بالنسبة لنموذج النمو الاقتصادي المعتمد في القطاع الزراعي، والذي يواجه عدة تحديات، فإنه يركز بشكل أساسي على تعزيز الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية، من خلال تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرات الخاصة اللازمة لإنعاش القطاع الزراعي والريفي.

وفي هذا السياق، تسعى الحكومة لتحقيق مجموعة من الأولويات، تتمثل بشكل رئيسي في إحياء ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والغابات والصحاري والجبال والهضاب العليا، والتي سيكون لها تأثير ملحوظ على النمو الزراعي، وذلك من خلال:

- تعزيز الإنتاج بهدف تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، مع دعم زيادة العرض المحلي وتقليل الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية والمحاصيل الاستراتيجية والصناعية مثل الحبوب، والسلجم، والذرة، والشمندر السكري، وغيرها.
- تعزيز الاستثمار الخاص بشكل أساسي من خلال تسهيل الوصول إلى الأراضي والحد من البيروقراطية التي تعرقل النشاط الاقتصادي، عبر إنشاء "الشباك الوحيد".
- تطوير المناطق الريفية من خلال إنشاء أقطاب زراعية متكاملة، باعتبارها أحد الأسس الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية.

فيما يتعلق بالصيد البحري والموارد الصيدية، تُعتبر أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات ذات أهمية استراتيجية نظرًا لقدرتها على تعزيز الأمن الغذائي في البلد، من خلال تنمية وتنويع العرض من المنتجات الصيدية عالية الجودة. كما تساهم هذه الأنشطة في تعزيز اقتصاد وطني متنوع ومنتج، بالإضافة إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة للفضاء البحري والساحلي.

تتمثل الأهداف الرئيسية في مجال التنمية المستدامة لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات في زيادة حجم العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال تعزيز وتطوير نشاط تربية المائيات على نطاق واسع وتوسيع أنشطة الصيد البحري في أعالي البحار. كما تهدف هذه الجهود إلى الحفاظ على الوظائف الحالية وخلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا السياق، سيتم التركيز بشكل مستمر على الإدارة المستدامة والمسؤولة لأنشطة الصيد البحري الحالية، مع تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في مجالات الصيد البحري وتربية المائيات.

4. **تطوير الصناعة الصيدلانية من أجل أمن صحي أفضل**: أدى إنعاش قطاع الصناعة الصيدلانية إلى تحسين نوعية وكمية الإنتاج، بالإضافة إلى تقليص فاتورة الاستيراد بمقدار 500 مليون دولار خلال سنة 2021. وفي سياق تحقيق الأمن الصحي واستمرار تطوير هذا القطاع، تلتزم الحكومة بمواصلة إصلاحات الإطار التنظيمي، من خلال إنشاء إطار يضمن الجودة والبحث والتطوير في مجالات الدراسات السريرية والتكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة.
5. **تنمية قطاع السياحة**: يستمر هذا القطاع الاقتصادي في التطور والتحسن بشكل مستمر، استجابة لمتطلبات السياح والظروف الاقتصادية الجديدة والتطورات التكنولوجية. وفي هذا السياق، تلتزم الحكومة بما يلي:
   - تنفيذ خطة "وجهة الجزائر"، خاصة من خلال دعم وكالات السفر وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات للسياح الأجانب.
   - تشجيع استخدام أساليب تحفيزية للسفر عبر رحلات الشارتر، بهدف تعزيز جاذبية الوجهة السياحية الجزائرية، مع الاعتماد على مساهمة ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج[1].
6. **تطوير قطاع الموارد المائية من أجل أمن مائي أفضل**: يتضمن مخطط الحكومة استغلال تحلية مياه البحر في شمال البلد على بعد 150 كيلومترًا من الشريط الساحلي، بالإضافة إلى ربط السدود بأنظمة نقل المياه واستخدامها بشكل منتظم، فضلاً عن معالجة الأوحال لأغراض صناعية وزراعية. كما يهدف المخطط إلى استغلال الموارد المائية الجوفية المتواجدة شمال الصحراء.

   للحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي من المياه، ستعمل الحكومة على جعل تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي للمياه الصالحة للشرب بنسبة 60%، أمّا النسبة الباقية فستعتمد فيها مناصفةً بين مياه السدود والمياه الجوفية.
7. **تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**: تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص اليوم نموذجًا مفضلًا لتمويل وتنفيذ الاستثمارات في مجال المنشآت الأساسية، حيث تُعد أداة فعالة لتوفير وإدارة الخدمات العامة، وذلك بفضل المزايا العديدة التي تقدمها، مثل تحسين العلاقة بين التكاليف والنتائج في القطاع العام وتقاسم المخاطر. بناءً على ذلك، ستركز جهود الحكومة بشكل أساسي على:

[1] **"مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سبتمبر 2021"**، عبر موقع : premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/10/02 ص ص 40 ـ 41

- إنشاء إطار قانوني من خلال إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى إصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة.
- إعداد قائمة بالمشاريع المؤهلة لهذه الشراكة، من خلال اختيار المشاريع التي أثبتت جدواها الاقتصادية والمالية، وتصنيفها وفقًا لمستوى عائدها الاقتصادي.

## المطلب الثالث: تطبيق سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات

تستند ترقية الإنتاج الوطني إلى حاجة ملحة وحيوية تتمثل في استعادة توازن الميزان التجاري على أسس مستدامة، وذلك من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وتعزيز الصادرات غير النفطية. وفي هذا السياق، تُعتبر الآليات التي تدعم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية جزءًا أساسيًا من جهود الحكومة.

1. **تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات:** في هذا السياق، ستقوم الحكومة بوضع ترتيبات قانونية تلزم جميع المتعاملين الاقتصاديين بتغطية احتياجاتهم من خلال السلع والخدمات المنتجة محليًا. حيث ستسعى الحكومة إلى تحقيق هدف طموح يتمثل في ضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التجارية الوطنية، وإن كانت قد شهدت حتى الآن بعض الاختلالات في تنظيم التجارة الخارجية، إلاّ أنّها حققت منذ سنة 2020 تراجعًا في العجز المزمن للميزان التجاري، وذلك بفضل التحكم في فاتورة الواردات وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية.

وسيتواصل تركيز تدخل الحكومة، كأولوية، على تنفيذ سياسة تجارية ترتكز على محورين رئيسيين: تعزيز الصادرات وترشيد الواردات، مع الحرص على تلبية احتياجات المواطنين.

كما تهدف هذه السياسة إلى استبدال الواردات بالإنتاج المحلي المتنوع، تعزيز القدرة التصديرية، مكافحة ظاهرة تضخيم فواتير الاستيراد، وأخيرًا ضمان توازن الميزان التجاري، وذلك من خلال:

- تطوير وتحسين استخدام الخرائط الوطنية الرقمية، مثل خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة المستوردين، بهدف تحقيق إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات.
- التعاون مع جميع القطاعات المعنية لتحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بدقة، وذلك لمراقبة الكميات المصرح بها للاستيراد، بما يكمل الإنتاج الوطني ويستجيب لطلبات المستهلكين.
- تعزيز الاستثمار في إنتاج المواد الأولية لتقليل فاتورة استيرادها.
- إلزام المستوردين بتسجيل مورديهم لدى الجهات المختصة لضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية في عمليات الاستيراد.

2. **تعزيز قدرات التصدير**: ستواصل الحكومة دعم وتعزيز جهود ترقية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدرتهم التنافسية. كما ستبادر، عند الحاجة، إلى إنشاء تجمعات للتصدير. وتتمثل جهود ترقية الصادرات في النقاط التالية:
   - وضع استراتيجية وطنية متكاملة للصادرات.
   - تنفيذ النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها التي تنظم عملية التصدير، مع التركيز على تبسيط وتحسين الإجراءات.
   - إنشاء مناطق حرة في الولايات الحدودية الجنوبية.
   - تطوير منصات لوجستية مخصصة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع الدول الشريكة لتعزيز التبادلات التجارية غير النفطية.
   - إقامة مراكز إقليمية كبرى للمعارض لتنظيم الفعاليات والمعارض التجارية المحلية، مما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي.
3. **ترقية الصادرات وتسهيل إجراءات التصدير**: تعمل الحكومة بشكل مستمر على تحديث خارطة الطريق الخاصة بترقية الصادرات غير النفطية، بهدف الحفاظ على وتيرة ونمو حجم وقيمة هذه الصادرات، وتعزيزها من خلال دعم المصدرين عبر عدة إجراءات، منها:
   - تسريع معالجة طلبات تعويض جزء من تكاليف النقل من خلال صندوق خاص يهدف إلى ترقية الصادرات.
   - إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عبر الصندوق الخاص لترقية الصادرات.
   - تحديد شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في الفعاليات الاقتصادية الدولية، ووضع آليات لمتابعة الفرص الاقتصادية بهدف استقطاب جميع فرص تصدير المنتجات الوطنية ذات القيمة المضافة التي تتوافق مع متطلبات الدول المستوردة.
   - متابعة دراسة المسألة المتعلقة بتخصيص حصص العملة الصعبة للمصدرين.
   - دعم المؤسسات في مسار الحصول على شهادات التصديق لمنتجاتها.
   - تعزيز تصدير الخدمات، خاصة في مجالات الرقمنة والهندسة.
4. **تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر**: بدأت الحكومة منذ سنة 2020 في إجراء تقييم شامل لاتفاقيات التبادل الحر الحالية. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ ما يلي:
   - تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التبادل الحر العربية الكبرى، والاتفاقية التفاضلية مع تونس.
   - دراسة مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.
   - تحليل ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بهدف تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- متابعة ملف قواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر لتحديد دقيق لشروط منح الامتيازات التعريفية المرتبطة بكل اتفاقية.
- الاستعداد للانضمام الفعلي إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للاستفادة من الامتيازات المتاحة.
- وضع معايير لإبرام اتفاقيات تجارية جديدة تهدف إلى تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين.

5. **تطهير المجال التجاري**: في هذا السياق، تلتزم الحكومة بتوفير الأدوات والآليات اللازمة لضمان تنظيم أفضل وإدارة فعالة للتجارة الداخلية، حيث تتمثل الأهداف الرئيسية في مكافحة التجارة غير الرسمية، تنظيف السوق، زيادة التجهيزات التجارية، رقمنة القطاع التجاري، وتطوير التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات التجارية، حماية المستهلكين، تعزيز المنافسة، وتعزيز الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمهنيين.

وفي هذا الإطار، أقرت الحكومة مجموعة من التدابير ذات الأولوية، نذكر منها:

- تعزيز الحملة الوطنية لمكافحة التبذير.
- تقليص التجارة غير الرسمية ودمج الفاعلين في القطاع التجاري القانوني.
- توسيع قائمة رموز أنشطة التجارة المتنقلة وإنشاء رموز جديدة لتشجيع الشباب على الانخراط في الأنشطة التجارية والاقتصادية، مع التركيز على تبسيط إجراءات التسجيل في السجل التجاري.
- وضع برنامج عاجل لاستغلال 656 سوقًا مغطاة وجوارية غير مستغلة، بالإضافة إلى إدخال 51,972 محلًا في حيز الخدمة تم إنشاؤه ضمن برنامج "100 محل لكل بلدية"، واستكمال إنشاء أسواق الجملة الإقليمية وتطوير مساحات التوزيع الكبرى.
- إعداد مخطط توجيهي وطني لإنشاء التجهيزات التجارية وضمان اندماجها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- رقمنة عمليات الربط بين القطاعات المعنية بالتجارة وتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني.
- إصلاح الترتيبات المتعلقة بتموين ولايات الجنوب من خلال تعزيز تجارة المقايضة وتعويض تكاليف النقل.

6. **عصرنة وتعزيز أداة الرقابة**: تتمثل الأهداف المرجوة في إعادة تقييم الاستراتيجية العامة للرقابة الاقتصادية ومكافحة الغش، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التحليلية في قطاع التجارة. كما تهدف إلى تحويل إجراءات الرقابة إلى طابع غير مادي، وتعزيز آليات حماية صحة المستهلك وأمنه ومصالحه. وفي هذا السياق، تشمل الإجراءات المزمع اعتمادها ما يلي:

- إعادة تقييم الاستراتيجية الوطنية للرقابة الاقتصادية ومكافحة الغش بجميع أشكاله، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالعقوبات المفروضة على المخالفين.
- تعزيز الالتزام بالمعايير والمواصفات القانونية والتنظيمية التي تنظم السلع والخدمات.

- رقمنة إجراءات مراقبة السوق الداخلية وعلى الحدود.
- تطوير برنامج تدريبي لضمان مستوى تقني عالٍ لموظفي الرقابة.
- بدء واستكمال التحقيقات الاقتصادية الخاصة التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة التجارية الحساسة وخاصةً المتعلقة بمكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة.
- استكمال الإجراءات الخاصة بالسجل التجاري الإلكتروني.
- إتمام بنك البيانات الخاص بالإنتاج الوطني (المواد الزراعية، الصناعية والخدماتية).
- تعزيز القدرات التحليلية لـ 45 مختبراً خاصاً بالتحليل.
- تعزيز دور المختبر الوطني للتجارب.
- استكمال ورقمنة الخارطة الوطنية لشبكة المختبرات. وفي هذا السياق، سيتم إنشاء وكالة للأمن الصحي للمواد الغذائية.
- اقتناء ثماني مختبرات متنقلة لتعزيز الرقابة النوعية على المواد الغذائية وغيرها في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية.
- متابعة تنفيذ برنامج اعتماد مختبرات وزارة التجارة وترقية الصادرات، الذي يهدف إلى اعتماد 15 مختبراً حتى نهاية سنة 2021.

7. **تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال:** يُعتبر تعزيز جودة ربط المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العامة بشبكات الاتصال والتواصل، فضلاً عن توسيع نطاق توصيل شبكة الإنترنت بسرعات عالية جداً، من أولويات الحكومة. ولتحقيقها ستستمر الحكومة في تنفيذ الإجراءات التالية:
   - تحسين الاستخدام الأمثل للمنشآت الأساسية الحالية وتطوير قدرات جديدة تتماشى مع المعايير العالمية.
   - رفع مستوى جودة خدمات ربط المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العامة بشبكات الاتصال والتواصل.
8. **تطوير المنشآت الأساسية اللوجستية:** تُعتبر التكاليف اللوجستية المرتفعة عائقًا أمام القدرة التنافسية للمنتجات، سواء في مجال الاستيراد أو التصدير. وللتصدي لهذه المشكلة التي لا تزال تؤثر سلبًا على تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تأثيرها على ميزان المدفوعات نظرًا لأهمية الأعباء اللوجستية للمواد المستوردة، تلتزم الحكومة بما يلي:
   - توفير منصات لوجستية في كل ربوع البلد توزع بشكل عادل وفقًا لخصوصيات كل منطقة، مع العلم أن تحقيق التوازن بين الأقاليم، وتقليل التكاليف، وتعزيز صادرات السلع يبقى الهدف الأساسي.
   - تعزيز شبكة السكك الحديدية مع الأخذ بعين الاعتبار مزاياها من حيث انخفاض التكاليف، والحفاظ على البيئة، وتخفيف الضغط على البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والطرق السريعة.

- تطوير أسطول النقل البحري ليصل إلى مستوى يمكنه من التعامل مع نقل البضائع بكفاءة، مما يسهم في تقليل تكاليف الخدمات عند الاستيراد وتعزيز الصادرات.
- تعزيز التدريب في مجال الإمداد لتحسين مهارات الموارد البشرية، وبالتالي تلبية احتياجات سوق خدمات النقل.
- التحويل الرقمي للإجراءات المتعلقة بأنشطة النقل المختلفة.
- تعديل الإطار التنظيمي ليتماشى مع الممارسات الجيدة والمعايير الدولية.
- دعم وتعزيز الجمعيات الوطنية العاملة في مجال الإمداد.
- تحسين قدرات الاستقبال في المنشآت المينائية وتطوير أساليب إدارتها بهدف تقليل التكاليف المرتفعة التي تؤثر بشكل مباشر على المستهلك.
- تعزيز قدرات التخزين لتحقيق إمداد فعال يساهم في تنظيم الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية التحويلية.
- تحديث الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة المينائية والجمركية[1].

[1] **"مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سبتمبر 2021"**، عبر موقع : premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/10/02 ص 50

**خلاصة:**

تمت صياغة خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر استنادًا إلى نموذج اقتصادي جديد يركز على الأولويات والمكاسب الفورية. يتطلب التحول الاقتصادي تغييرات هيكلية عميقة، تشمل تنويع نشاط المحروقات من تصدير المواد الأولية إلى إنتاج المشتقات البترولية، بالإضافة إلى تنويع الأسواق المستهلكة. كما ينبغي تعزيز القطاعات الواعدة مثل الزراعة والصناعة التحويلية والغذائية والصيدلانية، مما يتطلب استراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات وتعزيز الصادرات لتحسين هيكل الصادرات ومصادر التمويل.

تسعى الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي ليس فقط لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، بل لتصحيح هيكلية كل قطاع. يعتمد نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على قدرة الدولة على مواجهة تحديات مثل تداعيات جائحة كورونا، الاعتماد على عائدات المحروقات، وضعف الخدمات اللوجستية، وفقدان الفرص التصديرية. مع توقع نضوب الثروة البترولية بحلول 2050، يجب على الجزائر الاستثمار في الطاقات المتجددة، لكن التحدي الأكبر يبقى في تأمين التمويل اللازم لهذا التحول.

وأمام هذه التهديدات الموجودة أو المتوقعة، تمتلك الجزائر فرصًا كبيرة يمكن الاستفادة منها، أبرزها موقعها الاستراتيجي ومساحتها الواسعة التي تتيح لها موارد زراعية وطاقة متجددة. كما تمتلك ثروات معدنية متنوعة وطاقات بشرية متميزة، حيث يشكل الشباب النسبة الأكبر من السكان ويتميزون في العلوم والتكنولوجيا. هذه العوامل تساهم في تحقيق انتقال اقتصادي قائم على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، مثل التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.

# الفصل الثالث

## إصلاحات إدارة الجمارك الجزائرية

**تمهيد:**

لا يمكننا الحديث عن اتفاقية « ZLECAf » بمعزل عن الجمارك، وهذا راجع لارتباطها الشديد بهذا الجهاز وبالأنظمة الجمركية التي تتحكم في مراقبة التجارة الخارجية، وبالنظر إلى ما تعيشه الجزائر من تحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مما يستدعي تحول النسق الاقتصادي بأكمله وضرورة إيجاد الصيغة الجديدة لتكيف المؤسسات المكونة للاقتصاد الوطني (الميكانيزمات العملية الجديدة)، وباعتبار الجمارك إحدى المؤسسات التي يعنيها هذا التحول، فإنها من الضروري أن تكيف سياستها الجمركية مع متطلبات النظام الجديد (الجزائر الجديدة) عن طريق تحرير التجارة بين الدول الافريقية.

يعتبر قطاع الجمارك ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تمنحه الدولة اهتماما كبيرًا، كما يعد من بين القطاعات الحيوية التي تساهم بفعالية في تدعيم الاقتصاد وحمايته من خلال استعمال وسائل وتطبيق سياسة جمركية تتكيف ومختلف التطورات والتحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والعالم أجمع.

إن دور إدارة الجمارك لا يكتمل إلا بإدخال التجديد والعصرنة وإعادة النظر في هياكل المراقبة الشاملة من تكوين، اعلام، وتأهيل الموارد البشرية لتسهيل عملية المراقبة الجمركية وعصرنة هذه الإدارة وتكييفها مع الوضع الاقتصادي الجديد.

ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: لمحة عامة عن الجمارك الجزائرية**

**المبحث الثاني: اصلاح المنظومة الجمركية الجزائرية**

**المبحث الثالث: المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024**

## المبحث الأول: لمحة عامة عن الجمارك الجزائرية

سعت الجزائر، ولا تزال، إلى تعزيز اقتصادها الوطني من خلال إنشاء وتطوير نظام جمركي يتماشى مع التحولات السريعة التي شهدتها البلاد. تُعتبر جمارك الجزائر جهازًا رقابيًا يهدف إلى تطبيق القوانين المتعلقة بتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العامة، بالإضافة إلى ضمان استيفاء الشروط والقيود المفروضة على الاستيراد. وبالتالي، تمثل الجمارك إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية الاقتصاد الوطني ودعم التجارة الخارجية.

أولى المشرع الجزائري اهتمامًا خاصًا بإدارة الجمارك، حيث حدد مجالات تنظيمها وعملها بما يتماشى مع التطورات الجديدة في الاقتصادين العالمي والوطني، باعتبارها هيئة تنفيذية فعالة في تطبيق السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية. في هذا السياق، سنستعرض تعريف الجمارك الجزائرية، مرورًا بأهم المراحل التاريخية التي مرت بها إدارة الجمارك، بالإضافة إلى هيكلها ومهامها والأدوات الأساسية التي تستخدمها.

### المطلب الأول: التعريف بالجمارك الجزائرية ومراحل تطورها

تُعتبر الجمارك نقطة عبور أساسية للبضائع والأشخاص ورؤوس الأموال، مما يجعلها من المؤسسات الحيوية التي تعتمد عليها الدولة. فهي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الإنتاج والاقتصاد الوطني. لذا، يسعى قطاع الجمارك إلى إجراء تقييم مستمر على مختلف المستويات الإدارية بهدف تحديد النقائص الموجودة والعمل على إصلاحها، وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال وللاندماج في الاقتصاد العالمي.

#### الفرع الأول: تعريف الجمارك الجزائرية:

ترتبط نشأة الجمارك بتطور التجمعات البشرية المنظمة، سواء كانت على شكل دول كما نعرفها اليوم أو كأشكال قديمة من التجمعات. وقد استخدمت هذه التجمعات الجمارك عبر العصور، رغم اختلاف أهدافها عن الأهداف الحالية.

تعود كلمة "جمارك" إلى أصل تركي، ويختلف نطقها في الدول العربية. ففي المغرب العربي تُعرف بـ "الديوانة"، وهي كلمة عربية تعني "الديوان"، بينما تُستخدم في العراق مصطلحات مثل "الكمارك" و"الموكوس"، وتُشير إلى الضرائب وكل ما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد.

إدارة الجمارك هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية، وتتمثل مهمتها في تنفيذ وتطوير السياسة الجمركية وفقًا للأوامر والتعليمات الصادرة عن الحكومة. يتم ذلك ضمن إطار قانوني وتعليمات محددة وضعتها الدولة، والتي توضح هيكلها الإداري، مهامها، آليات عملها، وأهدافها، بالإضافة إلى مرجعيتها القانونية، وذلك بما يحقق المصلحة العليا للبلاد[1].

تُعتبر إدارة الجمارك الجزائرية وسيلة فعّالة لتنظيم الاقتصاد الوطني بشكل عام، وللرقابة على الصادرات والواردات، أي تنظيم التجارة الخارجية بشكل خاص. فهي تعمل على تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية وحركة الأفراد ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية من وإلى الخارج[2].

تُعتبر إدارة الجمارك هيئة رقابية تهدف إلى تنفيذ القوانين ومكافحة الغش في الصادرات والواردات، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الصناعة المحلية. وتعمل الإدارة على مكافحة التهريب ومراقبة السلع والأفراد، مما يسهم في تحقيق إيرادات مالية للدولة وضمان أمنها[3].

تنص المادتان 28 و29 من قانون الجمارك على أن تقوم إدارة الجمارك بأداء مهامها في جميع أنحاء الإقليم الجمركي وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون. كما يتم إنشاء منطقة خاصة للمراقبة تمتد على طول الحدود البحرية والبرية، وتعتبر هذه المنطقة جزءًا من النطاق الجمركي.

1. يشمل النطاق الجمركي:

أ. منطقة بحرية تشمل المياه الإقليمية، والمنطقة المجاورة لها، والمياه الداخلية، كما هو محدد في التشريعات السارية.

**ب.** منطقة برية تمتد:

- على الحدود البحرية، تمتد من الساحل إلى خط محدد يبعد عنه بمقدار ثلاثين (30) كيلومترًا،
- على الحدود البرية، من حدود الإقليم الجمركي إلى خط محدد يبعد عنه ثلاثين (30) كيلومترًا.

2. لتسهيل مكافحة الغش، يمكن، عند الحاجة، زيادة عمق المنطقة البرية من ثلاثين (30) كيلومترًا إلى ستين (60) كيلومترًا. ومع ذلك، يمكن أن تصل هذه المسافة إلى 400 كيلومتر في ولايات تندوف وأدرار وتامنغست وإيليزي.
3. تُقاس المسافات على طول خط مستقيم، وتُحدد طرق تطبيق هذه المادة من خلال قرار وزاري مشترك بين الوزراء المعنيين بالمالية والدفاع الوطني والداخلية.

[1] خالد عليان سليمان، علي أحمد المشاقبة، **"إدارة التخليص الجمركي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص134

[2] المادة 28 و29 من قانون الجمارك، تنظيم إدارة الجمارك وسيرها، مجال عمل إدارة الجمارك، الرابط: https://www.codedouanesdz.com/section/3/1/

[3] موسى بودهان، **"النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر"**، دار الحديث للكتاب والنشر، الجزائر، 2007، ص ص 91 ـ 92

**الفرع الثاني: مراحل تطور إدارة الجمارك الجزائرية:**

عرفت الجمارك الجزائرية سلسلة من التغييرات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية من قبل الاستقلال إلى يومنا هذا مرورًا بالمراحل التالية:

**المرحلة الأولى: من 1830 إلى 1961:**

تميزت هذه المرحلة بمايلي:

- في 11 نوفمبر 1835 بإصدار تشريع قانوني يعتبر أول تنظيم رسمي للجمارك في الجزائر[1]
- اعفاء السلع ذات الأصل الفرنسي من الضرائب عند دخولها الجزائر، واعفاء الصادرات الموجهة لفرنسا من ضرائب الخروج،
- اخضاع السلع الأجنبية الأخرى للضرائب المعمول بها في فرنسا عند دخولها الجزائر، بينما طبقت على الصادرات الموجهة لغير فرنسا التعريفة العامة المعمول بها في فرنسا[2].
- في 17 جويلية 1867، طبق الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا، بالطبع كان هذا الاتحاد يخدم مصالح فرنسا أكثر مما يخدم مصالح الجزائر[3].
- اعتبار السلع المنتجة بالجزائر كأنها سلعا فرنسية.
- سيطرة فرنسا على السلع الصادرة من الجزائر والواردة إليها.
- ربط المصالح الجمركية بالجزائر بالمصالح الجمركية الفرنسية، والعمل على إخضاعها إلى نفس القوانين والنظم الصادرة في فرنسا.
- كان تنظيم إدارة الجمارك يتكون من مديريتين عامتين[4]: مديرية عامة للجمارك بفرنسا وأخرى بالجزائر تعمل تحت وصاية ورقابة المديرية العامة للجمارك بفرنسا.
- المديرية العامة للجمارك بالجزائر مكونة من أربع مديريات جهوية[5] (الجزائر الوسطى، وهران، قسنطينة، والصحراء التي كانت عبارة عن منطقة عسكرية) تسير من طرف مدراء جهويين معينين من قبل المدير العام.

[1] عبد الرحمان رزاقي، **"تجارة الجزائر الخارجية"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 12

[2] نفس المرجع السابق، ص 14

[3] Code des douanes de la république Française, direction nationale des douanes, Paris, 1867, P3.

[4] Ibid P13

[5] Ibid P22

- تتشكل إدارة الجمارك من فئة عملية تقوم بالإجراءات الجمركية ويتم تكوينهم بمدرسة الجمارك بشرشال، وفئة إدارية تتمثل في العاملين في الإدارات المركزية أو الجهوية وتتمثل في أعوان إداريين، أعوان تحقيق، مراقبين ومفتشين، حيث يتم تكوين فئتي المفتشين والمراقبين في المدرسة الفرنسية بنويي.

**المرحلة الثانية: من 1962 إلى 1969:**

تميزت هذه المرحلة بـ:

- كون الجمارك مصلحة من المصالح التابعة للهيئة التنفيذية المؤقتة للحكومة الجزائرية، مكلفة بمراقبة التجارة الخارجية.
- في أفريل 1963 صدور مرسوم رئاسي يتعلق بتنظيم وزارة المالية فتم على إثره إنشاء مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك.
- في 15 ماي 1963 صدور قرار وزاري حدد مهام المديرية المختلطة انبثقت عنها مديريتين هما: المديرية الفرعية للجمارك والمديرية الفرعية للتحويلات الخارجية[1].
- في أكتوبر 1963، تم تطبيق أول تعريفة جمركية جزائرية
- في أفريل 1964، تم احداث آليات مراقبة الصرف.
- في 4 سبتمبر 1964، تم إنشاء المديرية الوطنية للجمارك بموجب المرسوم رقم 64-279، مع الحفاظ على بعض القيود في استقلاليتها من حيث الإدارة والاعتمادات. تشرف هذه المديرية على 62 مصلحة خارجية موزعة على مستوى الولايات. وقد توسعت مهام الجمارك وتنوعت مجالات تدخلها بهدف حماية الاقتصاد وتعزيزه، من خلال القيام بدور المراقبة وتحصيل الجباية الجمركية، بالإضافة إلى دورها كشرطة اقتصادية وصحية وبحرية[2].
- في فيفري 1968 تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية.

[1] Arrêté du 15 Mai 1963 portant l'organisation interne et fixant les attributions de la direction des finances extérieures et des douanes, journal officiel de la République Algérienne du 28 MAI 1963/539

[2] عز الدين معلم، **"منظومة إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة تقليد العالمة التجارية"**، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر 2009، ص 95.

**المرحلة الثالثة: 1970ـ 1978:**

من أهم مميزات هده المرحلة[1]:

- تضاعف دور الجمارك بسبب ظهور أنظمة استيراد نتيجة التأميم التدريجي للتجارة الخارجية وخلق أنشطة اقتصادية مسيرة من طرف شركة وطنية.
- صدور المرسوم رقم 254-71المؤرخ في 18 أكتوبر 1971 الذي دعم دور الجمارك وعزز مسارها بعد أن أعيد تنظيمها إلى أربعة مديريات فرعية:
  - ✓ مديرية الجباية والمنازعات.
  - ✓ مديرية الأنظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة الخارجية والصرف.
  - ✓ مديرية التشريع والإحصائيات.
  - ✓ مديرية تنظيم المصالح.

**المرحلة الرابعة: 1978ـ 1990:**

تميزت هذه المرحلة بـ[2]:

- إعطاء أهمية قصوى لقطاع الجمارك من طرف وزارة المالية
- صدور قانون الجمارك سنة 1979، الذي أصبح يمثل الركيزة والوثيقة التشريعية المرجعية، التي من خلالها تمارس الجمارك مختلف مهامها وأيضا لتشجيع الجمارك على تعزيز دورها أكثر ومسايرة التطور العام للدولة، وبالتالي تسهل عليه تحقيق الأهداف المسطرة له.
- بدأت إدارة الجمارك انطلاقتها الفعلية والحقيقية نحو تحقيق المهام الموكلة إليها وفقًا لقانون الجمارك، وذلك من خلال هيكلة جديدة تم إصدارها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-238 بتاريخ 17 جوان 1982. وقد أسفر هذا المرسوم عن ترقية القطاع الجمركي من مديرية وطنية إلى مديرية عامة، مما منحها استقلالية إدارية، حيث أصبحت تتمتع بسلطات في إدارة الاعتمادات المالية والموظفين.
- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-238 الصادر بتاريخ 17 جوان 1982، يتولى إدارة المديرية العامة للجمارك مدير عام، يعاونه مدير عام مساعد. وتتكون المديرية العامة للجمارك من خمس مديريات مركزية بالإضافة إلى أقسام المراقبة الولائية (نيابة مديرية بالولاية). المديريات الخمس المركزية هي كالتالي:

---

[1] مراد زايد، **"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر 2006، ص ص 265 ـ 266

[2] فراح فريال، **"الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"** – دراسة حالة الجزائر للفترة 2005 ـ 2017، أطروحة دكتوراه، فرع تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2018، ص ص 55 ـ56

- ✓ مديرية الأنظمة الجمركية والجباية.
- ✓ مديرية التنظيم والمنازعات الجمركية.
- ✓ مديرية الدراسات والتخطيط.
- ✓ مديرية الموظفين والتكوين.
- ✓ مديرية تسيير الاعتمادات والوسائل.

- تمثلت مهام الجمارك في تلك الفترة في:
  - ✓ مراقبة نوع البضائع التي كانت موكلة إلى المؤسسات المحتكرة والمسيرة للتجارة الخارجية .
  - ✓ التأكد من مدى تطبيق قواعد الاحتكار من طرف المؤسسات الوطنية. وهي المراقبة الوحيدة التي تتكفل بها المؤسسة الجمركية
  - ✓ إعطاء الاهتمام للأصل عند عملية الجمركة.
- بتاريخ 20أكتوبر 1990، جاء المرسوم التنفيذي رقم 90 ـ 324، المتضمن تنظيم المصالح المركزية للمديرية العامة للجمارك، والذي من خلاله قسمت الإدارة المركزية إلى أربعة مديريات مركزية وهي:
  - ✓ مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
  - ✓ مديرية المنازعات ومكافحة التهريب.
  - ✓ مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي.
  - ✓ مديرية الموظفين والوسائل.

**المرحلة الخامسة: 1991ـ 1995:**

أهم ما جاء في هذه المرحلة مايلي:

- بتاريخ 16 مارس 1991، تم اصدار مرسوم تنفيذي رقم 91 ـ 76، خاص بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك إلى 10 مديريات جهوية و36 مفتشية أقسام.
- في 27 ديسمبر 1993، تم اصدار مرسوم تنفيذي رقم 93 ـ 329، تم بموجبه تنظيم جديد للإدارة العامة للجمارك نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، حيث أصبحت المديرية العامة للجمارك تحتوي على سبع مديريات مركزية وهي[1]:
  - ✓ مديرية التنظيم والتشريع الجمركي والتقنيات الجمركية
  - ✓ مديرية المنازعات

[1] عز الدين معلم، مرجع سبق ذكره، ص99

- ✓ مديرية مكافحة الغش
- ✓ مديرية القيمة والجباية
- ✓ مديرية الموارد البشرية
- ✓ مديرية الوسائل الإمدادية والمالية
- ✓ مديرية الوقاية والأمن.

**المرحلة السادسة: 1995ـ 2003**:

تميزت هذه المرحلة بمايلي:

- تأسيس المركز الوطني للتكوين الجمركي
- في تاريخ 26 أوت 1995، تم إعادة النظر في المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 329 عن طريق إدراج مديريتين جديدتين لتدعيم مهمة الإدارة العامة للجمارك، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 251، ويتعلق الأمر بـ:
  - ✓ مديرية التكوين.
  - ✓ مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات.

وبذلك أصبحت المديرية العامة للجمارك مكونة من:

- ✓ تسع مديريات مركزية.
- ✓ أربع مدراء دراسات.
- ✓ أربع رؤساء مراكز وطنية.
- ✓ إحدى عشر مديرية جهوية.
- تبني نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD في أكتوبر 1995.

**المرحلة السابعة: 2003 ـ 2008**:

أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي:

- في 17 فيفري 2008، تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 63 المتمم والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 251، يهدف هذا المرسوم على إعطاء حرية أكبر لإدارة الجمارك التي أصبحت تحت وصاية وسلطة وزير المالية.

- أصبحت المديرية العامة للجمارك مكونة من[1]:

✓ خمسة مديري دراسات، مكلفون بالاتصال، التعاون والعالقات الدولية، الوقاية والأمن، تنظيم المصالح الجمركية وعصرنتها والملفات الخاصة.

✓ سبعة رؤساء دراسات.

✓ المفتشية العامة ويتم تسييرها وفق نصوص قانونية خاصة.

✓ المديريات المركزية التي يتم استعراضها كالتالي:

❖ مديرية التشريع والتنظيم والمبادلات التجارية.

❖ مديرية الجباية والتحصيل.

❖ مديرية الأنظمة الجمركية.

❖ مديرية الرقابة اللاحقة.

❖ مديرية الاستعلام الجمركي.

❖ مديرية المنازعات، مديرية العلاقات العامة والإعلام.

❖ مديرية الإدارة العامة.

❖ مديرية التكوين، مديرية الوسائل المالية.

❖ مديرية الهياكل القاعدية والتجهيزية.

- يتجلى دور إدارة الجمارك في الوظائف التالية:

✓ المشاركة في دراسة اعداد مشاريع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهتم بالنشاط الجمركي.

✓ المشاركة في المبادرة بالنصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالقانون الجمركي وبإدارة الجمارك ووضعها حيز التنفيذ.

✓ المشاركة في حماية الاقتصاد الوطني بالتشاور مع السلطات المحلية.

✓ تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية في مجال الجباية الجمركية وشبه الجباية المطبقة على المبادلات الدولية والمراقبة الجمركية للصرف وللمحروقات.

✓ ضمان حراسة الإقليم الجمركي.

✓ ضمان إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 63 الصادر في 17 فيفري 2008 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

**المرحلة الثامنة: 2007 ـ 2013:**

أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي:

- إطلاق مشروع عصرنة إدارة الجمارك للفترة 2007 -2013 الذي شمل جميع الهياكل الأساسية للجمارك الجزائرية من ناحية الإدارة الجمركية والسياسة الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية وكذا التسهيلات الجمركية. سنتناوله بشكل أوسع في المبحث الثاني.

**المرحلة التاسعة: 2016 ـ 2019:**

أهم ما ميز هذه الفترة هو الإصلاحات الجمركية من خلال إطلاق المخطط الاستراتيجي 2016 ـ 2019، سوف نتناول هذا المخطط في المبحث الثاني.

**المرحلة العاشرة: 2019 ـ إلى يومنا هذا:**

أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي[1]:

1. احداث إصلاحات لتطوير إدارة الجمارك والعمل الجمركي لتمكين إدارة الجمارك من تأدية أدوار اقتصادية جديدة بخلاف الدور الجبائي التقليدي.
2. استراتيجية تطوير الإدارة والعمل الجمركي التي تخص جوانب متعددة كالبيئة التشريعية والقانونية.
3. تبسيط نظم العمل والإجراءات الجمركية.
4. عصرنة قطاع الجمارك.
5. الانتقال من نظام SIGAD إلى E-DOUANE.
6. الانتقال إلى الشباك الوحيد GUICHET UNIQUE.

وعلى العموم سوف يتم التطرق إلى هذه النقاط بشكل مفصل في المبحث القادم.

[1] بورويس عبد العالي، **"التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري"** ـ حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مارس 2023، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، ص 37

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية ومهامها

### الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

المديرية العامة للجمارك هي جهة تابعة لوزارة المالية، وتُدار من قبل مدير عام (عبد الحفيظ بخوش حالياً) يتم تعيينه بموجب مرسوم تنفيذي بناءً على اقتراح وزير المالية. يتولى المدير العام مسؤولية إدارة وتوجيه المديرية، بالإضافة إلى تنسيق العمل بين مختلف مصالحها. كما يمثل المديرية ويوقع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمجال الجمركي، ويساعد في تنفيذ مهام المدراء.

تم تحديد الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-17 الصادر في 20 فبراير 2017، ولم يطرأ عليه أي تغييرات حتى الآن (جانفي 2024).

وفقا لهذا المرسوم فإن قمة الهيكل التنظيمي للجمارك تتكون من[1]:

- ✓ المدير العام للجمارك.
- ✓ مديرين اثنين للدراسات، يليهما ستة رؤساء دراسات فرعيين.
- ✓ المفتشية العامة لمصالح الجمارك، ويسيرها نص تنظيمي خاص.

يليها في الهيكل التنظيمي المديريات التالية:

- ✓ **المديريات المركزية:** مكونة من عشرة مديريات:

1. **مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية:** تتولى هذه الهيئة مسؤولية وضع القوانين وتنظيم تطبيقها بشكل فعال، بالإضافة إلى مراقبة المبادلات التجارية الخارجية وتيسير الإجراءات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا مستوردين أو مصدرين. وتتكون الهيئة من ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم، المديرية الفرعية للإجراءات والتسهيل، والمديرية الفرعية للأنظمة الجمركية.
2. **مديرية الجباية وأسس الضريبة:** تتمثل مهامها في المساهمة في صياغة النصوص التشريعية المتعلقة بالجباية والامتيازات الضريبية، وليس في فرض الضرائب، بالإضافة إلى المشاركة في وضع السياسة التعريفية. وتتكون من مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للجباية والمديرية الفرعية للأسس الضريبية.
3. **مديرية الاستعلام وتسيير المخاطر:** تتمثل مهامها في البحث وجمع المعلومات حول عمليات الغش والمنتجات المقلدة، بالإضافة إلى العمل على إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بالغش التجاري والاتجار غير

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها.

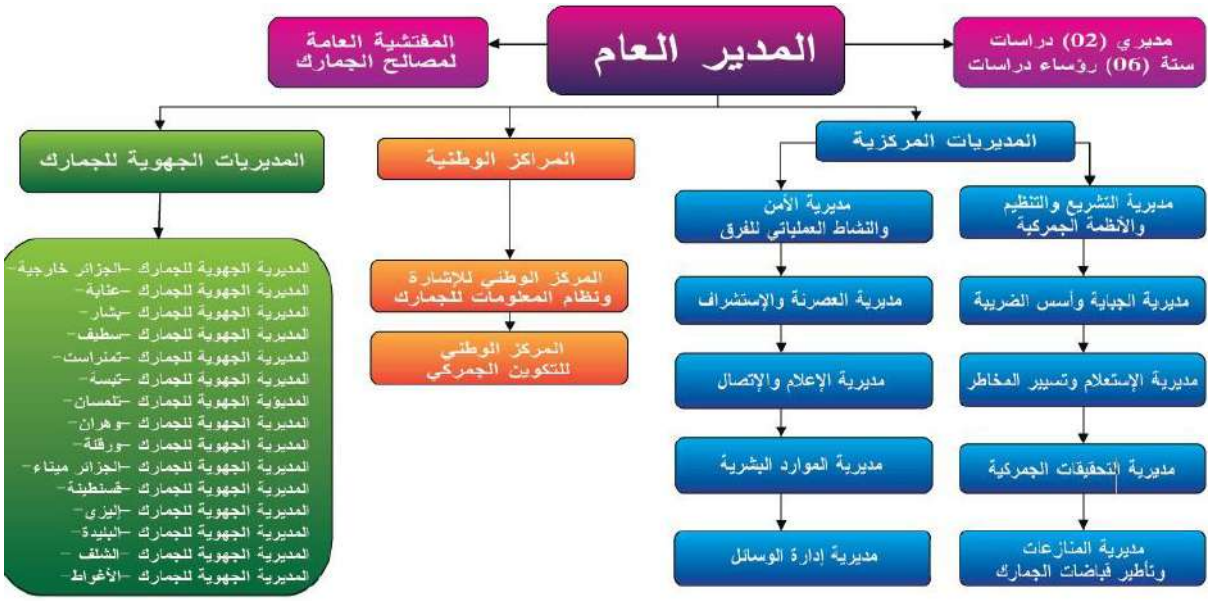
المشروع. وتتضمن هيكلها الإداري مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للاستعلام الجمركي، والمديرية الفرعية لإدارة المخاطر.

4. **مديرية التحقيقات الجمركية:** تتمثل مهامها في المساهمة في صياغة النصوص التشريعية وطرح النصوص التنظيمية المتعلقة بالتحقيقات الجمركية ومراقبة العمليات التجارية ومكافحة الغش. كما تقوم بإجراء التحقيقات بالتعاون مع الجهات المعنية. ويتضمن هيكلها ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية للتحريات، المديرية الفرعية للرقابة اللاحقة، والمديرية الفرعية لمكافحة الغش.
5. **مديرية المنازعات وتأطير قابضات الجمارك:** تتمثل مهامها في المساهمة في صياغة النصوص التشريعية وطرح النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنازعات والمصالحة الجمركية، بالإضافة إلى نشاطات قابضات الجمارك. وتتكون من ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية لقضايا المنازعات، المديرية الفرعية لدراسة الاجتهاد القضائي، والمديرية الفرعية لتأطير قابضات الجمارك.
6. **مديرية الأمن والنشاط العملياتي للفرق:** تتمثل مهمتها في المساهمة في صياغة النصوص التشريعية وطرح المبادرات المتعلقة بالنصوص التنظيمية الخاصة بالأمن والتدخل العملياتي، بالإضافة إلى ضمان الوقاية وأمن الأفراد. كما تتولى توجيه أنشطة الفرق في مراكز حراسة الجمارك. وتتكون من مديريتين فرعيتين: المديرية الفرعية للوقاية والأمن، والمديرية الفرعية للنشاط العملياتي للفرق.
7. **مديرية العصرنة والاستشراف:** تتمثل مهامها في تقديم مقترحات لنصوص تنظيمية، بالإضافة إلى وضع نظام للتنظيم والتخطيط والعمل على تطويره. وتتضمن ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية للتخطيط والتنظيم والمناهج، المديرية الفرعية للدراسات الاستشرافية، والمديرية الفرعية للدراسات الإحصائية.
8. **مديرية الإعلام والاتصال:** تتمثل مهامها في تقديم مقترحات لنصوص تنظيمية تتعلق بالإعلام والاتصال، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية للإعلام الداخلي والخارجي للجمارك. وتتكون من ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية للإعلام والعلاقات العامة، المديرية الفرعية للاتصال، والمديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف.
9. **مديرية الموارد البشرية:** تتمثل مهامها في تقديم مقترحات لنصوص تنظيمية تتعلق بإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجية الخاصة بالمديرية العامة للجمارك في هذا المجال. وتتكون من أربع مديريات فرعية: المديرية الفرعية للمستخدمين، المديرية الفرعية للتكوين، المديرية الفرعية لتثمين الكفاءات، والمديرية الفرعية للنشاطات الاجتماعية.

10. **مديرية إدارة الوسائل:** تتمثل مهامها في تقديم الاقتراحات للنصوص التنظيمية المتعلقة بإدارة الوسائل المادية بجميع أنواعها والعقارات المخصصة لإدارة الجمارك، بالإضافة إلى ضمان تلبية كافة الاحتياجات المادية لمصالح إدارة الجمارك. وتتكون من أربع مديريات فرعية: المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، المديرية الفرعية للهياكل الأساسية والصفات، المديرية الفرعية للتجهيزات الخاصة، والمديرية الفرعية للوسائل المادية.

- ✓ **المراكز الوطنية:** مكونة من:
  1. المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك
  2. المركز الوطني للتكوين الجمركي
- ✓ **المديريات الجهوية للجمارك:** مكونة من:
  1. المديرية الجهوية للجمارك الجزائر خارجية
  2. المديرية الجهوية للجمارك عنابة
  3. المديرية الجهوية للجمارك بشار
  4. المديرية الجهوية للجمارك سطيف
  5. المديرية الجهوية للجمارك تمنراست
  6. المديرية الجهوية للجمارك تبسة
  7. المديرية الجهوية للجمارك تلمسان
  8. المديرية الجهوية للجمارك وهران
  9. المديرية الجهوية للجمارك ورقلة
  10. المديرية الجهوية للجمارك الجزائر ميناء
  11. المديرية الجهوية للجمارك قسنطينة
  12. المديرية الجهوية للجمارك إليزي
  13. المديرية الجهوية للجمارك البليدة
  14. المديرية الجهوية للجمارك الشلف
  15. المديرية الجهوية للجمارك الأغواط.

**الشكل 03 ـ 01**: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك




**المصدر**: المديرية العامة للجمارك https://douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع2023/07/25

**الفرع الثاني: مهام إدارة الجمارك الجزائرية**

تحدد المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية بشكل مفصل مهام الجمارك. كما تُعهد نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى لإدارة الجمارك بمسؤوليات تطبيق الأحكام المتعلقة بالرقابة على الحدود، وخاصة تلك المتعلقة بقطاعات التجارة والمالية والدفاع الوطني والزراعة والصناعة والصحة والنقل والسياحة والإعلام والثقافة. وقد أدى تطور التجارة الدولية وفتح الحدود إلى تكليف الجمارك بمسؤوليات حماية الصحة العامة والآداب العامة والأمن العام وحقوق الملكية الصناعية والتجارية والفكرية[1].

**1. المهام الاقتصادية للجمارك**

- ✓ تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- ✓ تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة والغش والبحث عنها وقمعها؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض؛
- ✓ المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ المشاركة في وضع وتنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني وتشجيعه؛

[1] المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري

- ✓ مساعدة الشركات الاقتصادية ومرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك والتسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي؛
- ✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية والداخلية للبلاد (مهمة المساعدة في اتخاذ القرارات)
- ✓ مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية وتجارية؛
- ✓ تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد والتصدير وكذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان (مهمة الحماية)؛
- ✓ تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني وحمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة[1].

**2. المهام الجبائية للجمارك**

- ✓ تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها؛
- ✓ تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة إتاوات تقديم الخدمات وإتاوات استخدام نظام الإعلام الآلي والتسيير الآلي للمعطيات(SIGAD) ؛
- ✓ متابعة الامتيازات الجبائية ومراقبتها؛
- ✓ متابعة إنتاج المحروقات وتسويقها ومراقبة إنتاجها؛
- ✓ تحصيل العقوبات (الغرامات والمصادرات) المنجرّة عن خرق القوانين والأنظمة التي تتكلف الجمارك بتطبيقها؛
- ✓ الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسيّر لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات؛
- ✓ الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي وفي المناطق الموضوعة تحت الحراسة الجمركية؛
- ✓ الحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود أو فيما تعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المصرح بها عند الاستيراد أو التصدير؛
- ✓ مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع ونوعها وقيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق والرسوم؛
- ✓ تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة)[2]؛

[1] الجمارك، المهام الاقتصادية، متاح على الموقع الرسمي للجمارك: المديرية العامة للجمارك(douane.gov.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/07/25

[2] الجمارك، المهام الجبائية، متاح على الموقع الرسمي للجمارك: المديرية العامة للجمارك(douane.gov.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/07/25

### 3. مهام الحماية للجمارك

- ✓ محاربة الاتّجار غير الشرعي بالمخدرات ومكافحة التهريب وتبييض الأموال وبصفة عامة محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛
- ✓ المشاركة في الحفاظ على الأمن والنظام العموميين (السلاح والمتفجرات والمواد الكيميائية والمواد الخطيرة)؛
- ✓ المشاركة في الحفاظ على الآداب العامة (الكتابات والوسائل الأخرى المنافية للآداب العامة)؛
- ✓ المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة؛
- ✓ الحرص على أمن الأشخاص وممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة والتي تشكل خطرا على الصحة والمحيط؛
- ✓ الحرص على حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض؛
- ✓ الحرص على حماية الإرث الطبيعي والتاريخي والفني والثقافي والآثار (مثل المنحوتات والنقوش والرسوم الصخرية وورود الصحراء والخشب المتحجر ومواد ما قبل التاريخ والأعمال الفنية ... إلخ)
- ✓ حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع والعلامات التجارية ضد التقليد وكذا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية[1].

### 4. مهمة مساعدة اتخاذ القرار

- ✓ الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصائيات التجارة الخارجية من اجل تسهيل اخذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين
- ✓ بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية في إطار التحضير للقوانين المالية أو حول أثر إجراء ما أو قرار ما سوف يؤخذ[2].

[1] الجمارك، المهام الحمائية، متاح على الموقع الرسمي للجمارك: المديرية العامة للجمارك(douane.gov.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/07/25

[2] الجمارك، مهام المساعدة في اتخاذ القرار، متاح على الموقع الرسمي للجمارك: المديرية العامة للجمارك(douane.gov.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/07/25

## المطلب الثالث: الأدوات الأساسية لإدارة الجمارك الجزائرية

حتى يتسنى لإدارة الجمارك تنفيذ أدوارها على أكمل وجه استوجب عليها استعمال أدوات تقليدية تطورت مع التكنولوجيا الحديثة لتصبح أكثر فعالية مما كانت عليه. تتمثل هذه الوسائل:

### 1. الوسائل القانونية:

قصد قيام إدارة الجمارك بمهامها في إطار شرعي وقانوني وضع المشرع الجزائري أدوات قانونية تتمثل:

#### أ. قانون الجمارك:

صدر في 21 يوليو 1979 بموجب القانون 79-07، وهو مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم جميع جوانب الوظيفة الجمركية. يُعتبر هذا القانون الأول من نوعه الذي ينظم الجمارك، ويشكل أحد الأسس الرئيسية للتشريع الجمركي، حيث يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي. كما يُعتبر مرجعًا هامًا تستند إليه إدارة الجمارك في تطبيق أحكامها، ويُطبق في جميع أنحاء الإقليم الجمركي، حيث تتضمن مواده:

- بتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير
- تنظيم العلاقات التجارية مع الخارج
- مراقبة الأنشطة في الموانئ
- المتابعة القضائية للجرائم المرتكبة
- مراقبة الحدود
- حماية الحيوانات والنباتات وصيانة التراث الفني والثقافي[1].

يتميز قانون الجمارك بقدرته على التعديل بسهولة، حيث يمكن أن يتعرض للتغيير حتى في مادة واحدة أو جزء منها، وذلك من خلال صدور قانون المالية السنوي. وهذا يعكس ارتباطه الوثيق بالقضايا الاقتصادية والمالية.
يُعتبر قانون الجمارك قانونًا صارمًا نظرًا لوظيفته الأساسية في حماية الاقتصاد الوطني ومصالح الخزينة العامة. تسعى إدارة الجمارك إلى تمويل هذه الخزينة من عائدات المعاملات الجمركية، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. وبالتالي، يُعتبر قانون الجمارك قانونًا جبائيًا بامتياز، حيث يقوم بتحصيل الجباية لصالح الخزينة العامة من خلال فرض رسوم على المعاملات القانونية، بالإضافة إلى فرض رسوم أخرى تُعتبر جزاءات مالية على المعاملات غير القانونية.

[1] مراد زايد، **"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"**، مرجع سبق ذكره ص 277

يتميز قانون الجمارك بارتباطه الوثيق بسيادة الدولة وسلطتها، ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال سياستها الخارجية. فهو يؤدي وظائف متعددة ومتنوعة تجعله أداة فعالة في تعزيز التبادل التجاري الدولي، دون أن يتخلى عن مهمته التقليدية في ضمان الحماية الاقتصادية، التي تُعتبر أحد الأسس الرئيسية لوجوده.

يتميز قانون الجمارك بخصوصيته في استخدام مصطلحات قانونية وتقنية فريدة لا توجد في أي قانون آخر. إن ما يضفي طابع الأصالة على هذا القانون هو مجموعة المفاهيم والمصطلحات الخاصة به. عند النظر إلى الجانب الضريبي، نجد مصطلحات تتعلق بنوع البضاعة ومنشأها والقيمة الجمركية، بينما من الناحية الاقتصادية، تشمل مفاهيم مثل العبور الجمركي والتصدير المؤقت، بالإضافة إلى أنظمة جمركية اقتصادية أخرى لا يمكن فهمها خارج إطار هذا القانون.

بالإضافة إلى الطابع التقني والخاص لقانون الجمارك، وكذلك طابعه الاقتصادي، فإن اعتباره قانونًا إلزاميًا وصارمًا يستدعي فرض عقوبات جزائية على المخالفين. يتضمن قانون الجمارك نصوصًا تتعلق بالمنازعات الجمركية الجزائية، والتي تتميز بخصائص تجعل منه قانونًا فريدًا يختلف عن قواعد قانون العقوبات العام. هذه الخصائص تشير إلى الطبيعة الاستثنائية للجرائم الجمركية التي ينظمها هذا القانون[1].

### ب. التشريع الجمركي:

استنادًا إلى المادة 03 من قانون الجمارك، يُعرَّف التشريع الجمركي بأنه مجموعة الأنظمة والقوانين التي تُطبق عند عمليات التصدير والاستيراد. كما يشمل أيضًا تداول وعبور البضائع ورؤوس الأموال ووسائل الدفع، سواء كان ذلك في سياق تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية أو ردها في بعض الحالات. ويتضمن أيضًا تطبيق إجراءات الحظر والقيود الأخرى، بالإضافة إلى مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بالصرف، وكذلك الأحكام الخاصة بمكافحة التهريب ومكافحة الغش التجاري والجبائي[2].

يشمل ذلك جميع القوانين واللوائح التي تتولى إدارة الجمارك تنفيذها فيما يخص استيراد وتصدير وتداول وعبور وتخزين ونقل البضائع. ويتضمن ذلك أيضًا الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتدابير الحظر والتقييد والمراقبة، بالإضافة إلى التدابير المرتبطة بمكافحة تبييض الأموال[3].

### ج. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

تحتل المعاهدات والاتفاقيات مكانة بارزة في قمة التشريع الجمركي، حيث تمثل دعماً قوياً لتيسير التجارة الخارجية للدولة في إطار التعاون التجاري والتعريفات الدولية. تُعتبر هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُبرمها الدولة مع الدول الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية من الركائز الأساسية للوسائل القانونية في إدارة الجمارك، إذ تهدف إلى تنظيم العلاقات التجارية الدولية، وتؤكد بشكل أساسي على مبدأ المساواة في المعاملة[4].

---

[1] محاضرة في مقياس قانون الجمارك، جامعة عمار تليجي، متاح على موقع Course:قانون الجمارك(lagh-univ.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/07/31

[2] المادة 03 من قانون الجمارك 1998

[3] المادة 2 من قانون مكافحة التهريب الأمر 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المعدّل والمتمم.

[4] فراح فريال، "**الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، مرجع سبق ذكره ص 63

من بين الاتفاقيات الدولية التي تعتمدها الإدارة الجمركية، نجد المعاهدات المتعددة الأطراف التي تُعقد بين الدول بهدف تحقيق أكبر قدر من التسهيلات الجمركية وتعزيز الانفتاح الاقتصادي في إطار النظام الدولي الجديد. ومن أبرز هذه الاتفاقيات تلك التي تم التوصل إليها في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، مثل الاتفاقية الدولية لتعيين وترميز البضائع، واتفاقية كيوطو التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل الأنظمة الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، توجد المعاهدات التجارية التي تتعلق بالتبادلات التجارية بين بلدين، مثل الجزائر والأردن، والتي تتناول استيراد وتصدير السلع المتبادلة بينهما. وأخيرًا، تشمل هذه الاتفاقيات اتفاقيات التعاون الإداري المتبادل لمكافحة المخالفات الجمركية والبحث عنها، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تُعزز التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية.

### ح. قوانين المالية:

يُعتبر قانون المالية وثيقة شاملة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، وكذلك المداخيل المتنوعة خلال السنة المالية لصالح الدولة، وفقًا للقوانين والنصوص التنظيمية السارية. يُصدر هذا القانون مرة واحدة في بداية أو خلال السنة المالية، ويتعين على إدارة الجمارك الالتزام بكل التغييرات التي تطرأ على قانون المالية. يتضمن هذا القانون مجموعة من النصوص التشريعية التي قد تكون معدلة أو مكملة أو ملغاة أو جديدة، وذلك لبعض المواد والنصوص الجمركية، بما يتماشى مع متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة بشكل عام وما يتعلق بتسيير التجارة الخارجية بشكل خاص. كما يُساعد هذا القانون مصالح الجمارك في أداء مهامها بكفاءة عالية.

## 2. الوسائل البشرية:

بدأ الجهاز الجمركي في مرحلته الأولى بعدد إجمالي لا يتجاوز 2000 جمركي، معظمهم كانوا أميين ومن أعضاء جيش التحرير. وفي عام 1963، قرر المسؤولون تشكيل دفعات لتطوير المستوى وتلبية الاحتياجات. واستمر القطاع في العمل على توسيع قاعدته البشرية وتدريب موظفيه في مختلف المدارس، سواء على المستوى الوطني من خلال وزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني، أو على المستوى الدولي في المدرسة الوطنية للجمارك الفرنسية في نويي. وفي عام 1984، تمكنت إدارة الجمارك من إنشاء مدرسة خاصة لتدريب موظفي الجمارك في تمنراست، تلتها مدرسة أخرى في عنابة، لكن ذلك لم يكن كافياً. وبعد ذلك، نجحت في إنشاء مدرسة وطنية للجمارك في القليعة، إلا أنها لم تستمر طويلاً تحت إدارة الجمارك وانتقلت إلى وزارة المالية.

تتطلب النتائج المتوقعة من الوظيفة الجمركية في مختلف المجالات الاقتصادية والنقدية والصحية من الدولة اختيار كفاءات ذات مستوى تعليمي عالٍ، مما يسهل عليها تطبيق التشريعات الجمركية والقوانين التعريفية الحديثة التي تنظم المعاملات

التجارية الدولية، سواء في عمليات الاستيراد أو التصدير. ولا تزال الجزائر حتى اليوم تسعى لإنشاء مدارس متخصصة تتناسب مع طبيعة الوظائف الموكلة لمختلف الأسلاك الجمركية، بدءًا من أعوان الجمارك وصولًا إلى المفتشين العمداء. سنة 2023 أصبحت إدارة الجمارك تمتلك سبع (07) مدارس للتكوين تابعة للمركز الوطني للتكوين الجمركي.

✓ **مدرسة ضباط الجمارك لعنابة:**

تضمن التكوين المبدئي في رتبة ضابط رقابة، وتحسين المستوى لمستخدمي إدارة الجمارك .قدرة الاستيعاب: 200 طالب.

✓ **مدرسة أعوان الجمارك بباتنة:**

تضمن التكوين المبدئي في رتبة عون رقابة. وتحسين المستوى لأعوان الرقابة. قدرة الاستيعاب: 450 طالب

✓ **مدرسة ضباط الجمارك لورقلة – مخادمة:**

تضمن التكوين المبدئي المتخصص في رتبة ضابط رقابة للجمارك. قدرة الاستيعاب: 150 طالب.

✓ **مدرسة ضباط الجمارك لورقلة – عين البيضاء:**

تضمن التكوين المبدئي المتخصص للمستقدمين الجدد في رتبة ضابط فرقة وضمان تحسين مستوى الجمركيين لا سيما أولئك التابعين لسلك الفرق. قدرة الاستيعاب: 450 طالب.

✓ **مدرسة الجزائر العاصمة:**

تضمن التحسين الدوري لمستوى مستخدمي الجمارك التابعين لمنطقة الجزائر العاصمة. قدرة الاستيعاب: 60 طالب

✓ **مدرسة مكافحة التهريب لتلمسان – أولاد ميمون:**

مهمة المدرسة ضمان احترافية الجمركيين في مجال مكافحة التهريب (السجائر، البنزين، المخدرات، ...). قدرة الاستيعاب: 200 طالب .

✓ **المدرسة العليا للجمارك بوهران:**

مهمة المدرسة تحسين مستوى موظفي الجمارك في مجال مراقبة التجارة الخارجية، وضمان التكوين المبدئي المتخصص لطاقم التأطير. قدرة الاستيعاب: 300 طالب [1].

[1] مدارس الجمارك، متاح على الموقع الرسمي للجمارك: المديرية العامة للجمارك(douane.gov.dz) ، تاريخ الزيارة 2023/08/02.

### 3. الوسائل المادية:

لكي تتمكن إدارة الجمارك من أداء مهامها بكفاءة، يجب أن تتوفر لديها الوسائل المادية والتجهيزات اللازمة، وذلك من خلال تخصيص اعتمادات مالية كافية تتيح لها الحصول عليها.

في بداياتها، كانت الإمكانيات المتاحة للجهاز الجمركي محدودة للغاية، حيث كانت وسائل النقل والاتصال والمواصلات، بالإضافة إلى مراكز المراقبة ومكاتب الجمركة ومواقع التخزين، قليلة جدًا، وغالبًا ما كانت غير صالحة للاستخدام بسبب قدمها. هذا الأمر جعل من الصعب على الجمارك مراقبة الإقليم الجمركي وأداء الوظائف الجمركية الأخرى بشكل فعال.

نظرًا لهذا النقص الكبير في المرافق المادية، اتخذ المسؤولون إجراءات عاجلة لتوفير الوسائل الضرورية التي تتيح للجمارك أداء مهامها دون أي نقص. وقد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

- تم توفير حظيرة كاملة لسيارات التدخل الخاصة بعمليات الملاحقة ومراقبة الطرق.
- تم توفير حضيرة بحرية مكونة من ستة زوارق للمراقبة البحرية بالتنسيق مع المصالح الوطنية التابعة للجيش الوطني الشعبي.
- توفير بعض وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية جزء من المجال الجمركي من تلكس وفاكس لضمان فعالية التنسيق بين مختلف مصالح الجمارك بسهولة، مع تمرير المعلومات السرية بأقصى سرعة.
- سنة 1983، تم ادخال جزئيا أجهزة الاعلام الآلي وذلك بهدف تمكين مصالح الجمارك من الاستفادة من التقنيات الحديثة وضمان فعالية أكثر في العمل.
- الانطلاق الحقيقي في استعمال الاعلام الآلي في التسيير الجمركي سنة 1986، مع العلم أنها كانت جزئية فقد تم استخدامها فقط في التصريحات الجمركية وعلى مستوى مصلحتين فقط هما مصلحة الجمارك لولاية الجزائر الميناء والمطار.
- الشروع في إعادة ترميم مقرات الجمارك القديمة وتوسيعها.
- بناء مقرات جديدة لغرض التوسع قدر الإمكان وتقريب خدماتها للمتعاملين معها من أشخاص طبيعيين ومعنويين في القطاع العام والخاص، المحلي والأجنبي.

تتطلب الحاجة إلى وجود مصالح الجمارك في جميع أنحاء الإقليم الجمركي، دون استثناء، توزيعًا عقلانيًا وموضوعيًا للموارد المادية المتاحة لهذا القطاع في مختلف مناطق البلاد، وخاصة في المناطق الصحراوية والحدودية. يأتي ذلك نظرًا لشساعة

الشريط الحدودي وصعوبة المسالك فيه، بالإضافة إلى قسوة الطبيعة وكثرة طرق التهريب. لذا، من الضروري توفير الوسائل والأدوات المناسبة والدائمة لتمكين مصالح الجمارك من أداء مهامها بكفاءة في هذه المناطق[1].

## المبحث الثاني: اصلاح المنظومة الجمركية الجزائرية

تطرقنا في المبحث الأول إلى مراحل تطور إدارة الجمارك الجزائرية وكيف تطورت معها أدواتها ومهامها، وكذا كيفية استخدام النظام الجمركي الجزائري لمجموعة من الوسائل الفنية لتحقيق أهدافه.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإصلاحات الجذرية التي شهدها النظام الجمركي ولايزال يشهدها إلى يومنا هذا لمواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي، وذلك بالاعتماد على استراتيجيات جديدة لتقوية المهمة الجمركية وهذا بفضل تدابير متطورة في مجال التسيير المتعلقة بتطوير المورد البشري والتوظيف الأمثل لوسائل التكنولوجيا الحديثة داخل المنظومة الجمركية.

### المطلب الأول: العناصر الأساسية لتطوير العمل الجمركي

يعتبر العمل الجمركي شريان الحياة للتجارة الداخلية والخارجية ووسيلة مهمة تساعد القطاع الخاص على سرعة تدفق السلع والاستجابة لحاجة السوق في الوقت المناسب.

إن متطلبات التحديث والإصلاح توجب على الإدارات الجمركية إدراك أهمية العناصر الرئيسية لتطوير العمل الجمركي. لذلك عليها الاهتمام بتطوير العناصر الرئيسية التالية:

1. إرساء إطار تشريعي مناسب يستجيب لتطور السياسات الاقتصادية؛
2. مراقبة الأنظمة الجمركية الاقتصادية؛
3. اعتماد إجراءات جمركية مبسطة من خلال تبسيط قواعد التقييم الجمركي للبضائع؛
4. تبسيط إجراءات العبور الدولي؛
5. تبسيط قواعد المنشأ؛
6. التقدير الجمركي للبضائع؛
7. تطوير النزاهة الجمركية في أداء الخدمات الجمركية؛

[1] مراد زايد، **"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"**، مرجع سبق ذكره ص ص 282 ـ 283

8. الاهتمام بتدريب وتأهيل موظفي الجمارك؛
9. تطبيق أدوات إدارة المخاطر؛
10. الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
11. زيادة درجة التعاون مع الجهات غير الجمركية المهتمة بإدارة الحدود.

**1. إرساء إطار تشريعي مناسب يستجيب لتطور السياسات الاقتصادية:**

يعتمد تطوير العمل الجمركي على توافر سياسات واضحة ومحددة، تسمح بوضع إطار تشريعي مناسب لتحديث القوانين والإجراءات والتعليمات المرتبطة بها بما يتوافق مع أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة المتعلقة بالتبسيط. وتنسيق الإجراءات الجمركية المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية WCO.

إن تأخير عمليات التخليص الجمركي، وتوفير فرص حقيقية للتدخلات الفاسدة، ناجم عن الإجراءات الجمركية المعقدة أو المكررة. لذا، لا بد من تحديث القوانين الجمركية، بما يضمن انسجامها مع الالتزامات الدولية، والتأكيد على أهمية الشفافية والقدرة على التنبؤ بالمستقبل بناءً على توفير البيانات والمعلومات الجمركية المناسبة[1].

**2. مراقبة الأنظمة الجمركية الاقتصادية:**

يهدف إعفاء الواردات المخصصة لتصنيع السلع الموجهة للتصدير من الضرائب والرسوم الجمركية إلى تمكين الصادرات الوطنية من المنافسة في الأسواق العالمية.

تعاني الدول المتخلفة من عدم استيفاء شروط وضوابط مراقبة أنظمة الإعفاء الجمركي، مثل:

- آلية التحقق من صحة طلبات المتعاملين الاقتصاديين والرد عليها.
- آلية لتتبع المسار الفعلي الذي سلكته السلع المستفيدة من الإعفاءات (أي أنها أصبحت فعلياً جزءاً من السلع الموجهة للتصدير ولم تدخل السوق الاستهلاكية)
- آلية التحديد الصحيح للإطار الزمني الذي يتم خلاله منح هذه الإعفاءات.

[1] عبد العالي بورويس، **"تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2014، ص 259.

ويستغل المتعاملون الاقتصاديون هذه الثغرات للتحايل على إدارة الجمارك وبالتالي إهدار الموارد المالية للدولة. تعتبر الإيرادات الجمركية في الدول المتخلفة من أهم إيرادات الدولة على عكس الدول المتقدمة. ولذلك نجدهم يظلون حريصين على تحصيل الضرائب والرسوم بدلاً من التركيز على الأنظمة الجمركية الأخرى[1].

### 3. اعتماد إجراءات جمركية مبسطة من خلال تبسيط قواعد التقييم الجمركي للبضائع:

تتم جميع المعاملات الجمركية في بيئة مليئة بالمخاطر والتلاعب والخداع. ولذلك يجب على إدارات الجمارك تحقيق الأهداف المسطرة دون تأخير في إجراءات التخليص الجمركي من خلال اعتماد نظام تكنولوجي حديث يسمح بتبادل المعلومات والبيانات بشكل أفضل وأسرع، وبالتالي تعزيز دورها في حماية البلاد من هذه المخاطر.

تعتقد الدول المتخلفة أن إبقاء البضائع تحت الرقابة الجمركية حتى الانتهاء من إجراءات التخليص الجمركي هو ضمان لتحصيل كافة الضرائب والرسوم على البضائع المستوردة. لكن هذا التفكير خاطئ، إذ أن تطوير العمل الجمركي يتطلب توفير آليات تمكن إدارة الجمارك من تحصيل الضرائب والرسوم دون احتجاز البضائع، وذلك بالاكتفاء بالتصريح المبسط عن السلع المستوردة، مما يسرع ويسهل عملية الإفراج عن البضائع[2].

### 4. تبسيط إجراءات العبور الدولي:

تعتبر إجراءات العبور الدولي من أهم العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية بين الدول الضعيفة مما يؤدي إلى عرقلة نقل البضائع. وللتغلب على ذلك يجب عليهم اللجوء إلى إلغاء الضرائب والرسوم في بلد العبور بما يتوافق مع مبدأ فرض الضريبة في البلد الذي ستوضع فيه البضاعة للاستهلاك. .

ولكي تتم هذه الإجراءات بشكل سلس وسليم، لا بد من وضع أحكام أساسية لضبط إجراءات العبور وضمان خروج البضائع من دولة العبور بشكل فعال.

### 5. تبسيط قواعد المنشأ:

أدت التطورات الأخيرة في التكنولوجيا وانخفاض تكاليف النقل الدولي إلى فصل سلاسل الإنتاج وتوزيع مكونات إنتاج السلعة الواحدة بين العديد من البلدان، مما يجعل من الصعب تحديد منشأ البضائع والسلع. لذلك تولي إدارات الجمارك

[1] عبد العالي بورويس، **"تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري"**، مرجع سبق ذكره ص 240.

[2] محمود حامد عبد الرزاق، **"اقتصاديات الجمارك النظرية والممارسة"**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر2006، ص96

أهمية كبيرة للتأكد من منشأ البضائع، حيث تحدد كل دولة الجهات الرقابية التي لها الحق في منح شهادة منشأ البضاعة وتحديد مواصفاتها ونسبة المكونات المحلية إلى الأجنبية في كل منها.

في ظل انتشار اتفاقيات التجارة الحرة في العالم وزيادة المزايا التفضيلية التي تفرضها بين الدول، تهدف الدول التي تتمتع بمزايا تفضيلية إلى تحديد قواعد المنشأ للسلع المنتجة فيها، مما يزيد العبء على دوائر الجمارك في العالم. فتخليص البضائع المتمتعة بمعاملات تفضيلية أكثر تعقيداً من تخليص البضائع التي لا تتمتع بأية معاملات تفضيلية، مما يؤدي إلى زيادة تعقيد إجراءات التخليص الحدودي وبالتالي عرقلة تدفق التجارة الدولية.

## 6. التقدير الجمركي للبضائع:

تعتبر قيمة البضائع جزءاً لا يتجزأ من إجراءات التخليص الجمركي نظراً لارتباطها المباشر بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها. ولذلك تعتبر القيمة الجمركية من أهم النقاط التي يعتمد عليها تطوير الإدارات الجمركية.

تحديد القيمة الجمركية يعتمد على الخبرة الشخصية للموظف، أو على السعر المعتمد لدى تجار نفس السلعة في الأسواق المحلية، أو على موظف آخر لديه خبرة أكبر في موضوع القيمة الجمركية [1].

تواجه مسألة التقييم الجمركي صعوبات في العديد من الدول، حيث إن التلاعب بالفواتير أمر شائع. وتميل الدول الضعيفة أيضًا إلى التجارة في القطاع غير الرسمي أو التجارة في السلع المستعملة، وتكون قدراتها التجهيزية ضعيفة، مما يجعلها عرضة للاحتيال في القيمة الجمركية وبالتالي تشكل عقبة أمام إدارات الجمارك. ولذلك أصبح لزاماً على إدارات الجمارك أن تبني تقييمها على اتفاقية التقييم الجمركي في إطار منظمة التجارة العالمية Agreement on Customs Valuation ACV، تنص هذه الاتفاقية على أن القيمة الجمركية هي الثمن المدفوع أو الذي سيتم دفعه فعلياً على البضاعة التي يتم تقييمها.

وترى الدول المتخلفة أن تنفيذ هذه الاتفاقية يحمل مخاطر مباشرة على مواردها الجمركية، مما دفعها إلى الامتناع عن تنفيذها.

وبشكل عام فإن تطوير أنظمة القيمة الجمركية يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية[2]:

[1] غسان نصر الله، الجمارك، "**ندوة حول كفاءة التجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص 50.

[2] لوك دو وولف، خوسيه ب.سوكول، "**دليل تحديث الجمارك**"، ترجمة مروان غرايبة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2006، ص 27

- تبسيط الإجراءات الجمركية.
- تحديث إدارة المخاطر لتحسين الامتثال الجمركي.
- استخدام عمليات المراقبة اللاحقة.
- تطوير قدرات الاستخبارات التجارية للجمارك.
- زيادة الالتزام الطوعي لدى المتعاملين مع القطاع الجمركي من خلال اعتماد نظام مناسب من الحوافز والعقوبات المناسبة.
- توفير التشريعات المناسبة ووضع قواعد للتحكم في القيمة الجمركية لعمليات التفتيش الاختيارية وتحليل المخاطر.
- اعتماد الدورات التدريبية لمتخصصين في مجال القيمة للموظفين.

إن اللجوء إلى خدمات شركات التفتيش قبل الشحن (PSI: Preshipment Inspection) والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها لإدارة الجمارك لعمليات تقدير القيمة الجمركية، خاصة في بداية الإصلاح الجمركي، يتطلب اليقظة عند استخدام هذه الخدمات، بهدف زيادة الفوائد من استخدامها وأن تكون أكثر أماناً ونفعاً.

## 7. تطوير النزاهة الجمركية في أداء الخدمات الجمركية:

يعد الفساد داخل الجمارك مشكلة متنامية لأنه يقلل من قدرة الجمارك على القيام بمهامها بشكل صحيح. ولذلك فإن النزاهة الجمركية في أداء الخدمات تشكل أحد الأهداف الأساسية لبرامج التطوير الجمركي.

وفيما يلي بعض الأسباب التي تجعل إدارة الجمارك عرضة للفساد [1]:

- التدخل الكبير للإدارات الحكومية في قطاع الجمارك.
- ضعف التنسيق والتواصل داخل القطاع
- فشل إدارة الجمارك في فرض نظام الانضباط الجيد
- يتمتع مجموعة من الموظفين بصلاحيات واسعة تؤثر بشكل مباشر على مقدار الضرائب التي يجب أن يدفعها المتعامل الاقتصادي
- تدني مستويات الرواتب والأجور لموظفي قطاع الجمارك

[1] عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، **"تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص ص 12 ـ 13

- يقوم المتعاملون الاقتصاديون بالتفاوض مع موظفي الجمارك من أجل تخفيف عبء الضرائب والرسوم الجمركية، وكذلك تقليل الوقت اللازم للإجراءات الجمركية للبضائع.

للقضاء على الفساد في إدارة الجمارك أو الحد منه، يجب اتخاذ التدابير التالية:

- اعتماد إجراءات جمركية مبسطة مدعومة بآليات رقابية ومحاسبية مناسبة.
- إنشاء شبكة مناسبة للرواتب والأجور لموظفي قطاع الجمارك.
- اتخاذ خطوات لتعظيم قدرة الجمارك على الضبط والاعتقال.
- رفع كفاءة إدارة الجمارك في إجراءات التحقيق وتسليط العقوبات على المخالفين.

### 8. الاهتمام بتدريب وتأهيل موظفي الجمارك:

وينبغي أن تحظى تنمية الموارد البشرية للجمارك باهتمام كبير واعتبارها محور الإصلاحات الجمركية. لكن ما لوحظ هو عكس ذلك. فإذا قارنا بين الموارد المالية والمادية التي توفرها الجمارك وواقع إدارة مواردها البشرية، نلاحظ عدم التوافق.

تكون تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالمسار المهني لموظف الجمارك وذلك بوضع الشخص المناسب والمتخصص في الوظيفة التي يمكن أن يكون فيها موظفاً منتجاً. ويتم التطوير أيضًا من خلال التحفيز والترقية بمختلف أنواعها، وخاصة الترقية على أساس الشهادة.

إن أهم نقطة في تنمية الموارد البشرية هي تدريب وتأهيل الكوادر البشرية لتطوير المهارات وتعزيز القدرات وتنفيذ برامج تدريبية نوعية ومتميزة للمساهمة في تحسين الأداء وتطوير العمل من خلال:

- تنمية معارف ومهارات المشاركين في البرامج التدريبية مما ينعكس على مستوى أدائهم وزيادة الإنتاج والفعالية في معظم مجالات العمل الجمركي.
- توفير التدريب المتخصص والمتميز للعاملين في الإدارات الجمركية.
- تعزيز المهارات القيادية كمدخل للقيادة وتفعيل دور الإيجابية في اتخاذ القرار.
- تعميق وتعزيز التواصل في مجال التدريب مع مختلف القطاعات الخارجية المحلية والإقليمية.
- المساهمة في وضع وتنفيذ الخطط التدريبية وتطويرها باستمرار، ومواكبة التطورات في العملية التدريبية.
- تنمية مهارات التفكير الإبداعي والقدرات البحثية لدى المتدربين من خلال البحوث العملية وورش العمل والدورات التدريبية.
- تطوير كفاءات الموظفين وإعداد المدربين الأكفاء في المجالين الجمركي والإداري.

- اعتماد مناهج تدريبية متخصصة في العمل الجمركي.
- تطوير واستدامة البنية التحتية لتنفيذ العملية التدريبية.

### 9. تطبيق أدوات إدارة المخاطر:

يهدف أسلوب إدارة المخاطر إلى التوصل إلى طريقة للتعامل مع التجارة غير المشروعة من جهة، دون شل حركة المعاملات التجارية الأخرى من جهة أخرى.

ويهدف أسلوب إدارة المخاطر إلى الوصول إلى نقطتين لا ثالث لهما:

1. الضبط والرقابة المحكمة.

2. تسهيل التجارة المشروعة.

فالإفراط في التركيز على النقطة الأولى يضر بالنقطة الثانية، والإفراط في التركيز على النقطة الثانية يضر بالأولى.

ولكي تتمكن الدول من الوصول إلى التوازن بين المراقبة والتسهيل، تخلت معظمها عن الفحص المادي المكثف للبضائع، حيث لم يعد التفتيش الآن أكثر من 10% من البضائع المستوردة عن تصريح جمركي، مما يزيد من احتمال الاحتيال والتهريب في الـ 90% التي لم يتم تفتيشها [1].

- إن أساس نجاح إدارة المخاطر يشمل على:
- تحديد المخاطر وتحليلها بما يساهم في توجيه السياسات لمكافحة الغش والتهريب
- وضع إجراءات لفحص المستندات والتفتيش المادي للبضائع.
- تقييم المخاطر التي تواجه عمل الإدارات الجمركية
- وضع خريطة مخاطر تسهل تحديد نقاط الضعف في العمليات الجمركية ومن ثم تحديد استراتيجية لاحتواء نقاط الضعف هذه.

يعتمد أسلوب إدارة المخاطر في العمل الجمركي على[2]:

- التركيز على المعاملات الاقتصادية عالية المخاطر.
- الحد من التدخل في المعاملات الاقتصادية منخفضة المخاطر.

[1] غسان نصر الله، **"الجمارك"**، ندوة حول كفاءة التجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] لوك دو وولف، خوسيه ب. سوكول، **"دليل تحديث الجمارك"**، مرجع سبق ذكره، ص 192

- التركيز على إدارة المعلومات.
- التركيز على معرفة الملتزمين وغير الملتزمين.
- تخليص الواردات قبل وصولها.
- الفصل بين الرقابة المادية ودفع الضرائب والرسوم.
- الالتزام بتقديم مزايا خاصة للمتعاملين الاقتصاديين الملتزمين بالتشريعات الجمركية.

مع زيادة حجم وسرعة التبادلات التجارية، وتقدم وسائل النقل، والتطور التكنولوجي الهائل، دفع ذلك إدارات الجمارك إلى تبني مناهج أكثر انضباطا وتنظيما لإدارة المخاطر تتميز بالتركيز على جوانب العمل الجمركي ذات المخاطر العالية، مقابل إعطاء تسهيلات أكبر في جوانب أخرى ذات مخاطر منخفضة، من أجل الوصول إلى التوازن بين الضبط والتسهيل.

### 10. الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تبسيط الإجراءات الجمركية يعني الابتعاد عن استخدام المستندات الورقية في إدارة الجمارك، ولعل الحل الوحيد لذلك هو توحيد الممارسات والإجراءات الجمركية مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لمواكبة وتسهيل حركة التجارة الدولية من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجمارك القائمة على الحلول التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد إدارة الجمارك على تحديد أهداف واقعية وعملية تتوافق مع ظروفها الخاصة وتتناسب مع بيئة الدولة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والبنية التحتية المتاحة والبنية التحتية للاتصالات ومدى توفر استخدام التكنولوجيا.

### 11. زيادة درجة التعاون مع الجهات غير الجمركية المهتمة بإدارة الحدود:

للجمارك دور فعال في الحفاظ على الأمن الوطني، حيث تقوم الجمارك بعملها الوقائي بناء على المعلومات التي تستخدم لتقدير مخاطر شحنات البضائع قبل وصولها إلى أراضي الدولة.

إن حماية سلسلة العمليات التجارية منذ شحن البضائع في بلد التصدير حتى وصولها إلى بلد الاستيراد ليس بالأمر السهل، ولكنه يتطلب تنسيق جهود جميع الأطراف، بما في ذلك الجمارك، التي تلعب دورا أساسيا في الحماية. حدود البلاد.

كما أن قدرة الجمارك على توفير الأمن في التجارة الدولية تمكنها من زيادة تسهيل حركة التجارة الدولية المشروعة، من خلال توفير مناخ الثقة مع المتعاملين الاقتصاديين، مما يضاعف قدرتها على التنبؤ بالمستقبل ويعزز فرص زيادة الاستثمار الأجنبي بها.

## المطلب الثاني: برامج العصرنة والمخططات الاستراتيجية بإدارة الجمارك 2007 ـ 2019

إن اصلاح المنظومة الجمركية أمر لابد منه نظراً للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، كان بدايته مشروع عصرنة إدارة الجمارك 2007 ـ 2013 مروراً بالمخطط الاستراتيجي 2016 ـ 2019 وصولاً إلى المخطط الاستراتيجي للجمارك 2022 ـ 2024، هذا الأخير سنتحدث عنه بالتفصيل في المبحث الثالث ونكتفي في هذا المطلب بالحديث عن برنامج العصرنة والمخطط الاستراتيجي اللذان سبقاه.

### الفرع الأول: مشروع عصرنة إدارة الجمارك 2007 ـ 2013:

مس هذا المشروع الجوانب التالية:

#### I. مسار عصرنة الإدارة الجمركية:

تم التركيز خلال هذه الإصلاحات على المحاور التالية:

##### أ. التنظيم العام للإدارة الجمركية:

يمكن تلخيص تطور تنظيم الجمارك في تلك الفترة كمايلي[1]:

- إنشاء أحد عشرة مديرية مركزية، خمس مديريات للدراسات، سبع رؤساء دراسات، اثني وثلاثون مديرية فرعية[2].
- اصدار القرار الوزاري المؤرخ في 7 مارس 2010 المحدد لتنظيم الإدارة المركزية في مكاتب (اثني وتسعون مكتب مركزي محدد لمهام المديرين)
- تحديد مهام مكاتب الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك (المنشور رقم 427 المؤرخ في 10 مارس 2011).
- تحديد تنظيم ومهام المفتشية العامة للجمارك: بإنشاء المتفشيات الجهوية، زيادة عدد المفتشين والمكلفين بالتفتيش وخمسة أقسام جهوية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 69 المؤرخ في 24 فيفري 2008.

[1] فراح فريال، **"الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"**، مرجع سبق ذكره ص ص 78 ـ 79

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 69 المؤرخ في 24 فيفري 2008 المتعلق بتنظيم وسير الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

- تحديد الاختصاص الإقليمي لأربع متفشيات جهوية للجمارك غرب، وسط، شرق وجنوب وفق القرار المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المعدل والمتمم.
- إنشاء مراكز الحراسة الجمركية بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 جوان 2008 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 44 لـ 3 أوت 2008 مصالح مكلفة بتوحيد مكافحة التهريب بالتعاون مع وحدات حراسة الحدود.
- مراجعة التقسيم الإقليمي للمصالح الخارجية بتعيين خمسة عشر مديرية جهوية واثنتي وخمسون مفتشية أقسام بموجب القرار المؤرخ في 3 نوفمبر 2010 في الجريدة الرسمية رقم 74 لـ 5 ديسمبر 2010.
- تقوية مصالح المديريات الجهوية عبر إنشاء مكاتب الجمارك، الفرق متعددة المهام والمفتشيات الرئيسية المتخصصة.
- إعادة تنظيم المديريات الجهوية للمديرية العامة للجمارك.
- استحداث أربعة مديريات مركزية والمتمثلة في: مديرية الرقابة البعدية، مديرية المعلومات الجمركية، مديرية العالقات العمومية ومديرية الهياكل والتجهيزات.
- استحداث مدريتين فرعيتين مركزيتين مكلفتين بمحاربة التقليد والتغطية.
- وضع تقسيم جديد لمصالح المفتشية العامة للجمارك.
- إعادة هيكلة المصالح الخارجية للجمارك للاستجابة لمتغيرات التجارة الخارجية
- سنة 2008 نشا بموجبه مديرية العالقات العامة والإعلام، هذه الأخيرة دخلت حيز العمل الفعلي في سنة 2010.

**ب. تحديث النظام المعلوماتي:**

لمواكبة وتيرة التغيير، اعتمدت الإدارة العامة للجمارك نظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD، وهو نظام آلي لمعالجة الملفات الجمركية مصمم لتسريع العمليات وزيادة الشفافية في المعاملات، والانتقال إلى العمليات الجمركية عن بعد دون تحمل عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية، ترشيد إجراءات الرقابة، زيادة شفافية المعاملات التجارية، التطبيق الصارم لقوانين الجمارك، توفير الإحصائيات التجارية الدقيقة[1].

تم استخدام النظام لأول مرة من قبل الجمارك الجزائرية في أكتوبر 1995 وخضع لمجموعة من التعديلات، كما هو مبين في الجدول أدناه.

[1] عبد القادر حليس، "**الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**"، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص610.

**الجدول 03 ـ 01: مراحل استخدام نظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD**

| التاريخ | نوع التعديل أو الإضافة |
|---|---|
| **أكتوبر 1995** | بدء الإصدار الأول من النظام |
| **أكتوبر 1996** | الجمركة عن بعد |
| **جوان 1997** | نظام معلومات للإحصائيات |
| **جانفي 1999** | الأنظمة الاقتصادية الجمركية |
| **نوفمبر 1999** | المنازعات الجمركية |
| **فيفري 2000** | الرواق الأخضر |
| **سبتمبر 2004** | تسيير المخاطر |
| **سبتمبر 2007** | اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي |
| **أفريل 2008** | قضية القيمة |
| **جوان 2008** | التسيير الآلي لسند العبور الجمركي للمركبات |
| **جانفي 2009** | الرقم التعريفي الجبائي بالإضافة إلى منطقة التجارة العربية الكبرى |
| **2013** | دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، نظام المعلومات لمؤشرات النجاعة، التصريح المبسط، مدة الجمركة 8 أيام. |

**المصدر:** المديرية العامة للجمارك الجزائرية

**ت. عصرنة الوسائل البشرية:**

في فترة عصرنة إدارة الجمارك بين عامي 2007 ـ 2013، ارتفع عدد موظفي الجمارك إلى أكثر من 5550 عون وإطار.

أدت سياسة التوظيف التي نفذتها مصلحة الجمارك سنة 2007 لإدماج المرأة إلى زيادة كبيرة في نسبة النساء حيث ارتفعت من 12% سنة 2007 إلى 20% سنة 2013[1].

يعتبر التكفل بالجوانب الاجتماعية في إدارة الموارد البشرية موضوعا أساسيا في استراتيجية عصرنة الوسائل البشرية وتجسد في تأمين العلاج والعناية الطبية لموظفي الجمارك وأسرهم من خلال توفير ما يقارب 70 طبيب مختص وطبيب عام،

[1] احصائيات المديرية العامة للجمارك 2012

بالإضافة إلى منح المزايا الاجتماعية والتدابير التفضيلية للجمركي بالنسبة لمختلف الإدارات كاتصالات الجزائر، والخطوط الجوية الجزائرية، كما تم إنشاء جمعيات جمركية لمختلف الأنشطة الرياضية، وأخيرًا رعاية أسر موظفي الجمارك ضحايا الإرهاب أو ماتوا أثناء أداء واجبهم[1].

## II. اصلاح السياسة الجمركية:

### أ. التعديلات الخاصة بالتعريفة الجمركية:

بمقتضى القانون 01ـ 15 الصادر في 21 أكتوبر 2010 المتضمن المصادقة على الأمر 02ـ 02 المؤرخ في 20 أوت 2010، تم انشاء تعريفة جمركية تتميز بـ[2]:

- ✓ ادخال تغييرات على الهيكل التعريفي مثل الجوانب المتعلقة بالتحرير، إلغاء عدة وضعيات تعريفية بالإضافة إلى إنشاء مواضع تعريفية أخرى. كما تم إجراء تغييرات على بعض الفصول لتسهيل مراقبة موادها.
- ✓ وضع ثلاثة معدلات للتعريفة الجمركية: معدل مرتفع 30%، معدل متوسط 15%، ومعدل منخفض 5% بالإضافة إلى الإعفاء[3].
- ✓ اتخاذ التعريفة المنسقة كبديل عن التعريفة الجمركية السابقة والتي تعتمد على مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

**ب. التعديلات الخاصة بالقيمة لدى الجمارك:** القيمة الإدارية هي الوعاء الضريبي الذي يتم من خلاله احتساب الضرائب والرسوم الجمركية. وهي في الوقت نفسه أداة فعالة لحماية المنتج الوطني وتوجيه الواردات. وبالتالي فهي تساهم في تقليل واردات السلع الكمالية والسلع المنتجة محليا، وزيادة الإيرادات الجمركية.

**ت. التعديلات الحاصلة في قانون الجمارك:** أهم التعديلات التي مست قانون الجمارك في هذه الفترة[4]:

- ✓ إجراء تعديلات على بعض المواد المتعلقة بتسهيلات الاستيراد، القوانين الخاصة بالجباية الفكرية، النطاق الجمركي، وطرق الرقابة وأنواعها.
- ✓ تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة تلف المواد المتواجدة في الموانئ الخاصة أو الإيداع المؤقت، وشروط بيع الجمارك للبضائع المحجوزة، وكذا شروط المتعامل الاقتصادي المعتمد.

---

[1] فراح فريال، **"الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"**، مرجع سبق ذكره ص 85

[2] "**50 ans de sacrifices**, **de dévouements**, **de réalisations**", rapport des douanes algérienne, Alger, 2012 p35

[3] IDEM ،p36

[4] القانون رقم 79 ـ 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98 ـ 10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998 والمعدل في سنة 2010.

- ✓ استخدام الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وإعادة تحديد القيمة الجمركية.
- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية على بعض المنتجات، وإلغاء الرسم الإضافي المؤقت، وتقليص معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين.

## III. عصرنة الأنظمة الجمركية:

مهمة الأنظمة الجمركية هي حماية وتشجيع الاقتصاد الوطني، وتعزيز التجارة الخارجية من خلال التسهيلات والامتيازات لترويج الصادرات والاستثمارات. والأنظمة المتأثرة بالإصلاحات هي[1]: العبور الجمركي، المستودع الجمركي، نظام القبول المؤقت، إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، التصدير المؤقت، تقديم التسهيلات الجمركية.

## IV. تطوير أجهزة مكافحة الغش والتهريب الجمركي:

لقد أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ازدياد عمليات الغش والتهرب، وسعيا من إدارة الجمارك لقمع هذه الأفة اتخذت إجراءات استراتيجية تمثلت في[2]:

**فيما يخص محاربة الغش:** انشاء مديرية الاستعلامات الجمركية، تكوين موظفين مكلفين بالمراقبة اللاحقة (280 عون)، التوقيع على اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال، وضع دوريات مشتركة على طول الحدود البرية، تعزيز نقاط المراقبة الجمركية، ضبط حركة الأشخاص ووسائل النقل والبضائع ورؤوس الأموال عبر الحدود، اعتماد أدوات جديدة كدفاتر الأعباء بالنسبة لتصدير المنتجات الحساسة للتزوير، إنشاء مراكز مراقبة آلية على مخارج حواجز الموانئ مزودة بأجهزة مسح ضوئي وربطها بالمركز الوطني للإعلام الآلي.

**أما فيما يخص مكافحة التهريب:** تعديل قانون التهريب، إعادة حق دائرة الجمارك في بيع البضائع المحجوزة بالمزاد العلني وفقا لقانون المالية لعام 2007، إحداث مراكز مراقبة حدودية جماعية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني، إنشاء مصلحة مركزية لمكافحة التقليد، مضاعفة المعاهدات مع مالكي العلامات التجارية الأكثر عرضة للتقليد.

[1] المادة 75 مكرر معدلة بالمادة 7 من قانون الجمارك.

[2] الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في مارس 2012 ص ص 4 ـ 5

## الفرع الثاني: المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016 ـ 2019

ان هذا المخطط بمثابة الأداة التي سعت من خلالها إدارة الجمارك الجزائرية إلى تكييف العمل الجمركي مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومتطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة إقليميا ومحليا. وتعتبر هذه الخطة استمراراً لبرنامج عصرنة إدارة الجمارك للفترة 2007-2013. وتبلورت الإصلاحات في عشرة محاور أساسية هي:

### 1. تقوية المنظومة التشريعية والتنظيمية:

**أ. قانون الجمارك الجديد:** تكثيف المنظومة التشريعية من خلال[1]:

- الارتقاء بالمهمة الاقتصادية والأمنية للجمارك من خلال تزويد الفاعلين الاقتصاديين بإطار مناسب يتمتع بالشفافية والعدالة
- ترسيخ مفاهيم الاتفاقيات الجمركية المصادق عليها من قبل الجزائر
- تعزيز حق الجمارك في الاطلاع على الوثائق المتعلقة بنشاطها.
- إعادة هيكلة آليات الرقابة.
- إعادة تنظيم طرق الاستئناف في حالة وجود خلافات تتعلق بنوع التعرفة ومنشأ البضاعة.
- تنشيط الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وإعادة هيكلة المنازعات الجمركية وتبسيط إجراءاتها.

**ب. التعريفة الجمركية:**

- إنهاء التعريفة الجمركية المجمعة المكونة من ثمانية أرقام
- التطبيق التدريجي المناسب للحقوق الجمركية بالتشاور مع القطاعات المعنية لتوفير الحماية المثلى للاقتصاد الوطني
- تعديل النظام المنسق ودخوله حيز التنفيذ في جانفي 2017
- **نصوص تشريعية أخرى:** تمثلت في وضع الإطار القانوني لمراقبة القيمة الجمركية، مراجعة قانون التهريب، رفع العوائق التشريعية أمام ممارسة الرقابة، صياغة النصوص التنظيمية لأنظمة التصدير المؤقتة، صياغة نص تطبيقي عن التصريح المسبق، وأخيرًا تحديث المنظومة المتعلقة باتفاقيات المساعدة الإدارية مع الدول ذات المبادلات التجارية الهامة مع الجزائر[2].

[1] تقرير حول المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019، توجيهات استراتيجية، معاينات ونشاطات مبرمجة، المديرية العامة للجمارك 2016، ص16

[2] فراح فريال، "**الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، مرجع سبق ذكره ص 150

**2. تكييف تنظيم المصالح:** من خلال احداث التغييرات التالية[1]:

**أ. تنظيم الإدارة العامة للجمارك:** من خلال:

- إعادة ضم المهام حسب طبيعتها،
- تطوير وسائل وأدوات جديدة وأساليب تطلعية فعالة.
- تفويض الإدارات الخارجية للقيام بالأعمال الإدارية.
- تتولى الهيئة المركزية مهام التخطيط والإشراف والتنسيق والتفعيل والمراقبة.
- الاهتمام بالمتطلبات الجديدة على المستوى الأمني، وتعزيز تأطير النشاط العملياتي للفرق الجمركية.
- الإشراف على عمل المخلصين الجمركيين، وجعل العمل الإداري أكثر احترافية من خلال تطوير نظام منسق لصياغة النصوص القانونية.

**ب. إعادة تنظيم المفتشية العامة للجمارك:** من خلال:

- إعادة توجيه نطاق صلاحيات المفتشية العامة للجمارك من خلال تمكينها من القيام بمهام التدقيق،
- الاستعانة بالكفاءات الجمركية القادرة على مساعدة المفتشية العامة للجمارك في أداء مهامها.
- تقاسم الرقابة الداخلية مع بقية الأجهزة الرقابية التابعة لوزارة المالية والجهات المتخصصة في الأخلاقيات والقضايا الأمنية.
- إضافة الرقابة على تقديم الخدمات إلى مهام المصالح اللامركزية على مستوى المديريات الجهوية وإلغاء مفتشيات الجمارك الجهوية.

**ت. تنظيم هياكل نظم المعلومات واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:**

- دمج المركز الوطني للمعلومات والإحصاء الآلي ومركز الإشارة الوطني للجمارك لتجنب إنغلاق الهيئات المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجمركية.
- إنشاء نظام جديد للمدرسة الوطنية للجمارك مع تخصيص وضم الملحقات الإقليمية إلى المركز الوطني للتدريب الجمركي
- اعتماد معايير موثوقة فيما يتعلق بالاختصاص الإقليمي وتموقع المصالح.
- إضافة وظيفة مراقبة تقديم الخدمات إلى بقية مهام مديريات الجمارك الجهوية.
- توطيد الوحدات العملياتية قابضات الجمارك وفرق الجمارك والمفتشيات الرئيسية ومراكز الجمارك
- تركيب أعمدة بين الجهات المسؤولة عن الاستفسارات والتحقيقات الجمركية.

[1] تقرير حول المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019، مرجع سبق ذكره ص 17

3. **تحديث إدارة الموارد البشرية:** وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات أهمها[1]:

- تعديل القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى سلك الجمارك،
- إعادة تنظيم بعض الأحكام المتعلقة بإدارة المسار المهني.
- توزيع إدارة الموارد البشرية بما يضمن تعزيز سلطة المسؤولين على المستوى المحلي
- إعادة إحياء اللجنة المكلفة بتوزيع المهام الإدارية
- رقمنة إدارة الموارد البشرية بهدف تطوير قاعدة بيانات موحدة،
- إنشاء الجداول للمساعدة في اتخاذ القرارات،
- تطوير الاتصال الداخلي وتقليل أوقات معالجة البيانات.
- تطوير نظام معلومات آلي ومتكامل لإدارة الموارد البشرية.
- رقمنة وثائق إدارة الموارد البشرية بمساعدة نظام التسيير الإلكتروني للوثائق،
- إحياء إدارة الكفاءات لغرض توحيد إجراءات الحصول على مناصب المسؤولية،
- تحقيق الشفافية وتطوير الكفاءات وأطر التدريب وتحفيز العاملين.
- تحديد معايير الحصول على مناصب المسؤولية.
- إطلاق برنامج للبحث عن المديرين التنفيذيين الشباب ذوي الكفاءات العالية بالتعاون مع وزارة المالية.

4. **الاحترافية والتدريب:** يهدف إلى تنويع وتحسين التدريب الجمركي، بالإضافة إلى اعتماد برامج تدريب وتحديث الأساليب التكوينية وتحسين مهارات الإشراف في المدارس بمساهمة اطارات مؤهلة .وفي هذا الصدد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تعزيز علاقات التعاون مع مختلف الهيئات مثل وزارة الدفاع الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، غرفة التجارة، القطاع القضائي...
- التواصل مع الجامعات والمؤسسات لتنظيم التدريب الفني وربط المدارس الجمركية مع المدارس الأخرى ذات السمعة العالمية للاستفادة من خبراتها الدولية.
- إعطاء الأولوية للتدريب في التخصصات الجمركية الجديدة مثل التدقيق في المؤسسات ومعالجة صور الكاشف وإجراءات التشخيص عند التصدير والتسهيلات الجمركية والرقابة اللاحقة وإدارة المخاطر والاستهداف والمهن المتعلقة بالجرائم الإلكترونية واللغات الأجنبية والرقابة الداخلية والإدارة.

[1] تقرير حول المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019، مرجع سبق ذكره ص 19

5. **إعادة هيكلة نظام المعلومات واللجوء إلى لتكنولوجيات الإعلام والاتصال:** تجلت على المدى القصير في المصادقة على دفاتر الشروط المتعلقة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وكذا الإعلان عن مناقصة مشروع نظام معلومات جديد للجمارك، بالإضافة إلى الاعتماد على كابل الترددات الرقمية FHN. أما على المدى المتوسط فتمثل في برنامج توسيع كابل الترددات الرقمية FHN في باقي الأماكن التي تتواجد فيها مصالح الجمارك، بالإضافة إلى دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال نظام المعلومات. سعت إدارة الجمارك على المدى الطويل إلى استلام نظام المعلومات الجديد الذي يغطي جميع النشاطات الجمركية بالإضافة إلى وضع فريق من المهندسين للسهر على السير الجيد والتطوير المستدام لنظام المعلومات الجمركي[1].
6. **تحسين التسهيلات الجمركية وتبسيط الإجراءات:** تمثلت التسهيلات في إزالة العوائق وتقوية صيغة التخليص الجمركي عن بعد بالاتصال المباشر مع نظام SIGAD، إضافة إلى توطيد نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد وتوسيعه إلى أنواع أخرى من المتعاملين حيث وصل عدد الموافقات على إعطاء هذه الصفة في سنة 2017 إلى ما يقارب 370 موافقة.

بغية الوصول إلى مستوى التيسير الجمركي شاركت إدارة الجمارك في أعمال لجنة الأعمال التجارية التي تسعى إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر من خلال إيجاد مجالات التحسين في حدود صلاحياتها[2].

7. **تطوير قدرات الرقابة الجمركية:** ويكون ذلك عن طريق جملة من الإجراءات تتمثل في[3]:
   - الزامية استخدام الماسح الضوئي
   - تحديث تسيير المخاطر
   - تحديد نماذج ومستويات الرقابة، محتواها، الهيئة المكلفة بالقيام بها...
   - تأطير الرقابة اللاحقة
   - تطوير وتحديث دليل التدريب على التقييم الجمركي
   - تعميم توثيق ادخال المحتالين في السجل التجاري
   - جمع السوابق القضائية

[1] المخطط الاستراتيجي للجمارك، مرجع سبق ذكره، ص 21

[2] فراح فريال، **"الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"**، مرجع سبق ذكره ص ص 157 ـ 158

[3] تقرير حول المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016 ـ 2019، توجهات استراتيجية، معاينات ونشاطات مبرمجة، المديرية العامة للجمارك 2016

8. **التواصل وتعزيز العلاقات الجمركية:** من خلال الاستراتيجي تم تسطير الأهداف التالية:
   - تحسين صورة الجمارك
   - اعلام الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين لكل المعلومات التي تهمهم
   - تطوير العلاقة بين الجمارك والمتعامل الاقتصادي عن طريق التوجيه والتسهيلات

إن الوصول إلى هذه الأهداف سيكون على ثلاث مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى على محورين يتمثل الأول في ترقية أخلاقيات المهنة، أما الثاني فيتمثل في تقييس أعمال التسيير عن طريق تنظيم الاتصال بين مختلف المصالح، أما المرحلة الثانية فيتم من خلالها تقوية الانتماء للعائلة الجمركية عن طريق اشراك الموظفين في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. وفي الأخير المرحلة الثالثة تتمثل في الاتصال الخارجي عن طريق تحسين صورة المؤسسة التي تسعى للخدمة العمومية لاسيما تجاه المواطن والسعي إلى تطوير الخدمات الالكترونية مما يؤدي إلى تسهيل الإجراءات.

9. **ترشيد استخدام الوسائل اللوجستية:** سعت إدارة الجمارك إلى مكافحة كل أشكال المساس بالأموال العمومية وذلك في إطار سياسة الحكومة المتعلقة بترشيد النفقات العمومية، وفي هذا السياق قامت المديرية العامة للجمارك بالحرص على أولوية انجاز مشاريع التجهيزات، تقوية آليات التحصيل، إدخال المصالحة لتصفية النزاعات المتعلقة بالتهريب، مضاعفة البيع بالمزاد العلني وكذا تصفية حسابات الخزينة لقابضي الجمارك.

10. **تحسين الرقابة الوقائية الداخلية:** عن طريق[1]:
    - تسطير برامج سنوية للتدقيق والتفتيش
    - تكوين المدققين والمحققين الجمركيين
    - وضع معايير للرقابة وجداول آلية مدمجة في نظام المعلومات
    - تحديد السلطة التقديرية لأعوان الجمارك من خلال تبسيط وشفافية الإجراءات الجمركية
    - وضع قوانين شاملة لكل الحالات المحتملة

[1] فراح فريال، **"الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"**، مرجع سبق ذكره ص 163

## المطلب الثالث: تقييم برامج الإصلاحات الجمركية 2007 ـ 2019

تواصل الجزائر جهودها في مجال الإصلاح الجمركي، بعد سنوات من بدء هذه العملية، مع التركيز على ثلاثة قضايا رئيسية: تسهيل التجارة والأمن، تحسين تحصيل الإيرادات الجمركية، وتطوير الموارد البشرية والالتزام الجمركي. هذه القضايا تُعتبر ذات أهمية كبيرة في تعزيز كفاءة وفعالية العمل الجمركي، بغض النظر عن الجوانب التنظيمية الأخرى. ورغم أن معايير الخدمة الجمركية في الجزائر لا تزال منخفضة وتبتعد كثيرًا عن المعايير الدولية، بل وحتى عن المستويات الإقليمية، إلا أن هناك فرصًا أمام الإدارة الجمركية لتحسين أدائها على الحدود الدولية.

### الفرع الأول: تقييم برنامج العصرنة لإدارة الجمارك 2007 ـ 2013:

لقد جاء برنامج العصرنة 2007 ـ 2013 من أجل تدارك النقائص والاختلالات التي عرفتها الإدارة الجمركية أنداك، وفعلا كانت حصيلة هذه الإصلاحات مقبولة إلى حد ما فقد تم تدارك وإصلاح بعض النقاط في جملة من المجالات على رأسها الموارد البشرية، حيث سجلت زيادة ملحوظة من 14 ألف إلى 20 ألف موظف جمركي، هذه الزيادة كانت أيضا في النوعية فقد ركز المشروع على تدريب، تكوين وتأطير الموظفين الجمركيين.

أما فيما يخص البنية التحتية، فقد استطاعت إدارة الجمارك تحسين ظروف العمل عن طريق استعمال تقنيات جديدة تمثلت في الماسح الضوئي وإجراءات المراقبة اللاحقة.

في حين شملت التسهيلات الجمركية التي وصل إليها هذا البرنامج الأنظمة الجمركية الاقتصادية وما تقدمه من مزايا لتوفير الوقت والمال وكذا الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وبالتالي خلق مناصب العمل.

وفي نفس الإطار سعيا من إدارة الجمارك إلى تحفيز الصادرات وخلق الروح التنافسية، استطاعت الإدارة الجمركية تبسيط إجراءات التخليص الجمركي عن طريق إمكانية ولوج المتعامل الاقتصادي إلى نظام SIGAD وتسجيل كامل بياناته دون التنقل إلى مكاتب الجمارك مما أدى إلى تقريب الخدمات الجمركية من الشركات.

وفي مجال تسريع وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي وفرت إدارة الجمارك لجميع المتعاملين الاقتصاديين خدمات كالإعلان المسبق والإعلان غير الكامل، بالإضافة إلى الرواق الأخضر للمعالجة السريعة للتصريحات الجمركية.

بالرغم من تحقيق بعض المساعي لهذا البرنامج إلا أن البعض الآخر بقي دون تحقق وهو ما جاء في تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2014 أظهر أن التسهيل التجاري الذي يعد الهدف الرئيسي للإصلاح لم يتحقق بدليل[1]:

- ارتفاع التكاليف المطلوبة لإتمام إجراءات الاستيراد والتصدير دون احتساب النقل البحري وذلك بسبب إعداد الوثائق والمستندات بتكلفة تفوق على سبيل المثال كوريا الجنوبية بثماني مرات.
- توجد ثماني وثائق مطلوبة لإنهاء المعاملات الجمركية، وهي تفوق باقي الدول العربية بوثيقتين.
- ارتفاع تكلفة استيراد أو تصدير حاوية، فهي تعد الأعلى بين الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي.
- احتلال الجزائر لمراتب متدنية من حيث الأداء الجمركي، حيث تحتل المرتبة 87 من بين 140 دولة في العالم من حيث التنافسية العالمية في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015[2].
- كما تحتل الجزائر المرتبة 153 من أصل 189 دولة في العالم من حيث مدى توفر مناخ الأعمال[3].
- أيضا تحتل الجزائر المرتبة 154 من بين 186 دولة في العالم فيما يخص الحرية الاقتصادية[4].

### الفرع الثاني: تقييم المخطط الاستراتيجي لإدارة الجمارك 2016 ـ 2019:

من خلال التسهيلات المختلفة نرى أن إدارة الجمارك تضع المتعامل الاقتصادي في مركز اهتماماتها، فهي تهدف إلى المزيد من الكفاءة والمساعدة والسهولة في الإجراءات المختلفة، وحتى دعمها في التجارة الخارجية لكي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

إن كل المبادرات التي قامت بها إدارة الجمارك تهدف إلى إعطاء المؤسسة الجمركية صورة الخدمة العامة التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكنها التكيف مع احتياجات الوضع الذي يتسم بانخفاض أسعار النفط واحتمالات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

---

[1] عبد العالي بورويس، **"تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 6، العدد 3، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2012 ص ص 169 ـ 170

[2] World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2015-2016, reports.weforum.org.

[3] Ranking of Economics- Doing business- World Bank Group, www.doingbusiness.org, Date de consultation le 17/08/2024

[4] Index of Economics Freedom. www.heritage.com, Date de consultation le 17/08/2024

فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي، سمح لنا التقييم بملاحظة الاستخدام غير الكافي للرواق الأخضر الذي يعتبر تسهيلا هاما، ويعود السبب في معظم الحالات إلى الفحص المادي الذي غالبا ما يكون غير ضروري على الإطلاق؛

فيما يتعلق بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، فقد لاحظنا نقص في استخدام هذه الآليات، والتي أبرزنا مزاياها العديدة من قبل، وهو ما يفسره ضعف إيصال المعلومة من جانب إدارة الجمارك وجهل المتعاملين الاقتصاديين بإجراءات وشروط الاستفادة من هذه الأنظمة؛

ضعف عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بسبب بطء إجراءات منح رخص الاعتماد سببه عدم معرفة موظفي الجمارك لقواعد التدقيق الخاصة بالرخص، إضافة إلى العدد المحدود لموظفي الجمارك المتخصصون في هذا الأمر.

عدم وجود الاستمرارية في الاستراتيجية المتبعة، فإعداد المخطط الاستراتيجي 2016 ـ 2019 لم يكن بعد عملية تقييم لما تم انجازه في برنامج العصرنة 2007 ـ 2013 ليتم بناء على ذلك إعادة تحيين لأهداف استراتيجية وفق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها محيط إدارة الجمارك. وانما قام القائمون على هذا المخطط بعملية تشخيص جديدة لواقع الإدارة، انطلقوا منها في صياغة أهداف جديدة.

## المبحث الثالث: المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024

إن مختلف التطورات التي عرفها العالم في مختلف الميادين كثيرة ومتنوعة خاصة في ميدان التجارة الخارجية بشكل متسارع، جعلت جهاز الجمارك الجزائرية يعمل بشكل جاد من أجل تحقيق دور فعال ضمن السياسة العامة وتوجهات البلاد الاستراتيجية لإيجاد حماية حقيقية للاقتصاد الوطني، والعمل على تدعيمه للنهوض به، إضافة لتوفير الحماية اللازمة للإقليم والمواطن، والرقي بمناخ الأعمال، وتحسين فعالية التحصيل الجمركي.

ولأجل تحقيق هذا المبتغى سطرت المديرية العامة للجمارك برنامجا يُعتبر ورقة عمل وفق تصور شامل ودقيق، وذلك من خلال إعدادها المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية أثناء الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024 هذا المخطط الذي يهدف لمواكبة المتغيرات الجديدة، والعمل على تطوير القطاع، وكذا مختلف الخدمات العمومية التي تقوم بها الجمارك لتحقيق الآمال والأهداف المرجوة وتجسيدها ميدانيا، كما يتضمن المخطط بناء استراتيجية يتم من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة ضمن تدعيم مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية من أجل نهضة اقتصادية قوية.

## المطلب الأول: دوافع تبني المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024

يمكن إجمال دوافع المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية فيما يلي[1]:

### أ. الدوافع الوطنية:

- هناك ضرورة ملحة للقيام بإصلاحات على إدارة الجمارك.
- إن الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد 19 كان لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي حيث أدت إلى انخفاض الموارد المالية وتدني أسعار المحروقات.
- ارتفاع نسبة التجارة غير الشرعية العابرة للحدود.
- تأثير الأوضاع الأمنية على المستوى المحلي والجهوي.
- توظيف الرقمنة والتقنيات الحديثة للاتصال TIC على أوسع نطاق.

### ب. الدوافع الدولية

- إدارة الجمارك مطالبة بتحقيق التكيف المستمر مع الأوضاع الدولية لضمان أداء المهام المنوطة بها على الوجه الأفضل.
- تضرر الاقتصاد والتجارة الدولية نتيجة لجائحة كورونا.
- الاعتماد على الاقتراحات والتوجيهات والتوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للجمارك يُعتبر خير ضمان لاستمرار الشبكة اللوجستية والإمداد.
- ظهور تيارات ومظاهر غش جديدة جاءت نتيجة للاتفاقيات التفضيلية المتزايدة.
- المقاييس والمعايير المقدمة من قبل المنظمة العالمية للجمارك تهدف لجعل مختلف إدارات الجمارك تعمل لوضع أُطُرٍ ميكانيزمات لتحقيق التعاون سواء كان ذلك التعاون ثنائيا أو متعدد الأطراف.

### أ. الدوافع الخاصة:

- إن تدعيم مختلف وسائل التدخل والتعداد والعمل على تحسين الظروف المعيشية كفيل وضامن لتطوير مختلف المهام.
- النتائج المرجوة أساسها مقاربة تسييرية واقعية وفعالة.
- ظاهرة التحول الرقمي، إذ نجد للرقمنة دورا فعالا في إنجاز الخدمات الإدارية في وقت قصير.

[1] المديرية العامة للجمارك، المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024، ص ص 09 ـ 10

- توظيف الكفاءات الفاعلة والاعتماد عليها يستلزم بالضرورة مقاربة ذات مصداقية لتسيير الموارد البشرية.
- التسيير الجديد لمختلف المصالح يستدعي التطوير المستمر لإدارة الجمارك خاصة أننا نلاحظ أن الأعوان العاملين بها معدل سنهم في ارتفاع مستمر.
- المهام المتعددة والمتنوعة لرجال الجمارك تستلزم التنظيم الجيد لمختلف المصالح لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- النظام القائم على المراقبة الناجعة والفعالة يساهم إيجابيا من خلال الاعتماد على التحليل الجيد للمخاطر من أجل تحقيق مراقبة جيدة للتسهيلات.

حتى يتم تبني أي بلد لإصلاحات في أي مجال لا بد من وجود دوافع تجبره على القيام بها، فيما سبق تناولنا مختلف الدوافع التي حثت إدارة الجمارك الجزائرية إل اللجوء لإعداد المخطط الاستراتيجي 2022 ـ2024، سنحاول تحليل هذه الدوافع وتدقيقها.

بالتدقيق في هذه العوامل نجد أن جائحة كورونا التي أعلن عنها رسميا في 11 مارس 2020 بعد اكتشاف الفيروس في الصين في ديسمبر 2019 وما كان لها من تداعيات على الاقتصاد الوطني والعالمي تم تصنيفها ضمن الدوافع الوطنية والدولية لما لها من أثر كبير على التجارة الخارجية والاقتصاد للبلاد والعالم أجمع. أيضا شهد شهر جانفي 2020، انخفاضا ملحوظا في أسعار النفط بسبب المواجهة بين السعودية وأوروبا.

هذان العاملان أديا إلى سقوط حر وغير مسبوق لأسعار النفط. واجهت الجزائر هذه الأزمة المزدوجة من خلال البحث عن البديل للنفط وعائداته للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتنظيم استجابة سريعة وقوية لضمان التدفق السلس للسلع عبر الحدود وخاصة السلع الأساسية إلى المناطق التي تشتد الحاجة إليها أمر في غاية الأهمية، وللجمارك دور رئيسي من خلال فرض قيود على استيراد البضائع التي يمكن انتاجها محليا لتشجيع المنتوج الوطني وتوجيهه للتصدير بدل الاعتماد الكلي على صادرات النفط، بالإضافة إلى ضمان القدرة على الإمداد أثناء الأزمة وتخفيف الصعوبات الصحية، الاجتماعية والاقتصادية، وتحتاج الجمارك إلى تنسيق جهودها بكفاءة مع السلطات الأخرى للمشاركة في الإفراج عن البضائع والأشخاص عبر الحدود[1].

أيضا من الدوافع التي أجبرت الجمارك على تبني إصلاحات هي ارتفاع نسبة التجارة غير الشرعية العابرة للحدود، وبهدف مكافحة المضاربة وتهريب السلع الاستهلاكية المدعمة، وضمان استقرار السوق الوطنية، وتثبيت الأسعار،

[1] حليس عبد القادر، وادة راضية، **"تكييف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19"** ـ دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022، ص672.

والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتزويدهم بالتموين المستمر من السلع الاستهلاكية، أصبح من مسؤولية الجمارك إدخال اصلاحات على أجهزتها من خلال تعزيز الأنشطة الميدانية لأعوانها المجندين في الميدان على كافة الحدود البحرية، الجوية، والمنافذ الحدودية البرية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج المراقبة الميدانية وتنسيق الجهود مع الأجهزة الأمنية المختلفة وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي.

وهذا التنسيق مع المصالح الأمنية خول للجمارك الجزائرية مهمة الحماية ضد جميع أشكال التهريب والجريمة عبر الحدود، وخاصة التجارة غير المشروعة التي يقوم بها أباطرة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وإدخالها بكميات كبيرة إلى التراب الوطني لإغراق الوطن بمختلف أنواع السموم وبثها في أوساط الشباب والسعي إلى ترويجها وبيعها قدر الإمكان بغية زعزعة استقرار الوطن وضرب الوحدة الوطنية[1].

تقع الجزائر في منطقة تعاني من الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار مما جعل أمنها القومي عرضة للتهديد. تتسم البيئة الإقليمية بالتوتر والاضطراب مما أثر على الأمن الوطني الجزائري فأصبحت الجزائر تواجه العديد من التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على أمنها واستقرار حدودها، فانتشرت التنظيمات الإرهابية، الجريمة المنظمة والتهريب إضافة إلى الهجرة غير الشرعية، لهذا وجدت الجزائر نفسها ملزمة باتخاذ كافة التدابير الأمنية والوسائل السياسية والاقتصادية لحماية أمنها وسلامة ترابها الوطني على المستوى الداخلي والخارجي. ولذلك سعت الجزائر إلى إصلاح قطاعها الجمركي لتمكينه من تحقيق أقصى قدر من الحماية لحدودها البرية والبحرية والجوية عن طريق تكثيف وحدات المراقبة لهذه الحدود وضبطها بغية تنظيم حركة وعبور الأشخاص ومختلف البضائع والسلع وذلك بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية للبلاد.

نجد من بين الدوافع أيضا الوضع الدولي، الذي يفرض على إدارة الجمارك التكيف الدائم لضمان أداء مهامها، هذا ما يجبر إدارة الجمارك الجزائرية على التعاون مع إدارة الجمارك الأجنبية من خلال إبرام اتفاقيات تعاون إداري متبادل في مجال تبادل المعلومات والوثائق من أجل منع وقمع مخالفات القوانين واللوائح الجمركية، بشرط أن تتوافق هذه القوانين واللوائح مع المعاهدات والاتفاقيات التي صدقت عليها الجزائر. وفي إطار التعاون المتبادل، تسعى الجمارك الجزائرية في هذا الصدد إلى تكييف مهامها مع العالم الخارجي المتحكم في المادة الجمركية وتطوير منظومتها الجمركية من خلال إصلاح المنظومة الجمركية تبعا للمنظمة العالمية للجمارك OMD التي تعمل على إنجاز تشريعات جمركية تتجاوب والتحول العالمي، وتنظيم برامج تدريبية لموظفي الجمارك تهدف إلى تحسين مستواهم العلمي والثقافي وتقديم المساعدة

[1] سماح سهايلية، **"استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023، ص 90.

التقنية للدول الأعضاء وضمان نشر المعلومات الجمركية، وإعداد الاتفاقيات الدولية المنظمة لقضايا تصنيف البضائع والقيمة الجمركية[1].

وفي الأخير نستعرض دافع التحول الرقمي الذي تسعى إليه الجزائر ليس فقط في قطاع الجمارك وإنما في شتى القطاعات وذلك تماشيا مع مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024. تواجه إدارة الجمارك كغيرها من الإدارات تحديات كثيرة في ميدان تبادل المعلومات، إدارة المخاطر وتسهيل التجارة الخارجية، وحتى تجابه هذه التحديات يجب عليها عصرنة إدارتها عن طريق اعتماد برامج وآليات لمواكبة التطورات.

صحيح أن الأزمة الصحية "كوفيد 19 "كان لها أثر سلبي جدا على الاقتصاد الوطني والعالمي، لكن لا يمكن تجاوز أن لها أثرا إيجابيا أيضا تجلى في إبراز أهمية الرقمنة وما لها من دور كبير في تسهيل مختلف الخدمات الإدارية في ظرف وجيز جدا والقدرة على تقليص آثار الأزمة وتداعياتها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

مرحلة كوفيد 19، حثت إدارة الجمارك الجزائرية على رقمنة مصالحها حفاظا على سلاسة الاقتصاد وضمان استمرارية إمداد السوق الوطني بالمواد الضرورية، أيضا تساعد الرقمنة على الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية بصفة دقيقة وسريعة والقدرة على ضبطها وتحليلها لاتخاذ قرارات اقتصادية استراتيجية مما يساعد على تنمية وازدهار الاقتصاد.

تمت رقمنة إدارة الجمارك بالتعاون مع كوريا الجنوبية عن طريق إدخال أحدث جيل منظم معلومات الجمارك، حيث يعتبر هذا النظام حلا ناجعا وسريعًا يتماشى مع منظمة الجمارك العالمية. يرافق تجسيد هذا النظام أكثر من مائة إطار جمركي متخصصين في البرمجة والشبكات، إضافة إلى مهندسين متمكنين، وهذا بمساعدة المؤسسة العمومية لدعم وتطوير الرقمنة[2].

---

[1] غزالي نصيرة، "**تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2021، ص 203.

[2] حليس عبد القادر، "**الجمارك الرقمية، دراسة حالة الجزائر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021، ص604.

بن ميلود كنزة، دويني مختار، "**رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص 673.

فراح فريال، "**رقمنة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من SIGAD إلى E-DOUANE**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03 الجزائر، 2021، ص 192.

## المطلب الثاني: محتوى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024

لقد قامت الجمارك الجزائرية بجهود معتبرة، تهدف في مجملها للنهوض بالاقتصاد الجزائري ومواجهة مختلف التحديات والرهانات الاقتصادية، وكذلك مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة الوطنية والدولية نتيجة انتشار وباء كوفيد 19. ومواصلة لجهود الجمارك الجزائرية بادرت المديرية العامة للجمارك بإعداد المخطط الاستراتيجي الممتد من سنة 2020 إلى سنة 2024، ومن أجل أن تتكيف إدارة الجمارك مع هذه المستجدات، ولتحقيق ذلك قامت بتسليط الضوء على مجمل النشاط الجمركي قصد تشخيصه، والوقوف على السلبيات ومواطن الضعف للقضاء عليها، ولإبراز نظرتها الاستراتيجية الهادفة إلى "جمارك ذات نجاعة رقمية ومتعافية في خدمة الاقتصاد والمواطن".[1]

### أ. عوامل نجاح المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024:

إن نجاح أي مخطط أو مشروع مرهون بتوفير جملة من العوامل، ونجاح هذا المخطط يعتمد على عوامل أبرزها يتمثل فيما يلي:

- الدعم المادي اللازم من قبل السلطات العمومية المختصة.
- تجنيد كل الأعوان المعنيين على المستوى الداخلي من أجل تجسيد المحاور الاستراتيجية، وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الجهات المعنية.
- نجاح المشروع يعتمد أساسا على توفير جميع الوسائل المطلوبة لإنجاحه، سواء كانت تلك الوسائل بشرية أو مادية أو تكنولوجية أو مالية.
- اختيار العناصر ذات الكفاءة العالية، وتوفير عنصر الاستقرار لها لتتابع إنجاز المشروع على أحسن وجه.
- توفير الاتصال الفعال، لأنه يؤدي إلى نجاح المشروع وذلك من خلال نشر المخطط وتعميمه.

### ب. الإطار التنظيمي للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024

لإنجاح هذا المخطط بادرت الجهات المختصة بوضع إطار تنظيمي تمثل فيما يلي:

- المقرر رقم 129 م ع ج / أ خ م 09 مؤرخ في 2020/06/30، يتعلق بإنشاء لدى المدير العام للجمارك لفريق عمل مكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي ومخطط نشاط إدارة للجمارك.

[1] المديرية العامة للجمارك، مجلة الجمارك الجزائرية، العدد 1 ـ 2023، ص 4.

- المقرر رقم 130 م ع ج / أ خ م .09 مؤرخ في 2020/07/04، يتعلق بتشكيل فرق العمل الفرعية المتخصصة.
- نم استحداث أحد عشر (11) فريقا متخصصا مكونة من إطارات ذات كفاءة عالية تابعة للإدارة المركزية ومختلف المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك، تم تكليفهم لإعداد المخطط الاستراتيجي، وكذلك مخطط النشاط الذي تمارسه إدارة الجمارك، وتم ذلك استنادا إلى نتائج التشخيص التي انصبت على مختلف النشاطات الجمركية لتحديد النقائص المسجلة، ونقاط القوة للخروج بالاقتراحات والتوصيات التي ينبغي توظيفها للعمل بها ضمن المخطط الاستراتيجي للمساهمة في إنجاحه.

**ت. القيم والمهام التي تضمنها المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024:**

تم اعتماد عناصر حديثة مبتكرة من مكونات الاستراتيجية تضمنها هذا المخطط مثل التعرض لمجموعة من القيم المتمثلة فيما يلي:

- **الالتزام:** إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المقرر تنفيذها يتطلب قبولا وقناعة والتزاما من الأعوان الذين تم تجنيدهم لإنجاز هذه المهمة.
- **روح الانتماء:** عندما يشعر الأعوان الساهرون على إنجاز المهام المسندة إليهم بالحماية ويحسون بأن المشروع مشروعهم، فإن ذلك سيكون سببا في إخلاصهم وبذل أقصى جهودهم لضمان النجاعة المطلوبة لتحقيق النتائج المرغوب فيها.
- **النزاهة:** تقتضي النزاهة القيام بالواجبات وعدم أخذ الأموال بصورة غير مشروعة، والعمل على إشاعة التعاون الذي ينشئ جوًّا من الثقة المتبادلة المجسدة في الحياد والمساواة.
- **الشفافية:** وذلك بتطبيق الإجراءات في وضوح وجلاء، والبعد عن كل ما من شأنه أن يتم العمل في غموض. والشفافية تبدو في أسمى مظاهرها عندما يرافقها نظام اتصال قوي وفعال.

**أما فيما يخص المهام فيمكن إجمالها فيما يلي:**

- التطبيق الصارم للقوانين والتنظيمات، لأن ذلك يؤدي إلى تسهيل التعاملات دون عراقيل، وكذلك الحماية الفعالة والحقيقية للاقتصاد الوطني.
- مكافحة الغش الضريبي بكل أنواعه، والعمل الجاد على تأمين الإيرادات اللازمة، لأن ذلك من شأنه المساهمة الفعالة في ازدهار مداخيل الخزينة.

- العمل على تأمين الإقليم الوطني من كل ما من شأنه أن يمس بسيادته، ويتحقق ذلك من خلال محاربة التجارة غير المشروعة والجرائم المختلفة العابرة للحدود: برًّا وبحرا وجوا، لأن أي تهاون أو تقصير سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالأمن الوطني، وأمن وصحة الكائنات الحية المتمثلة في الإنسان والحيوان والنبات.
- حماية البيئة بجميع مظاهرها يؤدي إلى خدمة الإنسان وترقية الوطن وازدهاه.
- وضع التجارة الخارجية تحت المجهر وذلك من خلال التحليل والتدقيق الجيدين، وتوزيع الإحصائيات المتعلقة بها لمساعدة الجهات المختصة على اتخاذ القرارات المناسبة.

سنحاول فيما يلي تحليل محتوى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024[1]:

من خلال دراسة محتوى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 نجد أنه تزامن مع الأزمة الاقتصادية الوطنية والدولية التي خلفتها الأزمة الصحية كوفيد19، لذلك كان على إدارة الجمارك كباقي الإدارات الوطنية التكيف مع الوضع.

تم الوصول إلى الاختلالات، النقائص، نقاط الضعف وتوجهات السلطة العمومية من خلال تشخيص وضعية النشاط الجمركي بمجالاته المتعددة وهو نفس ما تم اتباعه كمنهجية لإعداد المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016 ـ 2019.

تضمن محتوى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 عناصر جديدة لم تؤخذ بعين الاعتبار في المخططات السابقة، تمثلت هذه النقاط في القيم الاستراتيجية والمهام وقد تناولنا محتواها بالتفصيل.

يقوم المخطط الاستراتيجي على أربعة محاور رئيسية ينطوي تحتها 8 أهداف استراتيجية و21 هدفا فرعيا.

لم يتناول المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 الموارد البشرية كمحور رئيسي كما تم اتخاذه في المخطط السابق، بل تناول تشخيص الوضع الوطني والدولي بصفة عامة وتمت الإشارة إلى الموارد البشرية عند تشخيص الوضع الخاص وأيضا عند تناول محور تطوير المؤسسة الجمركية والتحول الرقمي.

[1] سحنوني مصطفى، "**دور الإدارة الاستراتيجية في تطوير أداء موظفي الجمارك**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2023

## المطلب الثالث: الأهداف والمحاور الاستراتيجية للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024:

تتعلق الأهداف والمحاور الاستراتيجية للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 بشكل رئيسي بتحسين بيئة الاستثمار وزيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية. يهدف المخطط إلى ترقية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز آليات الرقابة لمكافحة جميع أشكال الغش والتهريب. يسعى إلى تطوير الجمارك الجزائرية لتصبح إدارة رقمية وفعّالة، مدعومة بقيم قائمة على الشفافية والالتزام والنزاهة، وتعزيز روح الانتماء. فيما يلي عرض لمختلف المحاور والأهداف التي يتضمنها المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024.

وسنحاول فيما يلي التعرض للمحاور ولأهداف التي تضمنها المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024:[1]

**المحور الاستراتيجي الأول: تأمين الإيرادات**

**1. الهدف الاستراتيجي الفرعي الأول: تحسين آليات المراقبة لعناصر فرض الضريبة:**

**أ. المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: توحيد إجراءات المراقبة:**

- في مجال فحص البضائع ومعاينتها يجب وضع إجراءات قابلة للتنفيذ على أن تكون موحدة وفي غاية من الوضوح بعيدا عن أي غموض.
- إجراءات المراقبة يجب ان تكون موحدة بعد القيام بإجراءات الجمركة.
- بعد الانتهاء من الإجراءات الجمركية من قبل الأعوان المكلفين بذلك يجب رقمنة المراقبة إضافة إلى الفحص المضاد والتحقق المستمر.

**ب. المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: إقامة نظام تسيير المخاطر المدمج:**

ينبغي تطبيق سياسة تبسيط الإجراءات الجمركية، لأن ذلك يؤدي إلى فرض رقابة انتقائية صارمة من خلال نظام تسيير مخاطر مدمج قائم على الاستعلام.

[1] المديرية العامة للجمارك، المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024، ص ص 14 ـ 22

**2. الهدف الاستراتيجي الفرعي الثاني: تحسين التحصيل الجمركي:**

**أ. المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: الارتكاز على التكنولوجيا التعريفية:**

إن أفضل وسيلة لتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية هي التي تتم من خلال الإجراءات الحديثة للخبرة التقنية والتحليل حيث يتم من خلال ذلك التصنيف التعريفي الدقيق.

**ب. المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: تحسين تحصيل الغرامات والديون الجمركية الأخرى:**

الإيرادات الجمركية الإضافية تعتمد أساسا على مختلف الديون التي تتضمنها الغرامات، والتي تعتبر موردا هاما لها، ومن أجل ذلك يجب العمل على تدعيم قدرات القباضات، وتوحيد النصوص المتعلقة بتحصيل الدين الجمركي.

**المحور الاستراتيجي الثاني: المساهمة في تحسين مناخ الأعمال والتنافسية الاقتصادية**

**1. الهدف الاستراتيجي الفرعي الأول: تحسين مسار الجمركة:**

**أ. المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: تقليص آجال وتكاليف الجمركة:**

للقضاء على نقاط الاختناق التي تسبب في مكوث البضائع لمدة طويلة يجب العمل لتبسيط إجراءات الجمركة وجعلها تتماشى مع الممارسات العادية والقواعد المتعارف عليها دوليا.

**ب. المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: ضمان تبادل المعلومات مع المتدخلين في الشبكة اللوجستية:**

إن ضمان تبادل المعلومات مع المتدخلين في الشبكة اللوجستية للتجارة الخارجية يعتبر أمرا في غاية الأهمية لوضع حيز الخدمة للشباك الموحد، ولضمان التسيير الموحد للحدود.

**2. الهدف الاستراتيجي الفرعي الثاني: ضمان مرافقة ودعم المؤسسات:**

**أ. المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: توفير المعلومة وتقديم التوجيهات للمؤسسات:**

من أجل تقديم المعلومات والتوجيهات والإرشادات اللازمة للمؤسسات وخاصة الصغيرة والناشئة " START UP"، ينبغي إنشاء قنوات إعلام متخصصة لتقوم بهذه المهمة.

**ب. المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: تطوير العلاقة جمارك ـ مؤسسة:**

ويتحقق ذلك عن طريق إنشاء نظام فعال من أجل المساعدة على الاتصال والإصغاء لتحقيق الهدف المطلوب.

**المحور الاستراتيجي الثالث: المساهمة الفعالة في حماية الإقليم والمواطن:**

1. **الهدف الاستراتيجي الفرعي الأول: تحسين نظام محاربة التجارة العابرة للحدود:**

أ. **المحور الاستراتيجي الفرعي الأول:** عندما ندعم صلاحيات وسلطات مصالح الجمارك بكل ما من شانه أن يساعدها على أداء مهامها على الوجه الفضل، وعندما نعطيها صلاحيات إضافية جديدة من أجل محاربة التجارة عير المشروعة والعابرة للحدود، فإن ذلك يعني تدعيما حقيقيا ومعتبرا لصلاحيات وسلطات إدارة الجمارك.

ب. **المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني:** إن العمل على توسيع نطاق تدخل رجال الجمارك في الحدود يكون من خلال توسيع دائرة ونطاق مصالح الجمارك بصورة تسمح لهم بأداء مهامهم بكفاءة وفعالية لحماية الإقليم الجمركي وذلك من خلال إنشاء مراكز الحراسة الجمركية المتقدمة: البرية والبحرية والجوية عبر مراكز الحدود وتزويدهم بمختلف الإمكانيات المناسبة لأداء عملهم بأريحية.

2. **الهدف الاستراتيجي الفرعي الثاني: تعزيز التنسيق المؤسساتي والتعاون الدولي:**

أ. **المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: تعزيز التعاون المؤسساتي:**

إن تعزيز التعاون مع المؤسسات يكون من خلال فتح قنوات وجسور لتبادل المعلومات بين الجمارك والمؤسسات الأخرى المساهمة في تسيير ومراقبة التجارة الخارجية، وكذلك في مكافحة التجارة التي لا يسمح بها القانون، أي ضرورة وجود أرضية مشتركة بين مختلف الفاعلين في هذا الميدان لتبادل المعطيات والمعلومات.

ب. **المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: تعزيز التعاون الدولي:**

تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالنشاط الجمركي وما يتصل به يعد أفضل ضمانة لمحاربة الغش بكل انواعه، ومما يساهم في ذلك التواجد الفعال في مختلف الاجتماعات واللقاءات والأنشطة الجمركية الدولية.

**المحور الاستراتيجي الرابع: تطوير المؤسسة الجمركية والتحول الرقمي**

1. **الهدف الاستراتيجي الفرعي الأول:**

أ. **المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: تطوير المهنية والتعافي لأعوان الجمارك:**

إن تطوير المهنية والتعافي لأعوان الجمارك يمكن تحقيقه من خلال النظام المتعلق بتسيير الموارد البشرية القائم على الكفاءات والخبرات، وكذا القانون الأساسي للمستخدمين الذي ينبغي أن يستجيب لمتطلبات المستخدمين وانشغالاتهم

واهتماماتهم، بالإضافة إلى تطبيق نظام تسييري مدمج للتكوين المستمر الذي يعتمد على الكفاءات المؤهلة علميا ونظريا وتطبيقيا.

**ب. المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني: تدعيم أخلاقيات المهنة، نظام التدقيق والمراقبة الداخلية:**

ينبغي تطوير المهنية لأعوان الجمارك وذلك من خلال متابعة كل المستجدات على الساحة الوطنية والدولية، إضافة إلى الالتزام الصارم بأخلاقيات المهنة الجمركية، والتحلي بما تفرضه من سلوك وظيفي إيجابي وفعال.

**ت. المحور الاستراتيجي الفرعي الثالث: تكييف الهيكل التنظيمي:**

إن العالم يعرف قفزات نوعية في شتى المعارف والعلوم والفنون، وفي أنظمة التسيير والمراقبة، ولذلك يجب تجديد وتطوير الهيكل التنظيمي ليستجيب للمتطلبات الجديدة، وكذلك للظرف الوطني حيث تعرف الجزائر تقسيما إقليميا جديدا، وهذا يستدعي إنشاء وحدات عمليات جديدة ذات كفاءة ومهارات، تنسد لها الحراسة الجوية والبحرية والبرية، وكذلك إنشاء هيكل عصري للتكوين ذي مواصفات عالية تستجيب للمقاييس الدولية.

**ث. المحور الاستراتيجي الفرعي الرابع: اعتماد القواعد الجديدة لاستعمال الموارد المالية:**

استعمال الموارد المالية من خلال اعتماد القواعد الجديدة يتطلب تطوير مختلف القواعد الاجتماعية والإدارية بما يتماشى مع المقاربة الجديدة التي وضعتها السلطات العمومية في ميدان تسيير الموارد المالية، وهذا يقتضي ما يلي:

- ينبغي أن يتناسب التمويل للمواد مع الأهداف التي تم تسطيرها من قبل الجهات المختصة.
- وجوب اللجوء لقواعد التسيير الحديثة لتجسيد البرامج المختلفة.
- العمل على تحقيق النجاعة في النفقة بما يتفق ويتماشى مع الموارد المالية المتوفرة التي تم رصدها..
- تحسين ظروف المعيشة وعمل رجال الجمارك يقتضي بالضرورة التطوير المناسب والمطلوب لمختلف الهياكل القاعدية الإدارية والاجتماعية.

**ج. المحور الاستراتيجي الفرعي الخامس: الاتصال المؤسساتي:** يمكن اعتبار الاتصال المؤسساتي دعامة قوية وضمانا أكيدا لخدمة ذات نوعية جيدة للمرفق العمومي الجمركي، وأساسا للمخطط الاستراتيجي.

**2. الهدف الاستراتيجي الفرعي الثاني: ضمان التحول الرقمي:**

**أ. المحور الاستراتيجي الفرعي الأول: رقمنة الوثائق:** تتم هذه العملية بواسطة تأليه مختلف الإجراءات، إضافة إلى الاستعانة بنظام معلومات متطور مركزي ومدمج.

ب. **المحور الاستراتيجي الفرعي الثاني:** لمواكبة المستجدات يجب العمل لتطوير مختلف الهياكل القاعدية لدعم تكنولوجيا الاتصال والإعلام (**TIC**) تدعيما فعالا.

ت. **المحور الاستراتيجي الفرعي الثالث: وضع حيز الخدمة للشباك الموحد:** إن تفعيل هذا الشباك وجعله في حيز الخدمة من شأنه أن يسهل العمل ويُسَرِّعه باعتباره أحد العناصر المهمة في الإعلام الجديد لإدارة الجمارك.

ث. **المحور الاستراتيجي الفرعي الرابع: وضع حيز الخدمة لنظام التخليص الالكتروني:** اعتماد الخدمة لنظام التخليص الإلكتروني وتطبيقه ميدانيا يعوض التخليص التقليدي للحقوق والرسوم الجمركية، ويُسَرّع في وتيرة إجراء عمليات التخليص.

سنتناول فيما يلي تحليلا للمحاور الأساسية للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024:

- **ضمان مرافقة ودعم المؤسسات:**

في إطار تنفيذ توجيهات السلطات العمومية التي تهدف إلى جعل عام 2022 عامًا لدعم الإنعاش الاقتصادي، وكذلك لتطبيق محاور المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024، خاصة في جانب الاتصال المؤسساتي، تم تعزيز المرافقة الفعلية والميدانية للمتعاملين والمؤسسات الاقتصادية النشطة في مجال التجارة الخارجية، سواء في عمليات الاستيراد أو التصدير. يتم ذلك من خلال توجيههم وإرشادهم وإعلامهم بمختلف الأحكام الجمركية التي تهمهم، وخاصة تلك التي تهدف إلى توفير الوقت وتقليل التكاليف[1].

كما تم وضع إجراءات وتدابير تسهيلية جمركية تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي ودعم الصادرات غير النفطية، بما في ذلك الإجراءات التي تم تطبيقها خلال عام 2022. وقد تم اعتماد شعار "مرافقة المؤسسات الاقتصادية من أجل دعم الإنعاش الاقتصادي"، والذي يندرج ضمن المهام الاقتصادية التي تقوم بها مصالح الجمارك، من خلال المساهمة في تعزيز الاستثمار الوطني، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتسهيل دخول المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

في هذا السياق، تم اعتماد تسهيلات جمركية لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير. تهدف هذه الإجراءات التسهيلية، التي تقدمها إدارة الجمارك، إلى دعم الصادرات غير النفطية وتيسير دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية. يتم ذلك من خلال تقليل التكاليف وتوفير الوقت، حيث تُمنح هذه التسهيلات على ثلاثة مستويات تشمل الإجراءات الجمركية، الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرقابة الجمركية. من بين التسهيلات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين

[1] المديرية العامة للجمارك، مجلة الجمارك الجزائرية، العدد 1 ـ 2023، ص 28

في إطار دعم المؤسسات، نجد "المعلومات الملزمة المتعلقة بالمنشأ **RCO** والمعلومات التعريفية الملزمة**RTC** ". وتتمثل فيما يلي[1]:

- تقديم الشروحات اللازمة بقواعد منشأ البضائع.
- إعطاء الشروحات الدقيقة المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالمعلومة الملزمة في مجال منشأ البضائع.

هذا الإجراء يتيح للمتعاملين الاقتصاديين الذين يسعون لتحسين استراتيجياتهم التجارية وتأمين عملياتهم وتفادي النزاعات مع مصالح الجمارك، الحصول على قرارات مسبقة صادرة عن إدارة الجمارك. تتضمن هذه القرارات معلومات ملزمة تتعلق ببضائعهم، وتحدد المعاملة الجمركية المخصصة لها من حيث الصنف التعريفي ومنشأ البضائع.

إن هذا الإجراء تضمنته المادة 50 مكرر 3 من قانون الجمارك يخص نظام القرارات المسبقة الملزمة في مجال التصنيف التعريفي ومنشأ البضائع، يعطي للمتعاملين الاقتصاديين حق الحصول بصفة مسبقة على معلومات ملزمة لإدارة الجمارك تتعلق بالتصنيف التعريفي ومنشأ بضائعهم قبل التصريح بالبضائع الخاصة بهم لدى أعوان الجمارك.

وهذا الإجراء في حد ذاته يعتبر صالحا عند الاستيراد والتصدير، ومن شأنه أن يمنع وقوع المنازعات مع إدارة الجمارك، وكذلك يسمح بتسهيل وترقية المبادلات المختلفة، وضمان المساواة الحقيقية في مختلف المعاملات بين جميع المتعاملين دون استثناء، وتأمين العمليات التجارية مع انسيابها بكل مرونة أثناء عملية الجمركة. يضاف إلى كل ذلك أن هذه القرارات تعطي لحائزيها حق تأمين مبادلاتهم التجارية المختلفة مما يمنحهم القدرة الكافية على الدقة والتوقع السليم في ميدان التجارة الخارجية، وتلقي المساعدات المطلوبة لاتخاذ القرارات الصائبة المبنية على أساس قرارات ملزمة من الناحية القانونية.

أما المراحل التي مر بها هذا الإجراء فيمكن ذكرها فيما يلي:

ـ تم تطبيق النظام الأول سنة 1999 ويتمثل فيما عرف بطلب معلومات حول التصنيف التعريفي النموذج د40"،

وهو إجراء يتصف بالبطء وعدم المرونة، يضاف إلى ذلك أن قراراته الصادرة لا تعتبر ملزمة لإدارة الجمارك.

ـ ابتداء من تاريخ 01 مارس 2020 تم التخلي عن هذ النظام وتعويضه بنظام أكثر فعالية يتمثل في القرارات المسبقة الملزمة في ميدان التعريف الجمركي، وبدءا من تاريخ أول مارس سنة 2022 فيما يخص المعلومة الملزمة في مجال المنشأ،

[1] نفس المرجع أعلاه ص 19

وحدث ذلك بعد أن تم إدراج مبدأ القرارات المسبقة من خلال استحداث المادة 50 مكرر 3 بمناسبة مراجعة قانون الجمارك سنة 2017 ليصير بعد ذلك يتماشى ويتطابق مع المعايير الدولية، وبصورة خاصة تلك التعليمات التقنية التي توصي بها المنظمة العالمية للجمارك.

من أجل مرافقة المتعامل الاقتصادي لكي يستفيد من هذا النظام الجديد اتخذت المديرية العامة للجمارك عدة تدابير حيث أنشأت مطويات في غاية الدقة والوضوح، ووضعتها في متناول المتعاملين الاقتصاديين تحتوي شروحات مستفيضة تخص المعلومة التعريفية الملزمة، والمعلومات الملزمة في مجال منشأ البضائع، إضافة إلى إنشاء منصة رقمية على موقعها الإلكتروني www.douane.gov.dz لنشر قرارات المعلومة التعريفية الملزمة الممنوحة التي منحتها إدارة الجمارك ليطلع عليها من يهمه الأمر.

- **العمل على تطوير المؤسسة الجمركية:**

إن تطوير المؤسسة الجمركية يعتمد بشكل أساسي على إعداد العنصر البشري إعدادا فعالا ليكون في مستوى الآمال المعقودة عليه، ولا يكون ذلك إلا من خلال ترقية التكوين في جميع المدارس التابعة للجمارك للرفع من المستوى المعرفي والوظيفي لأعوان الجمارك وتنمية معارفهم وخبراتهم حتى يكونوا في المستوى المطلوب لحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الغش والتهريب بشتى أشكاله وأنواعه.

- **تدعيم نظام التدقيق والمراقبة الداخلية:**

إن تدعيم نظام التدقيق والمراقبة الداخلية يكون من خلال تدعيم الفرق العملياتية في مختلف التدخلات الميدانية بأعوان أكْفَاء من الفرق السينوتقنية مدربين أحسن تدريب، وإخضاعهم لتكوين ذي نوعية جيدة في مختلف المهارات والتخصصات، كل هذا يندرج ضمن تقوية أداء الأعوان، والرفع من استعدادهم للعمل الميداني قصد مكافحة أشكال التهرب وأنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود والقارات.

- **تكييف الهيكل التنظيمي:**

المركز الوطني للتكوين الجمركي الذي يشمل سبع مدارس جمركية ـ توجد في: بن عكنون (الجزائر العاصمة)، وهران، تلمسان، عنابة، باتنة، عين البيضاء، والمخادمة (بورقلة). ـ هو المكلف بالإشراف على هذه المداس، والسهر على تسطير ومتابعة المنظومة التكوينية للمديرية العامة للجمارك.

وفي هذا الإطار تم تدعيم المصالح الجمركية بالتعداد البشري الكافي لضمان تغطية شاملة للإقليم الجمركي وتحقيق النجاعة في الأداء لا سيما الفرق الجمركية العملياتية التي تمارس نشاطها بمناطق الجنوب حيث تم تعزيز صفوف رجال الجمارك بتخرج ثلاث دفعات بعنوان سنة 2022/ 2023 يبلغ مجموع أفرادها: 656 جمركيا خضعوا لتكوين متخصص لمدة تسعة أشهر شمل البرنامج النظري والتدريب شبه العسكري أثناء مدة التكوين المتخصص في المدارس الجمركية، كما شمل التكوين فترة للتربص التطبيقي لمدة ثلاثة أشهر على مستوى المصالح الخارجية الجمركية.

- **اعتماد القواعد الجديدة لاستعمال الموارد المالية:**

تسعى المؤسسة الجمركية إلى إنشاء أكاديمية جمركية تنتقل بالعمل الجمركي نقلة نوعية، حيث يعتمد فيها تكوين أعوان الجمارك تكوينا متخصصا عالي المستوى، يقوم أساسا على الاحترافية والمهنية.

ويلاحظ في هذا الصدد بأن الفريق المكلف بالإشراف على الجانب البيداغوجي في المركز الوطني للتكوين الجمركي قد انتهى من إعداد حقائب بيداغوجية موافقة للمعايير الدولية المعمول بها في البلدان المطورة، والتي اعتمدتها ووافقت عليها المنظمة العالمية للجمارك.

وقد تم استحداث منصة رقمية (e-learning) تهدف إلى عصرنة وتطوير مختلف وسائل التكوين، والعمل المستمر على تدعيم المهارات التعليمية للأعوان الجمركيين ليكونوا في مستوى تطلعات المسؤولين السامين في الدولة.

- **تطوير الهياكل القاعدية الإدارية والاجتماعية:**

من أجل التكفل الطبي وضمان توفير الصحة اللازمة لجميع أعوان الجمارك: من الرجال والنساء الذين ينتسبون لهذه المؤسسة تسعى المديرية العامة للجمارك لتوفير الهياكل والمرافق التي تضمن التكفل بهم، وتم توظيف أطباء وممرضين وإداريين أكْفاء قصد السهر على الإشراف على تسيير هذه المرافق التي تقرر تجهيزها بأحدث الآلات والأجهزة والأدوات المتطورة. وفي هذا الإطار تم يوم 02 / 02 / 2023 تدشين مركز التحاليل والأشعة الطبية على مستوى المركز الصحي الاجتماعي لتعاضدية الجمارك بالدار البيضاء (الجزائر)[1].

[1] نفس المرجع أعلاه ص 28

- **الاتصال المؤسساتي:**

لأجل إيجاد اتصال مؤسساتي فعال، شرعت المديرة العامة للجمارك ضمن تنفيذ المخطط الاستراتيجي الممتد من سنة 2022 إلى سنة 2024 والذي جاء نتيجة لتوجيهات السلطات العمومية العليا التي تعمل على تقريب الإدارة من المواطنين، ومتابعة مختلف الشكاوى التي يطرحونها في إطار من الشفافية والوضوح.

وفي هذا الصدد نلاحظ بأن المديرية العامة للجمارك عملت على التكفل الفعلي بأعوان الجمارك، وذلك بتسخير مصالحها المركزية والخارجية لمتابعة ومعالجة جميع الانشغالات والاهتمامات طبقا للتشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما، وجعل جميع القنوات المتاحة في خدمتهم.

ولمعالجة ومتابعة اهتمامات وشكاوى المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين أنشأت المديرية العامة للجمارك قنوات اتصال رسمية، ووضعتها تحت تصرف مرتفقي إدارة الجمارك تتمثل في:

**أولا:** إنشاء قنوات إعلام متخصصة لتوجيه المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة «start up» بشكل خاص.

**ثانيا:** تم على مستوى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للجمارك إطلاق تطبيق رقمي يعالج مختلف الشكاوى، وكذلك طلب المعلومات www.douane.gov.dz

**ثالثا:** قصد متابعة انشغالات واهتمامات وشكاوى المواطنين تم تخصيص البريد الالكتروني dinf@douane.gov.dz

**رابعا:** من أجل الإجابة عن انشغالات الموطنين والرد على مكالماتهم تم تخصيص الرقم الأخضر (23-10) والأرقام المباشرة: 023.50.11.80/86

**خامسا:** قصد إيصال المعلومة الحالية الآنية لمرتفقيها، تم لتحقيق هذا الغرض استغلال مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية للمديرية العامة للجمارك لتلقي اهتمامات المواطنين وانشغالاتهم عبر البريد الخاص لنفس الموقع.

**سادسا:** لاستقبال المواطنين استقبالا حسنا، وتوجيههم والاستماع لانشغالاتهم المختلفة تم فتح مكاتب استقبال وتوجيه في جميع مقرات مصالح الجمارك الجزائرية الموجودة عبر أرجاء القطر الجزائري.

ولتوطيد العلاقة بين المواطن والإدارة، ولتجسيد مفهوم المشاركة في دولة القانون عكفت المديرية العامة للجمارك انطلاقا من الهدف الذي سطرته السلطات العمومية على اعتماد سياسة التواصل المستمر مع مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية المعنية بمتابعة انشغالات المواطنين واهتماماتهم لإيجاد الحلول الممكنة لها، وخاصة من خلال التنسيق الفعال مع هيئة السيد وسيط الجمهورية المنشأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فيفري 2020

وإعطائها المعلومات المتعلقة بمعالجة العرائض والشكاوى التي طرحت على مصالح الجمارك سواء تلك التي تمت معالجتها أو تلك التي هي قيد المعالجة، يضاف إلى كل ذلك التزامها بمعالجة مختلف الشكاوى التي ترد إليها من الجهات والهيئات الرسمية المختلفة[1].

- **التحول الرقمي:**

إن المديرية العامة للجمارك تواصل بذل مساعيها الحميدة للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقيته، والتكيف مع مختلف الرهانات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك فإنها تعمل جاهدة على تجسيد المحاور المختلفة والأهداف التي تضمنها المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024 ميدانيا لاسيما ما تعلق منها بإتمام إنجاز الأعمال المتعلقة بالنظام المعلوماتي الجديد للجمارك ليكون في متناول المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الشركاء الفاعلين في الميدان المتعلق بالتجارة الخارجية.

إن قطاع الجمارك يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الخاصة والنوعية، يؤدي أدوارا حيوية هامة في ميدان التجارة الخارجية، ولذلك تسعى إدارة الجمارك لاعتماد الرقمنة باعتبارها أنجع أسلوب للنهوض بالتجارة الخارجية والمساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي. ولتحقيق هذا الهدف بدأت الجمارك الجزائرية التعاون مع الوكالة الكورية للنظام المعلوماتي للجمارك في إعداد نظام معلومات عصري ومتكامل تم تكييفه ليتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة ليرقى إلى مستوى المعايير المعمول بها دوليا.

إنه نظام معلوماتي حديث ومتكامل، يساعد على تسهيل مختلف عمليات الجمركة وتقليص الآجال والتكاليف المرصودة لها، كما يساهم كل المساهمة في مكافحة كل أشكال الغش، ويعالج ملفات الجمركة بكل وضوح وشفافية، ويعتمد تقنية عالية الدقة حتى لا يمكن اختراق البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية، كما يهدف هذا النظام الجمركي الجديد أيضا

[1] نفس المرجع أعلاه ص 27

لإيجاد إدارة جمركية تقوم على الرقمنة والفعالية وتقوم في نفس الوقت في الجمع بين التقنية الحديثة وتحسين مستوى أداء للعاملين في هذا الميدان مما يحقق أمال مختلف المتعاملين وجميع الشركاء.

إن الأهداف المنتظرة من مشروع النظام المعلوماتي تتمثل في ميزات عديدة أهمها: المعالجة الجمركية السريعة للملفات اعتمادا على تبسيط إجراءات الجمركة، والتحكم الدقيق في عمليات الرقابة، والعمل في شفافية تامة أثناء المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتطبيق الصارم للتشريع والتنظيم الجمركيين الساري العمل بهما، ومكافحة الغش بجميع ضروبه وأصنافه يضاف إلى ذلك تأمين البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ينقسم مشروع رقمنة القطاع الجمركي إلى قسمين أساسين[1]:

### ✓ القسم الأول من المشروع:

يعالج القسم الأول من المشروع مختلف العمليات المتعلقة بتأهيل وتوسعة البُنَى التحتية للاتصالات والمعلوماتية. وللإشارة فإن الجزء الأول من المشروع تم تنفيذه بالتعاون مع وكالة الإعلام الآلي للمالية العمومية التابعة لوزارة المالية (AIFP) وتمثل في إنشاء مركز رئيسي للبيانات DATA CENTER يُضاف إليه إنشاء مركز استدراكي.

إن مركز البيانات يسمح باستيعاب واحتواء البيانات والبرمجيات الخاصة بالنظام المعلوماتي الجديد للجمارك، وقد تسلمت الجهات المعنية المشروع في شهر مارس 2021.

أما ما يتعلق بشبكة الاتصالات فقد استطاعت إدارة الجمارك توسعة وتأهيل شبكة الاتصالات بهدف تغطية كل مقراتها، حيث تم ربط معظمها بشبكة الألياف البصرية بالشراكة والتعاون مع مؤسسة اتصالات الجزائر، اما الفرق المتنقلة على المستوى الوطني فقد تم ربطها بنظام القمر الصناعي ألكومسات ALCOMSAT بالتنسيق مع الجزائرية للاتصالات الفضائية.

### ✓ القسم الثاني من المشروع:

أما القسم الثاني من المشروع فتم وإنشاؤه من خلال التعاون مع الوكالة الكورية للنظام المعلوماتي للجمارك، ويتعلق هذا القسم أساسا بالبرمجيات.

[1] نفس المرجع أعلاه ص 16

ومما يجدر ذكره أنه تم تنفيذ عدد من المحطات نذكر منها: إنجاز ما تبقى من إعادة هندسة العمليات، التحليل الخاص بحالات الاستعمال للنظام الجديد، النمذجة المعلوماتية وإعداد الواجهات الخاصة بمستخدمي النظام الجديد. في هذا الإطار، تم العمل على سبع وحدات أساسية من النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية تتعلق بتسيير المخاطر، تسيير ومراقبة عملية الشحن، الجمركة الالكترونية للبضائع، التخليص الالكتروني للحقوق والرسوم وتسيير قباضات الجمارك، البوابة الداخلية والخارجية الالكترونية لاستعمال النظام المعلوماتي الجديد، نظام المراقبة والتحكم للنظام الجديد ومراقبة المسافرين.

### ✓ الانطلاق الرسمي للتجارب الخاصة بالنظام المعلوماتي الجديد

بتاريخ 26 جانفي 2023 تم الإعلان رسميا عن انطلاق التجارب الأولية بالنظام المعلوماتي الجديد، وأشرف الوزير الأول أنذاك السيد أيمن عبد الرحمن على ذلك. شرعت المديرية العامة للجمارك في العمل بالنظام المعلوماتي الجديد وتطبيقه انطلاقا من مكاتب نموذجية بالمديرية الجهوية الجزائر ميناء، المديرية الجهوية الجزائر خارجي، والمديرية الجهوية عنابة، ليتم تعميم استعمال النظام المعلوماتي تدريجيا بداية من شهر جويلية 2023 على جميع المكاتب الجمركية على مستوى التراب الوطني.

إن جهاز الجمارك الجزائرية يعمل جاهدا لتحقيق وتجسيد مفهوم الحوكمة الإلكترونية باعتباره مقاربة لها بعد وطني تساير التطلعات الحديثة لمرتفقي قطاع الجمارك.

خلال سنة 2023 بُدِئ العمل بالنظام المعلوماتي الجديد الذي يندرج ضمن الأولويات الأساسية نحو الرقمنة من خلال المخطط الاستراتيجي الذي التزمت المديرية العامة بإنجازه.

من المؤكد أن تطبيق النظام المعلوماتي الجديد يعتبر إنجازا كبيرا يضاف إلى مختلف الإنجازات التي تم تحقيقها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

- **وضع حيز الخدمة الشباك الموحد:**

في سياق تحقيق أهداف التحول الرقمي، تسعى المديرية العامة للجمارك، بالتوازي مع مشروع النظام المعلوماتي الجديد، إلى تنفيذ "مشروع الشباك الوحيد لإدارة الجمارك الجزائرية".

يعتبر هذا المشروع جزءًا من أحكام المادة 91 مكرر من القانون رقم 79-7 الصادر في 21 يوليو 1979، والذي يتضمن قانون الجمارك المعدل والمكمل. كما يحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-146 المؤرخ في 17 أبريل 2021 آليات تفعيل الشباك الوحيد وإدارته.

يمثل هذا المشروع خطوة ثانية نهدف إليها بعد إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للجمارك، الذي يعد منصة معلوماتية تفاعلية تتيح تبادل ونشر المعلومات والوثائق إلكترونيًا بين مختلف الأطراف المعنية في سلسلة التجارة الخارجية. كما يعمل كمدخل موحد لإتمام الإجراءات الجمركية والتعامل مع الوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير.

### ✓ أهداف مشروع الشباك الوحيد الإدارة الجمارك:

قبل مناقشة بعض أهداف مشروع الشباك الوحيد لإدارة الجمارك، يجدر بالذكر أنه يمكن ربط هذا الشباك بمنصات التبادل الإلكتروني وأنظمة المعلومات الأخرى ذات الصلة بالمراقبة عبر الحدود.

أما بالنسبة لأهداف مشروع الشباك الوحيد، فإنه يهدف إلى تحقيق إدارة منسقة للحدود، وتعزيز التواصل بين جميع الأطراف المعنية في سلسلة التجارة الخارجية، وخاصةً أولئك المسؤولين عن إعداد التراخيص والشهادات الإدارية المطلوبة خلال عملية الجمركة. كما يسعى المشروع إلى تقليص فترات المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة، وتوحيد وتسهيل عمليات الرقابة الميدانية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى الاستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة عند الحدود وضمان شفافيتها. كما يتيح هذا المشروع مراقبة التجارة الخارجية والصرف عند الاستيراد والعبور والتصدير، فضلاً عن مراقبة المسافرين ووسائل النقل وحركة الطرود البريدية.

### ✓ الإجراءات التي اتخذتها إدارة الجمارك لتحقيق هذا المشروع:

في هذا السياق، تم الاستفادة من خبرات جمارك جمهورية كوريا الجنوبية، حيث تم توقيع محضر اتفاق في 13 ديسمبر 2021 يتعلق بتنفيذ مشروع الشباك الواحد للجمارك. وقد تم ذلك بين المديرية العامة للجمارك الجزائرية وجمارك جمهورية كوريا الجنوبية، ممثلة في الوكالة الكورية للتعاون الدولي. كما تم تشكيل فرق عمل وتنظيم اجتماعات تشاورية مع القطاعات والهيئات المعنية في سلسلة التجارة الخارجية، المسؤولة عن منح التراخيص والشهادات الإدارية للمتعاملين الاقتصاديين[1].

[1] نفس المرجع أعلاه ص 17

- **التعاون والتنسيق بين قطاعي الجمارك والعدالة:**

تسعى إدارة الجمارك بجدية إلى تنفيذ برنامج الحكومة وتجسيد الرؤية الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الإنعاش الاقتصادي، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات غير النفطية. كما تركز على حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الجرائم الاقتصادية، بالتنسيق المستمر مع جهاز العدالة، سواء في المحاكم الابتدائية أو المجالس القضائية أو المحكمة العليا.

ولتحقيق الأهداف المحددة، قامت إدارة الجمارك بالتعاون مع قطاع العدالة لمراجعة قانون الجمارك، بهدف تكييف الإجراءات الجمركية مع النظام المعلوماتي الجديد. ويشمل ذلك تعديل الأحكام لتلبية متطلبات السياسة الاقتصادية والتجارية للبلاد، بالإضافة إلى الالتزام بتوصيات المنظمة العالمية للجمارك التي تهدف إلى تبسيط إجراءات معالجة الأفراد والبضائع وتقديم الدعم الفعلي للمتعاملين الاقتصاديين.

تتسم العلاقة الوثيقة بين قطاعي العدالة والجمارك بأهمية كبيرة، حيث يسهم كل منهما بجهوده وأدواره الأساسية في مواجهة الجرائم التي تهدد الاقتصاد الوطني، مثل التهريب والجرائم المنظمة العابرة للحدود وجرائم الصرف. لذا، تُعتبر المنازعات الجمركية من الموضوعات الرئيسية التي يتلقى القضاة بشأنها تدريبًا مستمرًا. كما يُعد قطاع الجمارك شريكًا فعّالًا لقطاع العدالة في حماية الاقتصاد الوطني، خاصة في مجالات مكافحة التهريب وتبييض الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ولا يمكن إغفال دور الضبطية القضائية والأجهزة الأمنية في معالجة القضايا الجمركية. يهدف التعاون بين هذين القطاعين إلى تذليل العقبات وإيجاد الحلول المناسبة لتسريع تسوية القضايا العالقة في المحاكم، مما يسهم في تصفية المخازن في قباضات الجمارك.

**خلاصة:**

تعرضنا في هذا الفصل إلى إدارة الجمارك الجزائرية من خلال التطرق إلى لمحة عنها منذ نشأتها مرورا بمراحل تطورها، لنتطرق بعد ذلك إلى إصلاح المنظومة الجمركية من خلال دراسة العناصر الأساسية لتطوير العمل الجمركي، لتناول بعد ذلك أهم برامج العصرنة والمخططات الاستراتيجية ما بين 2007 و2019 التي أعدتها الجمارك الجزائرية من أجل تطوير القطاع والتكفل بتطلعات مستخدمي المرفق العام الجمركي وتنفيذ توجيهات السلطات العمومية في هذا المجال، لنختم هذا الفصل بعرض مفصل للمخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024 الذي فرضته الأزمة الاقتصادية الوطنية والعالمية التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية "كوفيد 19" إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، مما دفع بالدولة إلى اللجوء مرة أخرى للإصلاحات من أجل التكيف مع الوضع الراهن والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المنتوج الوطني وتوجيهه للتصدير بدل الاعتماد الكلي على صادرات النفط.

# الفصل الرابع

## الانطلاق الفعلي للمبادلات التجارية الجزائرية ضمن اتفاقية ZLECAF

## تفعيل دور الجمارك في تنظيمها

## تمهيد:

تعتبر المبادلات التجارية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أحد أبرز القضايا التي تهم الجزائر، حيث تمثل فرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وطنيا وفي القارة الإفريقية .وفي هذا السياق، يأتي دور الجمارك ليحدد الإجراءات والضوابط اللازمة لتنظيم هذه المبادلات بشكل فعال ومنظم، وضمان تدفق سلس وآمن للبضائع عبر الحدود.

تعتبر الجمارك الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم الحركة التجارية وضبط المبادلات التجارية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وتعمل على تطبيق السياسات والقوانين المتعلقة بالتجارة الحرة والجمارك .إضافةً إلى ذلك، تقوم الجمارك بتفتيش البضائع وضبط البضائع المحظورة والمقيدة وفقاً للقوانين الوطنية والدولية.

ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: مستجدات تنفيذ اتفاقية ZLECAF على الصعيدين الوطني والإفريقي**

**المبحث الثاني: البروتوكولات النهائية الممنوحة من الجزائر للدول الأطراف في ZLECAF سبتمبر 2024**

**المبحث الثالث: دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**

## المبحث الأول: مستجدات تنفيذ اتفاقية ZLECAF على الصعيد الوطني

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية لتجسيد اتفاقية ZLECAF تتمثل في عدة مبادرات منها وضع جملة من التشريعات والمراسيم والمنشورات الرئاسية، والانضمام إلى مبادرة التجارة الموجهة بالإضافة إلى افتتاح بنوك جزائرية في دول افريقية وكذلك الانضمام إلى البنك الافريقي للتصدير والاستيراد، تهدف هذه التدابير إلى تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية لتسهيل تداول السلع داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أجل تقليل التكاليف الإدارية وزيادة فعالية عمليات الاستيراد والتصدير .كما تشمل هذه التدابير تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجمارك والتنظيمات الوطنية للتأكد من تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال وسلس.

كما أطلقت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أداتين رئيسيتين تعتبران أساسيتين لتسريع التبادلات التجارية تتمثلان في :كتاب التعريفات الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودليل ZLECAf حول قواعد المنشأ

### المطلب الأول: التشريعات المرتبطة بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتضمن الإجراءات القانونية لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عدة خطوات مهمة، منها إقرار الاتفاقيات والبروتوكولات اللازمة التي تحدد الشروط والتفاصيل المتعلقة بانضمام الدولة إلى المنطقة .يتعين أن تكون هذه الاتفاقيات متوافقة مع التشريعات الجزائرية والتزاماتها الدولية، وتشمل مجموعة واسعة من الجوانب بما في ذلك القوانين الجمركية، والرسوم الجمركية، وتنظيم التجارة، وقوانين حقوق الملكية الفكرية، وسياسات الاستثمار، والضوابط البيئية، والتعاون الجمركي، والقضايا القانونية الأخرى المتعلقة بالتجارة الحرة.

يعتبر الدور القانوني للمؤسسات الوطنية أمراً بالغ الأهمية في سياق انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث تقوم الهيئات الرقابية والمؤسسات القضائية بضمان تطبيق القوانين والتشريعات الجزائرية ذات الصلة بشكل صحيح ومنتظم .وتقوم هذه المؤسسات بمراقبة الالتزامات القانونية للأطراف المعنية وضمان حماية المصالح الوطنية في سياق التجارة الحرة القارية الإفريقية .بالإضافة إلى ذلك، تلعب المؤسسات القضائية دوراً حاسماً في فحص النزاعات ومنازعات التجارة الخارجية وتحديد الحقوق والالتزامات وفقاً للتشريعات المعمول بها.

تتضمن التحديات القانونية المحتملة المرتبطة بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تعديل التشريعات الداخلية وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة .ومن المهم وجود استراتيجيات واضحة لتحقيق التوافق بين الأنظمة

القانونية المحلية والدولية، وكذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المحلية المعنية بهذا الجانب .يجب أيضا تحديد سبل تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المختصة لتطوير القدرات واكتساب المهارات اللازمة للتغلب على هذه التحديات القانونية.

سوف نحصر التشريعات والمراسيم فيمايلي:

- ✓ قانون رقم 20-10 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1442 الموافق 22 أكتوبر سنة 2020. (الجريدة الرسمية رقم 80 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020)، يتمثل نص القانون فيمايلي:

**المادة الأولى**: يوافق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018، يتضمن هذا الاتفاق، البروتوكولات الخاصة بتجارة السلع، تجارة الخدمات، قواعد المنشأ وإجراءات تسوية المنازعات، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمارات، سياسة المنافسة، التجارة الرقمية، النساء والشباب في التجارة، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاق.

**المادة 2**: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[1].

- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 21 ـ 133 المؤرخ في 22 شعبان 1442 الموافق لـ 05 أفريل 2021، الذي يتضمن:

**المادة الأولى**: يصادق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018.

**المادة 2**: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2].

- ✓ منشور وزاري مشترك رقم 02 مؤرخ في 2024/09/26 يتعلق ببدء المبادلات التجارية للسلع في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، يعالج الشق المرتبط بتجارة السلع من خلال تطبيق بروتوكول تجارة السلع بالنسبة لقواعد المنشأ وقوائم الامتيازات التعريفية.
- ✓ منشور رقم 482، المديرية العامة للجمارك الجزائرية[3]، يتعلق ببدء المبادلات التجارية للسلع في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، يهدف هذا المنشور إلى البدء في المبادلات التجارية للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة

[1] قانون رقم 20-10 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1442 الموافق 22 أكتوبر سنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 80

[2] المرسوم الرئاسي رقم 21 ـ 133 المؤرخ في 22 شعبان 1442 الموافق لـ 05 أفريل 2021، الجريدة الرسمية العدد 36

[3] أنظر ملحق رقم 02: Circulaire N° 482/DGD/SP/D042/24 DU 22 OCTOBRE 2024

القارية الافريقية ابتداءا من 1 نوفمبر 2024، من خلال نشر قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر وكذا الملحق 02 المتعلق بقواعد المنشأ ومرفقاته الأربعة.

## المطلب الثاني: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير

تُمنح التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على ثلاثة مستويات: إجراءات، أنظمة جمركية، ومراقبة. تهدف هذه التسهيلات إلى دعم المصدرين خارج المحروقات من خلال خفض التكاليف وتوفير الوقت[1].

### الفرع الأول: فيما يخص التصريح والاجراءات الجمركية:

أ. **التصريح المؤقت**: يجوز للمصرح إيداع تصريح غير كامل يُعرف بـ "التصريح المؤقت" في حال عدم توفر المعلومات أو الوثائق اللازمة. يتم منح هذا الإجراء المبسط بعد تقديم طلب من المصدر، ويجب استكماله بتصريح تكميلي ضمن المهل المحددة. يشكل التصريح التكميلي مع التصريح الابتدائي فعلاً واحداً يسري مفعوله من تاريخ تسجيل التصريح الأصلي.

ب. **التصريح المبسط**: يتضمن التصريح المبسط جزءًا من المعلومات الموجودة في التصريح المفصل. يجب أن تكون هذه المعلومات كافية لتحديد البضائع المعنية بالتصدير وقبول النظام الجمركي المطلوب. يتم تسوية هذا الأمر من خلال تقديم تصريح تكميلي خلال المدة المحددة من قبل الجهة المختصة. ومع ذلك، فإن التصريحات المقدمة وفقًا للنماذج الخاصة التالية لا تخضع لعملية إيداع التصريح المفصل المسوّى:

- نماذج الاستخدام الدولي المنصوص عليها في الاتفاقيات، البروتوكولات والاتفاقات الدولية، الموقع والمصادق عليها من طرف الجزائر (مثال "دفتر القبول المؤقت")
- نماذج الاستخدام الخاص، والتي نماذجها وأشكالها محددة ومنظمة بموجب الأحكام التنظيمية، التي تنظم عمليات جمركة البضائع (مثال: التصريح المبسط لنقل البري، رخصة العبور لدى الجمارك)؛
- التصريحات البريدية الدولية نموذج «CN23» et «CN22»

[1] دليل المصدر 2024، الإجراءات الجمركية خطوة بخطوة، مأخوذ من الموقع الرسمي للجمارك: https://douane.gov.dz/، تاريخ الاطلاع 2025/04/16

ت. **التصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت**: يعتبر دفتر القبول المؤقت وثيقة دولية تتيح للمهنيين تصدير بضائعهم بشكل مؤقت، مع تعليق كامل للحقوق والرسوم، بالإضافة إلى الإعفاء من الكفالة. مما يعني أن هذا الدفتر يحل محل التصريحات التي يتعين عادة تقديمها عند عبور الحدود.

ث. **البيع بالإيداع**: تتم عملية التصدير من خلال البيع بالإيداع، وذلك عبر تقديم طلب للحصول على تصريح تصدير مؤقت، مصحوبًا بتعهد لاكتتاب التصريح التكميلي لإعادة الاستيراد. يتم تصفية التصريح المؤقت من خلال إحدى الخيارات الثلاث التالية:

- التصريح التكميلي للتصدير النهائي، والذي يُستخدم للبضائع المباعة بشكل نهائي.
- التصريح بإعادة الاستيراد بعد البيع بالإيداع، والذي يُطبق على البضائع التي لم تُباع.
- التصريح التكميلي عند التصدير النهائي، والذي يُعتمد للبضائع الفاسدة أو المتلفة في الخارج (مع إرفاق محضر الإتلاف).

يمكن إجراء التصفية من خلال اكتتاب نوع واحد من التصريح، أو من خلال اكتتاب نوعين، أو حتى جميع الأنواع الثلاثة من التصاريح في الوقت ذاته.

ج. **الإعفاء من الكفالة**: يعفى من الكفالة المالية:

- نظام القبول المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.
- نظام التصدير المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.
- نطام التصدير المؤقت للتغليفات الفارغة الخاصة بالبضائع عند التصدير.

ح. **تأجيل معالجة النزاعات**: يتم تأجيل معالجة النزاعات التي قد تنشأ بعد تقديم التصريح إلى ما بعد الشحن الفعلي للبضائع. ومع ذلك، لا ينطبق هذا التأجيل على النزاعات المتعلقة بالبضائع المحظورة عند التصدير، كما هو مذكور في المادة 21 من قانون الجمارك، أو في الحالات التي تشكل فيها البضاعة موضوع التصدير جريمة.

**الفرع الثاني: فيما يخص الأنظمة الجمركية:**

تهدف الأنظمة الجمركية إلى تقليل الأعباء المالية على المؤسسات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المخصصة للتصدير، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض التقنيات الناتجة عن استخدام المدخلات ومواد التعبئة والتغليف.

أ. **نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع**: يتيح هذا النظام، مع تعليق الحقوق والرسوم، للمتعاملين استيراد البضائع الأجنبية (المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة) المخصصة لإعادة التصدير، بعد أن تخضع لعمليات تصنيع أو تحويل أو معالجة إضافية، أو صيانة أو إصلاح.

ب. **نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع**: يتيح هذا النظام الجمركي للمتعاملين المستفيدين إمكانية التصدير المؤقت للبضائع التي حصلت على حرية التنقل داخل الإقليم الجمركي الجزائري، وإعادة استيرادها خلال فترة محددة بعد خضوعها لعمليات التصنيع أو التحويل أو المعالجة الإضافية أو التصليح، مع إمكانية الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم والحقوق.

ت. **نظام إعادة التموين بالإعفاء**: يتيح هذا النظام للمصنعين إمكانية إعادة التموين مع إعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية، من خلال استيراد المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة، وذلك لاستبدال ما تم عرضه للاستهلاك والذي تم استخدامه في إنتاج منتجات تم تصديرها نهائيًا.

**الفرع الثالث: فيما يخص الرقابة الجمركية**

تخضع عمليات التصدير لرقابة جمركية مخففة للغاية. تم تصميم نظام إدارة المخاطر بطريقة تسهل إجراءات التصدير. وفي حال استدعت الحاجة إلى إجراء رقابة، يتم تنظيمها بشكل لا يعيق سير عمليات التصدير.

أ. **المسار الأخضر عند التصدير**: تستفيد عمليات تصدير الخضروات والفواكه والمواد سريعة التلف من المسار الأخضر، مما يتيح الإعفاء من الرقابة الجمركية الفورية. كما تُجرى الإجراءات الجمركية في نفس اليوم الذي يتم فيه تقديم التصريح. أما بالنسبة للمنتجات الأخرى المصدرة، فتتم معالجتها خلال فترة لا تتجاوز 48 ساعة..

ب. **التفتيش في الموقع**: يمكن للمصدر الحصول على تصريح التصدير من أقرب مكتب جمركي إلى موقع إنتاجه أو مقره الاجتماعي. في هذه الحالة، تُجرى الرقابة الجمركية في الموقع نفسه.

ت. **صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد**: تُمنح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد للمنتجين لتمكينهم من استيراد المواد الأولية وتصدير منتجاتهم. تعكس هذه الصفة المسار الأخضر الذي يُمنح خلال عمليات تصدير المنتجات، مما يتيح لهم الإعفاء من الرقابة الفورية. ومع ذلك، يمكن إجراء رقابة مستهدفة في موقع المنتج المصدر.

## المطلب الثالث: المبادرات التي أطلقتها الجزائر للبدء الفعلي للمبادلات التجارية في إطار ZLECAF

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في تعزيز التجارة الحرة في إفريقيا من خلال تبني سياسات تجارية تهدف إلى توسيع نطاق التبادلات التجارية مع دول القارة الأخرى .تشهد الجزائر دوراً فعالاً في العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية، وذلك من خلال المشاركة في المحادثات والمفاوضات الخاصة بتطوير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تعمل الجزائر على تعزيز التجارة الحرة في إفريقيا من خلال سلسلة من المبادرات الهامة .ومن بين هذه المبادرات، يأتي توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى في القارة الإفريقية، بهدف تعزيز التبادل التجاري وتوسيع الفرص التجارية المشتركة .كما تسعى الجزائر أيضاً إلى تعزيز الاستثمارات الخارجية وتوفير بيئة مشجعة للشركات الأجنبية، بهدف تعزيز التجارة الحرة في إفريقيا.

### الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى رأسمال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد:

رسّمت الجزائر انضمامها إلى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في جوان 2022، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 22-212 الصادر ضمن العدد 39 من الجريدة الرسمية[1]، والذّي رخص للجزائر الاكتتاب في رأسمال البنك في حدود 125 سهمًا وتتم عملية دفع هذا الاكتتاب من أموال الخزينة العمومية، وبذلك أصبحت الجزائر ممثلة في وزارة المالية مساهمًا ضمن الفئة "أ"، وجاء مضمون المرسوم الرئاسي كما يلي: "يرخص في حدود مائة وخمسة وعشرين 125 سهما باكتتاب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في رأسمال البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بموجب انضمامها إلى هذه المؤسسة".

يمثل انضمام الجزائر إلى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد إضافة مهمة لكلا الطرفين، حيث ينظم رابع أكبر اقتصاد في افريقيا وبذلك يتبقى للبنك ثلاث دول فقط لتحقيق تغطية قارية كاملة، ومن جانب الجزائر تحقق هذه العضوية منصة لتفعيل وجود الجزائر داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لتكون تمهيدًا لتعاون أعمق بين البنك والحكومة

[1] مرسوم رئاسي رقم 22-212 مؤرخ في ذو القعدة 1443 الموافق لـ 08جوان 2022، الجريدة الرسمية العدد 39

الجزائرية وبنك الجزائر والمستوردين والمصدرين الجزائريين، وتعد هذه الشراكة ناجحة ومن شأنها أن تمكن الجزائر من ترسيخ نفسها بقوة باعتبارها مشاركًا قويًا في التجارة والاستثمارات بين الدول الإفريقية[1].

**الفرع الثاني: الانضمام إلى مبادرة التجارة الموجهة:**

في 16 ديسمبر 2023، أعلنت الجزائر عن انضمامها لمبادرة التجارة الموجهة (GIT) ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك خلال المنتدى الاقتصادي الذي نظمته وزارة التجارة وترقية الصادرات حول "مبادرة التجارة الموجهة".

من بين ما تم طرحه في الملتقى، أن هذا الالتزام سيعتبر نقطة انطلاق للتبادلات التجارية بين الجزائر وشركائها في إطار هذه المبادرة، دون فرض أي رسوم جمركية[2].

من المهم الإشارة إلى أنه تم إطلاق مبادرة التجارة الموجهة خلال الاجتماع العاشر لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي عُقد في 7 أكتوبر 2022 في أكرا، غانا. تهدف هذه المبادرة إلى اختبار البيئة العملية والمؤسسية والقانونية اللازمة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال بدء التبادل التجاري الفعلي وفقًا للمزايا التفضيلية المحددة في اتفاقية إنشاء المنطقة بين الدول الأعضاء التي استوفت الحد الأدنى من الشروط اللازمة لبدء التبادلات.

في بداية هذه المبادرة، تم تحديد حوالي 100 منتج يتم تسويقها في مختلف أنحاء أفريقيا، بالإضافة إلى سبع دول تمتاز بأن أنظمتها الجمركية تتماشى مع الإجراءات المطلوبة من قبل ZLECAf للتجارة التفضيلية. حتى الآن، انضمت إلى هذه المبادرة كل من تونس ومصر وكينيا وغانا والكاميرون ورواندا وجزر موريشيوس وتنزانيا.

[1] African Export Import Bank, Afreximbank Welcomes Algeria as its 52nd Member State, AFREXIMBANK WELCOMES ALGERIA AS ITS 52ND MEMBER STATE - AFRICAN EXPORT-IMPORT BANK, Date of visit 10/01/2023.

[2] Algérie presse service, « ZLECAF : l'Algérie rejoint officiellement l'initiative de commerce guidé » publie le Samedi, 16 Décembre 2023. https://www.aps.dz/economie/164059-zlecaf-l-algerierejoint-officiellement-l-initiative-de-commerce-guide

تشير هذه الخطوة إلى بداية حقيقية للتجارة التفضيلية بين مناطق القارة، فلطالما كانت الدول الأفريقية تتبادل التجارة مع أوروبا، وأحيانًا كانت أوروبا تعيد تصدير المنتجات الأفريقية إلى مناطق أخرى داخل القارة. لذلك، تُعتبر هذه الخطوة إنجازًا كبيرًا في تفكيك النموذج التقليدي للتجارة، والذي كان يعكس طبيعة استعمارية للاقتصاد الأفريقي.

تتيح عضوية الجزائر في هذه المبادرة فرصة لتحقيق الأهداف المحددة لزيادة حجم الصادرات غير النفطية. لذا، كان هذا الملتقى بمثابة دعوة للفاعلين الاقتصاديين الجزائريين للاستفادة من المزايا المتاحة في إطار التجارة مع الدول المشاركة في هذه المبادرة، بهدف تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وتحقيق الأهداف الرامية إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين الدول الأفريقية.

من بين توصيات الملتقى، يُنصح المؤسسات الجزائرية بالعمل على الحصول على حصة من الهامش الكبير المتوقع للتجارة البينية الإفريقية، والذي يُقدّر بحوالي 35 مليار دولار، مما يعكس معدل نمو يُقدّر بـ 52% من حجم التجارة البينية الإفريقية الحالية، وفقًا للدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

### الفرع الثالث: افتتاح بنكين في موريتانيا والسنغال

بهدف دعم نشاط التصدير، خاصة في ظل سعي الجزائر لتعزيز صادراتها إلى القارة الأفريقية أمر الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون الحكومة بالشروع في اتخاذ خطوات لفتح بنوك جزائرية في عدة دول أفريقية، مثل النيجر ومالي وموريتانيا والسنغال.

في 15 جويلية 2023، أعلنت الحكومة الجزائرية بشكل رسمي عن حصولها على ترخيص من البنك المركزي الموريتاني لإنشاء بنك جزائري في موريتانيا[1].

في 20 سبتمبر 2023، أعلنت الجزائر رسمياً عن افتتاح أول بنك لها خارج البلاد، وذلك في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. يأتي هذا الإجراء ضمن خطة التوسع المقررة للبنوك الجزائرية في الخارج، ويهدف إلى تعزيز حجم الصادرات الوطنية وتسهيل المعاملات المالية والمصرفية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

[1] **"الجزائر تفتح أول بنكين لها في الخارج بموريتانيا والسنغال"**، مأخوذ من موقع: https://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ الاطلاع 2024/11/23

تمت تسمية البنك الجزائري في موريتانيا بـ "بنك الاتحاد الجزائري"، ويقع في العاصمة الموريتانية نواكشوط. يبلغ رأس ماله 50 مليون دولار، ويشارك فيه أربع بنوك جزائرية، وهي: القرض الشعبي الجزائري بنسبة 40%، البنك الوطني الجزائري بنسبة 20%، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 20%، والبنك الخارجي الجزائري بنسبة 20%.

حصل البنك الجزائري في موريتانيا على الاعتماد الرسمي من البنك المركزي الموريتاني، مما يتيح له بدء نشاطه بشكل رسمي.

سافر وفد وزاري جزائري إلى نواكشوط لتدشين "بنك الاتحاد الجزائري"، حيث ضم الوفد وزير المالية لعزيز فايد ووزير التجارة الطيب زيتوني. وقد حضر حفل الافتتاح وزير المالية الموريتاني إسلمو ولد محمد امبادي، ومحافظ البنك المركزي الموريتاني محمد الأمين ولد الذهبين، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الموريتانيين.

في 11 أفريل 2023، منح البنك المركزي في السنغال والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار ترخيصًا قانونيًا لإنشاء "البنك الجزائري السنغالي".

تم افتتاح "البنك الجزائري السنغالي" في 21 سبتمبر 2023، في العاصمة دكار. يُعتبر هذا البنك فرعًا من فروع البنك الجزائري، وهو الفرع الثاني الذي يُطلقه البنك العمومي خارج البلاد، بعد تدشين "بنك الاتحاد الجزائري" في العاصمة الموريتانية.

يُعتبر "البنك الجزائري السنغالي"، التابع للبنك الوطني الجزائري، أول بنك عمومي جزائري بنسبة 100% يحصل على ترخيص لممارسة نشاطه في الخارج.

شهد حفل التدشين حضور كل من وزير المالية العزيز فايد ووزير التجارة وترقية الصادرات الطيّب زيتوني في 21 سبتمبر 2023. تأتي هذه الخطوة كجزء من جهود تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الإفريقي، بالإضافة إلى دعم المتعاملين الاقتصاديين لاستكشاف فرص التعاون والشراكة المثمرة بين البلدين. وذلك تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

يعتبر هذان البنكان من أوائل البنوك الجزائرية التي تفتح فروعًا خارج البلاد، وذلك وفقًا للالتزامات التي أعلن عنها الرئيس عبد المجيد تبون، والتي تهدف إلى تسهيل الاستثمار والتبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا. كما أكد الرئيس على أهمية إنشاء معارض جزائرية لتسويق وترويج المنتجات الوطنية في الأسواق المجاورة والإفريقية[1].

**الفرع الرابع: احتضان الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية**

يهدف المعرض، الذي يُنظم كل عامين بواسطة "أفريكسيم بنك" بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية "زليكاف"، إلى تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية واستعراض الفرص والمقومات الاستثمارية الكبيرة التي توفرها القارة. ومن الجدير بالذكر أن النسخة الثالثة من المعرض الإفريقي للتجارة البينية قد أُقيمت في مصر في نوفمبر 2023، بمشاركة أكثر من 1600 عارض.

تم الإعلان عن فوز الجزائر باستضافة هذه التظاهرة الاقتصادية القارية في نوفمبر 2023، وذلك بعد أن قدمت مفوضية الاتحاد الإفريقي تقييماً إيجابياً للبنية التحتية المتاحة في الجزائر لتنظيم هذا الحدث، وذلك خلال زيارة وفد المفوضية إلى الجزائر في جوان 2023. تمتلك الجزائر جميع الهياكل الأساسية والإمكانات اللوجستية والتنظيمية اللازمة لضمان نجاح هذا الحدث الاقتصادي الهام، حيث من المتوقع أن يسهم المعرض المرتقب في تحويل الجزائر إلى "وجهة اقتصادية في إفريقيا عام 2025".

ترأس الوزير الأول، نذير العرباوي، يوم الإثنين 15 أفريل 2024، في الجزائر العاصمة، مراسم توقيع اتفاقية بين الحكومة الجزائرية والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسيم بنك"، تتعلق باستضافة الجزائر للنسخة الرابعة من معرض التجارة البينية الإفريقية، المقرر إقامته في الفترة من 4 إلى 10 سبتمبر 2025.

تمت مراسم توقيع الاتفاقية تحت إشراف الوزير الأول، بتكليف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في المركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال". وقد حضر هذه الفعالية عدد من أعضاء الحكومة ومستشار رئيس الجمهورية المكلف بالتجارة والتموين والمراقبة والاستيراد والتصدير، كمال رزيق، بالإضافة إلى أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في الجزائر، والرئيس النيجيري السابق أوليسيغون أوباسانجو، الذي يشغل منصب رئيس المجلس الاستشاري للمعرض.

[1] **"الجزائر تفتح أول بنكين بموريتانيا والسنغال وتراهن على افتتاح آخر بفرنسا"**، مأخوذ من موقع: https://algeriemaintenant.dz، تاريخ الاطلاع 2024/11/23

تم توقيع الاتفاقية من قبل وزير التجارة وترقية الصادرات الجزائري، الطيب زيتوني، ومن جانب "أفريكسيم بنك" نائبة الرئيس التنفيذي، أواني كانايو. كما حضر التوقيع كل من شوقي الجبالي، ممثل الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية "زليكاف"، وشيزا تشارلز شيوميا، ممثل مفوض التجارة والصناعة للاتحاد الإفريقي.

تأتي استضافة الجزائر للنسخة الرابعة من المعرض في إطار تنفيذ استراتيجية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإفريقي وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول قارتنا السمراء. وذلك بهدف إنشاء قاعدة اقتصادية متينة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية شعوب القارة.

تأتي النسخة الرابعة من معرض التجارة البينية الإفريقية لتساهم في تحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز التعاون التجاري بين الدول الإفريقية، بالإضافة إلى توسيع مجالات الاستثمار في القارة. كما أن اتفاقية استضافة الجزائر لهذا المعرض تعكس المسؤولية المشتركة بين الشركاء الأفارقة نحو تحقيق التميز وتجسيد الابتكار وتطوير الاستثمار البيني. سيكون المعرض أيضًا فرصة لدعم ازدهار الشركات الإفريقية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية والمواد الأولية والمقاولات والابتكار[1].

## المبحث الثاني: البروتوكولات النهائية المعتمدة من الجزائر للدول الأطراف في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية سبتمبر 2024

في إطار التحضير للتفاوض بشأن بروتوكولات اتفاقية التبادل الحر، قامت الجزائر بتشكيل لجان عمل فرعية قطاعية تحت إشراف وزارة التجارة. حيث تم تكليف كل لجنة بمهمة محددة، فعلى سبيل المثال، تولت اللجنة الفرعية برئاسة وزارة التجارة التحضير للتفاوض حول بروتوكول التجارة في السلع، بينما اهتمت اللجنة الفرعية برئاسة وزارة المالية بملف تجارة الخدمات. من جهة أخرى، أشرفت لجنة فرعية برئاسة وزارة الصناعة على التحضير لبروتوكولي الاستثمار والملكية الفكرية. تم إنشاء وحدة لإدارة ومتابعة مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بهدف تحديد وتوحيد موقف الجزائر في مختلف المفاوضات المتعلقة بهذه المنطقة. كما تهدف الوحدة إلى ضمان مراقبة فعالة للمفاوضات وتعزيز التعاون والتنسيق بين الإدارات المعنية. ناقشت الوحدة خلال اجتماعاتها العديد من النقاط الهامة، أبرزها استعراض التقدم الذي

[1] الوزير الأول يشرف على مراسم توقيع اتفاقية احتضان الجزائر للمعرض الإفريقي للتجارة البينية، مأخوذ من موقع: https://www.aps.dz/ar/economie/160454-2025، ، تاريخ الاطلاع 2024/11/25

تم تحقيقه في مفاوضات اجتماعات اللجان واللجان الفرعية، بما في ذلك دراسة تقارير اللجنة الفرعية المتعلقة بالحواجز غير الجمركية والقيود الفنية للتجارة، بالإضافة إلى تقارير اللجنة الفرعية لقواعد المنشأ[1].

تم تعزيز قدرات فرق العمل في اللجان الفرعية من خلال تنظيم دورة تدريبية تركزت على إعداد قوائم الالتزامات المحددة في مجال التجارة في الخدمات، وقد تناولت الدورة أنماط توريد الخدمات كما هو موضح في المادة 2 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (AGCS أو GATS)[2]، والتي تشمل أربعة أشكال*: التوريد العابر للحدود (الشكل الأول) :، الاستهلاك في الخارج (الشكل الثاني)، الوجود التجاري (الشكل الثالث)، ووجود الأشخاص الطبيعيين (الشكل الرابع). كما تناولت الدورة أحد الأدوات الأساسية المستخدمة في التجارة الدولية للسلع والخدمات، وهو التصنيف المركزي للمنتجات (Central Product Classification)[3]، الذي يعد تصنيفاً شاملاً لجميع السلع والخدمات. ويعتبر هذا التصنيف معياراً دولياً لتجميع وتبويب كافة أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل المنتج، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي، التجارة المحلية والأجنبية للسلع الأساسية، التجارة الدولية في الخدمات، ميزان المدفوعات، إحصاءات الاستهلاك والأسعار، وغيرها من البيانات المستخدمة في الحسابات القومية.

تضمنت الدورة استعراض مبادئ اتفاقية تجارة الخدمات، والتي تشمل معاملة الدولة الأولى رعاية، مما يعني عدم التمييز بين الأعضاء. كما تم تناول موضوع الوصول إلى الأسواق، حيث يُعتبر فرض القيود الكمية أو القيود التمييزية غير مقبول. بالإضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى مبدأ المعاملة الوطنية، الذي يحظر التمييز بين الخدمات والموردين المحليين والأجانب .أما بالنسبة لمبدأ التمييز، فيشير إلى المعاملة الأقل تفضيلاً أو المعاملة "التي لا تقل تفضيلاً"، والتي تهدف إلى ضمان عدم تشويه شروط المنافسة. ويعطي مبدأ التنظيم الداخلي الحق في وضع تدابير غير تمييزية، شرط ألا تفرض قيودًا على الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، يمكن أن تفرض قيود على التجارة بسبب متطلبات وإجراءات الجودة

[1] https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas

[2] Accords du Cycle d'Uruguay, ANNEXE 1B : Accord Général sur le Commerce des Services, OMC | Textes juridiques - ACCORD DU CYCLE D'URUGUAY.

* تتم التجارة في الخدمات بين الدول على أربع أشكال رئيسية: الشكل الأول: توريد الخدمات بين الدول وتشمل: الخدمات المقدمة من الموردين في دولة، لدولة أخرى، وعلى سبيل المثال (مثل الخدمات المصرفية وخدمات النقل الجوي بين الدول وخدمات الاتصالات والبريد... إلخ). ثانياً: الاستهلاك بالخارج وتشمل: الخدمات المقدمة في إقليم (أو دولة) أحد الأطراف إلى مستهلكي إقليم (دولة) أخري، (كالخدمات السياحية، وإصلاح السفن، وصيانة الطائرات ... إلخ). ثالثاً: التواجد التجاري ويشمل: الوجود التجاري لشركة أجنبية في دولة أخرى مضيفة من خلال ملكية أو استئجار عقارات، )مثل فروع البنوك، والشركات، والتأمين، وسلسلة الفنادق، والمطاعم ...إلخ). رابعاً: تواجد الأشخاص الطبيعيين ويشمل: توفير العمالة (والخبراء) بواسطة موردي الخدمات الأجانب للعمل في دولة أخرى (مثل الأطباء، والمدرسين والطيارين، والفنيين، والمستشارين، والمحاسبين).

[3] United Nations, New York, 2015 « Central Product Classification (CPC) Version 2.1 », Department of Economic and Social Affairs Statistics, Division Statistical Papers Series M No. 77, Ver.2.1. cpcv21.pdf (un.org).

والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص. حتى في الحالات التي تكون فيها التنظيمات الداخلية مبررة، مثل حماية المستهلك، يجب الحرص على عدم حدوث تدخل مفرط أو غير فعال.

## المطلب الأول: الامتيازات التعريفية الخاصة بتجارة السلع

في 26 سبتمبر 2024، تم إصدار منشور وزاري مشترك يتعلق ببدء التبادلات التجارية للسلع في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وقد تضمن هذا المنشور نشر قوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بالجزائر بالإضافة إلى الملحق 02 الذي يتناول قواعد المنشأ ومرفقاته[1].

### الفرع الأول: مجال تطبيق التعريفات التفضيلية على الواردات:

تقوم كل دولة طرف بتطبيق تعريفات تفضيلية على الواردات من الدول الأطراف الأخرى، وذلك وفقًا لقوائم امتيازاتها التعريفية كما هو منصوص عليه في المادة 8 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من بروتوكول تجارة السلع. وتعمل الدول الأطراف على إزالة الرسوم الجمركية أو الرسوم المماثلة تدريجيًا على البضائع ذات المنشأ من أي دولة طرف أخرى، وذلك وفقًا لقوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بها، وفقًا لأحكام المادة 7 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من نفس البروتوكول.

بناءً على ذلك، يتم تبادل البضائع ذات المنشأ من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة وفقاً لقوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بكل دولة.

تُمنح الامتيازات التعريفية عند استيراد البضائع إلى الجزائر في إطار هذا الاتفاق فقط للبضائع التي تحمل منشأ إحدى الدول الأعضاء التي بدأت تطبيق الاتفاق فعلياً. وتشمل هذه الدول حالياً (حتى تاريخ 2024/09/26) الكاميرون، مصر، غانا، كينيا، جزر موريس، رواندا، تنزانيا، تونس وجمهورية جنوب أفريقيا.

[1] أنظر ملحق رقم 01، منشور وزاري مشترك رقم 02 مؤرخ في 2024/09/26، المتعلق ببدء المبادلات التجارية للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

**الفرع الثاني: النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات منشأ الدول الأطراف المستوردة في الجزائر**

تتمثل الامتيازات التعريفية الممنوحة للمنتجات المستوردة من إحدى الدول الأطراف في هذه المنطقة إلى الجزائر، في تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حتى إلغائها، وذلك وفقًا للجدول الزمني المحدد أدناه للمنتجات المدرجة في القائمتين (أ) و(ب).

البضائع المدرجة في القائمتين (أ) و(ب) المستوردة ضمن هذه المنطقة لا تخضع للحق الإضافي الوقائي المؤقت وفقًا لأحكام المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

بالنسبة لمنتجات القائمة (ج)، فإنها تظل خاضعة للرسوم الجمركية والرسوم المشابهة وفقًا للمعدلات المعمول بها بموجب القانون العام.

تم إعداد قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر استنادًا إلى هيكل التعريفة الجمركية لعام 2019، كما يلي:

- **قائمة أ:** قائمة المنتجات غير الحساسة والتي يتم تحريرها تدريجيا على مدة 5 سنوات اعتبارا من 01 جانفي 2021.
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2021
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2022
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2023
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 20% بتاريخ 01 جانفي 2024
  - إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2025
- **قائمة ب:** قائمة المنتجات الحساسة التي سيتم تحريرها تدريجياً على مدى 10 سنوات، نظراً لتصنيف الجزائر ضمن البلدان النامية، مع الاستفادة من فترة انتقالية مدتها 5 سنوات تُمنح للدول الأعضاء. وهذا يعني أن عملية التحرير التدريجي ستبدأ من السنة السادسة، بشرط الالتزام بالمدة المحددة للتحرير والتي تبلغ 10 سنوات اعتباراً من 1 جانفي 2021. وبالتالي، سيبدأ التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية اعتباراً من 1 جانفي 2026 ولمدة 5 سنوات وفقاً للجدول الزمني التالي:
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2026
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2027
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2028

- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 20% بتاريخ 01 جانفي 2029
- إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2030

- **قائمة ج:** قائمة المنتجات المستثناة من التحرير تمثل 2,65% من بنود التعريفة الجمركية. وقد تم الأخذ في الاعتبار أن قيمة الواردات للمنتجات المدرجة في هذه القائمة لا تتجاوز 10% من إجمالي واردات الجزائر من الدول الإفريقية.

تمت الموافقة على قوائم الامتيازات التعريفية الخاصة للجزائر خلال الاجتماع المشترك للمجلس الوزاري الذي عُقد في 28 أكتوبر 2021. وبعد ذلك، تم تقديمها عبر القنوات الدبلوماسية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 29 نوفمبر 2021.

يجب الإشارة إلى أنه بعد الانتهاء من عملية التحقق من هذه القوائم من قبل أمانة المنطقة، والتأكد من توافقها مع الشروط المحددة من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، تم اعتمادها خلال الاجتماع التاسع لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الذي عُقد في 25 و26 يوليو 2022 في أكرا، غانا. وقد تم إدراجها في الملحق الخاص بالتوجيه الوزاري للتطبيق المؤقت لجداول الامتيازات التعريفية، حتى يتم تضمينها في الملحق رقم (1) من بروتوكول تجارة السلع، بعد اعتماد قوائم الامتيازات التعريفية لجميع الدول الأعضاء.

من المهم الإشارة إلى أن التوجيه الوزاري بشأن التطبيق المؤقت لجداول الامتيازات التعريفية قد تم اعتماده من قبل مجلس وزراء المنطقة خلال اجتماعه السابع الذي عُقد في 10 أكتوبر 2021 في أكرا (غانا). كما تم اعتماده أيضًا من قبل قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دورتها الخامسة والثلاثين التي عُقدت يومي 5 و6 فيفري 2022 في أديس أبابا (إثيوبيا).

**الفرع الثالث: النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات منشأ الدول الأطراف المستوردة في الجزائر في إطار مبدأ المعاملة بالمثل:**

إن مبدأ المعاملة بالمثل منصوص عليه في الاتفاق المؤسس للمنطقة بموجب المواد (5-ط) [1] وكذا المادة (4) من بروتوكول تجارة السلع.

في هذا السياق، أصدرت قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، خلال دورتها الخامسة والثلاثين التي عُقدت في 5 و6 فبراير 2022 في أديس أبابا (إثيوبيا)، قرارًا ينص على أن قوائم الامتيازات التعريفية يجب أن تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل.

سيتم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ قوائم الامتيازات التعريفية على الدول النامية التي تنتمي إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي قدمت قوائمها ضمن هذه المجموعات. يشمل ذلك تطبيق التفكيك التعريفي المخصص للدول الأقل نمواً، حيث تكون مدة القائمة (أ) عشرة (10) سنوات، بينما تكون مدة القائمة (ب) ثلاثة عشر (13) سنة.

وعليه، فإن تطبيق الامتيازات التعريفية عند الاستيراد في الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للبضائع ذات منشأ إحدى الدول النامية أعضاء المجموعات الاقتصادية الجهوية يكون في إطار المعاملة بالمثل على النحو التالي:

- **بالنسبة للقائمة أ:** تحرير تدريجي لقائمة المنتجات غير الحساسة على مدة عشر (10) سنوات ابتداء من 01 جانفي 2021، وفقا للرزنامة التالية:
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 90% بتاريخ 01 جانفي 2021؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2022؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 70% بتاريخ 01 جانفي 2023؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2024
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 50% بتاريخ 01 جانفي 2025
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2026؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 30% بتاريخ 01 جانفي 2027
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 30% بتاريخ 01 جانفي 2028

[1] المادة 5 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، النسخة العربية، ص 5

- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 10% بتاريخ 01 جانفي 2029؛
- إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2030

- **بالنسبة للقائمة ب:** تحرير تدريجي لقائمة المنتجات الحساسة على مدة ثلاثة عشر (13) سنة ابتداءا من 01 جانفي 2021، مع الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأطراف والمقدرة بخمس (5) سنوات، بمعنى أن التحرير التدريجي يبدأ من السنة السادسة (6) شريطة أن يتم احترام مدة التحرير المحددة بـ 13 سنة اعتبارا من الفاتح جانفي 2021. وعليه، يتم التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية اعتبارا من الفاتح جانفي 2026 لفترة سبع (07) سنوات وفقا للرزنامة التالية:
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 87,5 % بتاريخ 01 جانفي 2026؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 75 % بتاريخ 01 جانفي 2027؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 62,5 % بتاريخ 01 جانفي 2028
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 50 % بتاريخ 01 جانفي 2029؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 37.5 % بتاريخ 01 جانفي 2030؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 25 % بتاريخ 01 جانفي 2031؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 12.5 % بتاريخ 01 جانفي 2032؛
  - إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2033.

تتمثل الدول النامية التي يطبق عليها مبدأ المعاملة بالمثل فيمايلي: الغابون، الكاميرون، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، كينيا، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غانا، نيجيريا، بوتسوانا، ايسواتيني، ناميبيا، جنوب افريقيا.

تُرفق نسخة رقمية من قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر مع هذا المنشور، حيث ستقوم وزارة التجارة وترقية الصادرات والمديرية العامة للجمارك بنشرها على موقعيهما الإلكترونيين الرسميين، وذلك وفقًا لأحكام المادة (16) من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تقوم المديرية العامة للجمارك بتحديث قوائم الامتيازات التعريفية بما يتماشى مع هيكلة التعريفة الجمركية المعمول بها، وتعمل على ضمان تحديثها بشكل مستمر وفقاً لهذه التعريفة.

**الفرع الرابع: النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو الدول الأطراف:**

تستفيد المنتجات الجزائرية المصدرة إلى الدول الأعضاء في المنطقة التي تم فيها تطبيق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية والرسوم المشابهة، وذلك وفقًا لقوائم الامتيازات التعريفية الخاصة ببلد الوجهة النهائية.

تقوم مصالح المديرية العامة للجمارك بإصدار شهادات المنشأ للمنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدرة بموجب هذا الاتفاق، حيث تعتبر الجهة المعتمدة التي تم تعيينها من قبل بلادنا للقيام بهذه المهمة*.

## المطلب الثاني: قواعد المنشأ:

تنص المادة (13) المعنونة بـ "قواعد المنشأ" في بروتوكول تجارة السلع على أن السلع يمكن أن تستفيد من المعاملة التفضيلية بموجب هذا البروتوكول، إذا كانت ذات منشأ في أي من الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للمعايير والشروط المحددة في الملحق (02) المتعلق بقواعد المنشأ.

يتضمن الملحق (02) لقواعد المنشأ من بروتوكول تجارة السلع الأحكام العامة المتعلقة بقواعد المنشأ. وقد تم اعتماد النسخة المحدثة من هذا الملحق خلال الدورة (37) لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، التي عُقدت في يومي 17 و18 فبراير 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا.

يتضمن هذا الملحق أربعة مرافق تم اعتمادها من قبل مجلس وزراء المنطقة تتمثل في:

- **مرفق 1: شهادة المنشأ:**

تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من التفاصيل، منها: اسم المصدر وعنوانه، اسم المستورد وعنوانه، معلومات النقل، رقم الفاتورة وتاريخ إصدارها، العلامة التجارية، وصف السلع، الوزن، الكمية، بلد المنشأ، طلب المراقبة من البلد المستورد، نتيجة المراقبة من البلد المصدر، وأخيرًا التوقيع والختم من كلا الطرفين، المصدر والمستورد[1].

* يمكن زيارة الموقع الرسمي للأمانة العامة للمنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر للاطلاع على العروض التعريفية الخاصة بكل دولة طرف: https://au-afcfta.org/etariff/

[1] أنظر الملحق رقم 03: Appendice I, Formulaire de certificat d'origine de la ZLECAf

- **مرفق 2: إعلان المنشأ:**

تعتبر هذه الوثيقة تصريحًا يوضح أن البضائع المذكورة فيها ذات أصل إفريقي، من خلال تحديد الدولة المعنية في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية. كما يجب الإشارة إلى أن معيار المنشأ المعتمد على المنتجات يشير إلى أنها قد تم إنتاجها بالكامل أو تم تحويلها بشكل كبير. ينبغي أيضًا تحديد مكان وتاريخ إصدار الإعلان وتوقيع المصدر المعتمد لهذه الوثيقة[1].

- **مرفق 3: إعلان المورد أو المنتج**

أ. **المورد أو المنتج للمنتجات التي تتمتع بوضع المنشأ التفضيلي**: تعتبر هذه الوثيقة تصريحًا يوضح أن البضائع المذكورة في الفاتورة قد تم إنتاجها في دولة عضو في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأنها تتوافق مع قواعد المنشأ المعمول بها في التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنطقة. يجب أن تتضمن الوثيقة الأدلة المرفقة لدعم هذا البيان الموجه إلى السلطة المختصة.

إذا كانت بعض السلع المذكورة في الفاتورة فقط هي المعنية، فيجب أن تكون مميزة بوضوح، أو يمكن تقديم مستند آخر مرفق بالفاتورة.

يجب أن تتضمن الوثيقة اسم الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى المكان والتاريخ واسم الشركة، مع توقيع الوثيقة[2].

ب. **المورد أو المنتج للمنتجات التي لا تتمتع بوضع المنشأ التفضيلي**: تعتبر هذه الوثيقة تصريحًا يفيد بأن البضائع المذكورة في الفاتورة قد تم إنتاجها في دولة عضو في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما تتضمن تحديد مكوناتها التي لا تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للتجارة التفضيلية، مع الالتزام بتقديم الأدلة المرفقة لدعم هذا البيان إلى الجهة المختصة.

بالإضافة إلى تفاصيل يجب تحديدها على الوثيقة يجب أن يكون الوصف مناسبًا ويجب أن يكون مفصلًا بما يكفي لتحديد التصنيف الجمركي للبضائع المعنية.

[1] أنظر الملحق رقم 04: Appendice II, déclaration d'Origine de la zone de libre-échange continentale africaine

[2] أنظر الملحق رقم 05: Appendice III déclaration du fournisseur ou du producteur de la zone de libre-échange continentale africaine، a. Déclaration du fournisseur ou du producteur des produits ayant un statut d'origine préférentielle

يجب أن تتضمن الوثيقة اسم الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى المكان والتاريخ واسم الشركة، مع توقيع الوثيقة[1].

- **مرفق 4: قواعد المنشأ التفصيلية**

بالنسبة للمرفق رقم 4، فقد تم الانتهاء من وضع قواعد المنشأ لجميع المنتجات، باستثناء بعض الفصول والبنود المتعلقة بالملابس، وهي (51.11-51.13)، (52.04-52.12)، (53.09)، (54.07-54.08)، (55.16-55.12)، (58.04-58.01)، (58.10)، (58.06)، الفصل (60)، (63.06-63.01)، والفصل (87) المتعلق بالسيارات. لا تزال المفاوضات جارية بشأن هذه الفصول. وقد قرر مجلس وزراء المنطقة وقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، في دورتها الخامسة والثلاثين، تطبيق قواعد المنشأ المتفق عليها.

بالنسبة للمنتجات المذكورة سابقًا، التي لم تُستكمل مفاوضات قواعد المنشأ المتعلقة بها، فإنها تخضع للنظام العام حتى يتم اعتماد قواعد المنشأ الخاصة بها من قبل مجلس وزراء المنطقة.

تقوم وزارة التجارة وترقية الصادرات بإرسال قواعد المنشأ الخاصة بهذه المنتجات إلى المديرية العامة للجمارك بمجرد اعتمادها ودخولها حيز التنفيذ، وذلك لمنحها الامتيازات التعريفية المخصصة لها.

تتضمن النسخة الرقمية المرفقة بالملحق رقم (2) المحدث الخاص بقواعد المنشأ ومرفقاته الأربعة والتي تم الإشارة إليها أعلاه، حيث ستقوم وزارة التجارة وترقية الصادرات والمديرية العامة للجمارك بنشرها على موقعيهما الإلكترونيين الرسميين، وذلك وفقًا لأحكام المادة (16) من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ستقوم المديرية العامة للجمارك بتطبيق الأحكام الجمركية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك فيما يخص التجارة بالسلع، اعتبارًا من اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي توقيع هذا المنشور من قبل وزير التجارة وترقية الصادرات ووزير المالية.

[1] أنظر الملحق رقم 05: Appendice iii déclaration du fournisseur ou du producteur de la zone de libre-échange continentale africaine، déclaration du fournisseur ou du producteur des produits n'ayant pas le statut d'origine préférentielle

## المطلب الثالث: الامتيازات التعريفية الخاصة بتجارة الخدمات

قدمت الجزائر عرضها الأولي للالتزامات المتعلقة بتجارة الخدمات[1]، والذي يركز على خمسة قطاعات اقتصادية ذات أولوية، وهي: خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، الخدمات المالية، السياحة والسفر، والنقل والمواصلات.

اعتمدت الجزائر في إعداد عرضها على "المقاربة الإيجابية"[2]*، وهي آلية معترف بها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)، حيث لم تتبع نهج جداول القوائم السلبية*.

تم تقديم العرض عبر الطرق الأربعة للتوريد، حيث تم استعراض الإطار القانوني والتنظيمي الحالي المعمول به دون أي التزامات إضافية.

يتضمن العرض سردًا للقطاعات الخمسة التي يتعين تقديم التزامات بشأنها. بالنسبة لكل قطاع أو قطاع فرعي، يتضمن العرض أي استثناءات أو قيود تتعلق بالوصول إلى الأسواق بالنسبة للموردين الأجانب (المادة 19 من البروتوكول) والمعاملة الوطنية (المادة 20)، لكل طريقة توريد على حدة. تتيح هذه الطريقة في العرض تحديد المستوى الفعلي للوصول إلى الأسواق الذي تمثله "قائمة معينة من الالتزامات المحددة"، حيث تشمل نطاق الأنشطة المعنية في كل قطاع من قطاعات الخدمات والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية التي تستهدف مختلف طرق التوريد.

للتوضيح، فإن تقديم العرض وفقًا للوضع الراهن للقوانين السارية يعد تعهدًا بعدم فرض أي تدابير جديدة قد تؤدي إلى تقييد دخول السوق أو تشغيل الخدمة. وبالتالي، فإن الالتزامات المحددة لها تأثير مشابه لتأثير توحيد التعريفات الجمركية، حيث توفر ضمانة للفاعلين الاقتصاديين من دول أخرى بأن شروط الدخول والتشغيل في السوق لن تتغير بطريقة تضر بمصالحهم. تم تقديم العرض الجزائري في جدول معياري يتضمن أربعة أعمدة. يحتوي العمود الأول على القطاع أو القطاع الفرعي المستهدف بالالتزام، بينما يتناول العمود الثاني القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق. أما العمود الثالث،

[1] République algérienne démocratique et populaire, (2020) v « offre initiale d'engagements spécifiques en matière de ''commerce des services ».

[2] Pierre Latrille, (2000), « Engagements spécifiques au titre de l'AGCS », projet-pilote d'éducation à distance, Organisation Mondiale du Commerce. https://www.swisslearn.org/wto/module1/f/printables/module.pdf.

* تعني المقاربة الإيجابية للقطاعات أن العضو ليس ملزمًا إلا بالالتزامات التي قام بتسجيلها بنفسه. بعبارة أخرى، لا توجد التزامات إلا في القطاعات التي اختار الالتزام بها.

* القوائم السلبية: أو ما يُعرف بـ "من أعلى إلى أسفل"، يتناقض هذا النهج مع "المقاربة الإيجابية" حيث يتم تحرير جميع القطاعات مع وجود بعض الاستثناءات. ومن الطبيعي أن يكون النهج "من أعلى إلى أسفل" أكثر تحررًا، بينما يتيح النهج "الإيجابي" التحرير التدريجي.

فيركز على القيود المتعلقة بالمعاملة الوطنية. وأخيرًا، تم تخصيص العمود الرابع للإشارة إلى الالتزامات الإضافية التي لم يتم تضمينها في الأقسام الخاصة بالوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية.

يعتمد العرض على الطرق الأربعة للتوريد المحددة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (AGCS أو GATS)، والتي تشمل: التوريد عبر الحدود (الطريقة 1)، والاستهلاك في الخارج (الطريقة 2)، والحضور التجاري (الطريقة 3)، ووجود الأشخاص الطبيعيين (الطريقة 4).

استخدم العرض الجزائري المصطلحات القياسية المعتمدة لوصف القيود في حال عدم وجود أي قيود على الوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية في قطاع معين وطريقة توريد محددة، حيث يتم الإشارة إلى ذلك بـ "لا شيء" (NEANT)، مما يعني عدم وجود قيود على الموردين الأجانب. وفي الحالات التي اختارت فيها الجزائر الاحتفاظ بحقها في إدخال أو الإبقاء على تدابير معينة في قطاع محدد وطريقة توريد معينة، فإن هذه التدابير قد لا تتوافق مع المعايير المتبعة.

عند الوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، تم إدراج مصطلح "غير محدد" (NON CONSOLIDE)، والذي يعني عدم الالتزام، مما يتيح استبعاد الموردين أو الخدمات الأجنبية من السوق. في بعض الحالات، قد يكون وضع معين للتوريد – مثل التوريد عبر الحدود لخدمات بناء الجسور – غير ممكن أو غير عملي من الناحية الفنية. في هذه الحالة، يظهر مصطلح "NON CONSOLIDE*" مع نجمة، مصحوبًا بتوضيح يفسر أنه "غير محدد لأنه غير عملي من الناحية الفنية".

على سبيل المثال، يتضمن العرض قطاع الخدمات المالية، والذي يحتوي على القطاع الفرعي الخاص بالخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. كما يتم تقسيم هذا القطاع الفرعي إلى عدة قطاعات فرعية مختلفة.

تضمن العرض الجزائري في بعض القطاعات وطرق التوريد عبارة "ضرورة إجراء فحص للاحتياجات الاقتصادية"(L'exigence d'un examen des besoins économiques)، وذلك لتمكين السلطات العامة من الاحتفاظ بحقها في تقييد الوصول إلى السوق، ومنح إمكانية الوصول الجزئي إلى الأسواق في بعض القطاعات.

فيما يلي بعض النقاط التي تم تناولها في العرض[1]:

فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، وبالنسبة للخدمات المقدمة للشركات في مجال الخدمات المهنية، مثل الخدمات القانونية (CPC2.1 821)، فإنها تقتصر على: الخدمات الاستشارية في بلدان المنشأ وبلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى القانون الدولي العام والتحكيم التجاري الدولي. أورد العرض مصطلح "لا شيء" لطريقتي التوريد العابرة للحدود والاستهلاك في الخارج، مما يعني أن التشريع الجزائري لا يفرض أي قيود في هذا السياق. ومع ذلك، تم الإشارة إلى مصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقتي التوريد الحضور التجاري ووجود الأشخاص الطبيعيين، مما يعني أن هذا القطاع يحتفظ بحق وضع قيود معينة على إنشاء شركات أجنبية في الجزائر في مجالات الخدمات القانونية والتحكيم التجاري الدولي.

بالنسبة لحركة الأفراد، فهي طريقة لتوريد الخدمات التي غالبًا ما تخضع لقيود كمية و/أو نوعية.

تم تصنيف العرض الخاص بالخدمات المعمارية (CPC2.18321) والخدمات الهندسية (CPC2.1833) والخدمات الهندسية المتكاملة، بالإضافة إلى خدمات التخطيط الحضري وهندسة المناظر الطبيعية (CPC2.1832) تحت مصطلح "لا شيء" بالنسبة لطريقتي التوريد العابرة للحدود والاستهلاك في الخارج. بينما تم تصنيفها تحت مصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقتي التوريد الحضور التجاري ووجود الأشخاص الطبيعيين.

فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المعاملة الوطنية لخدمات البحث والتطوير في العلوم الطبيعية (CPC2.1811)، ذكر العرض مصطلح "لا شيء، إلا وفقاً لمتطلبات اختبار الاحتياجات الاقتصادية لطريقة التوريد العابرة للحدود". وهذا يعني أنه لا توجد قيود حالية على الخدمة، ولكنه يخضعها لاعتبارات الحاجة الاقتصادية التي قد تتطلب تقييداً كمياً لعدد الشركات المشاركة في سوق الخدمات، أو تقييداً نوعياً معيناً. كما أشار العرض إلى مصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقة التوريد الحضور التجاري، ومصطلح "غير محدد باستثناء ما هو مبين ضمن الالتزامات الأفقية"، وذلك للتذكير بالقيود العامة المتعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين الأجانب الراغبين في دخول التراب الجزائري.

[1] بن زعرور شكري، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تعظيم الاستفادة منها؟، مقال منشور على موقع https://mpra.ub.uni-muenchen.de/121385/، تاريخ الاطلاع 2024/12/15

فيما يتعلق بالبنوك التجارية، يتضمن العرض الجزائري قيودًا قانونية لدخول السوق الجزائرية عبر التوريد "الوجود التجاري". وهذا يعني أن تأسيس بنوك أجنبية في الجزائر "مسموح" فقط من خلال شراكة مع شركة جزائرية، وذلك وفقًا لقانون المالية التكميلية لعام 2009.

وفقًا للمادتين 49 و50 من قانون المالية التكميلية لعام 2020، يُسمح للأجانب بتملك ما يصل إلى 100% من حصص الشركات المحلية النشطة في مجالات إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، باستثناء الشركات التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية وتجارة التجزئة. وتفصيل قائمة الأنشطة الاستراتيجية يشمل المجالات التي تتضمنها عادة الأطر القانونية في معظم الدول الأخرى، مثل: التعدين، والطاقة، والنفط، والغاز، والمصانع المرتبطة بالخدمات والمنتجات العسكرية، بالإضافة إلى السكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والأدوية. ومع ذلك، لم يكن هذا الأمر ساريًا في ديسمبر 2020، حيث لم تُصدر النصوص التطبيقية بعد.

فيما يتعلق بالخطوات المقبلة في مجال تجارة الخدمات، نود الإشارة إلى أن عدد جداول العروض المعتمدة يصل إلى 22 جدولًا، تتعلق بالالتزامات المحددة للدول الأطراف في القطاعات الخمسة ذات الأولوية. كما يوجد 26 عرضًا إضافيًا قيد التفاوض، والتي سيتم تقديمها للاعتماد بعد الانتهاء من التحقق الفني منها. بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على تطوير الأطر التنظيمية في هذه القطاعات الخمسة ذات الأولوية، بهدف استكمال جداول الالتزامات المحددة.

## المبحث الثالث: دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

إن الطموح المتزايد للجزائر في إفريقيا لا ينبغي أن يخفي حقيقة أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية لا تزال تعاني من الضعف والمحدودية، على الرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة مقارنة بالعلاقات التي تربط الجزائر بمناطق أخرى من العالم.

في هذا السياق، تمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021، فرصة مثالية للجزائر لتعزيز صادراتها نحو إفريقيا ودخول الأسواق الإفريقية بسلعها ومنتجاتها.

يستعرض هذا المبحث دراسة حجم صادرات الجزائر قبل وبعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية.

### المطلب الأول: دراسة تحليلية لواقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لسنتي 2023 و2024:

على الرغم من قرب السوق الأفريقية جغرافياً من الجزائر، إلا أنها جاءت في ذيل قائمة الشركاء التجاريين للجزائر بين القارات الخمس. تشير البيانات الرسمية الجزائرية إلى أن ثلاث دول من شمال أفريقيا تتصدر حجم التبادل التجاري مع الجزائر، وهي تونس ومصر وليبيا، بينما يظل التبادل التجاري مع دول الساحل ضعيفاً.

#### الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر لسنتي 2023 و2024

في هذا الفرع، سنقوم بتحليل قيمة المبادلات التجارية الجزائرية في العالم لسنتي 2023 و2024 التي يوضحها الجدول التالي:

**الجدول 04 ـ 01: مناطق التبادل التجاري للجزائر في العالم لسنتي 2023 و2024** الوحدة: دولار أمريكي

| المنطقة | الصادرات | | الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الاتحاد الأوروبي | 37 688 160 588,68 | 34 101 125 944,65 | 14 979 737 791,91 | 15 219 004 403,86 |
| الدول الأوروبية الأخرى | 3 563 272 770,64 | 3 608 362 515,56 | 6 028 929 522,55 | 5 912 517 812,89 |
| دول أمريكا | 4 664 249 289,18 | 4 589 041 283,55 | 7 144 428 627,72 | 7 533 072 230,93 |
| آسيا | 5 783 478 352,18 | 6 254 054 366,27 | 13 678 473 576,83 | 16 369 245 506,15 |
| أوقيانوسيا | 75 018,50 | 81 790 594,10 | 843 150 811,69 | 626 320 483,97 |
| الدول العربية | 2 357 452 054,32 | 2 522 727 587,35 | 3 317 147 295,05 | 3 920 425 658,06 |
| الدول المغاربية | 1 948 582 959,21 | 2 114 555 520,24 | 765 673 397,41 | 681 102 712,69 |
| الدول الإفريقية | 2 709 633 268,56 | 2 740 920 932,05 | 1 884 426 316,50 | 2 071 377 088,02 |
| المجموع | **58 714 904 301,27** | **56 012 578 743,77** | **48 641 967 339,65** | **52 333 065 896,57** |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الجزء الأكبر من المبادلات التجارية يتمثل في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة الصادرات في عام 2023 حوالي 37 688 160 588,68دولار أمريكي، مما يعادل 64% من إجمالي صادرات الجزائر نحو العالم. لتنخفض هذه النسبة في عام 2024 إلى 61%، بقيمة صادرات قدرت بـ 34 101 125 944,65دولار أمريكي. أما بالنسبة للواردات، فقد بلغت قيمتها في عام 2023 حوالي 14 979 737 791,91دولار أمريكي، أي ما يقارب 31% من اجمالي واردات الجزائر من العالم، بينما قدرت في عام 2024 بـ15 219 004 403,86دولار أمريكي، مما يعادل 29%[1].

تأتي قارة آسيا في المرتبة التالية، حيث بلغت قيمة صادراتها في عام 2023 حوالي 5 783 478 352,18دولار أمريكي، أي بنسبة 10% من اجمالي صادرات الجزائر نحو العالم، وارتفعت في عام 2024 إلى 6 254 054 366,27دولار أمريكي، بنسبة 11%. أما الواردات من آسيا، فقد قدرت في عام 2023 بحوالي 13 678 473 576,83دولار أمريكي، أي بنسبة 28% من اجمالي الواردات، وارتفعت في عام 2024 إلى 16 369 245 506,15دولار أمريكي، مما يعادل 31%.

[1] سفيان بولعراس، "**رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، جامعة ميلة، 2022، ص 102

تأتي قارة أمريكا في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة صادراتها في عام 2023 حوالي 289,18 249 664 4دولار أمريكي، أي بنسبة 8% من اجمالي صادرات الجزائر نحو العالم، وظلت هذه النسبة ثابتة في عام 2024 مع قيمة صادرات تقدر بـ 283,55 041 589 4 دولار أمريكي. أما الواردات من أمريكا، فقد بلغت قيمتها في عام 2023 حوالي 627,72 428 144 7 دولار أمريكي، أي ما يعادل 15% من اجمالي الواردات الجزائرية، لتصل في عام 2024 إلى 230,93 072 533 7 دولار أمريكي أي 14%.

أمام هذه النسب المرتفعة للمبادلات التجارية الجزائرية، إلا أن هناك انخفاضًا كبيرًا في قيمتها مع القارة الإفريقية. حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر إلى إفريقيا في عام 2023 قيمة 268,56 633 709 2دولار أمريكي، مما يمثل نسبة 5% من اجمالي الصادرات الجزائرية. وفي عام 2024، قدرت الصادرات بـ 932,05 920 740 2دولار أمريكي، أي ما يعادل أيضا 5%. أما الواردات، فقد بلغت قيمتها سنة 2023 بـ 426 884 1 316,50 دولار أمريكي، بنسبة 4% فقط من اجمالي الواردات الجزائرية، لتظل هذه النسبة المنخفضة في عام 2024، حيث بلغت قيمة الواردات 2,071,377,088.02 دولار أمريكي[1].

**الفرع الثاني: أبرز مناطق التبادل الافريقية بالنسبة للجزائر لسنتي 2023 و2024**

إن صادرات الجزائر نحو افريقيا تتم إلى حد كبير مع الدول القريبة جغرافيا، تحديدًا دول الشمال التي تعد جزءًا من منطقة التجارة الحرة العربية (GZALE)

[1] دريدي سارة، بن محمد هدى، " **أفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية ـ افريقيا جنوب الصحراء ـ في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية** "، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2022، ص 656

**الجدول 04 ـ 02: أبرز الدول الإفريقية المستوردة من الجزائر لسنة 2023** الوحدة: دولار أمريكي

| البلد | حجم الصادرات | النسبة |
|---|---|---|
| تونس | 1 742 530 684,75 | %64,31 |
| جنوب افريقيا | 165 277 977,35 | %6,10 |
| مصر | 143 679 772,16 | %5,30 |
| ليبيا | 92 651 292,13 | %3,42 |
| ساحل العاج | 88 734 708,12 | %3,27 |
| نيجيريا | 76 959 908,73 | %2,84 |
| موريتانيا | 68 977 703,53 | %2,55 |
| سينغال | 66 151 031,87 | %2,44 |
| المغرب | 44 423 278,78 | %1,64 |
| غانا | 36 245 457,18 | %1,34 |
| غينيا | 25 077 631,60 | %0,93 |
| البنين | 24 258 067,62 | %0,90 |
| النيجر | 24 160 822,50 | %0,89 |
| التوغو | 24 156 329,49 | %0,89 |
| أنغولا | 21 393 978,85 | %0,79 |
| كينيا | 17 772 420,98 | %0,66 |
| كاميرون | 12 370 083,14 | %0,46 |
| مالي | 8 403 424,61 | %0,31 |
| **المجموع** | **2 683 224 573,41** | **%99,03** |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة إلى تونس هي الأعلى مقارنةً بالصادرات الموجهة إلى باقي الدول الإفريقية. ففي عام 2023 بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو تونس 1 742 530 684,75 دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة حوالي 64.31% من إجمالي الصادرات نحو قارة إفريقيا. وتأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية بقيمة

165 277 977,35 دولار أمريكي أي بنسبة 6.1%، بينما تحتل مصر المرتبة الثالثة بقيمة صادرات 143 679 772,16 دولار أمريكي أي بنسبة 5.3% من إجمالي الصادرات الموجهة من الجزائر نحو القارة السمراء.

**الجدول 04 ـ 03: أبرز الدول الإفريقية المستوردة من الجزائر لسنة 2024** الوحدة: دولار أمريكي

| البلد | حجم الصادرات | النسبة |
|---|---|---|
| تونس | 1 886 208 794,55 | %68,82 |
| مصر | 187 681 134,59 | %6,85 |
| ليبيا | 137 377 864,56 | %5,01 |
| جنوب افريقيا | 90 138 875,34 | %3,29 |
| ساحل العاج | 68 798 719,59 | %2,51 |
| النيجر | 63 197 923,79 | %2,31 |
| غينيا | 63 160 731,12 | %2,30 |
| كينيا | 62 047 774,07 | %2,26 |
| موريتانيا | 56 050 889,84 | %2,04 |
| المغرب | 34 917 971,28 | %1,27 |
| غانا | 29 824 059,06 | %1,09 |
| نيجيريا | 14 389 660,74 | %0,52 |
| التوغو | 8 769 513,30 | %0,32 |
| سينغال | 7 244 311,10 | %0,26 |
| **المجموع** | **2 709 808 222,94** | **%98,86** |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتضح أن تونس احتفظت في عام 2024 بالمرتبة الأولى في نسبة الاستيراد من الجزائر، حيث بلغت قيمة وارداتها بـ 1 886 208 794,55 دولار أمريكي أي بنسبة 68.82% من إجمالي الصادرات. بينما جاءت مصر في المرتبة الثانية بقيمة 187 681 134,59دولار أمريكي، أي بنسبة 6.85%، تلتها ليبيا في

المرتبة الثالثة بقيمة واردات قدرت بـ 137 377 864,56 دولار أمريكي أي بنسبة 5.01% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا.

**الجدول 04 ـ 04: أبرز الدول الإفريقية المصدرة للجزائر لسنة 2023** الوحدة: دولار أمريكي

| البلد | قيمة الواردات | النسبة |
|---|---|---|
| مصر | 886 471 670,85 | %47 |
| موريتانيا | 382 150 804,00 | %20 |
| تونس | 322 263 632,27 | %17 |
| ساحل العاج | 88 791 829,57 | %5 |
| المغرب | 59 880 540,27 | %3 |
| جنوب إفريقيا | 30 049 000,10 | %2 |
| أوغندا | 21 430 693,38 | %1 |
| كاميرون | 13 655 416,69 | %1 |
| السودان | 12 824 741,15 | %1 |
| مالي | 11 308 316,55 | %1 |
| الغابون | 10 804 995,98 | %1 |
| نيجيريا | 7 324 920,92 | %0,39 |
| غانا | 7 315 289,10 | %0,39 |
| **المجموع** | **1 854 271 850,82** | **%98** |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

بالنسبة للواردات الجزائرية من الدول الافريقية سنة 2023، فتعتبر كل من مصر وموريتانيا وتونس أكبر موردي الجزائر في القارة الافريقية. حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من مصر حوالي 886 471 670,85 دولار أمريكي مما يمثل 47% من إجمالي الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية. أما الواردات من موريتانيا فقد قدرت بحوالي 382 150 804,00دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 20% من اجمالي الواردات الجزائرية من افريقيا. في حين بلغت قيمة الواردات من تونس 322 263 632,27دولار أمريكي، وهو ما يمثل 17% من إجمالي الواردات الجزائرية من إفريقيا

**الجدول 04 ـ 05: أبرز الدول الإفريقية المصدرة للجزائر لسنة 2024** الوحدة: دولار أمريكي

| البلد | قيمة الواردات | النسبة |
|---|---|---|
| مصر | 1 044 829 870,93 | %50,44 |
| تونس | 420 009 733,72 | %20,28 |
| موريتانيا | 181 222 187,80 | %8,75 |
| ساحل العاج | 140 544 442,56 | %6,79 |
| ليبيا | 57 357 803,41 | %2,77 |
| النيجر | 49 384 421,45 | %2,38 |
| جنوب افريقيا | 35 569 979,50 | %1,72 |
| المغرب | 22 512 987,76 | %1,09 |
| أوغندا | 20 744 524,24 | %1,00 |
| نيجيريا | 11 981 041,54 | %0,58 |
| الغابون | 11 971 831,27 | %0,58 |
| كاميرون | 11 219 627,03 | %0,54 |
| السودان | 10 426 304,14 | %0,50 |
| غينيا | 8 880 432,57 | %0,43 |
| غانا | 8 126 534,79 | %0,39 |
| **المجموع** | **2 034 781 722,71** | **%98,23** |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

في عام 2024، استمرت مصر في تصدر قائمة الدول المصدرة إلى الجزائر، حيث بلغت قيمة صادراتها 1,044,829,870.93 دولار أمريكي، مما يمثل 50.44% من إجمالي الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية. كما ارتفعت قيمة الواردات من تونس إلى 420,009,733.72 دولار أمريكي، أي ما يعادل 20.28% من إجمالي الواردات. في المقابل، انخفضت قيمة الواردات من موريتانيا إلى 181,222,187.80 دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 8.75% من إجمالي الواردات الجزائرية من إفريقيا.

## المطلب الثاني: دراسة تغيرات صادرات الجزائر نحو إفريقيا للفترة ما بين 2014 و2024

في الواقع، فإن المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا تعكس الوضع المتدهور للتجارة بين الدول الإفريقية، حيث لم تتجاوز نسبتها 5% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر. في المقابل، تصل نسبة التبادل التجاري مع أوروبا، الشريك التجاري الأول للجزائر، إلى حوالي 60%، بينما تبلغ النسبة مع دول منطقة آسيا نحو 30% ومع دول أمريكا 15%.

### الفرع الأول: حجم الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا ما بين 2014 ـ 2024

في هذا السياق، يمكن تقديم قيمة الصادرات الجزائرية إلى قارة إفريقيا خلال الفترة من 2014 إلى 2024، كما يوضح الجدول التالي:

**الجدول 04 ـ 06: نسبة الصادرات الجزائرية نحو الدول الافريقية في الفترة الممتدة ما بين 2014و 2024**

**الوحدة: دولار أمريكي**

| السنوات | إجمالي الصادرات نحو إفريقيا | إجمالي الصادرات نحو العالم | نسبة الصادرات نحو إفريقيا |
|---|---|---|---|
| **2014** | 3 569 357 231,49 | 60 061 363 239,50 | %5,94 |
| **2015** | 2 125 651 142,73 | 34 667 561 233,86 | %6,13 |
| **2016** | 1 531 750 063,62 | 30 026 060 576,99 | %5,10 |
| **2017** | 1 850 382 820,42 | 35 191 117 461,79 | %5,26 |
| **2018** | 2 181 845 011,16 | 41 797 319 011,95 | %5,22 |
| **2019** | 2 222 299 742,39 | 35 981 204 540,61 | %6,18 |
| **2020** | 1 953 956 711,15 | 23 995 701 563,88 | %8,14 |
| **2021** | 2 118 265 889,79 | 39 529 622 027,91 | %5,36 |
| **2022** | 2 351 531 213,85 | 60 549 747 799,16 | %3,88 |
| **2023** | 2 709 633 268,56 | 54 412 262 197,07 | %4,98 |
| **2024** | 2 740 920 932,05 | 51 374 587 525,52 | %5,34 |

**المصدر**: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا تذبذب وضعف الصادرات الجزائرية إلى الدول الإفريقية، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى تقلبات الحجم الإجمالي للصادرات المرتبطة بتغيرات أسعار النفط. فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في

عام 2014 حوالي 231,49 357 569 3دولار أمريكي، ثم تراجعت لتصل إلى أدنى مستوى لها عند 531 1 063,62 750 دولار أمريكي، مما يمثل انخفاضًا يتجاوز 50%. ويُعزى هذا التراجع الكبير إلى الانخفاض الحاد في قيمة الصادرات الإجمالية نتيجة انهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2016[1].

أسهم التحسن في أسعار المحروقات في زيادة حجم الصادرات نحو إفريقيا خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حيث بلغت قيمتها 742,39 299 222 2 دولار أمريكي في عام 2019. ومع ذلك، شهد عام 2020 تراجعًا كبيرًا في إجمالي الصادرات[2]، بما في ذلك الصادرات إلى إفريقيا، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كورونا، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا 711,15 956 953 1دولار أمريكي. لكن الصادرات بدأت في التعافي مجددًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمتها في عام 2021 حوالي 889,79 265 118 2دولار أمريكي، وارتفعت في عام 2022 لتصل إلى 213,85 531 351 2دولار أمريكي. واستمرت هذه الزيادة في عام 2023، حيث وصلت القيمة إلى نحو 268,56 633 709 2دولار أمريكي. وفي عام 2024، ارتفعت أيضًا قيمة الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا لتصل إلى 932,05 920 740 2 دولار أمريكي، مستفيدة من تراجع الجائحة وتحسن أداء الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب العالمي على النفط.

تؤكد البيانات السابقة على حقيقتين رئيسيتين: الأولى هي أن حجم وقيمة الصادرات الجزائرية مرتبطان بسوق النفط وتقلباته، والثانية هي أن الجزائر تتماشى مع القاعدة السائدة في التجارة الإفريقية، سواء كانت خارجية أو داخلية، حيث تتركز المبادلات في المواد الأولية والسلع الأساسية مثل المعادن والنفط[3].

**الفرع الثاني: مؤشر قياس تدفقات التجارة الخارجية بين الجزائر وبعض الدول الإفريقية**

يستخدم مؤشر كثافة التجارة لمعرفة ما إذا كانت قيمة التبادل التجاري أكبر أم أقل من المتوقع وهذا على أساس الأهمية في التجارة العالمية، فاذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فهذا يعني أن هناك فرصا محتملة لزيادة التجارة، ويمكن تقدير

[1] زخروف عامر، دحو سليمان، "**مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو ـ جزائرية، عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة غرداية، 2022، ص 747،

[2] ايمان سعودي، "**دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، جامعة فرحات عباس، 2022، ص 138.

[3] سعيد بوراس، أحمد خليلي، "**أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو افريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2024، ص 307

مؤشر كثافة التجارة الجزائرية مع الدول الإفريقية بالاعتماد على منهجية العالم بلاسا (BALASSA) لعام 1977[1]، حيث:

$$TII = \frac{Xnm/Xnw}{Xwm/Xww}$$

- **TII**: مؤشر كثافة التجارة
- **Xnm**: صادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية
- **Xnw**: إجمالي صادرات الجزائر
- **Xwm**: إجمالي واردات الدول الإفريقية
- **Xww**: إجمالي صادرات العالم

**الجدول 04 ـ 07: مؤشر كثافة التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية خلال الفترة 2014 ـ 2023**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي**

| | صادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية | إجمالي صادرات الجزائر | إجمالي واردات الدول الإفريقية | إجمالي صادرات العالم | مؤشر كثافة التجارة |
|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 3 569 | 60 061 | 588 328 | 18 828 143 | 1,90 |
| **2015** | 2 125 | 34 667 | 534 692 | 16 408 619 | 1,88 |
| **2016** | 1 531 | 30 026 | 497 854 | 15 925 418 | 1,63 |
| **2017** | 1 850 | 35 191 | 503 912 | 17 564 500 | 1,83 |
| **2018** | 2 181 | 41 797 | 570 458 | 19 328 891 | 1,77 |
| **2019** | 2 222 | 35 981 | 558 899 | 18 762 111 | 2,07 |
| **2020** | 1 953 | 23 995 | 491 375 | 17 494 364 | 2,90 |
| **2021** | 2 118 | 39 529 | 620 089 | 22 148 212 | 1,91 |
| **2022** | 2 351 | 60 549 | 737 090 | 24 718 768 | 1,30 |
| **2023** | 2 709 | 54 412 | 714 941 | 23 651 975 | 1,65 |

**المصدر** :

- List of exporters and importers for all products, tiré du site https://www.trademap.org/, date de consultation 11/02/2025.
- Statistiques obtenues le 10/02/2025 de la direction générale des douanes Algérienne

[1] World Bank, https://databank.worldbank.org/home.aspx, Date de consultation 25/02/2025

انطلاقا من الجدول أعلاه، جاءت قيمة مؤشر كثافة التجارة أكبر من الواحد، كما نلاحظ تزايد قيمة هذا المؤشر من 1,3 سنة 2022 إلى 1,65 سنة 2023 هذا يعني أن هناك فرصا محتملة في المستقبل لرفع المبادلات التجارية للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية[1].

**الفرع الثالث: دراسة تنوع الصادرات الجزائرية باستخدام معامل هيرفندال ـ هيرشمان**

يُعتبر معامل هير فندال – هيرشمان من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التنويع، وسنعتمد عليه كمؤشر لتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يُعتبر معامل هيرفندال – هيرشمان من المؤشرات المتطورة التي تأخذ في الاعتبار كامل سلسلة التوزيع. يُستخدم هذا المقياس لتحديد مستوى التركيز، مما يساعد في تقييم تنوع النظام الصناعي في مختلف القطاعات داخل البلد. يُعد هذا المعامل الأكثر شيوعًا في قياس درجة التنويع، حيث يعكس مدى اعتماد صادرات دولة معينة على عدد محدود من السلع. يعتمد على تحليل تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد تم تصميمه خصيصًا لقياس مقدار التركيز في القطاع الصناعي أو أي قطاع آخر. كما تم استخدامه من قبل المحاكم الأمريكية لتقييم حالات الاحتكار في صناعات معينة. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم هذا المعامل لتحديد مدى التنوع في قطاع التصدير. يُعرف بالصيغة التالية[2]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(x_i|x)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

- (H.H) معامل هير فندال – هيرشمان
- (N)تمثل عدد القطاعات
- (Xi)ناتج القطاع 01i

[1] شراك نور الايمان صليحة، بريكسي رقيق رشيد، "**القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية اعتمادا على مؤشرات التجارة الخارجية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص 64.

[2] بن علية فتيحة، أمينة بن تركي، " **دراسة واقع التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة 2016 ـ 2021**"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر، 2024، ص 438

- (X)الناتج المحلي الاجمالي لجميع القطاعات.

تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1. كلما اقتربت القيمة من الصفر، كان الاقتصاد أكثر تنوعًا، وعندما تكون القيمة صفرًا، فهذا يعني تنوعًا كاملًا، حيث تتساوى القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. أما إذا كانت القيمة تساوي 1، فهذا يدل على عدم وجود تنوع، مما يشير إلى ضعف الاقتصاد كلما كانت القيمة أكبر[1].

**الجدول 04 ـ 08: معامل هير فندال – هيرشمان لتنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017 ـ 2021**

| السنوات | معامل هير فندال – هيرشمان |
|---|---|
| **2017** | 0,939061 |
| **2018** | 0,914719 |
| **2019** | 0,907406 |
| **2020** | 0,861075 |
| **2021** | 0,820192 |

**المصدر**: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 28

لتقييم تنوع الاقتصاد الجزائري في هيكل الصادرات، نقوم بتحليل معامل هيرفندال – هيرشمان خلال الفترة من 2017 إلى 2021. وفقًا للجدول، يتضح أن جميع قيم معامل هيرفندال – هيرشمان تقترب من الواحد، مما يدل على قلة تنوع الاقتصاد الجزائري وهذا بسبب هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات، لهذا تبذل الدولة مجهودات للخروج من الاقتصاد الريعي وتنويع اقتصادها من خلال جملة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وهذا ما يؤكده مخطط الانعاش الاقتصادي الجديد 2020-2024 الذي تطرقنا له في دراستنا.

[1] سليمة غدير، عائشة سلمة كيحلي، "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة 2017 . 2021**"، مجلة الباحث، مجلد 22 (1)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ص 172

## المطلب الثالث: تشجيع الشركات الجزائرية الرائدة في التصدير خلال الفترة ما بين 2020 و2023

إن فتح الأبواب أمام المنتجين والمصدرين يسهم في خلق الثروة، وتوسيع فرص العمل، وزيادة قدرات الإنتاج في مختلف القطاعات. والنتائج التي حققها هؤلاء المنتجون والمصدرون في مجالاتهم تعكس أن المناخ الاقتصادي قد أصبح فعلاً يوفر الحوافز اللازمة لتحقيق الكفاءة والتنافسية في الجزائر، التي ترفع من مستوى تحدياتها. فالجزائر تمتلك جميع المؤهلات لتكون دولة قوية ومؤثرة، وشريكاً موثوقاً ومفتوحاً على التعاون والشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بغرض تكريم المتعاملين الاقتصاديين الذين يزاولون نشاط التصدير، وذلك تقديراً للجهود التي يبذلونها ومساهماتهم في تنويع وتطوير الصادرات الجزائرية بعيداً عن المحروقات. أشرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم 11 جويلية 2023 على افتتاح الطبعة الأولى لـ "الوسام الشرفي للتصدير" تحت شعار "التزام، انجازات وآفاق" بهدف تكريم أفضل المصدرين خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2020-2022) والتعريف بالسياسة الجديدة للجزائر لتشجيع الصادرات خارج المحرقات.

فيما يلي قائمة المؤسسات المصدرة التي تم تكريمها بالمناسبة، وذلك خلال الفترة 2020-2022:

**الجدول 04 ـ 09**: قائمة أفضل المؤسسات المصدرة خلال الفترة 2020-2022:

| الجائزة | المؤسسة | المنتجات المصدرة | قيمة الصادرات | عدد البلدان المصدر إليها |
|---|---|---|---|---|
| **أفضل مصدر "الوسام الشرفي للتصدير"** | "إيريس" Saterex-IRIS " | الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية/إطارات العجلات | 45,03 مليون دولار | 28 بلدا |
| **أفضل مصدر للمنتجات الصناعية** | "ميديتيرانين فلوت غلاس.أم.أف.جي" Mediteranean "Float Glass MFG | الزجاج المسطح | 136،94 مليون دولار | 35 بلدا |
| | "فاداركو" Faderco (فرع Warak) | المنتجات الصحية والسيليلوز | 63،62 مليون دولار | 23 بلدا |
| | "سوميفوس" Somiphos | الفوسفات | 350،02 مليون دولار | 21 بلدا |
| **أفضل مصدر للصناعة الصيدلانية** | "اي.أم.سي" IMC | أدوية ومواد صيدلانية | 5،36 مليون دولار | 10 بلدان |
| **أفضل مصدر للمنتجات الفلاحية** | "بوبلنزة اغرو اليمونتار" Boubelenza Agroalimentaire | الخروب ومشتقاته | 47،6 مليون دولار | 25 بلدا |
| **أفضل مصدر تمور** | "بيودات ألجيري" Biodattes Algérie | التمور | 4،93 مليون دولار | 16 بلدا |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **أفضل مصدر لزيت الزيتون** | Etablissement Kiared "كيارد" | زيت الزيتون | 201 ألف دولار | بلدين (02) |
| **أفضل مصدر خدمات (مؤسسة ناشئة)** | Yassir Start-Up "يسير" | الخدمات | 18،7 مليون دولار | 6 بلدان |
| **أفضل مصدر للقارة الافريقية** | "شركة توزيع مواد البناء" التابعة لمجمع "جيكا" Sodismac | الإسمنت | 182،01 مليون دولار | 23 بلدا |
| **أفضل مصدر شاب** | Condor "كوندورإليكترونيكس" Electronics | الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية | 28،5 مليون دولار | 15 بلدا |
| **أفضل مصدر امرأة** | Expo Cuir "إكسبو كوير" | الجلود | 450 ألف دولار | 4 بلدان |
| **أفضل شركة مصدرة أجنبية أو مختلطة ناشطة في الجزائر** | El Sewedy "السويدي كابل ألجيريا" Cables Algeria | الكوابل الكهربائية والمحولات الكهربائية | 29،18 مليون دولار | 17 بلدا |

**المصدر**: رئيس الجمهورية يشرف على تكريم 14 مؤسسة و "إيريس" تفوز بـ "الوسام الشرفي للتصدير"، مأخوذ من موقع https://www.aps.dz/ar/algerie/146664-14، تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/13.

صدرت "إيريس" خلال الفترة المعنية منتجاتها، من أجهزة الكترونية وكهرومنزلية واطارات العجلات، بقيمة اجمالية قدرها 45 مليون دولار الى 28 بلدا. وتطمح الشركة، التي تشغل 3455 عاملا، الى تصدير 146 مليون دولار آفاق سنة 2029.

فإلى جانب "الوسام الشرفي للتصدير"، تم منح جائزة "أفضل مصدر للمنتجات الصناعية" لـ 3 مؤسسات هي "ميديتيرانين فلوت غلاس.أم.أف.جي Mediteranean Float Glassmfg و"فاداركو" Faderco (فرع وراك Warak-)، و"سوميفوس" Somiphos، ومنح جائزة "أفضل مصدر للصناعة الصيدلانية" لمؤسسة "اي.أم.سي" IMC وجائزة "أفضل مصدر للمنتجات الفلاحية" لمؤسسة "بوبلنزة اغرو اليمونتار" Boubelenza Agroalimentaire".

كما تم منح جائزة "أفضل مصدر تمور" لمؤسسة "بيودات ألجيري" Biodattes Algérie وجائزة "أفضل مصدر لزيت الزيتون" لمؤسسة "كيارد" Etablissement Kiared وجائزة "أفضل مصدر خدمات (مؤسسة ناشئة)" للمؤسسة الناشئة "يسير" Yassir Start-Up وجائزة "أفضل مصدر للقارة الافريقية" لـ "شركة توزيع مواد البناء" التابعة لمجمع "جيكا" (Sodismac).

وتم منح جائزة "أفضل شركة مصدرة أجنبية أو مختلطة ناشطة في الجزائر" لمؤسسة "السويدي كابل ألجيريا El Sewedy Cables Algeria".

كما تم منح وسام الاستحقاق لشركة "تصدير"، فرع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (صافكس)، التي نظمت 96 تظاهرة اقتصادية بالجزائر والخارج خلال نفس الفترة.

في تاريخ 4 جويلية 2024 صدر في الجريدة الرسمية رقم 45 المرسوم الرئاسي رقم 24-202[1] المتضمن احداث جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مصدر، ويشير المرسوم إلى أن الجائزة تتمثل في منح درع تذكاري وشهادة تقديرية كل سنة لأحسن مصدر يندرج ضمن الفئات الأتية: مصدرو المنتجات الصناعية والصيدلانية، والمنتجات الفلاحية، مصدرو الخدامات والمصدرون نحو القارة الافريقية. وتشمل الجائزة ايضا المصدر الاصغر سنا والنساء المصدرات.

وتمنح الجائزة، حسب المرسوم، على أساس رقم الاعمال للتصدير للسنة السابقة، عدد البلدان وجهة التصدير، عدد العمال المسخرين في نشاط التصدير، ومعدل النمو للمبيعات الموجهة للتصدير للسنة السابقة.

ويجب ان تتوفر في المصدر شروط الترشح الأتية: التمتع بالحقوق المدنية والوطنية، ألا يكون موضوع تسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية، استيفاء جميع الالتزامات تجاه مصالح الضرائب وهيئات الضمان الاجتماعي، وألا يكون موضوع منع قانوني.

كما ينص المرسوم الرئاسي على انشاء على مستوى وزارة التجارة وترقية الصادرات لجنة وزارية مشتركة، تدعى في صلب النص "لجنة التحكيم"، تحت رئاسة الوزير المكلف بالتجارة أو ممثله، حيث تقوم بانتقاء المصدر المترشح لنيل الجائزة على اساس نظام التقييم المنصوص عليه في النظام الداخلي.

في تاريخ 25 جويلية 2024، أعلنت جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مصدر لسنة 2023، عن أسماء تسع مؤسسات، أشرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على تكريمهم تقديرا لجهودهم ومساهمتهم في تنويع وتطوير الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 24-202، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 45، مؤرخ في 28 ذو الحجة 1446، الموافق لـ 4 جويلية 2024.

**الجدول 04 ـ 10: قائمة أفضل المؤسسات المصدرة سنة 2023:**

| الجائزة | المؤسسة | المنتجات المصدرة |
|---|---|---|
| **أفضل مصدر في فئة المؤسسات الصناعية المصدرة** | "توسيالي الجزائر Tosyali Algérie " | الحديد والصلب |
| **أفضل مصدر في فئة المنتجات الفلاحية** | "إنترادیس الجیریا Intradis Algeria " | المنتجات الفلاحية |
| **أفضل مصدر من فئة الخدمات** | "كلينيكا Clinica " | الخدمات |
| **أفضل مصدر نحو القارة الإفريقية** | الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS | الحديد والصلب |
| **أفضل مصدر شاب** | "ألتيو انيرجي Alteo Energie " | الخدمات الإدارية والتسويقية للشركات |
| **أفضل امرأة مصدرة** | "طولقة بركة Tolga El Baraka " | مواد التغليف الموجهة للصناعات الغذائية الفلاحية |
| **شهادة شرفية تشجيعية** | "حكمة فارما الجزائر Hikma Pharma Algérie " | أدوية ومواد صيدلانية |
| **شهادة شرفية تشجيعية** | "الأرجوانة للتمور Al Ourdjouana Dattes " | التمور |
| **شهادة شرفية تشجيعية** | "أوزلاقن Ouzellaguen " | زيت الزيتون |

**المصدر**: رئيس الجمهورية يكرم أفضل المصدرين لعام 2023 ويشيد بتنويع الصادرات، مأخوذ من موقع https://www.elmasdaronline.dz/، تم الاطلاع عليه يوم 2024/12/13.

حصلت شركة "توسيالي الجزائر Tosyali Algérie "للحديد والصلب على جائزة أفضل مصدر في فئة المؤسسات الصناعية المصدرة، بينما نالت مؤسسة "إنترادیس الجیریا Intradis Algeria "جائزة أفضل مصدر في فئة المنتجات الفلاحية.

في فئة مصدري الخدمات، اختير مجمع "كلينيكا Clinica "كأفضل مصدر. أما جائزة أفضل مصدر نحو القارة الإفريقية فقد ذهبت إلى الشركة الجزائرية القطرية للصلب.AQS

كما سلم رئيس الجمهورية جائزة المصدر الأصغر سنًا لنور الدين مصالي، مدير شركة "ألتيو انيرجي Alteo " Energie، التي تنشط في مجال الخدمات الإدارية والتسويقية للشركات.

وفي فئة أفضل امرأة مصدرة، حصلت السيدة فاطمة منعة، صاحبة شركة "طولقة بركة Tolga El Baraka "، المتخصصة في إنتاج مواد التغليف الموجهة للصناعات الغذائية الفلاحية، على الجائزة.

تم أيضًا تسليم شهادات شرفية تشجيعية لكل من شركة ''حكمة فارما الجزائرHikma Pharma Algérie ''، ومؤسسة ''الأرجوانة للتمورAl Ourdjouana Dattes ''، ومؤسسة معاصر زيت الزيتون ''أوزلاقن'' Ouzellaguen.

**خلاصة:**

في هذا الفصل، قمنا بدراسة مختلف المبادرات التي أطلقتها الجزائر لتعزيز المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى نشر قوائم الامتيازات التعريفية وقواعد المنشأ ومرفقاتها. كما تناولنا العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث قمنا بتحليل هذه العلاقات لفهم الواقع الحالي. وقد استعرضنا تطور التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية من حيث هيكل الصادرات وأهم الشركاء التجاريين. وقد توصلنا إلى وجود ضعف في هيكل التجارة الخارجية للجزائر، ومن خلال حساب مؤشر كثافة التجارة، تبين أن هناك فرصًا أمام الصادرات الجزائرية لتعزيز وجودها في الأسواق الإفريقية، مما يستدعي العمل على استغلال هذه الفرص، كما قمنا بتحليل معامل هيرفندال ـ هيرشمان لتقييم تنوع الاقتصاد الجزائري في هيكل الصادرات الذي يدل على ضعف التنوع بسبب هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات لهذا تسعى الدولة من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي 2020-2024 إلى إنعاش القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والزراعة.

وفي ختام الفصل، تناولنا إنشاء جائزة رئيس الجمهورية لأفضل مصدر، بهدف تحقيق "أرقام جيدة" في مجال التصدير خلال السنوات القادمة، وذلك في إطار رؤية 2020-2030، خاصة في حال إزالة العراقيل وتوفير تسهيلات إضافية للصادرات غير النفطية، لا سيما بعد رفع الرسوم الجمركية عن الصادرات نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

# خاتمة

## خاتمة

تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أبرز المشاريع التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، حيث تم استكمال تصديق الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ رسمياً بانضمام 54 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، مما يجعلها أكبر قناة تجارية في العالم.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وزيادة القدرة التنافسية الصناعية في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. إن نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية سيساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في القارة بشكل عام، كما يعتبر خطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة.

على غرار باقي الدول الإفريقية، تسعى الجزائر إلى تعزيز استفادتها من هذه المنطقة من خلال زيادة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية الأخرى، وبشكل خاص صادراتها غير النفطية، بالإضافة إلى تطوير استثماراتها. حيث لا يتجاوز حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الأفريقية حالياً 5% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر.

ومن المتوقع أن تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للجزائر فرصًا أكبر لتطوير وتنويع اقتصادها. وذلك لما تشكله هذه المنطقة التجارية من أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث ستساهم في زيادة الإنتاج وتوسيع المبادلات التجارية والاستثمارات، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. علاوة على ما ستجذبه من العملات الصعبة، كما ستلعب دورًا حيويًا في تقليل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل من خلال تنويع الصادرات. ولتحقيق هذه الأهداف باشرت الجزائر في عام 2020 تنفيذ عدة إصلاحات عميقة وهيكلية سعت من ورائها إلى تصحيح اختلالات في الاقتصاد. تم ذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز التجارة الخارجية، وتشجيع المبادرات، اعتماد الرقمنة، وإصلاح السياسة النقدية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية. ورغم التحديات التي واجهتها هذه الاخيرة بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19، إلا أن الحزائر تمكنت من تجاوز تلك الصعوبات. بفضل الإصرار على استغلال الإمكانيات وتكثيف الجهود لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث حققت معدل نمو ملحوظ بلغ 4.2%، ووصل الناتج المحلي إلى 260 مليار دولار، مع ارتفاع احتياطي الصرف إلى 70 مليار دولار. كما تم تسجيل أرقامًا غير مسبوقة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، حيث اقتربت من 7 مليار دولار.

تتيح لنا المؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها في العديد من القطاعات أن نؤكد اليوم بثقة أن مسار الإصلاحات يسير في الاتجاه الصحيح نحو تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره. كما أننا نتقدم في الانخراط في سلاسل القيمة العالمية، ونسعى لتحقيق ناتج محلي يتجاوز 400 مليار دولار بحلول نهاية عام 2027.

استند الإنعاش الاقتصادي في الجزائر إلى أهمية استغلال جميع الطاقات، بما في ذلك المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا منتجين أو مصدرين، باعتبارهم محركي الثروة وممثلي المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية. يهدف هذا الإنعاش إلى تحقيق رؤية (2020-2030) لسياسة التجارة الخارجية، التي تسعى للوصول إلى صادرات بقيمة 29 مليار دولار بحلول عام 2030، خارج قطاع المحروقات. لتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، مثل الزراعة، الصناعات الثقيلة، الصناعات التحويلية، الصناعة الصيدلانية، المناجم، وقطاع السياحة والخدمات.

وادراكًا منها أنّ تجسيد هذه الأهداف يتطلب بنية تحتية متينة. تشهد الجزائر حالياً بداية استغلال هذه البنية بالتزامن مع تنفيذ رؤية (2020-2030)، على غرار مشروع منجم "غار جبيلات" الذي سيضع الجزائر في مصاف أكبر الدول التي تمتلك احتياطات الحديد على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشروعي الفوسفات والزنك، اللذان سيمكنان هذه الاخيرة من تعزيز مكانتها بين أكبر الدول المصدرة لهذه المواد.

تضاف إلى هذه المشاريع الاستراتيجية الكبرى استلام مشاريع ذات طابع قاري، مثل الطريق الذي يربط تندوف بالزويرات في موريتانيا، ومشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا. وقد تقرر تحويل الجزء الجزائري من هذا المشروع إلى رواق اقتصادي، مما يعد رهانًا قويًا للدخول بقوة إلى السوق الإفريقية. يهدف هذا الربط إلى توصيل موانئ الجزائر في الشمال بالعمق الإفريقي للقارة، ليصبح محورًا رئيسيًا لتنمية التبادلات التجارية ومختلف الأنشطة الاقتصادية. تم تعزيز كل ذلك من خلال إطلاق مشاريع المناطق الحرة الحدودية، وإقامة معارض دائمة للمنتجات الجزائرية، بالإضافة إلى فتح فروع لبنوك جزائرية في كل من موريتانيا والسنغال.

ترتكز خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي أطلقها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على ضرورة إيجاد آليات جديدة تساعد المؤسسات الاقتصادية على التكيف مع هذه التغيرات. وتُعتبر الجمارك من المؤسسات الرئيسية المعنية بهذا التحول، هذا ما يستوجب عليها تعديل سياستها الجمركية لتتوافق مع متطلبات النظام الجديد المعروف بـ "الجزائر الجديدة". ولهذا الغرض، تم اعتماد المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية للفترة 2022-2024، الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية الناتجة عن جائحة "كوفيد 19" وانخفاض أسعار النفط. هذا الوضع دفع الدولة إلى إعادة تقييم الإصلاحات اللازمة للتكيف مع الظروف الراهنة، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيهه نحو التصدير، بالإضافة إلى تعزيز التجارة مع الدول الإفريقية بدلاً من الاعتماد الكلي على صادرات النفط.

تُعد المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من القضايا الرئيسية التي تهم الجزائر، حيث تمثل فرصة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والقاري. وفي هذا الإطار، تُعتبر الجمارك الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم الحركة التجارية ومراقبة المبادلات التجارية داخل المنطقة من خلال تحديد الإجراءات والضوابط اللازمة لتنظيم هذه المبادلات بشكل فعال ومنظم، مما يضمن تدفقًا سلسًا وآمنًا للبضائع عبر الحدود، كما تعمل على تنفيذ السياسات والقوانين المتعلقة بالتجارة الحرة. بالإضافة إلى ذلك تقوم الجمارك بتفتيش البضائع وضبط السلع المحظورة والمقيدة وفقًا للقوانين الوطنية والدولية.

في إطار تعزيز التبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، أطلقت الجزائر العديد من المبادرات إلى جانب نشر قوائم الامتيازات التعريفية النهائية وقواعد المنشأ والمرفقات ذات الصلة.

وعلى الرغم من ضعف هيكل التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية وقلة تنوع الصادرات نتيجة هيمنة المحروقات، إلا أن هناك فرصًا متاحة لتعزيز وجود الصادرات الجزائرية في الأسواق الإفريقية. لذا، يتطلب الأمر استغلال هذه الفرص بشكل فعّال. في هذا السياق، تسعى الدولة من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 إلى إنعاش القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعة والزراعة والصناعة الصيدلانية وغيرها.

من خلال هذا العمل توصلنا إلى جملة من النتائج، أتاحت لنا إمكانية اختبار الفرضيات المقدمة سابقا، يمكن اختصار النتائج المتوصل إليها فيما يخص انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فيما يلي:

- يعتبر التوجه إلى السوق الأفريقية ورقة بيد الجزائر لتخفيف الضغط الممارس من طرف الأوربيين ولإعادة التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- سيمكن انضمام الجزائر الى منطقة التبادل الحر القارية الافريقية من تنشيط التجارة البينية عن طريق المعابر الحدودية وخلق فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية الذين تربطهم علاقات جوار وقرابة مع مواطني دول الجوار كما ستبعث النشاطات التجارية في مناطق الظل في الجنوب وتحسن ظروف المعيشة في الولايات الحدودية.
- ستتيح المنطقة الحرة للاقتصاد الجزائري فرصة الدخول إلى الأسواق الإقليمية التي تدعم المنتجين والمستهلكين، مما سيساعد في تجاوز العقبات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية، وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق المنشأ، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالشحن والنقل، التي تمثل تكلفتها أكثر من 30%، وكذلك التخزين.

- سيساهم انضمام الجزائر إلى الأسواق الأفريقية في إعادة تأهيل مجموعة من القطاعات وتعزيز عملية التغيير الهيكلي في نظام الإنتاج والسوق. كما سيساعد ذلك في وضع استراتيجيات صناعية جديدة قادرة على زيادة الصادرات إلى دول القارة لتصل إلى 10 مليارات دولار في المدى المتوسط.
- ستوفر المنطقة الحرة للجزائر فرصًا للاستثمار المشترك مع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تسهيلات للحصول على معدات جديدة، ومنح تراخيص للإنتاج المحلي لسلع جديدة، من خلال استخدام تكنولوجيا غير مملوكة، والمعروفة أيضًا بـ"الهندسة المعكوسة".
- تتيح الاتفاقية للجزائر إقامة بنى تحتية على مستوى قاري تلبي احتياجات الشركاء الأفارقة وسيكون لذلك تأثير إيجابي على تسهيل تسويق وتوزيع السلع، بالإضافة إلى معالجة فائض الإنتاج الزراعي، وتعزيز حركة الموارد البشرية وجذب العمالة.
- توسيع تجارة المقايضة مع دول الساحل مما يتطلب البحث عن حلول جذرية لمشكلتي النقل والتحويلات المالية، خاصة في حال زيادة حجم التبادل أو تنوع المنتجات.
- تعتبر الجزائر في مركز جيد لتعزيز فرصها الاقتصادية، من خلال تزامن اتفاقياتها في منطقة التجارة العربية، مما يعزز تجارتها البينية داخل المنطقة الحرة التي تضم 10 دول عربية.
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر من بين الأفضل في المنطقة حاليًا، حيث سجلت نموًا بنسبة 4.3% وتضخمًا يقل عن 6%، بالإضافة إلى احتياطي أجنبي يتجاوز 70 مليار دولار. هذه المعطيات تؤهل الجزائر لتولي أدوار متقدمة في محيطها القاري والإقليمي، خاصة بعد تصنيفها مؤخرًا في المرتبة الثالثة على مستوى إفريقيا من قبل البنك الدولي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024:

- بفضل مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2020 إلى 2024، تمكنت الجزائر من تقليص فاتورة الواردات إلى 7.5 مليار دولار بنهاية عام 2020.
- تحقيق حجم صادرات بوتيرة متزايدة من 1,7 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار سنة 2021 إلى 7 مليار دولار سنة 2022 إلى 13 مليار دولار سنة 2023، أي بارتفاع سنوي أكثر من 30%
- تحقيق فائض في الميزان التجاري بقيمة 18 مليار دولار سنة 2023.
- – إنشاء منصة رقمية مخصصة للتصدير وأخرى للاستيراد ضمن الوكالة الوطنية لترقية الصادرات غير النفطية، لتستقل الصادرات في سنة 2025 بمنصة رقمية خاصة بها فقط.

- زيادة عدد المصدرين إلى حوالي 2000 مصدر فعلي في سنة 2024، بعدما كان عددهم سنة 2010 475 مصدر فقط وهذا بفضل التسهيلات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية في إطار ترقية صادراتها.

أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022 ـ 2024، فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- تكريس مسار الرقمنة كآلية محورية لتحسين أداء الجمارك وتسهيل الإجراءات الجمركية.
- مرافقة المؤسسات الاقتصادية وتمكينها من اقتحام ميدان التصدير والاستفادة من مختلف التسهيلات الممنوحة لتيسير ولوج المنتوج المحلي إلى الأسواق الخارجية ضمن دليل المصدر الذي يتضمن بصفة ملخصة إجراءات تصدير البضائع خارج إطار المحروقات وهذا من محلات المصدر إلى غاية شحنها النهائي.
- ادخال تسهيلات على الإجراءات الجمركية لتصدير السلع وذلك بتحرير السلعة عند التصدير وإرجاء المنازعات المحتملة فيما بعد.

## اختبار صحة الفرضيات:

في مقدمة هذه البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات شكلت إجابة مبدئية وتصورات مسبقة، وبعد الدراسة والتوصل إلى النتائج، يمكن اختبار صحة هذه الفرضيات كمايلي:

1. يهدف مخطط الإنعاش الاقتصادي بشكل أساسي إلى تعزيز المنتجات الوطنية وتوجيهها نحو التصدير إلى إفريقيا، من خلال إزالة العقبات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين وتحفيزهم لتحقيق التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات. كما تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تعزيز التبادلات التجارية وتنويع الصادرات بين الدول الإفريقية، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.
2. ستبقى مسألة الحركات المسلحة والأمن من المسائل المعقدة التي تؤثر على وحدة وتماسك الدول الإفريقية، مما يدفع العديد منها إلى الانغماس في حروب أهلية مستمرة. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية**
3. في الواقع الجزائر جاهزة نسبيا لدخول السوق الافريقي وتحقيق أهدافها في تنويع صادراتها خارج المحروقات، فالمشاريع التي تم الإعلان عنها لا تزال قيد التنفيذ، خاصة ميناء الحمدانية، بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلاد من ضعف في قطاعات الصناعة الغذائية، والصناعات التحويلية، والصناعات الصيدلانية. وبالتالي، فإن العودة للاعتماد على صادرات النفط قد يؤدي إلى تكرار المشكلات التي تواجهها الجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي. في حين تتميز الجزائر بمؤشرات اقتصادية قوية، حيث حققت نموًا بنسبة 4.3%

وتضخمًا أقل من 6%، مع احتياطي من العملات الأجنبية يتجاوز 70 مليار دولار. هذه المعطيات تعزز من دور الجزائر في القارة الإفريقية، حيث حصلت على المرتبة الثالثة في إفريقيا وفقًا لتصنيف البنك الدولي. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة نسبيا.**

4. وجود بوادر إيجابية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين الاقتصاديين. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة نسبيا.**
5. تسعى الحكومة إلى تعزيز قدرة المؤسسات على الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال تحسين إنتاجية المؤسسات الوطنية وزيادة تنافسيتها، بالإضافة إلى تطوير التسهيلات اللوجستية والمالية والإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير، وذلك في إطار سياسة تجارية أكثر استباقية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.**
6. في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون وتعليمات السلطات المعنية، بدأت المديرية العامة للجمارك في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات. تركز هذه الإصلاحات على تحديث أساليب العمل وتعزيز رقمنة الخدمات، بالإضافة إلى ربطها بالهيئات المختلفة المعنية بالتجارة الخارجية، مما يسهل الإجراءات الجمركية ويعزز دعم المتعاملين الاقتصاديين. تُمنح التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على ثلاثة مستويات: الإجراءات، الأنظمة الجمركية، والمراقبة. تم تنفيذ هذه الإجراءات بهدف مرافقة المصدرين وتعزيز دعمهم، خاصة في مجالات التصدير غير النفطي، حيث يسعى هذا البرنامج إلى تقليل التكاليف وتوفير الوقت. **وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة.**

## الاقتراحات:

- في ظل الاعتماد المفرط على مداخيل قطاع المحروقات (مثل الجباية البترولية وعوائد العملة الصعبة)، يتطلب التحول الاقتصادي المنشود في الجزائر إلى إجراء تغييرات هيكلية عميقة، تتضمن تنويع قاعدة نشاط المحروقات بشكل أفقي، من خلال الانتقال من تصدير المواد الأولية إلى إنتاج وتصدير المشتقات البترولية (البتروكيماوية)، وأيضًا بشكل عمودي من خلال تنويع الأسواق المستهلكة والاستثمار فيها.
- تعزيز القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الزراعة، والصناعة التحويلية الغذائية، والصناعة الصيدلانية، وقطاع المناجم والصناعات المرتبطة بها، والخدمات (مثل اللوجستيك والنقل) وغيرها.
- تعزيز البنى التحتية في قطاع النقل من خلال إنشاء سلسلة لوجستية تهدف إلى دعم استراتيجية الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

- من الضروري إنتاج مدخلات الصناعة الوطنية محليًا لتقليل تكلفة الإنتاج المحلي وزيادة تنافسيته في الأسواق التصديرية، حيث إن الاعتماد على استيراد المدخلات يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى تكاليف النقل.
- يُعتبر الاستثمار والتصنيع ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجهها الجزائر، حيث يُعد الإنتاج المحلي الحل الأمثل.
- تُعد إعادة التصنيع أولوية أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة.
- حضر تصدير المواد الخام المحلية كالجلود، الصوف، خامات المناجم والمحاجر والنفايات المعدنية واستغلالها باستثمارات خاصة أو بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استغلال المواد الخام وتصنيعها وتحقيق قيمة مضافة، مما يساهم في خلق فرص عمل وتعزيز التشغيل والتصدير والمنافسة، بالإضافة إلى تجنب إعادة استيرادها كسلع بأسعار مضاعفة.
- تطوير الزراعات التي تُنتج مدخلات للصناعة الغذائية..
- تعزيز دور القطاع الخاص، إذ لا يمكن تحقيق تنويع الإنتاج الوطني دون إشراكه في جهود التنمية المستدامة.
- تحفيز القطاع الخاص وتمكينه ليصبح قوة فاعلة في مجالات الإصلاح والاستثمار.
- تسخير البنوك لدعم المتعاملين الاقتصاديين وتبسيط الإجراءات الإدارية بهدف تعزيز الصادرات غير النفطية.
- فتح فروع للبنوك في الخارج بهدف تأمين مدفوعات الشركات المصدرة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتشريعات الصرف الأجنبي. كما يضمن ذلك تقديم المشورة بشأن كيفية تغطية مخاطر التصدير وأسعار الصرف.
- مراجعة أنظمة بنك الجزائر المتعلقة بالتجارة الخارجية، خاصة فيما يخص آجال إعادة الأموال إلى الوطن وتسعير نفقات المهام في الخارج.
- دعم الشركات المصدرة في الالتزام بمعايير الأسواق المستهدفة. لذا، من الضروري إنشاء هيئات تجمع البيانات حول المعايير المعمول بها في الأسواق الدولية، لتوجيه الشركات المصدرة حول الخطوات اللازمة للامتثال لهذه المعايير.
- تقديم خدمات دعم متكاملة للحصول على شهادة الإيزو للشركات المصدرة، مما يضمن للعملاء التزام هذه الشركات بمعايير نظام إدارة الجودة العالمية.
- تطوير خدمات اليقظة المعلوماتية للمؤسسات المصدرة لتعزيز وجودها في السوق، من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالأسواق المستهدفة للصادرات، واتجاهات المنافسين والعملاء. بهدف تمكين الشركات من التفاعل في الوقت المناسب، وتفادي المفاجآت، وتقليل المخاطر، واكتشاف الفرص الجديدة لتحسين أدائها التجاري.

- تعزيز التجارة الإلكترونية لما تقدمه من فوائد، مثل زيادة الوصول إلى المستهلكين وتقليل تكاليف التشغيل. كما تضع هذه التجارة ضغوطًا كبيرة على الخدمات اللوجستية، مثل التسليم السريع واستراتيجيات التوزيع.
- إصلاح التعليم وسوق العمل للحد من فجوة المهارات الرقمية.

**الآفاق:**

اقتصر البحث على الجوانب التجارية "السلع والخدمات" في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية وما تحمله من آمال لتحقيق الإنعاش الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات نحو تنويع الصادرات من خلال الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وتحفيز المنتوج الوطني والتخفيض من الواردات، وعليه ونظرًا لما يشغله هذا الموضوع من حيزٍ واسعٍ ولما له من آفاق لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر. فإنه من بين المواضيع الجديرة بالبحث في هذا المجال نذكر:

- بروتوكول الاستثمار ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، حيث أن هذا البروتوكول يقر بالحاجة إلى استثمارات مستدامة ويهدف إلى توجيهها بالتصنيع.
- بروتوكول حقوق الملكية الفكرية، مثل علامات الاختراع، نماذج المنفعة، حقوق المؤلف، التصميمات الصناعية، التكنولوجيات الناشئة وغيرها من القضايا المعاصرة.
- البروتوكول الخاص بقواعد إجراءات تسوية المنازعات

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع باللغة العربية

## I.كتب:


1. خالد عليان سليمان، علي أحمد المشاقبة، "**إدارة التخليص الجمركي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

2. عبد الرحمان رزافي، "**تجارة الجزائر الخارجية**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ،1988.

3. عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، "**تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، ،2008.

4. لوك دو وولف، خوسيه ب. سوكول، "**دليل تحديث الجمارك**"، ترجمة مروان غرايبة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، ،2006.

5. محمود حامد عبد الرزاق، "**اقتصاديات الجمارك النظرية والممارسة**"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر2006.

6. موسى بودهان، "**النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر**"، دار الحديث للكتاب والنشر، الجزائر، 2007


## II.مقالات:


1. بن ميلود كنزة، دويني مختار، "**رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022.

2. بضياف صالح،" **اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005 و2019 بين الواقع والمأمول**"، المجلد 23، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2، الجزائر، 2020.

3. بوراس سعيد، أحمد خليلي، "**أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو افريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2024

4. بورويس عبد العالي، "**تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 6، العدد 3، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2012.

5. بورويس عبد العالي، "**التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري**" ـ حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01،مارس 2023

6. بولعراس سفيان، "**رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، جامعة ميلة، 2022.

7. بن علية فتيحة، أمينة بن تركي، " **دراسة واقع التنوع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة 2016 ـ 2021**"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر، 2024

8. حليس عبد القادر، "**الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية"، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021.

9. حليس عبد القادر، وادة راضية، "**تكييف العمل الجمركي مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 ـ دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022.

10. دريدي سارة، بن محمد هدى، " **أفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الافريقية ـ افريقيا جنوب الصحراء ـ في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية** "، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2022.

11. زخروف عامر، دحو سليمان، "**مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو ـ جزائرية، عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة غرداية، 2022.

12. سعودي ايمان، "**دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، جامعة فرحات عباس، 2022.

13. سهايلية سماح، "**استراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023.

14. شراك نور الايمان صليحة، بريكسي رقيق رشيد، "**القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية اعتمادا على مؤشرات التجارة الخارجية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.

15. شفيعة حداد، "**تفعيل التعاون الاقتصادي الجزائري ـ الافريقي: الفرص الواعدة لبناء الشراكة ودعم المسار التنموي**"، مجلة البحوث كلية الآداب جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 31، العدد 122، 2020

16. غزالي نصيرة، "**تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2021.

17. غدير سليمة، عائشة سلمة كيحلي، "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة 2017 . 2021**"، مجلة الباحث، مجلد 22 (1)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

18. فراح فريال، "**رقمنة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من SIGAD إلى "E-DOUANE**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03 الجزائر، 2021.

19. موسى كاسحي، دربال رقية، "**أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر، 2021

**III.مداخلات وأوراق ملتقيات:**

1. غسان نصر الله، الجمارك، "**ندوة حول كفاءة التجارة في الدول الأعضاء في الإسكوا**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.

2. محمد زكريا فضل "**منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الفرص والتحديات**"، دراسات وبحوث، دراسات اقتصادية، 5 جانفي 2021

**IV.رسائل وأطروحات دكتوراه:**

1. بورويس عبد العالي، "**تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2014

2. بوشول السعيد، "**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2009

3. زايد مراد، "**دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر 2006

4. سحنوني مصطفى، "**دور الإدارة الاستراتيجية في تطوير أداء موظفي الجمارك**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2023.

5. فراح فريال، "**الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة" – دراسة حالة الجزائر للفترة 2005 ـ 2017**"، أطروحة دكتوراه، فرع تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2018.

6. معلم عز الدين، "**منظومة إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة تقليد العالمة التجارية**"، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر 2009.

7. طاهري إبراهيم، "**تنمية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023 – 2024

**V.دراسات وبحوث متخصصة:**


1. مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024
2. المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية، المديرية العامة للجمارك ـ 2022- 2024


**VI.تقارير:**


1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021
2. تقرير حول المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016 ـ 2019، توجهات استراتيجية، معاينات ونشاطات مبرمجة، المديرية العامة للجمارك 2016
3. تقرير عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لمحمدو إيسوفو، رئيس دولة النيجر. الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثانية والثلاثون 10-11 فيفري 2019م، أديس أبابا، إثيوبيا
4. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "اتفاقية التجارة العالمية الحرة وفرص الدول العربية في تعزيز حجم تجارة البتروكيماويات"، العدد 47، الطبعة جانفي 2021
5. دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
6. صندوق النقد العربي، "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار رقم 12، أغسطس 2020
7. قرار جمعية الاتحاد الإفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية للاتحاد الإفريقي-فبراير 2019
8. احصائيات الطاقة العالمية، جوان 2020
9. تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية. منشورات الاتحاد الإفريقي، الرقم المرجعي: EA 12717


**VII.محاضرات:**


1. محاضرة في مقياس قانون الجمارك، السداسي الثالث، قانون الأعمال، ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي- الأغواط- الجزائر


**VIII.نصوص قانونية:**


1. الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في مارس 2012

**2.** القانون رقم 79 ـ 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98 ـ 10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت 1998 والمعدل في سنة 2010.
**3.** المادة 02 من قانون مكافحة التهريب الأمر 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المعدّل والمتمم.
**4.** المادة 03 من قانون الجمارك 1998
**5.** المادة 3 من قانون الجمارك الجزائري
**6.** المادة 5 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، النسخة العربية
**7.** المادة 75 مكرر معدلة بالمادة 7 من قانون الجمارك
**8.** المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 63 الصادر في 17 فيفري 2008 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك الجزائرية
**9.** المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 69 المؤرخ في 24 فيفري 2008 المتعلق بتنظيم وسير الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.
**10.** المرسوم الرئاسي رقم 21 ـ 133 المؤرخ في 22 شعبان 1442 الموافق لـ 05 أفريل 2021، الجريدة الرسمية العدد 36
**11.** المرسوم الرئاسي رقم 24-202، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 45، مؤرخ في 28 ذو الحجة 1446، الموافق لـ 4 جويلية 2024
**12.** قانون 20 ـ10 مؤرخ في 5 ربيع الأول 1442، الموافق لـ 22 أكتوبر 2020، يتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية الموقع بكيجالي في 21 مارس 2018
**13.** قانون رقم 20-10 مؤرخ في 5 ربيع الأول عام 1442 الموافق 22 أكتوبر سنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 80
**14.** المادة 2 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، النسخة العربية
**15.** المادة 28 و29 من قانون الجمارك، تنظيم إدارة الجمارك وسيرها، مجال عمل إدارة الجمارك
**16.** المادة 3 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
**17.** قوانين تنظيم الميزانية، المديرية العامة للميزانية،
**18.** مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها
**19.** مرسوم رئاسي رقم 22-212 مؤرخ في ذو القعدة 1443 الموافق لـ 08جوان 2022، الجريدة الرسمية العدد 39

## IX. جرائد ومجلات:

1. **مجلة الجمارك الجزائرية**، نشرية إعلامية تصدر عن المديرية العامة للجمارك، العدد 1 ـ 2023

## X.مواقع إلكترونية:

1. بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
2. وزارة التنمية الريفية www.madr.gov.dz
3. المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz
4. البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير www.afreximbank.com
5. أطلس بيانات العالم: www.ar.knoema.com
6. مجلة بحوث كلية الآداب: www. sjam.journals.ekb.eg
7. العين الإخبارية: www.al-ain.com
8. العربي الجديد: www.alaraby.co.uk
9. الجزائر الآن: www.algeriemaintenant.dz
10. الجزيرة: www.aljazeera.net
11. رويترز: www.ara.reuters.com
12. الطاقة: www.attaqa.net
13. مؤسسة فكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية: www.care.dz
14. قانون الجمارك الجزائري: www.codedouanesdz.com
15. المديرية العامة للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz
16. جريدة الشروق: www.echoroukonline.com
17. جريدة الخبر: www.elkhabar.com
18. جريدة المغرب الأوسط الجزائرية: www.elmaghrebelawsat.dz
19. المرصد أونلاين: www.elmasdaronline.dz
20. جريدة المحور اليومي: www.elmihwar.dz/
21. Independent عربية: www.independentarabia.com

22.موسوعة المعرفة: www.marefa.org

23.مصالح الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz

24.قراءات إفريقية: www.qiraatafrican.com

25.الإذاعة الجزائرية: www.radioalgerie.dz

26.الحواجز غير الجمركية: www.tradebarriers.africa

## قائمة المراجع باللغات الأجنبية

### I.Livres :


**1**.Code des douanes de la république Française, direction nationale des douanes, Paris, 1867


### II.Articles :


**1**. Balassa, B. **Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market**. The Economic Journal, vol. 77, 1967

**2**. Cercle d'action et de réflexion pour l'entreprise, (2021), "**ZLECAF : L'obligation de cohérence**, **Quelles implications légales prévisibles à l'entrée de l'Algérie dans la Zone de libre-échange continentale africaine ZLECAF**, Mai 2021.

**3**. Meziane Rabhi, "**La Pauvreté Risque D'exploser En Algérie**" **journal liberté 2020**

**4**. Pierre Latrille « **Engagements spécifiques au titre de l'AGCS** », **projet-pilote d'éducation à distance**, Organisation Mondiale du Commerce ; 2000

**5**. République algérienne démocratique et populaire « **offre initiale d'engagements spécifiques en matière de commerce des services** ; 2020

## III. **Documents de travail** :

**1**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2,"**Recommandations de la Conférence Nationale sur le développement agricole et l'industrie agro-alimentaire**

**2**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le BTPH**

**3**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, Annexe 3 : "**Axes stratégiques et priorité à CT du Ministère des ressources en eau**

**4**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, Annexe 1 : "**Le cadre méthodologique de suivi du plan de relance**

**5**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur l'énergie et la transition énergétique**

**6**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur la valorisation des ressources minières**

**7**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur le numérique et la digitalisation**

**8**. Service du premier ministre, Plan de relance économique VOLUMES 1 et 2, "**Recommandations de la Conférence Nationale sur l'industrie pharmaceutique**

## IV. **Rapports** :

**1**. African Export Import Bank, Afreximbank Welcomes Algeria as its 52nd Member State, 2022

**2**. AfCFTA-Overview, Purpose, and Benefits

**3**. African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Legal Texts and Policy Documents", TRALAC

**4**. European Commission, 2018

**5**. Direction des Etudes et de la prospective, "**Statistiques du commerce Extérieur de L'Algérie –période Premier trimestre de l'année 2020**", Ministère de finances Direction générale des Douanes

**6**. The African Continental Free Trade Area, AfCFTA Ratification Barometer, 2024

**7**. United Nations, "**Covid19 crisis in North Africa**: **The impact and Mitigation Responses**", Economic commission for Africa, sub regional office for North Africa, May2020

**8**. United Nations, New York, 2015 « **Central Product Classification** (**CPC**) **Version 2.1** », Department of Economic and Social Affairs Statistics, Division Statistical Papers Series M No. 77

**9**. Rapport des douanes Algérienne, « **50 ans de sacrifices**, **de dévouements**, **de réalisations** » **;** Alger, 2012.

10. Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen, (2022), "**MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area: Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty**", the World Bank

11. World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2015-2016

**V.Législations** :

1. Arrêté du 15 Mai 1963 portant l'organisation interne et fixant les attributions de la direction des finances extérieures et des douanes, journal officiel de la République Algérienne du 28 MAI 1963/539
2. Arrêté n° 66 du 11 juillet 2012
3. Décret exécutif n° 20-325 du 22 Novembre 2020 Relatif aux modalités d'enregistrement des produits pharmaceutiques

**VI.Sites internet** :

1. La banque d'Algérie : www.bank-of-algeria.dz
2. African Export-Import Bank: www.afreximbank.com
3. United Africa : www.au.int
4. World Bank: www. databank.worldbank.org
5. United Nations for Trade and Development: www. unctad.org/fr
6. République Tunisienne, Ministère du Commerce et du Développement des Exportations : www.africatradeagreements.tn
7. Algérie Presse Service : www.aps.dz
8. African Continental Free Trade Area: www.au-afcfta.org

9. Aza Finance : www.azafinance.com
10. www.bp.com
11. Conseil National Economique, Social et Environnemental : www.cnese.dz
12. Business Ready : www.doingbusiness.org
13. E-Tarrif: www.etariff.au-afcfta.org
14. Heritage Auctions : www.heritage.com
15. Journal Liberté : www.liberte-Algerie.Com
16. Ministère des Affaires Etrangères et de la Communauté Nationale à l'Etranger :www.mfa.gov.dz
17. www.mpra.ub.uni-muenchen.de
18. Trade statistics for international business development: https://www.trademap.org/
19. Trading Economics: www.tradingeconomics.com
20. The Trade Law Centre: www.tralac.org
21. United Nations Development Programme:www.undp.org
22. United Nations Economic Commission for Africa: www.uneca.org
23. Visa Openness in Africa:www.visaopenness.org
24. World Customs Organization:www.wcoomd.org

# قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة و ترقية الصادرات — وزارة المالية

26 SEPT 2024

**منشور وزاري مشترك رقم.....م.م.....مؤرخ في.....، يتعلق ببدء المبادلات التجارية للسلع في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

الموضوع: ف/ي بدء المبادلات التجارية للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

المرجع: المرسوم الرئاسي رقم 133-21 المؤرخ في 05 أفريل 2021.

المرفقات: - المرفق رقم 1: قوائم الامتيازات التعريفية؛

- المرفق رقم 2: الملحق (02) لقواعد المنشأ؛
- المرفق رقم 3 :نموذج شهادة المنشأ؛
- المرفق رقم 4 :نموذج إعلان المنشأ؛
- المرفق رقم5 :نموذج إعلان المصدر أو المنتج؛
- المرفق رقم 6 :المرفق (VI) لقواعد المنشأ التفصيلية.

يهدف هذا المنشور إلى البدء في المبادلات التجارية للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من خلال نشر قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر وكذا الملحق (02) المتعلق بقواعد المنشأ و مرفقاته.

## 1- الإطار القانوني :

يأتي هذا المنشور تطبيقا للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الذي وقعت عليه الجزائر، بتاريخ 21 مارس 2018، و صادقت عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 133-21 المؤرخ في 05 أفريل 2021.

يتضمن الاتفاق المذكور أعلاه، البروتوكولات الخاصة بـ: تجارة السلع، تجارة الخدمات، قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمارات، سياسة المنافسة، التجارة الرقمية، النساء و الشباب في التجارة، و التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وعليه فإن هذا المنشور يعالج فقط الشق المرتبط بتجارة السلع من خلال تطبيق بروتوكول تجارة السلع بالنسبة لقواعد المنشأ و قوائم الامتيازات التعريفية.

## 2- مجال التطبيق:

تطبق كل دولة طرف تعريفات تفضيلية على الواردات من الدول الأطراف الأخرى وفقا لقوائم امتيازاتها التعريفية وفقا لنص المادة 8 من بروتوكول تجارة السلع، حيث تزيل الدول الأطراف تدريجيا الرسوم الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل على البضائع ذات منشأ أي دولة طرف أخرى وفقا لقوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بها وذلك وفقا لأحكام المادة 7 من نفس البروتوكول.

وعليه، فإن تبادل البضائع ذات منشأ إحدى الدول الأطراف في المنطقة يكون حسب قوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بكل دولة.

يتم منح الامتيازات التعريفية عند الاستيراد في الجزائر في إطار هذا الاتفاق فقط للبضائع ذات منشأ إحدى الدول الأطراف التي بدأت التطبيق الفعلي للاتفاق.

**إلى يومنا هذا بدأت الدول الأطراف التالية التطبيق الفعلي للاتفاق المؤسس للمنطقة: الكاميرون و مصر و غانا وكينيا و جزر موريس و رواندا و تنزانيا و تونس و جمهورية جنوب إفريقيا.**

تقوم وزارة التجارة وترقية الصادرات بإعلام المديرية العامة للجمارك بالدول التي بدأت التطبيق الفعلي للاتفاق، من أجل تطبيق الامتيازات التعريفية للبضائع ذات منشأ هذه الدول عند استيرادها في الجزائر.

## 3- الامتيازات التعريفية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تم إعداد قوائم الامتيازات التعريفية وفق التعريفية الجمركية لسنة الأساس 2019، سنة دخول الاتفاق المؤسس للمنطقة حيز التنفيذ.

انطلق التفكيك التعريفي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، في 1 جانفي 2021، وذلك تنفيذا للقرار الصادر من قبل قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، في دورتها (35) المنعقدة يومي 05 و06 فيفري 2022، بأديس أبابا (إثيوبيا).

وعليه، فإنه سيتم تطبيق التفكيك التعريفي بالرجوع إلى تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق والمحدد بالفاتح جانفي 2021.

### 3-1. شروط إعداد قوائم الامتيازات التعريفية:

وفقا لأحكام المادة 8 من بروتوكول تجارة السلع، تقوم الدول الأطراف بالإزالة التدريجية للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، على المنتجات ذات منشأ أي دولة طرف وفقا لقوائم الامتيازات التعريفية الخاصة بها.

تم اعتماد الشروط الواجب توفرها في قوائم الامتيازات التعريفية من طرف قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دوراتها (29) و (32) على النحو التالي :

- **القائمة أ:** قائمة المنتجات غير الحساسة التي تمثل 90% من التعريفية الجمركية، والتي يتم تحريرها تدريجيا على مدة خمس (5) سنوات بالنسبة للدول النامية وعشرة (10) سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا.
- **القائمة ب:** قائمة المنتجات الحساسة التي تمثل 7% من التعريفية الجمركية، و التي يتم تحريرها تدريجيا على مدة (10) عشرة سنوات للبلدان النامية، و ثلاثة عشر (13) سنة بالنسبة للدول الأقل نموا، مع إمكانية الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأطراف والمقدرة بخمس (5) سنوات، بمعنى أن التحرير التدريجي يبدأ من السنة (6) السادسة، شريطة أن يتم احترام مدة التحرير (10 سنوات أو 13 سنة).
- **القائمة ج:** قائمة المنتجات المستثناة من التحرير، والتي تمثل 3% من بنود التعريفة الجمركية، مع مراعاة أن قيمة الواردات للمنتجات الواردة في هذه القائمة لا تتجاوز 10% من إجمالي الواردات من الدول الإفريقية.

## 3-2. النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات منشأ الدول الأطراف المستوردة في الجزائر:

تتمثل الامتيازات التعريفية الممنوحة للمنتجات ذات منشأ إحدى الدول الأطراف في هذه المنطقة المستوردة في الجزائر، في التخفيض التدريجي لمعدلات الحق الجمركي إلى غاية إزالتها وفقا للرزنامة المحددة أدناه بالنسبة للمنتجات محل القائمتين (أ) و(ب).

لا تخضع البضائع محل القائمتين (أ) و(ب) المستوردة في إطار هذه المنطقة للحق الإضافي الوقائي المؤقت وفقا لأحكام المادة (2) من قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

فيما يخص منتجات القائمة (ج) فهي تبقى خاضعة للحق الجمركي و الرسوم ذات الأثر المماثل وفقا للمعدلات المطبقة في إطار القانون العام.

تم إعداد قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر بناء على هيكلة التعريفة الجمركية لعام 2019، على النحو التالي:

- **قائمة أ:** قائمة المنتجات غير الحساسة والتي يتم تحريرها تدريجيا على مدة خمس (5) سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي 2021، كما يلي:
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2021؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2022؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2023؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 20% بتاريخ 01 جانفي 2024؛
  - إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2025.

- **قائمة ب:** قائمة المنتجات الحساسة والتي يتم تحريرها تدريجيا على مدة عشرة (10) سنوات لكون الجزائر مصنفة مع البلدان النامية، مع الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأطراف والمقدرة بخمس (5) سنوات، بمعنى أن التحرير التدريجي يبدأ من السنة السادسة (6) ، شريطة أن يتم احترام مدة التحرير لمحددة بـــ 10 سنوات اعتبارا من

الفاتح جانفي 2021. وعليه، يتم التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية اعتبارا من الفاتح جانفي 2026 لفترة خمس (05) سنوات وفقا للرزنامة التالية:

- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2026؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2027؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2028؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 20% بتاريخ 01 جانفي 2029؛
- إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2030.

- **قائمة ج:** قائمة المنتجات المستثناة من التحرير، والتي تمثل 2.65%من بنود التعريفة الجمركية، حيث تم مراعاة أن قيمة الواردات للمنتجات المتضمنة في هذه القائمة لا تتجاوز 10% من إجمالي واردات الجزائر من البلدان الإفريقية.،

تجدر الإشارة، إلى أنه تمت الموافقة على قوائم الامتيازات التعريفية للجزائر، ضمن المجلس الوزاري المشترك، المنعقد في 28 أكتوبر 2021، حيث تم بعدها إيداعها، عبر القناة الديبلوماسية، على مستوى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بتاريخ 29 نوفمبر 2021.

وجب التنويه، أنه بعد استكمال عملية التحقق من هذه القوائم من قبل أمانة المنطقة، و التأكد من مواءمتها مع الشروط المقررة من طرف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، تم اعتمادها خلال الاجتماع التاسع (9) لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المنعقد يومي 25 و 26 جويلية 2022، بأكرا (غانا)، حيث أدرجت في الملحق الخاص بالتوجيه الوزاري للتطبيق المؤقت لجداول الامتيازات التعريفية، لحين إدراجها ضمن الملحق رقم (1) من بروتوكول تجارة السلع، بعد اعتماد قوائم الامتيازات التعريفية لجميع الدول الأطراف.

الجدير بالذكر، أن التوجيه الوزاري للتطبيق المؤقت لجداول الامتيازات التعريفية، تم اعتماده من قبل مجلس وزراء المنطقة في اجتماعهم السابع المنعقد يوم 10 أكتوبر 2021، بأكرا (غانا)، كما تم

اعتماده من قبل قمة رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي، في دورتها (35) المنعقدة يومي 05 و 06 فيفري 2022، بأديس أبابا (اثيوبيا).

### 3-3. النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات منشأ الدول الأطراف المستوردة في الجزائر في إطار مبدأ المعاملة بالمثل:

إن مبدأ المعاملة بالمثل منصوص عليه في الاتفاق المؤسس للمنطقة بموجب المواد (5-ط) و كذا المادة (4) من بروتوكول تجارة السلع.

في هذا الإطار، أصدرت قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، في دورتها (35)، المنعقدة يومي 05 و 06 فيفري 2022، بأديس أبابا (اثيوبيا)، قرارا ينص على أن قوائم الامتيازات التعريفية تخضع للمعاملة بالمثل.

سيتم الاعتماد على مبدأ المعاملة بالمثل في تطبيق قوائم الامتيازات التعريفية، على الدول النامية أعضاء المجموعات الاقتصادية الجهوية، التي أودعت قوائمها ضمن هذه المجموعات التي تطبق التفكيك التعريفي المخصص للدول الأقل نموا، بمعنى عشرة (10) سنوات للقائمة (أ) و ثلاثة عشر (13) سنة للقائمة (ب).

وعليه، فإن تطبيق الامتيازات التعريفية عند الاستيراد في الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للبضائع ذات منشأ إحدى الدول النامية أعضاء المجموعات الاقتصادية الجهوية يكون في إطار المعاملة بالمثل على النحو التالي:

- **بالنسبة للقائمة أ:** تحرير تدريجي لقائمة المنتجات غير الحساسة على مدة عشر (10) سنواتابتداءامن الفاتح جانفي 2021، وفقا للرزنامة التالية:
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 90% بتاريخ 01 جانفي 2021؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 80% بتاريخ 01 جانفي 2022؛
  - تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 70% بتاريخ 01 جانفي 2023؛

- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 60% بتاريخ 01 جانفي 2024؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 50% بتاريخ 01 جانفي 2025؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 40% بتاريخ 01 جانفي 2026؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 30% بتاريخ 01 جانفي 2027؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 20% بتاريخ 01 جانفي 2028؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 10% بتاريخ 01 جانفي 2029؛
- إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2030.

- **بالنسبة للقائمة ب:** تحرير تدريجي لقائمة المنتجات الحساسة على مدة ثلاثة عشر (13) سنة ابتداءامن الفاتح جانفي 2021، مع الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول الأطراف والمقدرة بخمس (5) سنوات، بمعنى أن التحرير التدريجي يبدأ من السنة السادسة (6)، شريطة أن يتم احترام مدة التحرير المحددة بـــــــــ 13 سنة اعتبارا من الفاتح جانفي 2021. وعليه، يتم التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية اعتبارا من الفاتح جانفي 2026 لفترة سبع (07) سنوات وفقا للرزنامة التالية:

- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 87,5 % بتاريخ 01 جانفي 2026؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 75 % بتاريخ 01 جانفي 2027؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 62,5 % بتاريخ 01 جانفي 2028؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 50 % بتاريخ 01 جانفي 2029؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 37,5 % بتاريخ 01 جانفي 2030؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 25 % بتاريخ 01 جانفي 2031؛
- تخفيض الحق الجمركي القاعدي إلى 12,5 % بتاريخ 01 جانفي 2032؛
- إلغاء الحق الجمركي بتاريخ 01 جانفي 2033.

تمثل الدول النامية التي يطبق عليها مبدأ المعاملة بالمثل فيما يلي:

- الغابون؛
- الكاميرون؛
- جمهورية الكونغو،
- غينيا الاستوائية ؛
- كينيا؛
- الرأس الأخضر؛
- ساحل العاج؛
- غانا؛
- نيجيريا؛
- بوتسوانا؛
- ايسواتيني؛
- ناميبيا؛
- جنوب افريقيا؛

ترفق نسخة رقمية بقوائم الامتيازات التعريفية للجزائر بهذا المنشور وتتولى وزارة التجارة وترقية الصادرات والمديرية العامة للجمارك نشرها عبر موقعيها الإلكترونيين الرسميين وفقا لأحكام المادة (16) من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تتولى المديرية العامة للجمارك تحيين قوائم الامتيازات التعريفية وفقا لهيكلة التعريفة الجمركية سارية المفعول وتسهر على تحديثها المستمر وفقا للتعريفة الجمركية.

4- النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو الدول الأطراف:

تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو الدول الأطراف في المنطقة التي بلغت التطبيق الفعلي للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل حسب قوائم الامتيازات التعريفية لبلد الوجهة النهائية.

تتولى مصالح المديرية العامة للجمارك إصدار شهادات المنشأ للمنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدرة في إطار هذا الاتفاق، باعتبارها الجهة المخولة التي تم تعيينها من قبل بلدنا لإصدار هذه الشهادة.

يمكن الاطلاع على العروض التعريفية لكل بلد طرف عبر الموقع الرسمي للأمانة العامة للمنطقة القارية الافريقية للتبادل الحر: https://au-afcfta.org/etariff/.

5- قواعد المنشأ:

تنص المادة (13) بعنوان (قواعد المنشأ) من بروتوكول تجارة السلع، أن السلع تكون مؤهلة للمعاملة التفضيلية بموجب هذا البروتوكول، إذا كانت ذات منشأ في أي من الدول الأطراف وفقا للمعايير والشروط المحددة في الملحق (02) بشأن قواعد المنشأ.

يتضمن الملحق (02) لقواعد المنشأ من بروتوكول تجارة السلع، الأحكام العامة لقواعد المنشأ، إذ تم اعتماد النسخة المحدثة من هذا الملحق، خلال الدورة (37) لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، المنعقدة يومي 17 و 18 فيفري 2024، بأديس أبابا (اثيوبيا).

كما يتضمن هذا الملحق، أربعة مرافق اعتمدها مجلس وزراء المنطقة، باعتباره من أجهزة صنع القرار في إطار المنطقة، بموجب المادة (11) من الاتفاق المؤسس للمنطقة، و ذلك ما تم تذكيره و إقراره خلال الدورة (37) لقمة رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي، المنعقدة يومي 17 و 18 فيفري 2024، بأديس أبابا (اثيوبيا).

تتمثل هذه المرافق في :

مرفق (I) : شهادة المنشأ؛

مرفق (II): إعلان المنشأ؛

مرفق (III):إعلان المصدر أو المنتج؛

مرفق (IV):قواعد المنشأ التفصيلية.

فيما يخص المرفق رقم (IV)،فقد تم الانتهاء من قواعد منشأ جميع المنتجات باستثناء بعض الفصول و البنود من الملابس (51.11-51.13)،(52.04-52.12)، (53.09)، (54.07-54.08)، (55.12-55.16)، (58.01-58.04)، (58.06)، (58.10)، الفصل (60)، (63.01-63.06)، و الفصل (87) السيارات، التي لا تزال المفاوضات جارية حولها، حيث قرر مجلس وزراء المنطقة و قمة رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي، في دورتها (35)، أن يتم تطبيق قواعد المنشأ المتفق عليها.

فيما يخص المنتجات السالفة الذكر، التي لم يتم الانتهاء من مفاوضات قواعد المنشأ الخاصة بها، فهي تخضع للنظام العام، لحين اعتماد قواعد المنشأ الخاصة بها، من قبل مجلس وزراء المنطقة.

تقوم وزارة التجارة وترقية الصادرات بموافاة المديرية العامة للجمارك بقواعد المنشأ لهذه المنتجات فور اعتمادها ودخولها حيز التطبيق من أجل منحها الامتيازات التعريفية الخاصة بها.

ترفق نسخة رقمية بالملحق رقم (2) المحين الخاص بقواعد المنشأ ومرفقاته الأربعة المذكورة أعلاه بهذا المنشور وتتولى وزارة التجارة وترقية الصادرات والمديرية العامة للجمارك نشرها عبر موقعيهما الإلكترونيين الرسميين وفقا لأحكام المادة (16) من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

## 6- تاريخ انطلاق التطبيق الجمركي:

تتولى المديرية العامة للجمارك البدء بالتطبيق الجمركي لأحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في شقها الخاص بتجارة السلع في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي توقيع هذا المنشور من طرف وزير التجارة و ترقية الصادرات و وزير المالية.

ينشر هذا المنشور الوزاري في النشرة الرسمية لوزارة التجارة و ترقية الصادرات و وزارة المالية، و يتم الاطلاع على مرفقاته عبر الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة و ترقية الصادرات و المديرية العامة للجمارك.

**يولي السيد وزير التجارة و ترقية الصادرات، و السيد وزير المالية، أهمية بالغة لتطبيق ما جاء في نص هذا المنشور.**

السيد وزير التجارة و ترقية الصادرات

وزير التجارة و ترقية الصادرات

السيد: الطيب زيتوني

السيد وزير المالية

وزير المالية

لعزيز فليس

# ملحق رقم 2 : منشور482 المديرية العامة للجمارك

22 OCT 2024

CIRCULAIRE N° 482 /DGD/SP/D.042/24 DU

**Messieurs :**

- Les Directeurs Régionaux des Douanes ;
- Les Chefs des Services Régionaux des Contrôles a Posteriori des Douanes.

**Copie pour prise en charge dans le système d'information à :**

- M. Le Directeur du Centre National des Transmissions et du Système d'Information des Douanes (CNTSID).

**Copie pour information à Mmes et MM. :**

- l'Inspecteur Général des Services des Douanes ;
- Les Directeurs d'Etudes des Douanes ;
- Les Directeurs Centraux des Douanes ;
- Les Directeurs des Centres Nationaux des Douanes.

**Copie à M. :**

- Le Président du Bureau Exécutif de l'Union Nationale des Transitaires et Commissionnaires en Douanes Algériens (UNTCA).

**OBJET :** Mise en œuvre de l'Accord portant création de la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAf).

**REFER :** - Décret présidentiel n° 21-133 du 5 avril 2021 portant ratification de l'accord portant création de la zone de libre- échange continentale africaine.
- Circulaire Interministérielle n° 02 du 26 Septembre 2024, portant lancement des échanges commerciaux de marchandises dans le cadre de la ZLECAf.

**P.J :** - Un schéma synoptique ;
- Un CD-ROM comportant :
  - Accord portant création de la zone de libre- échange continentale africaine ;
  - Listes des concessions tarifaires (A), (B) et (C) ;
  - Annexe 2 de l'Accord sur les Règles d'Origine ;
  - Appendice I de l'Annexe 2 relative au modèle du certificat d'origine ;
  - Appendice II de l'Annexe 2 relative au modèle de la déclaration sur facture ;
  - Appendice III de l'Annexe 2 relative au modèle de la déclaration du fournisseur ou du producteur ;
  - Appendice IV de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine détaillées ;
  - Circulaire Interministérielle n° 02 du 26 Septembre 2024, portant lancement des échanges commerciaux de marchandises dans le cadre de la ZLECAf.

La présente Circulaire a pour objet de fixer les modalités de mise en œuvre de l'Accord portant création de la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAf), dans son volet lié au commerce de marchandises, objet du Protocole relatif au commerce des marchandises.

Scanned with CamScanner

L'Accord ZLECAf, signé le 21 Mars 2018 à Kigali au Rwanda, est ratifié par le décret présidentiel n°21-133 du 05 Avril 2021.

Une Circulaire Interministérielle (Finance - Commerce) portant référence n° 02 du 26 Septembre 2024 a annoncé le lancement effectif des échanges commerciaux dans le cadre de la ZLECAf, à compter du **1er Novembre 2024**, à travers la publication des listes des concessions tarifaires accordées par l'Algérie aux produits originaires des pays membres de cette zone, ainsi que l'Annexe 2 relative aux règles d'origine et ses quatre (04) appendices.

Ainsi et pour permettre une application stricte et uniforme des dispositions régissant la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAf), la présente Circulaire traitera les points ci-après :

- Champ d'application et objectifs de la ZLECAf ;
- Concessions tarifaires dans le cadre de la ZLECAf ;
- Règles et preuve de l'origine dans le cadre de la ZLECAf ;
- Coopération douanière et assistance administrative mutuelle dans le cadre de la ZLECAf ;
- Dispositions diverses.

## PARTIE I
## CHAMP D'APPLICATION ET OBJECTIFS DE LA ZLECAf

L'objectif principal de l'Accord ZLECAf est de créer un marché libéralisé pour le commerce des marchandises, de stimuler le commerce intra-africain des marchandises à travers, notamment :

(a) l'élimination progressive des tarifs douaniers ;
(b) l'élimination progressive des barrières non-tarifaires ;
(c) l'amélioration de l'efficacité des procédures douanières, la facilitation des échanges et du transit ;
(d) le renforcement de la coopération dans le domaine des obstacles techniques au commerce et des mesures sanitaires et phytosanitaires ;
(e) le développement et la promotion des chaines de valeurs aux niveaux régional et continental ;et
(f) le renforcement du développement socio-économique, de la diversification et de l'industrialisation en Afrique.

A cet effet et conformément aux dispositions de l'article 7 du Protocole relatif au commerce de marchandises, les Etats parties éliminent progressivement les droits à l'importation ou les taxes à effet équivalent sur les produits originaires du territoire d'un autre État partie, conformément à leurs listes de concessions tarifaires dans l'Annexe 1 dudit Protocole.

L'article 8 du même Protocole stipule que chaque État partie applique des tarifs préférentiels aux importations des marchandises originaires d'autres Etats parties, conformément à sa liste de concessions jointe à l'Annexe 1 du présent Protocole et aux modalités tarifaires adoptées. La liste des concessions tarifaires, les modalités tarifaires adoptées, et **tout travail non achevé** sur les modalités tarifaires à négocier et à adopter **font partie intégrante** dudit Protocole.

Dans ce cadre, les listes des concessions tarifaires de l'Algérie accordées aux produits originaires des pays membres de la ZLACAf, ont fait l'objet de publication par la Circulaire Interministérielle susvisée, dans la mesure où ces concessions tarifaires ont été adoptées par les instances de la ZLECAf.

Scanned with CamScanner

L'Accord ZLECAf, signé le 21 Mars 2018 à Kigali au Rwanda, est ratifié par le décret présidentiel n°21-133 du 05 Avril 2021.

Une Circulaire Interministérielle (Finance - Commerce) portant référence n° 02 du 26 Septembre 2024 a annoncé le lancement effectif des échanges commerciaux dans le cadre de la ZLECAf, à compter du **1er Novembre 2024**, à travers la publication des listes des concessions tarifaires accordées par l'Algérie aux produits originaires des pays membres de cette zone, ainsi que l'Annexe 2 relative aux règles d'origine et ses quatre (04) appendices.

Ainsi et pour permettre une application stricte et uniforme des dispositions régissant la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAf), la présente Circulaire traitera les points ci-après :

- Champ d'application et objectifs de la ZLECAf ;
- Concessions tarifaires dans le cadre de la ZLECAf ;
- Règles et preuve de l'origine dans le cadre de la ZLECAf ;
- Coopération douanière et assistance administrative mutuelle dans le cadre de la ZLECAf ;
- Dispositions diverses.

## PARTIE I
## CHAMP D'APPLICATION ET OBJECTIFS DE LA ZLECAf

L'objectif principal de l'Accord ZLECAf est de créer un marché libéralisé pour le commerce des marchandises, de stimuler le commerce intra-africain des marchandises à travers, notamment :

(a) l'élimination progressive des tarifs douaniers ;
(b) l'élimination progressive des barrières non-tarifaires ;
(c) l'amélioration de l'efficacité des procédures douanières, la facilitation des échanges et du transit ;
(d) le renforcement de la coopération dans le domaine des obstacles techniques au commerce et des mesures sanitaires et phytosanitaires ;
(e) le développement et la promotion des chaines de valeurs aux niveaux régional et continental ;et
(f) le renforcement du développement socio-économique, de la diversification et de l'industrialisation en Afrique.

A cet effet et conformément aux dispositions de l'article 7 du Protocole relatif au commerce de marchandises, les Etats parties éliminent progressivement les droits à l'importation ou les taxes à effet équivalent sur les produits originaires du territoire d'un autre État partie, conformément à leurs listes de concessions tarifaires dans l'Annexe 1 dudit Protocole.

L'article 8 du même Protocole stipule que chaque État partie applique des tarifs préférentiels aux importations des marchandises originaires d'autres Etats parties, conformément à sa liste de concessions jointe à l'Annexe 1 du présent Protocole et aux modalités tarifaires adoptées. La liste des concessions tarifaires, les modalités tarifaires adoptées, et **tout travail non achevé** sur les modalités tarifaires à négocier et à adopter **font partie intégrante** dudit Protocole.

Dans ce cadre, les listes des concessions tarifaires de l'Algérie accordées aux produits originaires des pays membres de la ZLACAf, ont fait l'objet de publication par la Circulaire Interministérielle susvisée, dans la mesure où ces concessions tarifaires ont été adoptées par les instances de la ZLECAf.

Scanned with CamScanner

Il est à préciser que le traitement préférentiel des produits échangés dans le cadre de la ZLECAf se fait selon les listes des concessions tarifaires propres à chaque Etat partie.

Ainsi, les préférences tarifaires à l'importation en Algérie dans le cadre de la ZLECAf, **sont accordées uniquement** aux produits originaires **des pays qui appliquent effectivement cet Accord** et par conséquent, **accordent un traitement préférentiel aux produits originaires de l'Algérie.**

A ce titre, seuls les produits originaires des pays suivants peuvent être admis actuellement en Algérie dans le cadre de la ZLECAf : Afrique du Sud, Cameroun, Égypte, Ghana, Kenya, Maurice, Rwanda, Tanzanie et Tunisie.

La liste des pays africains concernés par les préférences tarifaires à l'occasion de l'importation de leurs produits originaires en Algérie, est actualisée périodiquement sur la base d'une notification par le Ministère chargé du Commerce.

## PARTIE II
## CONCESSIONS TARIFAIRES DANS LE CADRE DE LA ZLECAf

Les listes des concessions tarifaires dans le cadre de la ZLECAf ont été établies sur la base des taux des droits de douane **applicables en 2019**, l'année d'entrée en vigueur dudit Accord conformément à son article 23.

Le lancement du démantèlement tarifaire progressif annuel a débuté le 1er Janvier 2021 et ce, conformément à la décision prise lors du 35eme Sommet des Chefs d'Etats de l'Union Africaine. A cet effet, les taux des droits de douane préférentiels à appliquer pour la période restante de l'année 2024, sont ceux objet de la quatrième tranche correspondant au 1er Janvier 2024.

### II-1- Le régime tarifaire préférentiel prévu dans le cadre de la ZLECAf :

Lors des 29eme et 32eme Sommets des Chefs d'Etats de l'Union Africaine, trois (03) listes des concessions tarifaires ont été adoptées, selon les conditions suivantes :

1. **Liste (A) :** Cette liste comprend les produits non sensibles et reprend au moins 90% des lignes tarifaires. L'élimination progressive des droits de douane pour cette liste est fixée à 5 ans pour les pays en voie de développement (Non- PMA) et 10 ans pour les pays moins avancés (PMA) et ce, à compter du 1er Janvier 2021.

2. **Liste (B) :** Cette liste comprend les produits sensibles et reprend au moins 7% des lignes tarifaires. L'élimination progressive des droits de douane pour cette liste est fixée à 10 ans pour les pays en voie de développement (Non- PMA) et 13 ans pour les pays moins avancés (PMA) et ce, à compter du 1er Janvier 2021.

   Une période transitoire de cinq (05) ans est prévue aux pays leur permettant d'éliminer les droits de douane à compter de la 6eme année, sous réserve du respect de la durée totale prévue pour l'élimination des droits de douane (10 et 13 ans, selon le cas).

3. **Liste (C) :** Cette liste couvre les produits exclus de la libéralisation et représente 3% des lignes tarifaires.

Par allleurs, le principe de réciprocité prévu par l'article 5 (i) de l'Accord ZLECAf, a été adopté pour les concessions tarifaires et ce, lors du 35eme Sommet des Chefs d'Etats de l'Union Africaine.

Scanned with CamScanner

En effet, ce principe de réciprocité en matière de traitement tarifaire s'applique aux produits originaires des pays en voie de développement (Non- PMA) membres des Communautés Régionales Economiques (CER) qui appliquent le calendrier de démantèlement tarifaire réservé au pays moins avancés (PMA).

**II-2- Le régime tarifaire préférentiel applicable aux produits originaires des États Africains membres de la ZLECAf importés en Algérie :**

Tous les produits objet des listes (A) et (B) originaires des pays africains importés en Algérie dans le cadre de l'Accord ZLECAf, sont admis avec démantèlement progressif des droits de douane jusqu'à leur élimination comme indiqué ci-après.

Les produits objet de ces deux listes (A) et (B), importés dans le cadre de la ZLECAf, sont exonérés du Droit Additionnel Provisoire de Sauvegarde (DAPS), conformément à l'article 2 de la loi de finances complémentaires pour 2018.

Les produits objet de la liste (C) sont exclus du démantèlement tarifaire et sont admis avec paiement des droits et taxes prévus dans le cadre du droit commun.

**II-2-1- Traitement tarifaire pour les produits de la liste (A) :**

Les droits de douane applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires des pays africains membres de la ZLECAf, objet de la liste (A), sont éliminés progressivement, pendant cinq (05) ans, à compter du 1er Janvier 2021, selon le calendrier suivant :

- Réduction des taux de droits de douane à 80% du droit de base à compter du 1er Janvier 2021 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 60% du droit de base à compter du 1er Janvier 2022 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 40% du droit de base à compter du 1er Janvier 2023 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 20% du droit de base à compter du 1er Janvier 2024 ;
- Elimination totale des droits de douane à compter du 1er Janvier 2025.

**II-2-2- Traitement tarifaire pour les produits de la liste (B) :**

Les droits de douane applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires des pays africains membres de la ZLECAf, objet de la liste (B), sont éliminés progressivement, pendant dix (10) ans, à compter du 1er Janvier 2021.

Néanmoins et en application de la période transitoire de cinq (05) ans offerte aux pays dans ce cadre, le calendrier de démantèlement tarifaire débutera à compter de la 6eme année, sous réserve du respect de la durée totale de dix (10) ans à compter du 1er Janvier 2021 et ce, selon le schéma suivant :

- Réduction des taux de droits de douane à 80% du droit de base à compter du 1er Janvier 2026 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 60% du droit de base à compter du 1er Janvier 2027 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 40% du droit de base à compter du 1er Janvier 2028 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 20% du droit de base à compter du 1er Janvier 2029 ;
- Elimination totale des droits de douane à compter du 1er Janvier 2030.

Scanned with CamScanner

**II-3- Le régime tarifaire préférentiel applicable aux produits originaires des États Africains membres de la ZLECAf dans le cadre du principe de réciprocité :**

Dans le cadre du principe de réciprocité prévu par l'article 5 (i) de l'Accord ZLECAf, les produits originaires des pays en voie de développement (Non- PMA) membres des Communautés Régionales Economiques (CER) qui appliquent le calendrier de démantèlement tarifaire réservé au pays moins avancés (PMA), importés en Algérie, sont concernés par un démantèlement tarifaire des droits de douane pendant dix (10) ans pour les produits objet de la liste (A) et treize (13) ans pour les produits de la liste (B).

Les pays en voie de développement membres des Communautés Régionales Economiques (CER), concernés par ce traitement sont les suivants : Afrique du Sud, Botswana, Cameroun, Cap-Vert, République du Congo, Côte d'Ivoire, Eswatini, Gabon, Ghana, Guinée équatoriale, Kenya, Nigeria, Namibie.

**II-3-1-Traitement tarifaire pour les produits de la liste (A) :**

Les droits de douane applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires des pays africains en voie de développement membres des Communautés Régionales Economiques (CER), appliquant le calendrier de démantèlement tarifaire réservé au pays moins avancés (PMA), objet de la liste (A), sont éliminés progressivement, pendant dix (10) ans, à compter du 1er Janvier 2021, selon le calendrier suivant :

Réduction des taux de droits de douane à 90% du droit de base à compter du 1er Janvier 2021 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 80% du droit de base à compter du 1er Janvier 2022 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 70% du droit de base à compter du 1er Janvier 2023 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 60% du droit de base à compter du 1er Janvier 2024 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 50% du droit de base à compter du 1er Janvier 2025 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 40% du droit de base à compter du 1er Janvier 2026 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 30% du droit de base à compter du 1er Janvier 2027 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 20% du droit de base à compter du 1er Janvier 2028 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 10% du droit de base à compter du 1er Janvier 2029 ;
- Elimination totale des droits de douane à compter du 1er Janvier 2030.

**II-3-2- Traitement tarifaire pour les produits de la liste (B) :**

Les droits de douane applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires des pays africains en voie de développement membres des Communautés Régionales Economiques (CER), appliquant le calendrier de démantèlement tarifaire réservé au pays moins avancés (PMA), objet de la liste (B), sont éliminés progressivement, pendant treize (13) ans, à compter du 1er Janvier 2021.

Néanmoins et en application de la période transitoire de cinq (05) ans offerte aux pays dans ce cadre, le calendrier de démantèlement tarifaire débutera à compter de la 6eme année, sous réserve du respect de la durée totale de treize (13) ans à compter du 1er Janvier 2021 et ce, selon le schéma suivant :

Scanned with CamScanner

- Réduction des taux de droits de douane à 87,5% du droit de base à compter du 1er Janvier 2026 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 75% du droit de base à compter du 1er Janvier 2027 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 62,5% du droit de base à compter du 1er Janvier 2028 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 50% du droit de base à compter du 1er Janvier 2029 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 37,5% du droit de base à compter du 1er Janvier 2030 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 25% du droit de base à compter du 1er Janvier 2031 ;
- Réduction des taux de droits de douane à 12,5% du droit de base à compter du 1er Janvier 2032 ;
- Elimination totale des droits de douane à compter du 1er Janvier 2033.

**II-4- Le régime tarifaire préférentiel applicable aux produits originaires de l'Algérie exportés dans le cadre de la ZLECAf :**

Les produits originaires de l'Algérie exportés dans le cadre de la ZLECAf vers les pays ayant lancé l'application effective de cet Accord, sont admis dans ces pays avec bénéfice du régime préférentiel et ce, conformément aux concessions tarifaires desdits pays.

Les opérateurs exportateurs peuvent connaitre le traitement tarifaire applicable à leurs produits exportés dans le cadre de la ZLECAf, à travers la consultation du portail du Tarif électronique (e-tarif) du secrétariat de la ZLECAf, à l'adresse suivante : https://au-afcfta.org/etariff/.

Cette plateforme offre aux utilisateurs la possibilité de connaitre le traitement, au plan des droits de douane, à toute marchandise à échanger dans le cadre de la ZLECAf, à travers l'introduction du pays d'exportation, le pays d'importation et le code tarifaire ou la désignation tarifaire du produit. Cette plateforme donne également la possibilité d'effectuer une comparaison entre les différents taux des droits de douane applicables par les pays membres de la ZLECAf dans le cadre dudit Accord.

## PARTIE III
## LES REGLES ET LA PREUVE DE L'ORIGINE DANS LE CADRE DE LA ZLECAf

Conformément à l'article 13 du Protocole sur le commerce des marchandises de l'Accord ZLECf, les marchandises sont éligibles au traitement préférentiel, si elles sont originaires de l'un des Etats parties, conformément aux critères et conditions énoncés dans l'Annexe 2 sur les règles d'origine et conformément à l'Appendice sur les règles générales et spécifiques des produits.

A cet effet, les préférences tarifaires accordées entre les Etats parties dans le cadre de la ZLECAf, se limitent aux seules marchandises originaires de ces États africains parties de la ZLECAf.

Les dispositions générales relatives aux règles d'origine applicables dans le cadre de cet Accord sont définies par **l'Annexe 2** du Protocole sur le Commerce des marchandises. Les règles d'origine détaillées pour les chapitres, les positions et les sous-positions tarifaires, sont définies par l'**Appendice IV** de ladite Annexe.

Scanned with CamScanner

***A ce titre, il est à préciser que les produits pour lesquels leurs règles d'origine détaillées ne sont pas encore tranchées (en cours de négociation), les préférences tarifaires ne sont pas applicables et par conséquent, ces produits sont admis dans le cadre du régime du droit commun.***

***Les produits en question concernent certains produits textiles relevant des chapitres et positions suivantes : 51.11 à 51.13, 52.04 à 52.12, 53.09, 54.07, 5408, 55.12 à 55.16, 58.01 à 58.04, 58.06, 58.10, Chapitre 60, 63.01 à 63.06 et les véhicules relevant des positions tarifaires 87.01, 87.03 à 87.08 et 87.10 à 87.12.***

***Les préférences tarifaires pour ces produits seront accordées dés finalisation et adoption de leurs règles d'origine détaillées.***

**III-1- Critères de détermination de l'origine :**

Au sens de l'article 04 de l'annexe 2 relative aux règles d'origine, un produit est considéré comme originaire d'un Etat partie si :

**a)** il a été entièrement obtenu dans ledit État Partie ; ou
**b)** il a subi une transformation substantielle dans ledit État Partie.

**III-1-1- Les produits entièrement obtenus :**

L'article 5, point 1, de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine stipule que les produits, ci-après, sont considérés comme entièrement obtenus dans un Etat partie lorsqu'ils sont exportés dans un autre Etat partie :

a. les produits minéraux et autres ressources naturelles non vivantes, extraits du sol ou du fond marin sur le territoire d'un État Partie conformément aux dispositions de l'UNCLOS ;
b. les plantes et les produits végétaux comme les plantes aquatiques, les légumes et les fruits qui y sont cultivés ou récoltés ;
c. les animaux vivants qui y sont nés et élevés ;
d. les produits obtenus à partir d'animaux vivants qui y sont élevés ;
e. les produits d'animaux abattus qui y sont nés et élevés ;
f. les produits de la chasse et de la pêche qui y sont pratiquées ;
g. produits de l'aquaculture, y compris la mariculture, où les poissons, les crustacés, les mollusques et autres invertébrés aquatiques qui y sont nés ou élevés à partir d'œufs, de larves ou d'alevins qui y sont nés ou élevés ;
h. les produits de la pêche maritime et autres produits tirés de la mer en dehors du territoire d'un État Partie par ses navires ;
i. les produits fabriqués à partir de ses navires-usines, exclusivement à partir des produits visés au paragraphe (h) ;
j. les articles usagés ne pouvant servir qu'à la récupération des matières premières, à condition que ces articles aient été collectés au sein des États Parties ;
k. les déchets provenant d'opérations manufacturières qui y sont effectuées ;
l. les produits extraits du sol marin ou du sous-sol en dehors de leurs eaux territoriales à condition qu'il ait le droit exclusif de travailler ce sol ou ce sous-sol;
m. les produits qui y sont fabriqués exclusivement à partir des produits visés aux paragraphes (a) à (l) du présent alinéa ; et
n. l'énergie électrique qui y est produite.

A ce titre, les termes « leurs navires » et « leurs navires-usines » visés aux paragraphes (h) et (i) ne s'appliquent qu'aux navires, aux navires loués à bateaux nus et aux navires-usines immatriculés dans un État partie conformément à sa législation

Scanned with CamScanner

nationale et qui portent le drapeau de cet État partie et, en outre, satisfont à l'une des conditions ci-après :

(a) au moins 50 % de l'équipage du navire ou du navire-usine sont des ressortissants de l'État partie ou des États parties ; ou
(b) au moins, 40 % de l'équipage du navire ou du navire-usine sont des ressortissants de l'État partie ou des États parties ; avec une exception temporaire de 5 ans pour les Etats parties insulaires pendant lesquels 30 % au moins de l'équipage du navire ou du navire-usine sont des ressortissants de l'Etat partie ou des Etats parties ; ou
(c) au moins, 50 % de la participation au capital du navire ou du navire-usine est détenue par des ressortissants de l'État partie ou des États parties ou par des institutions, organismes, entreprises ou sociétés du gouvernement de l'État ou des États parties.

**III-1-2- Les produits non-entièrement obtenus ou transformés :**

**A) Les ouvraisons ou transformations suffisantes :**

Aux termes de l'article 6, point 1, de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les produits qui ne sont pas entièrement obtenus, sont considérés comme suffisamment ouvrés ou transformés lorsqu'ils remplissent l'un des critères suivants :

(a) la valeur ajoutée ;
(b) la teneur des matières non originaires ;
(c) le changement de position tarifaire ;
(d) le changement de sous-position tarifaire ; et
(e) des processus spécifiques.

La liste des ouvraisons ou transformations effectuées sur les produits non originaires en vue d'acquérir le caractère originaire, sont définies à l'Appendice IV de l'Annexe2.

Les produits pour lesquels les règles d'origine détaillées ne sont pas encore définies, sont mentionnés dans le tableau de l'Appendice IV réservé à ces regels avec indication « **A déterminer** ». Ces produits sont admis à l'importation dans le cadre du régime du droit commun. Les préférences tarifaires seront accordées dés finalisation et adoption de leurs règles d'origine détaillées.

**B) Ouvraisons ou transformations insuffisantes :**

Selon l'article 7, point 1, de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les opérations suivantes sont insuffisantes pour conférer l'origine à un produit, que les conditions énoncées à l'article 4 de la présente Annexe soient remplies ou non :

a. les opérations destinées exclusivement à conserver les produits dans de bonnes conditions pendant l'entreposage et le transport ;
b. les divisions ou réunions de colis ;
c. le lavage, le nettoyage ou les opérations de dépoussiérage, d'élimination d'oxyde, d'huile, de peinture ou d'autres revêtements ;
d. les opérations simples de repassage ou de pressage ;
e. les opérations simples de peinture ou de polissage ;
f. le dépouillage, le blanchiment partiel ou complet, le lissage et le glaçage des céréales et du riz ;
g. les opérations de coloration du sucre ou de formation de morceaux de sucre, le broyage partiel ou total du sucre cristallin ;

Scanned with CamScanner

h. l'épluchage, le dénoyautage ou l'écorçage des légumes relevant du chapitre 7, des fruits relevant du chapitre 8, des noix relevant de la position 08.01 ou 08.02 ou des arachides relevant de la position 12.02 fruits, noix ou légumes ;
i. l'aiguisage, le simple broyage ou le simple coupage ;
j. les opérations simples de criblage, tamisage, triage, classement, calibrage ou assortiments ;
k. les opérations simples de conditionnement telles que la mise en bouteilles, en cannettes, en flacons, en sacs, en étuis, en boîtes sur cartes ou sur planchettes ;
l. l'apposition ou l'impression de marques, étiquettes, logos et autres signes distinctifs similaires sur les produits ou leurs emballages ;
m. le mélange simple des matériaux, qu'ils soient ou non de différents types, qui n'inclut pas une opération qui provoque une réaction chimique ;
n. le montage simple de pièces d'articles pour constituer un article complet ;
o. la combinaison de deux ou plusieurs opérations visées aux paragraphes (a) à (n) ; et ;
p. l'abattage des animaux.

Les opérations susvisées ne confèrent, en aucun cas, le caractère originaire à des produits non originaires même lorsque la règle d'origine est satisfaite. En d'autres termes, le produit ne peut être qualifié comme étant originaire sauf lorsqu'il remplit, simultanément, le critère de l'obtention de la règle d'origine et les ouvraisons effectuées dépassant le cadre de celles ci-énumérées au point B) susvisé.

Par ailleurs, les produits agricoles, transformés ou non transformés de quelque manière que ce soit, obtenus ou partiellement obtenus au titre de l'aide alimentaire, de la monétisation ou de mesures d'assistance similaires, y compris les arrangements fondés sur des conditions non commerciales, ne sont pas considérés comme originaires d'un État Partie.

**III-2- Conditions conférant l'origine :**

L'article 13 du Protocole sur le commerce des marchandises stipule que les marchandises sont originaires conformément aux critères et conditions énoncés à l'Annexe 2 sur les règles d'origine. Ces conditions sont les suivantes :

**III-2-1- Principe d'absorption :**

Le principe d'absorption offre une certaine souplesse en permettant l'utilisation de matières non originaires en quantité supérieure à celle des matières non originaires dans le cadre des limitations prévues dans les règles d'origine détaillées.

A ce titre, l'article 8 A) de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine précise que la valeur des matières non originaires utilisées par le producteur dans la production d'un produit n'inclut pas, aux fins du calcul de la valeur du produit, la valeur des matières non originaires utilisées pour produire des matières originaires qui sont ensuite utilisées dans la production du produit.

En d'autres termes, ce principe permet aux produits intermédiaires fabriqués dans un État partie donné de conserver leur caractère originaire lorsqu'ils sont utilisés pour d'autres opérations de fabrication de produits originaires dans le même État partie et de ne pas tenir compte de la part de toutes les anciennes matières non originaires contenues dans les produits intermédiaires pour la détermination de l'origine du produit fini.

Scanned with CamScanner

### III-2-2- La règle de tolérance :

La règle de tolérance permet l'utilisation pour l'obtention du produit originaire de matières non originaires qui sont normalement exclues par la règle d'origine spécifique liée au produit, à concurrence d'un pourcentage limité.

Selon l'article 6-A) , point 1, de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les matières non originaires qui, conformément aux conditions énoncées dans l'Appendice IV de la présente Annexe, ne devraient pas être utilisées dans la fabrication d'un produit donné, peuvent néanmoins l'être, à condition que :

(a) leur valeur totale n'excède pas **15 %** du prix départ usine du produit final ;
(b) le pourcentage indiqué au paragraphe a) du présent alinéa ne dépasse aucun des pourcentages relatifs à la teneur maximale en matières non originaires indiqués dans les règles spécifiques aux produits figurant à l'Appendice IV.

Cependant, cette règle de tolérance ne s'applique pas aux produits relevant des chapitres 50 à 63 conformément l'article 6-A), point 2, de l'Annexe 2 susvisée.

### III-2-3- Les règles de cumul :

Le cumul permet de considérer les matières originaires de l'un des pays membres de la ZLECAf, utilisées ou transformées dans un autre État Partie à la ZLECAf, comme originaires de ce dernier pays pour déterminer l'origine du produit final.

A ce titre, en vertu de l'article 8, alinéa 1, de l'annexe 02 relative aux règles d'origine, tous les Etats parties sont considérés comme un seul territoire.

Selon le même article dans son alinéa 2, les matières premières ou les produits semi-finis originaires de l'un des États Parties et qui subissent une ouvraison ou une transformation dans un autre État Partie, sont réputés être originaires de l'État Partie où l'ouvraison finale ou la transformation a lieu.

Ainsi, conformément à l'alinéa 3 du même article, les ouvraisons ou transformations effectuées dans l'un des États Parties sont considérées comme ayant été effectuées dans les États Parties lorsque les matières subissent d'autres ouvraisons ou transformations dans un État Partie.

Dans ce cadre, les produits qui subissent un complément d'ouvraison dans un État Partie sont considérés comme originaires d'un État Partie où le dernier procédé de fabrication a lieu, à condition que les dernières ouvraisons ou transformations soient supérieures à celles insuffisantes définies supra.

### III-2-4- Traitement de l'emballage :

Selon l'article 11 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, lorsque, afin d'évaluer les droits de douane, un État partie traite les marchandises séparément de leur emballage, il peut également, eu égard à ses importations expédiées d'un autre État partie, déterminer séparément l'origine dudit emballage.

Lorsque le classement séparé n'est pas applicable, l'emballage est considéré comme formant un tout avec les marchandises et aucune partie de l'emballage requis pour leur transport ou leur entreposage n'est considérée comme ayant été importée d'un pays autre que les États parties lors de la détermination de l'origine des marchandises dans leur ensemble.

Scanned with CamScanner

A ce titre, l'emballage avec lequel les marchandises sont habituellement vendues au détail, n'est pas considéré comme un emballage requis pour le transport ou l'entreposage des marchandises.

Par ailleurs, les conteneurs utilisés uniquement pour le transport et l'entreposage temporaire de marchandises et qui doivent être retournés ne sont pas soumis aux droits de douane et autres charges d'effet équivalent. Par contre, lorsqu'ils ne doivent pas être retournés, ils sont traités séparément des marchandises qui y sont contenues et sont soumis à des droits de douane et autres frais d'effet équivalent.

### III-2-5- Séparation des matières :

Selon l'article 12 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les produits ou les industries pour lesquels les producteurs seraient dans l'impossibilité de séparer physiquement les matières de caractère similaire, mais d'origine différente utilisées dans la production de marchandises, la séparation peut être remplacée par un système comptable approprié. Ce système comptable permet de s'assurer qu'aucune marchandise supplémentaire n'est considérée comme originaire de l'État Partie comme cela aurait été le cas si le producteur a pu séparer les matières physiquement.

En effet, en vertu de l'article 12 A) de la même Annexe, lorsque des matières fongibles originaires et non originaires sont utilisées dans la production de produits, les méthodes suivantes sont adoptées pour déterminer si les matières utilisées sont originaires :

a. séparation physique des matières ; ou
b. une méthode de gestion des stocks reconnue dans les principes comptables généralement acceptés de l'État Partie exportateur, à condition que la méthode de gestion des stocks choisie soit utilisée pendant au moins un (1) exercice financier.

### III-2-6- Traitement des accessoires, pièces de rechange et outillages accompagnant l'équipement :

Selon l'article 12 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les accessoires, pièces de rechange et outils expédiés avec un équipement, une machine, un appareil ou un véhicule qui font partie de l'équipement normal et qui **sont inclus** dans le prix de celui-ci **ou** qui **ne sont pas facturés séparément**, sont considérés comme formant un tout avec l'équipement, la machine, l'appareil ou le véhicule en question.

### III-2-7- Traitement des assortiments :

En vertu de l'article 14 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, un assortiment, tel que visé à la Règle générale 3 du Système harmonisé, est considéré comme originaire lorsque tous les produits qui composent l'assortiment sont originaires.

Toutefois, lorsqu'un assortiment est composé de produits originaires et non originaires, l'assortiment est considéré comme originaire dans son ensemble, à condition que la valeur des produits non originaires n'excède pas 15 % du prix départ usine de l'assortiment.

A ce titre, la valeur des produits non originaires qui composent l'assortiment est calculée de la même manière que la valeur des matières non originaires.

### III-2-8- Principe de territorialité :

Le principe de territorialité désigne l'espace géographique dans lequel les conditions d'acquisition de l'origine du produit doivent être accomplies.

Scanned with CamScanner

A ce titre, pour bénéficier du régime préférentiel de l'Accord ZLECAf, les conditions d'acquisition du caractère originaire doivent être remplies sans interruption sur les territoires des pays membres à cette zone.

En effet, conformément à l'article 16 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, un produit ayant fait l'objet d'une production qui satisfait aux exigences d'obtention du caractère originaire, est considéré comme originaire seulement si ce produit, après cette production :

(a) ne fait pas l'objet d'une production supplémentaire ou de toute autre opération **en dehors** des territoires des États Parties, autre qu'un déchargement, un rechargement ou toute autre opération nécessaire pour le maintenir en bon état ou le transporter vers le territoire d'un État Partie ; et

(b) demeure **sous contrôle douanier** pendant qu'il est en dehors des territoires des États Parties.

Dans ce cadre, l'entreposage de produits et d'envois ou le fractionnement des envois effectués sous la responsabilité de l'exportateur ou du détenteur subséquent des produits et alors que ceux-ci demeurent sous contrôle douanier dans le pays ou les pays de transit, n'aura pas d'incidence sur le caractère originaire du produit.

Par contre, un produit originaire exporté d'un État Partie vers une partie tierce (pays non membre à la ZLECAf) qui est retourné dans cet État Partie, est considéré comme **non originaire**, à moins qu'il ne puisse être prouvé à la satisfaction des autorités douanières que celui qui est retourné :

(a) est le même que celui qui a été exporté ; et
(b) n'a fait l'objet d'aucune transformation au-delà de ce qui était nécessaire pour assurer son maintien en bon état.

### III-2-9- Le transport direct :

L'article 30, alinéa 1, de l'annexe 2 relative aux règles d'origine, précise que le régime préférentiel est applicable uniquement aux produits remplissant les conditions de l'Accord ZLECAf qui **sont transportés directement entre les territoires des États Parties ou à travers ces territoires**.

Néanmoins, le transport des produits constituant un seul envoi peut s'effectuer en empruntant les territoires d'autres pays, pour autant que les produits **restent sous la surveillance des autorités douanières** du pays de transit ou d'entreposage et qu'ils **ne subissent pas d'autres opérations** que le déchargement ou le rechargement toute autre opération destinée à assurer leur conservation en l'état.

La preuve que les conditions susvisées ont été réunies, est fournie par la production, aux autorités douanières de l'État Partie importateur, soit :

(a) d'un document de transport unique couvrant l'Etat Partie de transit ;
(b) d'une attestation délivrée par les autorités douanières de l'Etat Partie de transit contenant :
    i) une description exacte des produits ;
    ii) la date du déchargement et du rechargement des produits, avec, le cas échéant, indication des navires ou autres moyens de transport utilisés ; et
    iii) la certification des conditions dans lesquelles les produits ont séjourné dans le pays de transit ; ou

(c) à défaut, de tout autre document probant.

Scanned with CamScanner

Par contre, le transport par canalisation des produits originaires peut s'effectuer en empruntant des territoires autres que ceux des États Parties agissant comme Etats Parties exportatrices et importatrices.

**III-2-10- Marchandises produites dans des zones/ententes économiques spéciales :**

Conformément à l'article 9 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les marchandises produites dans des zones/ententes économiques spéciales, **doivent être traitées comme des marchandises originaires, à condition** qu'elles satisfassent aux règles énoncées dans cette Annexe et conformément aux dispositions de l'article 23.2 du Protocole sur le commerce des marchandises.

A ce titre, les États parties prennent toutes les mesures nécessaires pour veiller à ce que les produits qui sont échangés sous le couvert d'une preuve d'origine et qui, au cours de leur transport, utilisent une zone/entente économique spéciale située sur leur territoire soient placés sous le contrôle des autorités douanières et ne soient pas remplacés par d'autres produits.

Ainsi, lorsque des produits originaires d'un État Partie importés dans une zone/entente économique spéciale sous le couvert d'une preuve de l'origine subissent une ouvraison ou une transformation, les autorités douanières compétentes délivrent un nouveau certificat de circulation des marchandises à la demande de l'exportateur, si l'ouvraison ou la transformation, à laquelle il a été procédé, est conforme aux dispositions de l'Annexe 2 susvisée.

**III-2-11- Eléments neutres :**

Les éléments neutres sont les facteurs de production qui ne font pas partie intégrante du produit fini. Les éléments tels que l'énergie électrique, le carburant, les installations, les machines et les outils utilisés dans la production des produits, sont considérés comme entièrement obtenus dans les États parties.

A ce titre, en vertu de l'article 15 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, pour déterminer si un produit est originaire, il n'est pas nécessaire de déterminer l'origine des éléments suivants qui peuvent être utilisés dans sa production :

a) L'énergie et le carburant ;
b) Les installations et l'équipement ;
c) Les machines et les outils ; et
d) Les matières qui n'entrent pas et qui ne sont pas destinées à entrer dans la composition finale du produit.

**III-3- La preuve de l'origine :**

L'attention du service est attirée sur le fait que la preuve de l'origine doit être apportée par un certificat d'origine ZLECAf dont le modèle figure en annexe et qui est une pièce essentielle et constitue, à ce titre, le document justificatif du caractère originaire des produits.

Ce certificat doit être exigible au dédouanement des marchandises originaires de la ZLECAf, comme il doit accompagner les marchandises originaires de l'Algérie, exportés vers les pays membres de la ZLECAf et ce, afin de prétendre au bénéfice du régime préférentiel.

Scanned with CamScanner

### III-3-1- Justification de l'origine :

Selon l'article 17 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les produits originaires d'un État Partie bénéficient des dispositions du Protocole sur le commerce des marchandises, à l'importation dans un autre État Partie, sur présentation soit :

(a) d'un **certificat d'origine**, sous forme imprimée ou électronique dont le modèle figure à l'Appendice I (Copie ci-jointe). La délivrance et l'acceptation de certificat d'origine électronique doivent être conformes à la législation nationale de chaque État Partie ; ou

(b) d'une **déclaration appelée « déclaration d'origine »** soumise par l'exportateur sur facture, un bon de livraison ou tout autre document commercial décrivant les produits concernés suffisamment détaillés pour faciliter leur identification.

La déclaration sur facture, selon l'article 19 de la même Annexe, peut être établie :

(a) Par un exportateur agréé, conformément à l'Article 20 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine ; ou

(b) Par tout exportateur pour toute consignation constituée d'une ou de plusieurs marchandises contenant les produits originaires dont la valeur totale n'excède pas cinq mille (5000 USD) dollars américains.

A ce titre, les autorités douanières compétentes désignées de l'État Partie exportateur, peuvent accorder à tout exportateur, le statut de « Exportateur agréé », qui effectue fréquemment des exportations de produits couverts par les dispositions de l'Accord ZLECAf et qui offre, à la satisfaction des autorités douanières, toutes garanties pour contrôler le caractère originaire des produits ainsi que le respect de toutes les autres conditions de l'Accord, quelle que soit la valeur des produits concernées.

L'autorité compétente attribue à l'exportateur agréé ***un numéro d'autorisation douanière qui doit figurer sur la déclaration d'origine,***

### III-3-2- Exemption de la preuve de l'origine :

Au sens de l'article 28 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, sont admis comme produits originaires, sans qu'il y ait lieu de produire une preuve de l'origine, les produits suivants :

(a) Les produits originaires qui font l'objet de petits envois adressés à des particuliers dans un État Partie par des particuliers d'un autre État Partie ou qui sont contenus dans les bagages personnels des voyageurs ; et

(b) les importations qui présentent un caractère occasionnel et qui portent uniquement sur des produits originaires réservés à l'usage personnel ou familial des destinataires ou des voyageurs, ces produits ne pouvant être considérés comme des importations, car il est évident en raison de leur nature et de leur quantité, qu'ils n'ont aucune fin commerciale.

A ce titre, la valeur totale des produits susvisés ne doit pas excéder cinq cents (500) dollars américains pour les petits colis ou mille deux cents (1200) dollars américains s'agissant de produits formant une partie des bagages personnels du voyageur, selon le cas.

Scanned with CamScanner

### III-3-3- La durée de validité de la preuve de l'origine :

Une preuve de l'origine dans le cadre de la ZLECAf, conformément à l'article 28, alinéa 4, de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, est valide pendant **douze (12) mois** qui suivent la date à laquelle elle a été délivrée dans l'Etat Partie exportateur et doit être présentée aux autorités douanières de l'Etat Partie importateur pendant ladite période.

Cependant, selon l'alinéa 5 du même article, les preuves de l'origine qui sont produites aux autorités douanières de l'Etat Partie importateur **après expiration** du délai de présentation fixée à douze (12) mois, **peuvent être acceptées** aux fins de l'application du régime préférentiel lorsque le non-respect du délai est dû à des **circonstances exceptionnelles dûment justifiées**.

### III-4- La délivrance et le contrôle du certificat d'origine :

Selon l'article 21 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, un certificat d'origine est délivré par l'autorité compétente désignée du pays exportateur sur demande écrite établie par l'exportateur ou, sous la responsabilité de celui-ci, par son représentant habilité.

En Algérie, le certificat d'origine lors de l'exportation des produits originaires algériens dans le cadre de la ZLECAf, est délivré par **les autorités douanières algériennes**.

Les preuves de l'origine sont produites et soumises aux autorités douanières d'un Etat Partie importateur dans l'une des langues officielles de l'Union Africaine et ce, conformément aux procédures applicables dans ce pays. Ces autorités peuvent exiger la traduction d'une preuve de l'origine.

### III-4-1- Procédure de demande du certificat d'origine, sa contexture et son contenu :

Conformément aux dispositions de l'article 21 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, l'exportateur ou son représentant habilité remplit le certificat en tant que formulaire de demande dont les modèles figurent à l'Appendice I dont copie ci-jointe. Ce formulaire est complété conformément aux exigences indiquées ci-après. Lorsque le formulaire est rempli à la main, il est complété à l'encre et en caractères d'imprimerie. Les produits doivent être désignés dans la case réservée à cet effet, sans interligne. Lorsque la case n'est pas complètement remplie, un trait horizontal doit être tiré en dessous de la dernière ligne de la désignation, l'espace non utilisé étant bâtonné.

Selon l'article 21 alinéa 6, de l'Annexe 2 relatives aux règles d'origine, le certificat d'origine de la ZLECAf doit mesurer 210 x 297 mm et une tolérance de 8 mm ou moins 5 mm en longueur peut être autorisée. Le papier utilisé doit être blanc, calibré pour l'écriture, ne pas contenir de pâte mécanique et peser au moins 25g/m2. Il doit présenter un fond guilloché vert imprimé rendant apparente toute falsification par des moyens mécaniques ou chimiques.

Le certificat d'origine ZLECAf est composé de 15 cases :

- **Case 1 « exportateur » :** cette case doit reprendre le nom et l'adresse de l'exportateur qui peut être une personne physique ou morale ayant sa résidence habituelle dans un État Partie ou une personne ayant son lieu d'établissement dans un État Partie. Le cas échéant, le numéro d'immatriculation devrait être inséré.

- **Case 2 « destinataire » :** cette case reprend le nom, l'adresse administrative complète de l'importateur et l'État Partie de destination.

Scanned with CamScanner

- **Case 3 « réservée à l'administration » :** cette case est réservée à l'autorité délivrant le certificat en insérant, selon le besoin, une des mentions suivantes :

  - « **duplicata** » : lorsque la demande concerne un duplicata du certificat d'origine ZLECAf ;
  - « **délivré à posteriori** » : si les marchandises ont été exportées avant qu'un certificat ait été demandé et qu'une demande de délivrance rétroactive ait été faite ;
  - « **Remplacement** » **:** lorsque la demande d'un certificat d'origine ZLECAf de remplacement est présentée) ;
  - « **Cumul** » : lorsque le cumul a été appliqué.

- **Case 4 « détail du transport » :** cette case doit reprendre les informations relatives au mode transport (véhicule, train, bateau, aéronef ou autre navire) utilisé afin de retirer les marchandises du dernier port de l'État Partie exportateur.

- **Case 5 « marques et numéros » :** cette case doit indiquer les mentions suivantes :

  **a)** Les marques d'identification et les numéros des colis sur chaque marchandise exportée.
  **b)** La mention« **Pas de marque ni de numéro** » ou « **Expédié à l'adresse indiquée** », si les colis ne portent pas de marques.
  **c)** La mention « **en vrac** » pour les marchandises non emballées.
  **d)** La quantité déclarée doit correspondre aux quantités indiquées sur la facture.
  **e)** Si les marchandises originaires et non originaires sont emballées ensemble, désignez seulement les marchandises originaires et ajoutez à la fin la mention « Partie du colis seulement ».

- **Case 6 « numéro de facture et date » :** elle doit refléter le numéro de série des factures émises pour les marchandises ainsi que leur date, valeur et Incoterms.

- **Case 7 « nom et genre de paquet » :** cette case doit indiquer le nombre de types d'emballage contenant les marchandises.

- **Case 8 « descriptif de marchandises » :** dans cette case les marchandises doivent être identifiées en donnant une dénomination commerciale raisonnablement complète pour que le code du SH approprié puisse être déterminé.

- **Case 9 « poids brut » :** cette case comporte le poids brut des marchandises ; il doit correspondre aux documents du transport.

- **Case 10 « quantité fournie » :** elle indique une mesure statistique supplémentaire telle qu'éventuellement requise par le code du SH choisi.

- **Case 11 « code SH » :** elle indique le code du SH à six chiffres pour chaque ligne de marchandises désignée dans la case 8.

- **Case 12 « critère d'origine » :** elle est réservée au code de critère d'origine applicable aux marchandises exportées.

| Code de critère d'origine | Description du critère d'origine |
|---|---|
| **WP** | Entièrement obtenues (art 5) |
| **SM** | Transformation substantielle – Contenu matériel (art 6) |

Scanned with CamScanner

| | |
|---|---|
| SV 01 | Transformation substantielle – Contenu à valeur ajoutée (art 6) |
| SX | Transformation substantielle – Changement de position tarifaire (art6) |
| SC | Cumul et précision des États Parties avec lesquels le cumul est appliqué (art 8). |

- **Case 13 « déclaration de l'exportateur ou du représentant habilité » :**

  **a)** L'exportateur, ou le représentant habilité doivent fournir toutes les informations requises afin de remplir la déclaration d'exactitude de la demande de certificat d'origine.

  **b)** La signature ne doit pas être reproduite mécaniquement ou apposée avec un timbre en caoutchouc, mais doit être insérée par voie électronique ou remplacée par un code d'identification électronique en accord avec les législations nationales de l'État Partie.

- **Case 14 « certification de l'origine » :** Cette case doit être remplie par l'autorité compétente désignée du pays d'exportation. Un fonctionnaire de l'autorité doit indiquer toutes les informations requises et apposer sur le certificat une estampille temporelle dans l'espace prévu, munie de l'empreinte du tampon spécial émis à son intention à cette fin et distribué à l'Administration des douanes de tous les États Parties sauf dans le cas où le certificat est validé par voie électronique.

- **Case 15 « réservée à la douane » :** L'agent des douanes au port de dédouanement ou de sortie doit indiquer dans cette case le numéro du document d'exportation, la date et le bureau de dédouanement tel que fourni.

**III-4-2- Rôle du service des douanes en matière de délivrance et contrôle du certificat d'origine :**

Le contrôle de la preuve de l'origine effectué par le service des douanes, intervient à deux niveaux :

**A- La délivrance du certificat d'origine à l'exportation :**

**A-1- La délivrance au moment de l'exportation :**

Le contrôle du service des douanes à ce niveau doit être très minutieux, ainsi le service devra veiller à ce que les certificats soient bien servis afin notamment de limiter les demandes de contrôle a posteriori pouvant émaner des autorités douanières des pays membres de la ZLECAf et par conséquent, accompagner efficacement nos exportateurs à bénéficier des avantages fiscaux prévus dans le cadre de la ZLECAf à leur importation aux pays africains de destination.

A ce titre, l'exportateur sollicitant la délivrance d'un certificat d'origine doit présenter, à la demande du service des douanes, le certificat rempli sur le formulaire prévu et de fournir tous les documents appropriés prouvant le caractère originaire des produits concernés ainsi que le respect des autres conditions prévues dans cette Annexe.

Le service des douanes concerné, avant de remplir les cases 14 et 15 du certificat d'origine ZLECAf, tel que repris précédemment devra s'assurer :

- Que le formulaire du certificat a été rempli conformément aux prescriptions exposées ci-dessus ;
- Que la signature manuscrite de l'exportateur ou de son représentant habilité figure bien sur le certificat lui même (case13) ;

Scanned with CamScanner

Que l'espace réservé à la désignation des produits a été rempli de façon à exclure toute possibilité d'adjonction frauduleuse (case 8) ;
- Que les marchandises exportées ont obtenues le caractère originaire conformément aux conditions de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine et son appendice IV.

En outre, le service peut réclamer tout document justificatif complémentaire jugé nécessaire et procéder à tout contrôle utile, dûment justifié par le service.

Une fois ces vérifications terminées, le service des douanes compétent procède à la validation du certificat présenté par l'exportateur en servant les cases 14 et 15 et ce comme suit :

- Au niveau de la case 14 : le service doit apposer le cachet humide du bureau, l'empreinte du cachet individuel (griffe) et sa signature manuscrite.
- Au niveau de la case 15 : le service doit indiquer le numéro et la date de la déclaration d'exportation, le nom du bureau des douanes d'exportation, la date de visa du certificat et apposer l'empreinte du cachet individuel (griffe) et sa signature manuscrite.

Le certificat d'origine ZLECAf, une fois visé, est remis à l'exportateur ou à son représentant habilité.

### A-2- La délivrance d'un certificat d'origine « duplicata » :

En cas de **vol** ou de **perte** ou de **destruction d'un certificat** d'origine ZLECAf, l'exportateur peut introduire une demande de duplicata auprès du service des douanes qui a délivré le certificat d'origine initial et ce, sur la base des documents d'exportation en leur possession.

Le certificat doit être présenté et rempli dans toutes ses rubriques.

Il doit être, en outre, conforme aux indications figurant dans le dossier d'exportation de la marchandise, lequel doit être présenté au bureau de douane qui a visé le certificat d'origine initial.

Ce certificat doit être rempli par le service au niveau des cases 14 et 15 dans les mêmes formes précédentes et doit porter dans la case 3 « réservée à l'administration », la mention « **Duplicata** ».

La date de délivrance du certificat d'origine initial, doit être indiquée sur le duplicata, qui prend effet à cette date.

### A-3- La délivrance du certificat d'origine ZLECAf a posteriori :

Conformément à l'article 23 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, un certificat d'origine peut, à titre exceptionnel, être délivré après l'exportation des produits auxquels il se rapporte :

(a) s'il n'a pas été délivré au moment de l'exportation par suite d'erreurs, d'omissions involontaires ou de circonstances particulières ; ou

(b) s'il est démontré à la satisfaction de l'autorité compétente désignée qu'un certificat d'origine a été délivré, mais n'a pas été accepté à l'importation pour des raisons techniques.

Scanned with CamScanner

Pour le cas prévu au paragraphe (a), l'exportateur doit indiquer dans sa demande de délivrance d'un certificat d'origine a posteriori, le lieu et la date de l'exportation des produits auxquels le certificat se rapporte ainsi que les raisons de sa demande.

Le service des douanes concerné ne doit délivrer un certificat d'origine a posteriori qu'après avoir vérifié si les indications contenues dans la demande de l'exportateur sont conformes à celles du dossier correspondant.

Le certificat d'origine délivré a posteriori doit être revêtu de la mention : « **DÉLIVRÉ A POSTERIORI** » au niveau de la case 3 du certificat d'origine.

**A-4- Délivrance d'un Certificat d'origine de remplacement :**

Conformément à l'article 26 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, lorsque les marchandises originaires sont placées sous le contrôle de l'autorité douanière de l'un des États Parties, le certificat d'origine peut être remplacé par un ou plusieurs certificats de circulation de marchandises, afin de s'assurer que les marchandises concernées ou une partie de celles-ci sont expédiées ailleurs dans d'autres États Parties. Un certificat d'origine de remplacement est par conséquent délivré par les autorités douanières sous le contrôle desquelles les marchandises ont été placées.

Le certificat d'origine de remplacement doit être revêtu de la mention : «certificat de remplacement » au niveau de la case 3 du certificat d'origine.

**B- Le contrôle de la preuve de l'origine à l'importation :**

**B-1- Vérification et contrôle du certificat d'origine :**

Les services des douanes en charge du contrôle du certificat d'origine ZLECAf, doivent faire preuve de vigilance et de précaution quant au respect des règles de contrôle des certificats d'origine présentés.

Ils doivent s'assurer également de leur authenticité et de leur concordance par rapport aux conditions précisées par la présente Circulaire quant à l'acquisition du caractère originaire des marchandises échangées dans le cadre de l'Accord ZLECAf.

A ce titre, lors de l'opération de dédouanement dans le cadre du régime préférentiel des marchandises originaires des Etats Parties à la ZLECAf importées en Algérie, il y a lieu de préciser ce qui suit :

- La production du certificat d'origine ZLECAf **est obligatoire** et qu'il doit systématiquement accompagner la déclaration de mise à la consommation des marchandises, déclarées sous ce régime préférentiel ;
- L'octroi des avantages prévus par l'Accord est tributaire de la production de ce document obligatoire (certificat d'origine ZLECAf) ;
- Il devra vérifier minutieusement si les cases de ce document ont été bien servies ; et
- Le visa des douanes du pays d'exportation a bien été apposé, selon les prescriptions précédentes.

En cas de doutes sérieux et motivés quant à l'authenticité des documents attestant l'origine, sur le caractère originaire des produits importés ou le respect des autres conditions fixées par la présente Circulaire, il y a lieu de soumettre le cas, selon les procédures adoptées pour les autres accords préférentiels, pour un contrôle a posteriori à travers notamment l'authentification desdits certificats auprès des autorités douanières du pays d'exportation.

Scanned with CamScanner

Dans ce cas précis, l'enlèvement des marchandises est subordonné à la consignation du montant des droits de douane prévus dans le cadre du droit commun et ce, conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

Par ailleurs, il y a lieu de préciser qu'un certificat d'origine portant la mention « duplicata » ou « délivré a posteriori » peut être accepté à l'importation lorsqu'il est établi conformément aux exigences prévues dans l'Annexe 2 de l'Accord ZLECAf.

### B-2- Contrôle et vérification de la déclaration d'origine sur facture :

Lors du contrôle de la preuve de l'origine suivant la formule « déclaration de l'origine sur facture », le service des douanes doit vérifier minutieusement les aspects suivants :

- Le délai de validité fixé à douze (12) mois ;
- La déclaration sur facture doit être établie par l'exportateur de la marchandise et porter sa signature originale ;
- la déclaration doit correspondre exactement au texte officiel, figurant à l'appendice II de l'Annexe 02 relative au règles d'origine ;
- la déclaration sur facture doit comporter lisiblement le nom de la personne qui a signé la déclaration ;
- La déclaration sur facture doit être établie en dactylographiant estampillant ou en imprimant sur la facture, le bon de livraison ou tout autre document commercial ;
- Si la déclaration est établie à la main, elle doit l'être à l'encre et en caractère d'imprimerie ;
- La déclaration sur facture doit comporter le numéro d'autorisation douanière de l'exportateur agréé.

Par ailleurs, les cas particuliers exposés ci-après, sont à traiter comme suit :

- la déclaration sur facture faite au verso de la facture peut être acceptée ;
- les marchandises non couvertes par la déclaration sur facture doivent être clairement indiquées ;
- les erreurs mineures (erreurs de frappe, par exemple) ne constituent pas, seules, un motif de refus ;
- la déclaration sur facture peut être établie sur une feuille séparée de la facture sous réserve que cette feuille séparée constitue réellement une suite de la facture ;
- une déclaration sur facture faite sur une étiquette collée sur la facture n'est pas acceptée ;
- la déclaration sur facture peut être établie sur un bon de livraison ou tout autre document commercial décrivant les produits concernés suffisamment détaillés pour faciliter leur identification.

## PARTIE IV :
## COOPERATION DOUANIERE ET L'ASSISTANCE ADMINISTRATIVE MUTUELLE

### IV-1- Coopération administrative :

Conformément à l'article 34 de l'Annexe 2 sur les règles d'origine, les États Parties à la ZLECAf coopèrent en vue d'assurer une administration et une interprétation uniformes de la présente Annexe et, par l'intermédiaire de leurs autorités compétentes désignées, s'entraident dans la vérification de l'origine des produits sur lequel un certificat d'origine est basé.

Afin de faciliter la vérification ou l'assistance, les autorités compétentes désignées des États Parties échangent, par l'intermédiaire du Secrétariat de la ZLECAf, leurs adresses respectives et le spécimen des cachets et signatures utilisés dans leurs bureaux pour la

Scanned with CamScanner

délivrance des certificats d'origine. A ce titre, tout changement concernant ces aspects doit être communiqué aux États Parties par l'intermédiaire du Secrétariat de la ZLECAf.

Les États Parties à la ZLECAf se notifient immédiatement, par l'intermédiaire du Secrétariat des exportateurs agréés.

**IV-2- Assistance mutuelle :**

Selon l'article 35 de l'Annexe 2 sur les règles d'origine et afin d'assurer la bonne application de ladite Annexe, les États Parties s'aident mutuellement, par l'intermédiaire des autorités douanières compétentes ou des autorités compétentes désignées, pour vérifier l'authenticité du certificat d'origine, les déclarations d'origine ou les déclarations du fournisseur et l'exactitude des renseignements fournis dans ces documents.

A ce titre, les autorités des Etats Parties fournissent, sur demande, les informations pertinentes concernant les conditions dans lesquelles le produit a été fabriqué, en indiquant en particulier les conditions dans lesquelles les règles d'origine ont été respectées dans l'État Parties requis.

**IV-3- Vérification a postériori des preuves de l'origine**

Selon l'article 36 de l'Annexe 2 sur les règles d'origine, les preuves de l'origine sont vérifiées *a posteriori* de façon aléatoire ou en fonction de l'analyse de risque ou dans les cas où les autorités douanières de l'Etat Partie importateur auront des doutes raisonnables quant à la question de savoir si ces documents sont authentiques, si le produit concerné est originaire ou si toutes les autres conditions de l'Annexe 2 ont été remplies.

Pour ce faire, les autorités douanières de l'Etat Partie importateur renvoient le certificat d'origine et les documents justificatifs s'ils ont été présentés, ou une copie de ces documents, aux autorités douanières de l'Etat Partie exportateur en indiquant, selon qu'il conviendra, les raisons de la demande de vérification. Tous les documents et renseignements obtenus qui donnent à penser que les mentions portées sur la preuve de l'origine sont inexactes sont transmis à l'appui de la demande de vérification.

La vérification est effectuée par les autorités douanières de l'Etat Partie exportateur et les résultats de cette vérification sont communiqués à l'autorité ou à l'Etat Partie qui sollicite la vérification dès que possible et, en tout état de cause, dans **les six (6) mois au plus tard**. Ces résultats indiquent clairement si les documents sont authentiques et si les produits concernés peuvent être considérés comme produits originaires dans un État Partie. À cette fin, les autorités douanières de l'État Partie exportateur auront le droit de réclamer toute pièce justificative et de procéder à toute inspection de la comptabilité de l'exportateur ou à toute autre vérification que les autorités peuvent estimer utile.

Si les autorités douanières de l'Etat Partie importateur décident de surseoir à l'octroi du traitement préférentiel aux produits concernés dans l'attente des résultats de la vérification, elles offrent à l'importateur la mainlevée des produits, sous réserve des mesures conservatoires jugées nécessaires.

En cas de tout doute raisonnable ou si elles n'ont pas obtenu de réponse dans un délai de six (6) mois à compter de la date de la demande de vérification ou si la réponse ne contient pas de renseignements suffisants pour déterminer l'authenticité du document en question ou l'origine réelle des produits, l'autorité requérante ou l'Etat Partie qui sollicite la vérification peut refuser le bénéfice des préférences sauf en cas de circonstances exceptionnelles.

Scanned with CamScanner

Dans les cas où la procédure de vérification ou tout autre renseignement disponible indique apparemment que les dispositions de la présente Annexe ne sont pas respectées, l'Etat Partie exportateur, de sa propre initiative ou à la demande de l'Etat Partie importateur, mène les enquêtes appropriées ou fait en sorte que de telles enquêtes soient menées avec l'urgence voulue afin de déceler et prévenir toutes infractions. À cette fin, l'Etat Partie exportateur concerné peut inviter l'Etat Partie importateur à participer à ces enquêtes.

Quant aux sanctions, l'article 37 de l'Annexe 2 sur les règles d'origine prévoit que les États Parties veillent dans leurs législations nationales à ce que des sanctions soient imposées à toute personne qui établit ou fait établir un document contenant des données inexactes afin d'obtenir un traitement préférentiel pour les produits conformément à la législation nationale.

## PARTIE V
## DISPOSITIONS DIVERSES

### V-1- Prise ne charge dans le système d'information des douanes :

Dans un souci d'assurer la prise en charge des dispositions de l'Accord ZLECAF dans le système d'information des douanes, il a été procédé à la codification, dans le système ALCES, de la mise à la consommation ainsi que les documents y afférents, comme suit:

- Les marchandises objet des liste (A) et (B) concerné par un démantèlement progressif, respectivement, de 05 ans et 10 ans :
  - Code accord : **ZLECAf.**
  - Nom du code accord : **Zone de Libre Echange Continentale Africaine.**

- Les marchandises objet des liste (A) et (B) concerné par un démantèlement progressif, respectivement, de 10 ans et 13 ans dans le cadre de l'application du principe de réciprocité :
  - Code accord : **ZLECAf- RECIPROC ;**
  - Nom du code accord : **Zone de Libre Echange Continentale Africaine -Principe de réciprocité-.**

- Code certificat d'origine ZLECAf ou déclaration sur facture de l'exportateur agréé : 370.

La codification dudit accord dans l'ancien système SIGAD, est la suivante :

- **Code 1034** : mise à la consommation directe ZLECAf ;
- **Code 1035** : mise à la consommation ZLECAf suite entrepôt.

### V-2- Disposition transitoire pour les marchandises en transit ou en entrepôt :

Selon l'article 24 de l'Annexe 2 relative aux règles d'origine, les marchandises qui satisfont aux dispositions de l'Annexe 2 et qui, à la date d'entrée en vigueur de l'Accord, se trouvent soit en cours de route soit placées dans l'un des Etats Parties sous le régime du dépôt temporaire, des entrepôts douaniers ou des zones franches, peuvent être admises au bénéfice des dispositions de la présente Annexe, sous réserve de la production, dans un délai n'excédant pas six (6) mois à compter de cette date, aux autorités douanières de l'Etat d'importation, d'un certificat d'origine établi *a posteriori* par l'autorité compétente désignée de l'Etat d'exportation ainsi que des documents justifiant du transport direct des marchandises, conformément aux dispositions de l'Article 30 de la présente Annexe.

Scanned with CamScanner

La date d'entrée en vigueur et d'application de la présente Circulaire est fixée pour le **1er Novembre 2024** et ce, conformément à la Circulaire Interministérielle n° 02 du 26 Septembre 2024 portant lancement des échanges commerciaux de marchandises dans le cadre de la ZLECAf.

La présente Circulaire et ses annexes sont publiées dans le site officiel de la Direction Générale des Douanes, rubrique « Eléments de taxation – Origine des marchandises – Accords préférentiels ».

Les Directeurs Régionaux des Douanes et les Chefs des Inspections Divisionnaires des Douanes voudront bien faire une stricte application de la présente Circulaire, d'en assurer une large diffusion, d'en faire des commentaires à l'ensemble du personnel placé sous leur autorité et d'organiser des conférences professionnelles pour sa vulgarisation et que toute difficulté rencontrée lors de son exécution devra être portée immédiatemènt à ma connaissance.

**LE DIRECTEUR GENERAL DES DOUANES**

22 OCT 2024

إمضاء : اللواء بـخوش عبد الحفيظ

Scanned with CamScanner

# ANNEXE : SCHEMA GENERAL DU TRAITEMENT TARIFAIRE A L'IMPORTATION DES PRODUITS DANS LE CADRE DE LA ZLECAF

<table>
<tr><td colspan="8">I- Démantèlement tarifaire applicable à l'importation en Algérie dans le cadre ZLECAf</td></tr>
<tr><td colspan="2">Listes</td><td colspan="3">Liste (A) : (90%)</td><td colspan="2">Liste (B) : (7%)</td><td>Liste (C) : (3%)</td><td>Total</td></tr>
<tr><td colspan="2">Nombre de lignes tarifaires</td><td colspan="3">15703 dont 1136 concernées par le gel du démantèlement pour absence des règles d'origine</td><td colspan="2">1163 dont 322 concernées par le gel du démantèlement pour absence des règles d'origine</td><td>456</td><td>17322</td></tr>
<tr><td colspan="2">Calendrier de réduction des droits de douane</td><td colspan="3">Réduction progressive pendant 05 ans, à compter du 1.1.2021, à l'ordre de 20% par an</td><td colspan="2">Réduction progressive pendant 10 ans, à compter du 1.1.2021 avec application période transitoire de (05) ans (réduction à compter de la 6eme année à l'ordre de 20% par an)</td><td>Produits exclus du régime préférentiel</td><td>/</td></tr>
<tr><td colspan="2">Date Fin démantèlement</td><td colspan="3">1.1.2025</td><td colspan="2">1.1.2030</td><td>Exclus</td><td>/</td></tr>
<tr><td colspan="2">Taux DD de base</td><td>5%</td><td>15%</td><td>30%</td><td>60%</td><td>5%</td><td>15%</td><td>30%</td><td>60%</td></tr>
<tr><td rowspan="10">Années</td><td>1.1.2021</td><td>4%</td><td>12%</td><td>24%</td><td>48%</td><td colspan="4" rowspan="5">Application des taux du droit commun</td></tr>
<tr><td>1.1.2022</td><td>3%</td><td>9%</td><td>18%</td><td>36%</td></tr>
<tr><td>1.1.2023</td><td>2%</td><td>6%</td><td>12%</td><td>24%</td></tr>
<tr><td>1.1.2024</td><td>1%</td><td>3%</td><td>6%</td><td>12%</td></tr>
<tr><td>1.1.2025</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td></tr>
<tr><td>1.1.2026</td><td colspan="4" rowspan="5">Fin de démantèlement</td><td>4%</td><td>12%</td><td>24%</td><td>48%</td></tr>
<tr><td>1.1.2027</td><td>3%</td><td>9%</td><td>18%</td><td>36%</td></tr>
<tr><td>1.1.2028</td><td>2%</td><td>6%</td><td>12%</td><td>24%</td></tr>
<tr><td>1.1.2029</td><td>1%</td><td>3%</td><td>6%</td><td>12%</td></tr>
<tr><td>1.1.2030</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td></tr>
<tr><td colspan="10">II- Démantèlement tarifaire applicable à l'importation en Algérie dans le cadre ZLECAf (principe de réciprocité)</td></tr>
<tr><td colspan="2">Listes</td><td colspan="3">Liste (A) : (90%)</td><td colspan="2">Liste (B) : (7%)</td><td>Liste (C) : (3%)</td><td>Total</td></tr>
<tr><td colspan="2">Nombre de lignes tarifaires</td><td colspan="3">15703 dont 1136 concernées par le gel du démantèlement pour absence des règles d'origine</td><td colspan="2">1163 dont 322 concernées par le gel du démantèlement pour absence des règles d'origine</td><td>456</td><td>17322</td></tr>
<tr><td colspan="2">Calendrier de réduction des droits de douane</td><td colspan="3">Réduction progressive pendant 10 ans, à compter du 1.1.2021 à l'ordre de 10% par an</td><td colspan="2">Réduction progressive pendant 13 ans, à compter du 1.1.2021 avec application période transitoire de (05) ans (réduction à compter de la 6eme année à l'ordre de 12,5% par an)</td><td>Produits exclus du régime préférentiel</td><td>/</td></tr>
<tr><td colspan="2">Date Fin démantèlement</td><td colspan="3">1.1.2030</td><td colspan="2">1.1.2033</td><td>Exclus</td><td>/</td></tr>
<tr><td colspan="2">Taux DD de base</td><td>5%</td><td>15%</td><td>30%</td><td>60%</td><td>5%</td><td>15%</td><td>30%</td><td>60%</td></tr>
<tr><td rowspan="13">Années</td><td>1.1.2021</td><td>4,5%</td><td>13,5%</td><td>27%</td><td>54%</td><td colspan="4" rowspan="5">Application des taux du droit commun</td></tr>
<tr><td>1.1.2022</td><td>4%</td><td>12%</td><td>24%</td><td>48%</td></tr>
<tr><td>1.1.2023</td><td>3,5%</td><td>10,5%</td><td>21%</td><td>42%</td></tr>
<tr><td>1.1.2024</td><td>3%</td><td>9%</td><td>18%</td><td>36%</td></tr>
<tr><td>1.1.2025</td><td>2,5%</td><td>7,5%</td><td>15%</td><td>30%</td></tr>
<tr><td>1.1.2026</td><td>2%</td><td>6%</td><td>12%</td><td>24%</td><td>4,375%</td><td>13,125%</td><td>26,25%</td><td>52,5%</td></tr>
<tr><td>1.1.2027</td><td>1,5%</td><td>4,5%</td><td>9%</td><td>21%</td><td>3,75%</td><td>11,25%</td><td>22,5%</td><td>45%</td></tr>
<tr><td>1.1.2028</td><td>1%</td><td>3%</td><td>6%</td><td>12%</td><td>3,125%</td><td>9,375%</td><td>18,75%</td><td>37,5%</td></tr>
<tr><td>1.1.2029</td><td>0,5%</td><td>1,5%</td><td>3%</td><td>6%</td><td>2,5%</td><td>7,5%</td><td>15%</td><td>30%</td></tr>
<tr><td>1.1.2030</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td><td>1,875%</td><td>5,625%</td><td>11,25%</td><td>22,5%</td></tr>
<tr><td>1.1.2031</td><td colspan="4" rowspan="3">Fin de démantèlement</td><td>1,25%</td><td>3,75%</td><td>7,5%</td><td>15%</td></tr>
<tr><td>1.1.2032</td><td>0,625%</td><td>1,875%</td><td>3,75%</td><td>7,5%</td></tr>
<tr><td>1.1.2033</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td><td>0%</td></tr>
</table>



Scanned with CamScanner

# ملحق رقم 3: مرفق 1 – شهادة المنشأ

**Formulaire de certificat d'origine de la ZLECAf (Insérer un Identifiant National tel que le Drapeau National)**

| Certificat d'origine de la ZLECAf | Autorité compétente | Code du pays | N° de série |
|---|---|---|---|
| | | | |

| 1. Exportateur (nom et adresse) | 2. Destinataire (nom et adresse) | 3. Réservé à l'administration. |
|---|---|---|
| | | |

| 4. Détails du transport | |
|---|---|
| | |
| | |

| 5. Marques & No. s | 6. N° de facture & Date : | 7. Non & genre de paquet | 8. Descriptif de marchandises. | 9. Poids brut | 10. Quantité fournie | 11. Code SH | 12. Critère d'origine |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |

**13. Déclaration de l'exportateur ou du représentant habilité**

Je, soussigné, déclare que les marchandises décrites ci-dessus remplissent les conditions requises pour la délivrance du présent certificat, et sont originaires de

_____

**(Pays)**

**Lieu et date :**

_____ _____

_____

**(Prénoms et désignation)**

_____

**(Signature)**

**14. Certification de l'origine**

**Cachet d'origine**

_____

**(Autorité désignée)**

_____

**Nom complet**

_____

**(Signature)**

**15. Réservé à la douane**

**Document d'exportation N°**

_____

_____

**Bureau de douane & date**

_____

**Nom complet**

_____

**(Signature)**

ZLECAf
Pour un marché africain unifié

## CERTIFICAT D'ORIGINE DE LA ZLECAf (PAGE 2 - PARTIE ARRIÈRE)

| A. DEMANDE DE CONTRÔLE PAR L'ÉTAT PARTIE IMPORTATEUR | B. RÉSULTAT DU CONTRÔLE PAR L'ÉTAT PARTIE EXPORTATEUR |
|---|---|
| Le contrôle de l'authenticité et de la régularité du présent certificat est sollicité pour les raisons suivantes :<br><br>_____<br><br>_____<br><br>_____<br><br>_____<br><br>_____<br><br>(Lieu et Date)<br><br>_____<br><br>(Signature et cachet) | Le contrôle effectué a permis de constater que le présent certificat a été émis par l'Autorité Compétente Désignée et que les informations qui y figurent :<br><br>☐ Sont exactes<br><br>☐ Ne répondent pas aux conditions d'authenticité et de régularité requises à la Case _____<br><br>(Inscrivez le numéro de la case appropriée )<br><br>_____<br><br>(Lieu et Date)<br><br>_____<br><br>(Signature et cachet) |

Pour un marché africain unifié

# ملحق رقم 4: مرفق 2 - إعلان المنشأ

## Appendice II

### DECLARATION D'ORIGINE DE LA

### ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE

**(Article 17(1) (b), 19 et 20)**

***La déclaration d'origine doit se présenter comme suit :***

Je/ Nous, _____, exportateur(s)
des marchandises couvertes par le présent document déclare/déclarons que les marchandises

sont d'origine_____

***(indiquez l'État Partie de la Zone de Libre-échange Continentale Africaine)***

et le critère d'origine applicable à ces marchandises est

_____

***(insérez entièrement obtenues ou substantiellement transformées, selon le cas)***

_____

Lieu et Date de la Déclaration

_____

Signature de l'Exportateur Agréé

ZLECAf
ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE
Pour un marché africain unifié

# ملحق رقم 5: مرفق 3 - إعلان المورد أو المنتج

**Appendice III**

**DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DE**

**LA ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE**

**(Article 31(2))**

## A. DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DES PRODUITS AYANT UN STATUT D'ORIGINE PREFERENTIELLE

Je soussigné, déclare que les marchandises énumérées sur la facture

_____(1)

ont été produites en _____(2)

et satisfont aux règles d'origine régissant le commerce préférentiel entre les Etats Parties de la Zone de Libre-échange Continentale Africaine.

Je m'engage à mettre à la disposition de l'Autorité Compétente Désignée, sur demande, la preuve en appui à la présente déclaration.

_____ (3)

_____ (4)

Pour un marché africain unifié

_____ (5)

**Note**

**DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DE**

**LA ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE**

**(Article 31(2))**

Le texte sous-mentionné, rempli de façon adéquate conformément aux notes de bas de page ci-dessous, constitue une déclaration du fournisseur.

Les notes au bas de page ne doivent pas être nécessairement reproduites.

(1) – Si seulement certaines marchandises énumérées sur la facture sont concernées, elles doivent être clairement indiquées ou marquées et cette marque mentionnée sur la déclaration comme suit:

"_____ énumérées sur cette facture et marquées

_____ ont été produites en _____".

- Si un document autre qu'une facture ou une annexe à la facture est utilisé, le nom du document concerné est mentionné au lieu du mot "facture".

(2) Etats Parties de la Zone de Libre-échange Continentale Africaine.

(3) Lieu et date.

(4) Nom et Désignation dans la Société.

(5) Signature.

Pour un marché africain unifié

## Appendice III

## DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DE

## LA ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE

## (Article 31(2))

## B. DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DES PRODUITS N'AYANT PAS LE STATUT D'ORIGINE PREFERENTIELLE

Je soussigné, déclare que les marchandises énumérées sur cette facture

_____(1)

ont été produites en _____(2)

et incorporant les composants suivants, ou des matières qui ne sont pas originaires de la Zone de Libre-Echange Continentale Africain pour le commerce préférentiel

_____(3)

_____(4)

_____(5)

_____(6)

Je m'engage à mettre à la disposition de l'Autorité Compétente Désignée, sur demande, la preuve en appui à la présente déclaration.

_____ (7)

_____ (8)

_____(9)

Pour un marché africain unifié

**Note**

**DECLARATION DU FOURNISSEUR OU DU PRODUCTEUR DE**

**LA ZONE DE LIBRE-ECHANGE CONTINENTALE AFRICAINE**

**(Article 31(2))**

Le texte sous-mentionné, rempli de façon adéquate conformément aux notes de bas de page ci-dessous, constitue une déclaration du fournisseur.

Les notes au bas de page ne doivent pas être nécessairement reproduites.

(1) - Si seulement certaines marchandises énumérées sur la facture sont concernées, elles doivent être clairement indiquées ou marquées et cette marque mentionnée sur la déclaration comme suit:

"_____ énumérées sur cette facture et marquées

_____ ont été produites en _____".

- Si un document autre qu'une facture ou une annexe à la facture est utilisé, le nom du document concerné est mentionné au lieu du mot "facture".

(2) Etats Parties de la ZLECAf ;

(3) La description doit être donnée dans tous les cas. La description doit être adéquate et doit être suffisamment détaillée pour permettre de déterminer le classement tarifaire des marchandises concernées.

(4) Les Valeurs Douanières ne doit être indiqué que s'il est demandé.

(5) L'État Partie d'origine ne doit être indiqué que s'il est demandé. Il doit s'agir d'une origine préférentielle, toutes les autres origines étant à qualifier de «Pays Tiers».

(6) « et ont subi le traitement suivant dans un État partie de la ZLECAf _____ à ajouter avec une description du traitement effectué si cette information est requise ».

Pour un marché africain unifié

(7) Lieu et date.

(8) Nom et Fonction dans la Société.

(9) Signature.